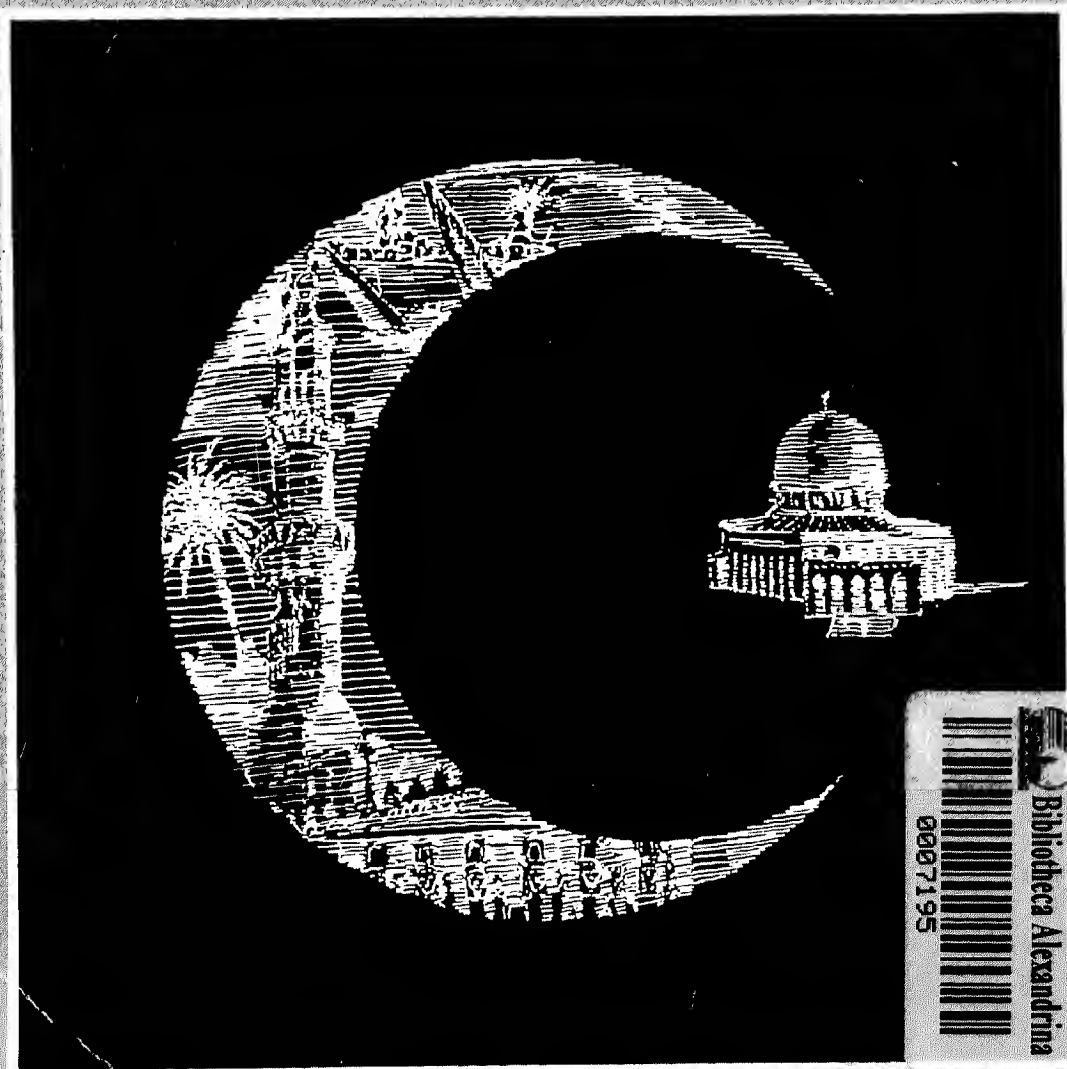


د. عَايدة سَلِيمة

مكتبة
الكتاب



مصر والقضية الفلسطينية



9

1955. 9. 11
1
200
12

م
القضية الفلسطينية

تصميم الغلاف والمخطوط : عماد حليم

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٨٦
جميع الحقوق محفوظة



القاهرة: شمس مكي - رقم ٤٢/٢٥
مدينة نصر - المنطقة الثامنة



هذا الكتاب .. والقضية الفلسطينية

١. د. صلاح العقاد

لم تتعرض قضية عربية للتغيرات في مفاهيمها بقدر ما تعرضت له القضية الفلسطينية بل ظهرت تعبيرات أخرى بديلة تعتبر في تقديرنا تمهيدا للقضية مثل قضية الشرق الأوسط أو أزمة الشرق الأوسط ... الخ

وقبل حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، كان مفهوم القضية الفلسطينية عند معظم الكتاب العرب هو تحرير الأجزاء التي إقيمت عليها إسرائيل في سنة ١٩٤٨ وأخذ هذا المفهوم يتغير بالتدرج بعد حرب يونيو حتى أصبح الغالب هو تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية ولذلك فقد يكون من المناسب عند تقديم هذه الدراسة التي تتناول موقف مصر من القضية الفلسطينية إجمال المراحل التي مرت بها هذه القضية ولو أن الدراسة تنصب على جزء من المرحلة المواكبة لعهد الانتداب البريطاني فهذا من شأن الدراسات المتخصصة .

ففي المرحلة الأولى من الفترة السابقة على الانتداب ، يصعب التحدث خلالها عن قضية فلسطينية ذلك لأن الكيان الفلسطيني لم يكن واضحا في أذهان العرب أو أهالي الدولة العثمانية بصفة عامة فقد كان يعبر عن هذه المنطقة بمتصرفية القدس أحيانا وبسوريا الجنوبية أحيانا أخرى ونادرا ما كان المصريون يميزون منطقة فلسطين عن بقية بلاد الشام فالمؤرخ المصري عبد الرحمن الجبر في لم يستخدم هذه الكلمة بل كان يعتبر أن كل المنطقة الواقعة بين سيناء وجبال طوروس هي (بر الشام) .

ولذلك يمكن القول أن الأطماع الصهيونية هي التي نبهت الأذهان الى تميز فلسطين عن بقية بلاد الشام أو ولاية دمشق ولم توضح الحركة الصهيونية في بدايتها حدود المنطقة التي تريد أن تؤسس فيها الوطن القومي وهذا الغموض يوحى بأن الحركة كانت تفهم من عبارة فلسطين المعنى الوارد في التوراه ومن المعروف أن العصور القديمة لم ترسم للأقطار حدوداً دقيقة .

وطالما بقي الحكم العثماني قائما في بلاد الشام فإن زعماء لواء القدس استمروا مرتبطين بالحركة العربية العامة التي إديرت من بيروت ودمشق كذلك حينما تكونت الدولة العربية قصيرة العمر من سوريا تحت رئاسة فيصل بن الحسين تطلع اليها زعماء فلسطين ، والحق أن تميز الكيان الفلسطيني تحقق من خلال الانتداب البريطاني من ناحية ومن خلال اضطراب الحركة الوطنية الفلسطينية الى العمل منفصلة بعد أن رأى السوريون أن من الأفضل مواجهة الانتداب الفرنسي باعتبارهم سوريين لأن القضية الفلسطينية بدت منذ ذلك الوقت أكثر تعقيدا .

وتواكب المرحلة الثانية من تاريخ القضية الفلسطينية فترة الانتداب البريطاني ١٩٢٠ — ١٩٤٨ . فقد تبلورت خلالها فكرة الوطنية الفلسطينية التي استهدفت تخليص البلاد من خطر مزدوج : الانتداب البريطاني ، والأطماع الصهيونية وخلال هذه المرحلة دار الجدل بين الزعامات الفلسطينية حول أى من الخطرين يستحق المواجهة أولا فكان هناك من يرى أن الانتداب البريطاني هو أساس البلاء وأن إقتلعه يؤدي تلقائيا الى زوال الخطر الصهيوني بينما رأى آخرون أن الواقع السياسى يجعل مجابهة الصهيونية هى الطريق الممكن وبالتالي ينبغي التركيز على مقاومة الاستيطان والهجرة اليهودية .

وبينما كانت بريطانيا تنفذ في أقطار الشرق العربى المجاورة سياسة التخلي بالتدرج عن سلطاتها للوطنيين تشبثت في فلسطين بكامل السلطات حتى آخر لحظة دون مراعاة لتغيرات العصر وفي ظل هذا اليأس الذى نعيم على الحركة الوطنية الفلسطينية بعد قمع سنة ١٩٣٦ وتوسط بعد الملوك العرب بين حركة المقاومة وبين بريطانيا فكر بعض الزعماء في الاتجاه الى المانيا النازية لامن قبيل التعاون مع النظام الالمانى العنصرى بل من قبيل أن (خصوم خصومنا يعتبرون أصدقاء لنا) ، وكان هذا الأتباط بين زعامة أمين الحسينى وبين المانيا النازية خلال الحرب الثانية هو الحجة التى تعللت بها الصهيونية ووسعت من مطالبها بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي هذه الحقبة طرحت حلول عديدة للقضية الفلسطينية منها اقتراح تقدمت به لجنة بريطانية في سنة ١٩٣٧ يقضى بتقسيم فلسطين الى دولتين ومنها اقتراح بإنشاء دولة اتحادية كما نص على ذلك الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ على أساس أن العرب سيكونون أغلبية السكان عندما تنقل السلطات الى أهالى البلاد وبذا يضمّنون السيطرة على الأجهزة الاتحادية للدولة المقترحة بينما تتمتع الأقلية اليهودية بحكم ذاتى .

ومن بين المقترحات التى طرحت خلال فترة الحرب مشروع الهلال الخصيب الذى دعا إلى إنشاء دولة اتحادية تضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين ويتمتع في ظلها اليهود بحكم ذاتى وفي هذه الحالة لن يشكلوا خطرا على كيان الدولة العربية الكبيرة إذ سيقون أقلية صغيرة وسط مجتمع عربى كثير العدد شامع المساحة . وإذا نظرنا الى مثل هذا الاقتراح من منظور وقتنا الحاضر نجد أنه يتجاوز كثيرا آمال أشد المتطرفين العرب الذين ينادون باقامة الدولة الفلسطينية إلا أنه في ذلك العهد نظر إلى المشروع تارة من زاوية أن القائمين به هم من الحلفاء البريطانيين وأن من شأن هذا الاقتراح أن يوسع دائرة النفوذ البريطانى لتشمل أجزاء من المشرق العربى صارت قاب قوسين أو أدنى من الاستقلال التام وأعنى بذلك سوريا ولبنان . وتارة أخرى من زاوية التضامن الأسرى بين الأسر المالكة العربية إذ أن كلا من الأسرة المالكة

المصرية والسعودية رأت من مشروع الهلال الخصيب أداة لتدعيم هبة الأسرة الهاشمية في المشرق العربي . وبينما كانت هذه المقترحات تصدر من الجانب العربي أو البريطاني كانت الحركة الصهيونية قد طورت أهدافها ولم تعد ترضى بأقل من قيام دولة يهودية بل صارت تعتبر الانتداب البريطاني مغتصبا لحقوقها في فلسطين وشرعت في شن حملة على البريطانيين باسم الدعوة الى الاستقلال ، إذن فإن التقسيم صار أمرا ضروريا في نظر الحركة الصهيونية وهو ما حققته لها الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما أصدرت قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ويمنح هذا القرار الدولة اليهودية ٥٥٪ من أراضي فلسطين تاركا للسكان الأصليين ٤٥٪ من المساحة فقط .

والملاحظ أنه منذ أن قمعت الحركة الوطنية الفلسطينية بقسوة بالغة في الثلاثينات اتجهت الزعامات الفلسطينية الى الخارج ومن ثم نلاحظ أن المقاومة المسلحة التي كانت تظهر من حين لآخر في العشرينات أو الثلاثينات توقفت خلال فترة الحرب وما بعدها ولما كانت بريطانيا تسيطر بشكل غير مباشر على أهم الدول العربية المنشغلة بالقضية الفلسطينية : مصر — العراق — الأردن ، فإنها لم تعترض على توجه الفلسطينيين الى هذه الأقطار بل على العكس غذت هذا الاتجاه ومن هنا ازدادت الحركة الوطنية الفلسطينية ارتباطا بالخارج وتظهر دلائل هذا الاتجاه من جانب بريطانيا في دعوة بعض الدول العربية الى عقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٣٩ ولعل من أسباب هذه الدعوة البريطانية للمشاركة العربية هو شدة إحساس الفلسطينيين بالمرارة مما دفعهم في مناسبات كثيرة الى مقاطعة المؤتمرات ولجان التحقيق البريطانية .

ومع قيام الجامعة العربية التي اهتمت عن حق أو غير حق بأنها من صنع بريطانيا تحولت الحركة الفلسطينية بانظارها الى هذه المؤسسة التي علقت عليها في بداية الأمر آمالا عريضة ويمكن القول أن القضية الفلسطينية كانت أحد الأسباب التي أقنعت العديدين في العالم العربي بضرورة إقامة مثل هذه الجامعة وخلال فترة طويلة من وجودها شغلت القضية الفلسطينية معظم نشاط مجلس الجامعة واللجان المتفرعة عنه كما أن نظام تأسيس الجامعة خصص ملحقا للقضية الفلسطينية وكانت هذه القضية من وراء تطوير عديد من أجهزة الجامعة ومحاولة توثيق الروابط فتولدت عن حرب ١٩٤٨ فكرة عقد معاهدة ضمان جماعي يربط الدول الأعضاء بمعاهدة دفاعية .

إلا أنه كما كانت القضية الفلسطينية دافعا لخطط الاتحاد العربي فإنها كانت أيضا من أهم الأسباب في وقوع المنازعات داخل العالم العربي بعد ذلك . وتزداد القضية الفلسطينية ارتباطا بأحوال ومواقف الدول العربية المحيطة مع قيام الحرب العربية . الاسرائيلية الأولى في سنة ١٩٤٨ والتي تدخل معها القضية مرحلتها الثالثة .

والحق أن قرار دخول القوات النظامية العربية الى الساحة الفلسطينية إنما جاء في وقت متأخر فحتى انعقاد مؤتمر عالية لرؤساء الحكومات العربية في أكتوبر سنة ١٩٤٧ كان التردد ما يزال سائدا بين خطتين إحداهما تدعو الى مساعدة المناضلين الفلسطينيين بالمال والسلاح وتركهم يجابهون بقدراتهم الذاتية قيام الدولة اليهودية ، أما الخطة الأخرى فتحجب تدخل الجيوش النظامية للدول العربية ولاسيما

الأقطار الثلاثة التي لها قوات يمكن أن تؤثر في ميزان القوى وهي مصر والعراق والأردن .

وإبان تلك المرحلة التي تمتد من ١٩٤٨ — ١٩٦٧ طرحت القضية الفلسطينية طرحاً جديداً ذا شقين يتعلق الشق الأول منها بمصير الأراضي التي دخلتها القوات العربية بينما يختص الشق الثاني بتحديد طبيعة العلاقة بين الدول العربية وبين الدولة العربية الناشئة .

أما بالنسبة لمصير الأجزاء التي رابطت فيها قوات عربية فقد أحتدم الخلاف حول أسلوب حكمها فظهر اتجاه يؤيد قيام دولة فلسطينية وقد تبنته مصر وحاولت أن تجسده بتكوين حكومة عموم فلسطين في غزة بينما عارض الملك عبد الله بشدة هذا الاتجاه وأصر على ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن وقد لا يعرف الكثيرون أنه ظهر في إسرائيل اتجاه لدى قسم من الرأي العام يفضل قيام دولة فلسطينية فيما تبقى من الجزء الذي ترابط منه القوات العربية على أساس أن وجود كيان صغير في مجاورة إسرائيل أفضل من ضم الضفة الغربية إلى الأردن مما يكسب الدولة المجاورة عمقا جغرافيا . وسرعان ما تلاشى هذا الاتجاه أمام سياسة الملاينة التي إتبعها الملك عبد الله حتى أنه إنفرد بمساعيه نحو عقد معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل في سنة ١٩٤٩ . وقد بقي تأييد الكيان الفلسطيني المستقل مبدأ تتمسك به مصر ولم تتخل عنه حتى في الأوقات التي نسيت فيها القضية الفلسطينية لتتحول بالدرجة الأولى الى صورة من صور النزاع العربي الإسرائيلي كما اطلق عليها في الخمسينات بدلاً من التحدث عن القضية الفلسطينية .

وكانت النقطة الثانية التي ميزت هذه المرحلة هي تفسير حالة الهدنة الدائمة القائمة بين مصر والأردن وسوريا ولبنان من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى فهل تعتبر الهدنة مرحلة مؤقتة الى أن يستعد العرب ويستأنفوا معركة تحرير فلسطين أم أن الهدنة كما قسرتها إسرائيل قد استطلت وصارت موازية لإنهاء حالة الحرب وكانت مصر أكثر الدول العربية تأثراً بهذا الخلاف حول تفسير اتفاقيات الهدنة الدائمة إذ ترتب على هذا الخلاف جدل حول حق مصر في منع السفن الإسرائيلية من عبور الممرات المائية : قناة السويس ومضيق تيران وصنافير وكلا الممرين يقعان في المياه الإقليمية المصرية .

وخلال هذه المرحلة عادت القضية الفلسطينية إلى الظهور بشكل جديد في الستينات ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها التمييز في المعاملة عند الإدارة الأردنية بين أهالي الضفة الشرقية وسكان الضفة الغربية الذين استمروا يشعرون لهذا السبب بهويتهم الإقليمية ، ولم يحدث الاندماج المنشود بين أهالي الضفتين ومن هذه الأسباب أيضاً احتفاظ المهاجرين الفلسطينيين في الدول العربية الأخرى بشعورهم بالانتماء الوطني .

ثم تلقى فكرة الكيان الفلسطيني دفعة جديدة سنة ١٩٦٤ وذلك بمولد منظمة التحرير من خلال مؤتمر القمة العربيين . وقد أثار قيام المنظمة مخاوف حكومة عمان فهل هي تستهدف تحرير الأراضي التي تتواجد فيها إسرائيل أم اجتراء الضفة الغربية لإقامة دولة فلسطينية تكون منطلقاً الى التحرير ، أم أنها تستهدف الأمرين معا .

لقد كان التركيز حتى يونيو سنة ١٩٦٧ على خطة مقاومة الوجود الإسرائيلي الا أن هذه الأوضاع

المصري الى هذه القضية .

وكان لليسار موقف متميز أيضا استوقف الباحثة ولو أن اليسار المصري لم يكن موحدا ولكن كان المناخ العام السائد في فصائل ، اليسار يفكر في هذه القضية بأسلوب تحليلي مختلف تماما عن الحماس العاطفي للتيار الاسلامي فقد وافق معظم مفكرى اليسار على فكرة تعاون العرب واليهود لمجابهة الأستعمار البريطاني ولم ينظروا من هذه الزاوية إلا نظرة مرحلية كان اليهود خلالها بالفعل قد بدأوا ينقلبون على سلطات الانتداب ولكن على المدى البعيد كان واضحا أن مصالح اليهود تنسجم تماما مع المصالح الأمريكية في الشرق العربي . وقد هاجم اليسار المصري الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية وهو بذلك لا يختلف عن التحليل الماركسي للحركة ولذلك تطلع الى حل مثالي وهو إقامة دولة اتحادية يتعاون في إطارها التقدميون العرب مع التقدميين اليهود . وخلاصة القول أن اليسار كان متأثرا بالصراع بين الشرق والغرب ووضع القضية الفلسطينية في هذا الاطار .

وللأسف لم ينظر الى القضية الفلسطينية على أنها مرتبطة بالأمن القومي المصري فلم يكن هناك سوى بعض الأصوات في مجلس النواب التي نهبت الى خطورة قيام دولة غربية على حدود مصر الشرقية ويبدو أن هذه الأصوات كانت شخصية فلم تأخذها حكومة من الحكومات التي تعاقبت على مصر بين عامي ١٩٤٤ — ١٩٤٨ مأخذ الجد ومن هنا جاء التردد الطويل في مسألة دخول مصر الحرب ولم تهتم هذه الحكومات بالاستعدادات لمثل هذا الاحتمال وتعالج الباحثة بكفاءة هذا الموضوع الذي ختمت به دراستها ألا وهو «قرار دخول الحرب» .

وكما أن الدوريات والصحف كانت هي المصدر الرئيسي للباحثة فيما يتعلق بالتيارات الاسلامية فكذلك كان الحال بالنسبة للمعلومات المتعلقة بموقف اليسار المتميز مع فارق أن صحف اليسار حظرت بعد سنة ١٩٤٦ ولذلك كان من الصعب تتبع مواقف اليسار عند صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة أو عندما صدر قرار الحكومة المصرية باشتراك القوات النظامية في حرب فلسطين اللهم إلا من خلال بعض الدراسات التي يمكن أن تكون متحيزة لفئة من فئات اليسار الذي تشعب في ذلك الوقت الى عدة فئات .

وفي غياب وثائق الدولة الرسمية حيث تضمن وزارة الخارجية بسجلاتها على الباحثين ارتكزت الدكتورة عايدة سليمة في دراستها بالدرجة الأولى على الدوريات والصحف ثم على الوثائق المتاحة من جامعة الدول العربية أو مضابط مجلس الشيوخ والنواب ومع ذلك فإن هذا الكتاب يقدم دراسة أصيلة تدل على أن الدكتورة عايدة سليمة بدأت حياتها العلمية بعمل جاد . ويسعدني أن أقدمها في هذا الكتاب إلى القارئ العربي .

مقدمة المؤلف

تتناول هذه الدراسة موقف مصر من القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٤٨ ، وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لأنه لم يسبق أن تطرق اليه أحد وإن كان قد سبق لبعض الكتاب منذ عدة سنوات تناوله ضمن دراسات عامة ، ولكن على حد علمنا لم يفرد أحد من الباحثين دراسة في موقف مصر من القضية الفلسطينية وإنما كان ذلك في ثنايا علاج قضية فلسطين أو في ثنايا التاريخ المصري المعاصر .

وقد جعلنا نقطة البداية عام ١٩٣٦ لأنه يعاصر عهد معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا تلك المعاهدة التي أتاحت لمصر إدارة سياستها الداخلية والخارجية مستقلة إلى حد ما عن بريطانيا . أما نقطة النهاية فهي حرب ١٩٤٨ حينما اتفقت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على التدخل العسكري لمنع قيام الدولة الصهيونية ، وقد جاء هذا القرار بعد تردد وتغييرات مستمرة في السياسة المصرية فصلناها في موضعها ومنذ ذلك الوقت أصبحت قضية فلسطين تتأثر بالمواقف المصرية كما أنها تؤثر على أوضاع مصر الداخلية ومن هنا كان علينا أن نلاحظ دائما الارتباط بين تطور مصر السياسى وبين التقلبات التي مرت بحياة فلسطين خلال تلك الفترة .

وجاء ترتيبنا لفصول تلك الدراسة ترتيبا موضوعيا وليس زمنيا ومن الواضح ماينطوى عليه هذا الأسلوب من صعوبات في تنسيق المادة العلمية ، وبناء عليه قمنا بتقسيم الرسالة الى خمسة فصول :

الفصل الأول : بعنوان « الموقف الحكومى من القضية الفلسطينية » ووضعنا له مقدمة تضمنت القوى السياسية التي كانت تحكم مصر قبل عام ١٩٣٦ ثم الموقف المصرى من القضية في تلك الحقبة ، وبعد ذلك تعرضنا لموقف الحكومة من الاضراب الكبير في فلسطين عام ١٩٣٦ وما أعقبه من لجان التحقيق وأهمها « لجنة بيل الملكية » والتي اقترحت تقسيم ١٩٣٧ ذلك التقسيم الذى رفضته مصر والدول العربية الأخرى والذى كان دافعا لعقد مؤتمرات عربية ودولية اشتركت فيها مصر بصفة غير رسمية احيانا ورسمية أحيانا اخرى مثل مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ ، ثم مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ والذى دعت اليه الحكومة البريطانية ، وقد انبثق عن هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض البريطانى عام ١٩٣٩ . ثم انتقلنا

بعد ذلك الى الموقف الحكومي خلال الحرب العالمية الثانية وتزعّم مصر لحركة الوحدة العربية والتي انتهت بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . ومنذ ذلك الحين زاد الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية ، وبما يؤكد ذلك تلك المبادرة التى جاءت من الملك فاروق حينما دعا الى اجتماع انشاص عام ١٩٤٦ كرد فعل على تقرير لجنة التحقيق الانجلو - امريكية وبعد ذلك شاركت مصر فى المؤتمرات العربية والدولية التى عقدت فى تلك الفترة وأهمها مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ ومؤتمر لندن فى نفس العام . ثم توقفنا فى هذا الفصل عند موقف الحكومة من قضية لجوء أمين الحسينى - مفتى فلسطين - الى مصر عام ١٩٤٦ .

أما الفصل الثانى : وعنوانه : « موقف البرلمان المصرى » فقد حاولنا أن نعرض فيه وجهات نظر النواب على اختلاف نزعاتهم وهى لاتتطابق دائما وجهة نظر الحكومة .

وتناولنا فى الفصل الثالث : « موقف القوى السياسية والاجتماعية » وفيه تعرضنا لموقف الأحزاب السياسية التقليدية والعقائدية ثم انتقلنا الى موقف القوى الاجتماعية مثل جمعية الشبان المسلمين والمرأة والأزهر والطلبة من مختلف الحوادث الفلسطينية ، ولكى تكتمل عناصر هذا الفصل كان لابد من تناول موقف يهود مصر من قضية فلسطين .

وكان الفصل الرابع : بعنوان : « موقف مصر فى المحافل الدولية » والتي ضمت كلا من عصبة الأمم ثم جامعة الدول العربية ، وأخيرا هيئة الأمم المتحدة ، فمن المعروف أن مصر دافعت عن قضية فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية فى عصبة الأمم فى دورتى سبتمبر ١٩٣٧ و ١٩٣٨ على عهد حكومتى الوفد والأسرار الدستوريين ثم انتقل محور الاهتمام المصرى والعربى بعد الحرب الى جامعة الدول العربية حيث تناول أعضاء مجلس الجامعة القضايا المتفرعة عن القضايا الرئيسية بالدراسة والبحث ، واخيرا انتقلت القضية الى المحيط الدولى فى أروقة الأمم المتحدة عندما قررت بريطانيا عرض الأمر على تلك المنظمة الدولية عام ١٩٤٧ والذي انتهى بقرار تقسيم ١٩٤٧ . وفى أثناء تلك المناقشات وحينما ظهرت فى الأفق بوادر التقسيم قررت الجامعة العربية الدعوة الى عقد مؤتمر عربى لمناقشة تطورات القضية فكان « مؤتمر عالية » والذي عرضت فيه مسألة دخول الجيوش العربية أرض فلسطين .

وخصصنا الفصل الخامس فى : « الخطط المصرية فى مواجهة قيام الدولة اليهودية » وفيه تعرضنا لصدى قرار تقسيم ١٩٤٧ فى مصر على المستويين الشعبى والرسمى ، وقد نادى التيار الشعبى بوجوب اتباع أسلوب الكفاح المسلح بعدما فشلت الوسائل السياسية ، وأما على المستوى الرسمى فقد تباينت الاتجاهات فبينما رأى القصر ضرورة دخول القوات المصرية النظامية أرض فلسطين ، عارضت الحكومة تلك الفكرة ، ولكن تم اتخاذ قرار الحرب فى نهاية الأمر فى ظروف استدعت منا التحريض عن كيفية صدور هذا القرار الذى أثار الجدل بين الكتاب والمؤرخين .

وفى نهاية البحث قمنا بوضع خاتمة لموضوع رسالتنا تحت عنوان : « أثر حرب فلسطين على أوضاع مصر الداخلية خلال عام ١٩٤٨ » فقد كانت حرب فلسطين سببا فى اعلان الأحكام العرفية وفى تدمير الجيش وظهور حركة الضباط الأحرار ، كما أدت الحرب ايضا الى اعادة الجدل حول ارتباط مصر بالعروبة واخيرا كان لها أثرها فى بروز التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين .

وهنا يجدر أن أنوه الى الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث وأهمها ندرة المصادر الاصلية والوثائق وكانت أهم الوثائق التي تمكنت من العثور عليها في هذا المجال هي أرشيف رئاسة مجلس الوزراء والوثائق الرسمية في قضية فلسطين والتي أمدتني بها جامعة الدول العربية ، ثم مضابط مجلس النواب والشيوخ ، كما تمكنت من الاطلاع على الملف الخاص بنشاط عصابة شتيرن الارهابية الصهيونية في مصر وكنت أرجو لو تمكنت من الاطلاع على قرارات « مؤتمر عاليه » السرية ولكن جامعة الدول العربية ضنت بها .

وقد حاولت قدر استطاعتي الاستفادة من المراجع الأجنبية إلا أن الذي يتعلق منها بهذا الموضوع قليل ، كما أفدت من الرجوع الى المذكرات الشخصية والى الجرائد والدوريات وهناك بعض الفصول اعتمدت فيها بدرجة كبيرة على هذه الجرائد ، ولم يفتني الاطلاع على بعض الجرائد العربية الفلسطينية الى جانب الجرائد اليهودية الصادرة في مصر مثل « الشمس » و « الاتحاد الاسرائيلي » و « اسرائيل » وذلك للاطلاع على وجهات النظر المختلفة حيث أن طبيعة موضوع الرسالة تتطلب ذلك بالاضافة الى ما في ذلك من مساعدتي في دراسة الرسالة دراسة موضوعية .

وإذا كنت قد وفقت في إبراز الموقف المصري من القضية الفلسطينية بصورة موضوعية فإن الفضل في ذلك يعود الى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور صلاح العقاد الذي أتقدم اليه بوافر شكرى وامتنانى لأنه أعطاني الكثير من وقته وجهده حيث كانت لدقته العلمية وارشاداته البناءة وتوجيهاته السديدة أكبر الأثر في بلوغ الرسالة هذا المستوى العلمي .

كما لايفوتني أن أتقدم بشكرى وامتنانى الى أستاذي الفاضل الدكتور يونان ليبب رزق لما قدمه لي من ارشادات علمية ولتشجيعه لي على مواصلة البحث في هذا الموضوع . كما أتقدم بشكرى الى الدكتور محمد عبد الرؤوف سليم لما أبداه لي من معاونة في هذا البحث .

والله الموفق ،،، .

الفصل الأول

الموقف الحاكم من القضية الفلسطينية

القوى السياسية التي حكمت مصر قبل معاهدة ١٩٣٦

قبل أن نتناول الموقف الحكومى المصرى من القضية الفلسطينية لابد من عرض لمحة سريعة عن القوى التى كانت تحرك السياسة المصرية وخاصة العلاقات الخارجية فى بداية الفترة موضع الدراسة .

شهدت الحياة السياسية المصرية حتى وفاة الملك فؤاد فى إبريل عام ١٩٣٦ سلسلة من الأزمات التى أثرت على سياسة مصر الداخلية ويرجع ذلك ، تارة الى تدخل القصر وتارة أخرى للتدخل البريطانى ثم اتحدت هاتان القوتان لمحاربة الوفد واقتصائه عن الحكم وبذلك قام صراع بين هذه القوى الثلاث مما كان له أعمق الأثر فى سياسة مصر الداخلية والخارجية ويرجع ذلك الى طبيعة تلك القوى المتصارعة وهى :

أولاً : القصر : وقد كان ملحوظاً منذ عام ١٩٢٢ أن القصر حرص غاية الحرص على التدخل فى المسائل الخارجية ورسم السياسات الخارجية ويتمثل ذلك أكثر ما يتمثل فى أن السلك الدبلوماسى كانت تتم تعييناته من خلال القصر ، وكان الملك أكثر قدرة وتأثيراً فى السياسات الخارجية عندما تكون فى السلطة احدى حكومات أحزاب الأقلية مثل الاحرار الدستوريين او السعديين أو الكتلة أو الحزب الوطنى أو حكومات رؤسائها محايدون أو من رجال القصر مثل حكومات حسين سرى أو حسن صبرى أو على ماهر ، مثال ذلك أنه عندما قطعت حكومة حسين سرى فى أواخر يناير عام ١٩٤٢ علاقاتها بحكومة فيشى دون استشارة القصر حدثت أزمة سياسية كبيرة بينها وبين الملك انتهت بالاطاحة بهذه الحكومة وهى الاطاحة التى نتج عنها حادثة ٤ فبراير المشهورة .

غير أنه كان يقيد سلطة القصر فى الوصاية على السياسة الخارجية فى مصر وجود حكومة أغلبية من الوفد وكانت مثل هذه الحكومة ترفض أى وصاية من جانب الملك بالرغم مما كان يثيره الملك من صعوبات بشأن مسائل السياسة الخارجية وعلى سبيل المثال فإنه حينما أقامت حكومة النحاس عام ١٩٤٣ علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى تقدم القصر باحتجاجات على أساس أن هذا الاجراء تم بدون استشارته ، غير أن الحكومة الوفدية لم تبال بهذه الاحتجاجات .

كذلك قيد التدخل البريطاني سلطة القصر في الوصاية على السياسة الخارجية المصرية وقد وضع هذا تماما قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها ، وكان معلوما أن القصر أكثر ميلا لـإيطاليا وألمانيا من سائر القوى السياسية في مصر ، وقد سعى البريطانيون لمنع أى علاقات سياسية بين مصر وبين دول المحور . وقد حدثت أزمات بين القصر وبين الانجليز نتيجة لهذا كان أظهرها أزمة ٤ فبراير التي نتجت أساسا عن رغبة الانجليز في أن تقطع مصر علاقاتها مع حكومة فيشي وهي الرغبة التي نفذتها حكومة حسين سري مما دعا الملك الى الوصول الى حد الأزمة مع هذه الحكومة وأدى في النهاية الى تدخل الانجليز لفرض الحكومة التي قد يستفيدون من شعبيتها في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ .

اذن كان القصر يتمتع ببعض الصلاحيات في ادارة شئون مصر الخارجية غير أن هذه الصلاحيات كانت محدودة في مواجهة حزب الأغلبية وفي مواجهة التدخل البريطاني .

أما بالنسبة لفلسطين فقد كان للقصر سياسة خاصة نحوها لأسباب أهمها أن القصر كان على امتداد هذه الفترة يقود التيار الاسلامي ، وعندما طفت المشكلة على سطح السياسة المصرية كانت بالدرجة الأولى ذات طابع ديني أكثر مما كانت ذات طابع عرقي ، وكان من الطبيعي أن يترتب على هذا اهتمام خاص من جانب القصر بالمشكلة .

ويبدو هنا اختلاف وجهات النظر للقضية فالوفد مثلا نظر اليها من منظور وطني بينما نظر اليها آخرون من منظور ديني ، كما سنلاحظ فقد اختلفت لهجة الخطاب التي أقيمت في هذا الصدد بين دورة عصبة الأمم عام ١٩٣٧ ودورة عام ١٩٣٨ والتي تعكس تماما سياسة الحكومات المصرية آنذاك .

أخيرا بالنسبة للقصر يبدو مدى سيطرته ومبادرته في القضايا العربية وقضية فلسطين على وجه الخصوص خلال عهد حكومات أحزاب الأقلية من دعوته للملوك في أنشاص مثلا عام ١٩٤٦ ، ومن قبله الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين لاجئا سياسيا في مصر دون استشارة رئيس الوزراء ثم الأخطر من كل هذا قراره بدخول حرب فلسطين دون اقتناع النقراشي رئيس الوزراء عام ١٩٤٨ .

ثانيا : الوزارة : تمثل الوزارة الجناح الآخر من أجنحة الحكومة المصرية في هذه المرحلة وقد تحكمت فيها احدى قوى ثلاث فقد كانت اما وزارات وفدية واما وزارات احزاب اقلية واما وزارات انتقالية أو يرأسها شخصيات مستقلة مثل وزارة على ماهر أو وزارة حسين سري ، وكلما اعتمدت الوزارة على قاعدة شعبية كلما كانت أقدر على ممارسة صلاحياتها في وضع سياسة مصر الخارجية وسياساتها الخاصة بفلسطين .

والملاحظ أن الوزارات التي كان يرأسها شخصيات مستقلة كانت أكثر اهتماما بالقضية الفلسطينية من غيرها كوزارة على ماهر في أوائل الحرب العالمية الثانية والتي ضمت بعض الشخصيات العربية والاسلامية الشهيرة مثل صالح حرب وعبد الرحمن عزام . يختلف الأمر بالنسبة لوزارات الاقليات، الحزبية التي كانت أكثر انصياعاً للرغبة الملكية ، كذلك يختلف الوضع بالنسبة لوزارات الأغلبية الوفدية التي كانت أكثر تشددا في الاستقلال برسم سياستها العربية والفلسطينية كاللور الذي قام به النحاس باشا في تأسيس الجامعة العربية في آخر وزارته السادسة ، ويبدو أنه من بين الأسباب التي دفعت القصر

الى اقالة حكومة النحاس رغبته فى أن ينتزع منه هذا الدور ويقوم هو بعملية اقامة الجامعة العربية .

ثالثا : الانجليز : يبقى أخيرا دور الانجليز فى التدخل فى السياسات الخارجية المصرية خلال تلك الفترة ، وبالرغم من أن هذا الدور قد قل كثيرا عن ذى قبل نتيجة لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية ودواعى أمن الامبراطورية كانت تجعل المسئولين الانجليز فى القاهرة يتدخلون بين الحين والآخر بشكل سافر فى سياسات مصر الخارجية ويكونون بذلك قوة ضغط على مصر فى صياغتها لتلك السياسات .

كان الانجليز يلعبون دورا مزدوجا تجاه القضية الفلسطينية فهم فى نفس الوقت الذى كانت تربطهم فيه علاقة تحالف مع مصر بمقتضى المعاهدة ، كانوا أيضا رجال الدولة المنتدبة فى فلسطين وبالتالى كان من الطبيعى أن يتدخلوا بين وقت وآخر للتوفيق بين هذين الوضعين .

الموقف الحكومى قبل عام ١٩٣٦

كانت الدوائر الاسلامية فى مصر اسبق من غيرها الى ادراك خطورة الحركة الصهيونية ، ولذلك نجد صدى أحداث فلسطين تتردد فى الصحف ذات الطابع الاسلامى أو العربى مثل المنار أو الفتح .

أما على المستوى الرسمى فان الزعماء السياسيين بما فى ذلك قادة الوفد فقد اتجهوا الى التمييز بين أمرين : الحركة الصهيونية التى تستهدف انشاء وطن قومى فى فلسطين حينذاك وقد نددوا بهذه الحركة ، وفى نفس الوقت أبدوا تسامحا يذهب الى حد التساهل مع نشاط الجالية اليهودية فى مصر ، باعتبار هذا الأمر صورة من صور التسامح الدينى الذى تطبقه الحكومات المصرية ، وسيتبين فيما بعد أن هذه السياسة لم تكن واقعية لأن ولاء الجالية اليهودية كان بصفة عامة ولاء صهيونيا ولم يندمج اليهود فى مصر كمواطنين . ولا يختلف وضع الجالية اليهودية فى ذلك عن الجاليات اليهودية فى أقطار العالم الأخرى .

وقد كان من الطبيعى أن تتأثر مصر بما يجرى فى فلسطين من أحداث نظرا لتلاصق الحدود ولأن الحركة الصهيونية لم تحف ضمن اطماعها الاقليمية إمكان ادخال سيناء ضمن المناطق التى سيستوطنها المهاجرون اليهود .

وحتى بدون الاشارة الى سيناء فإن مجرد قيام دولة يهودية على الحدود المصرية كان كافيا لبعث مخاوف المصريين ، الا ان بعض المفكرين تأثروا بما كان يشاع فى أوروبا من أن الوجود اليهودى فى فلسطين يعبر عن روح التسامح الدينى .

ولعل هذا التصور الخاطىء هو الذى جعل الجامعة المصرية تقع فى خطأ ارسال ممثل عنها للمشاركة فى الاحتفالات الخاصة بافتتاح الجامعة العبرية بالقدس فى ابريل عام ١٩٢٥ . فأرسلت الأستاذ أحمد لطفى السيد مدير الجامعة الأممية المصرية حينذاك .

وقد أثار ارسال المندوب المصرى للمشاركة فى هذا الاحتفال ضجة عنيفة فى الصحف الفلسطينية وبين الفلسطينيين والعرب المقيمين بمصر . فقد أرسلوا احتجاجهم واستنكارهم لسماع

الحكومة المصرية بالمشاركة في حفلة « إعدام الأمة الفلسطينية الشقيقة » .

ولأهمية بيان أحمد لطفى السيد عن اشتراكه في حفلة تأسيس الجامعة العربية رأينا أن نقله كما هو حيث صرح بنشره فيقول فيه :

« لقد دعيت من قبل الجامعة العبرانية لحضور حفلة افتتاحها فاعتذرت ، ودعيت الجامعة المصرية فاعتذرت ايضا ودعت الجامعة العبرانية الحكومة المصرية لارسال ممثل لها في ذلك الافتتاح فلم تر بدا من اجابة الدعوة لأن حكومة جلالة الملك ترى واجبا عليها فوق القيام بنشر العلم في بلادها أن تعضد العلم في كل مكان على العموم وفي بلاد الشرق المجاورة لها على الخصوص . ولو أن الحكومة المصرية أعرضت عن اجابة هذه الدعوة لفوتت على نفسها بعض الاغراض التى تسعى اليها خصوصا متى لوحظ أن الدعوة صادرة من معهد علمى . كان المفهوم أن لاعلاقة له بالسياسة العملية ، كما هو شأن الجامعات العلمية ، فشرفتني حكومة جلالة الملك بانتدائى لهذه المهمة فقبلتها مع الارتياح فلما كنت في القدس لم أشعر بالمقاطعة التى ذكرتها ولكنى مع ذلك أحسست أن المبالغة في الاحتفال بافتتاح الجامعة الى القدر الذى رأيته ووصفه رجال كثيرون من القائمين بأمر تأسيس الجامعة كل ذلك ينطوى على ترويج الدعوة الصهيونية خصوصا أنى قد علمت من بعض القائمين بأمر الجامعة ساعة وصولى الى القدس أن لغة الجامعة هى اللغة العبرية . لهذه الاعتبارات التى لم تكن الجامعة المصرية لتعلمها من قبل أردت أن أبدا بزيارة المجلس الاسلامى الأعلى في مساء اليوم الذى وصلت فيه وقبل أن أزور جناب المندوب السامى بفلسطين . فقابلت هناك فضيلة المفتى واصحابه على الراحب والسعة وعلمت منهم بالصريح مصداق ماعرفته بالاستنتاج وبالجملة لما رأيت أن لهذا الاحتفال مرامى سياسية لاتحب الحكومة المصرية أن تشاطر فيها ولو أحبب لما أرسلت لهذه الغاية رجلا يعتبر نفسه أبعد الناس عن السياسة في بلاده فكيف به في غير بلاده . لما رأيت ذلك أصررت على ألا أقول كلمة واحدة يؤخذ منها تعضيد مصر لسياسة ترمى الى تفضيل العنصر الاسرائيلى على العنصر العربى أو تضر العنصر العربى أى ضرر . فلما أصبحت زرت معاهد العلم العربية التى لم تكن مضرة يومئذ وقد تفضل فصحبى في هذه الزيارة حضرة وكيل ادارة التعليم اسعاف افندى النشاشيبي الذى زارنى هو وكثير من اخواننا الادباء في فلسطين ولم أشعر مطلقا بذلك الجفاء ولا تلك المقاطعة التى ذكرت في بعض الصحف . والواقع أنى لم أقل في حفلة الافتتاح الا مايفيد أن الحكومة المصرية لم تكن لتشاطر في كل هذه الحركة الا الجهة العلمية المحضة دون سواها ولا أدرى بعد ذلك أى وجه للاعتراض على الحكومة فيما فعلت . فأما ماوردنى قبل سفرى من احتجاجات الأفراد على الاشتراك في هذا الاحتفال فأنت تعلم أن الحكومة لايجوز لها أن تفرط في واجبها بحجة أن القيام بهذا الواجب لايقاىف بعض الناس ولقد علمت أن امتناع ممثل الحكومة المصرية عن مشاركة القائمين بالدعوة الصهيونية فيما يحبون قد كان في مجاملة العنصر العربى أبلغ مما لو كانت قد امتنعت عن ارسال ممثل يمثلها هناك ، تلك حقيقة ما أظن أن العرب والصهيونيين قد شعروا بها على السواء »^(١) .

ومن الواضح أن أحمد لطفى السيد لم يكن — على خلاف ما أشيع — غير واع بالحقوق العربية ،

غاية الأمر أن أسلوب معالجة القضية يختلف في تصوره عن الأسلوب السائد في ذلك الوقت وهو مقاطعة مثل هذه الاجتماعات ، وقد يكون الأفضل في رأى فريق آخر المجابهة لا المقاطعة وهذا الملح اليه لطفى السيد في الخطاب .

وعلى أية حال فقد جر هذا الحادث بعض المقالات المعادية لمسلك الحكومة المصرية وزعمت بعض الدوائر العربية أن الممثل المصرى أراد أن يرضى شعور العرب بزيارته للمعاهد العلمية العربية ولكن كل ذلك لم يبرر موقف الحكومة المصرية في نظرهم فكان على مصر أن تحذو حذو مفتى الديار المصرية عندما أرسلت اليه دعوة للاشتراك في افتتاح تلك الجامعة ولكنه رفضها ، وعندما حاول بعض يهود مصر اقناعه بتلبية تلك الدعوة صرح لهم بأنه « لا يحضر حفلة تسمى الى أهل فلسطين وهم في حالة حداد بسبب هذه الجامعة »^(٢) . ونتيجة لذلك أخذت جريدة الشورى العربية الفلسطينية تكتب المقالة تلو المقالة بالثناء على موقف مفتى الديار المصرية .

ومن ناحية أخرى فقد استغل اليهود ذلك الاشتراك في الدعوة بأن مصر تناصر الصهيونية وتعطف على يهود فلسطين وعلقت على ذلك جريدة « بالستين ويكلى » الصهيونية عندما قالت :

« ان حضور مندوب مصر هذه الحفلة كان الدليل على أن مصر المسلمة العاقلة لا ترى في الصهيونية رأى أهل فلسطين » . يدل ذلك على أن مصر تؤيد انشاء الوطن القومى اليهودى في فلسطين وتناصر مبادئ الصهيونية التى يحاربها اهالى فلسطين كما خطب يوسف بتشوتو وهو من يهود الاسكندرية وعضو مجلس الشيوخ المصرى في حفلة اقامها اليهود في فلسطين في تلك المناسبة أعرب فيها عن مدى البهجة التى يشعر بها اليهود تجاه هذا الموقف المصرى الذى يتسم — على حد قولهم — بالعطف على القضية الصهيونية بدليل ارسال احمد لطفى السيد كمندوب عن الجامعة المصرية في افتتاح الجامعة العبرية^(٣) .

وفي تقديرنا أن هذه التعليقات اليهودية انما نشرت من باب الدعاية وهى بعيدة تماما عن تصوير حقيقة الموقف المصرى .

كانت الحكومة المصرية بلا شك تسلك تلك السبل دون وعى كاف بمخاطر الصهيونية ومدى الخطر الذى يحمق بها اذا قامت على حدودها دولة يهودية ويعزى ذلك الى سيطرة الانجليز على مقادير البلاد حتى عقول الساسة أنفسهم .

ولكن مع اتساع حركة الهجرة اليهودية في الثلاثينيات ادرك المصريون على المستويين الرسمى والشعبى مخاطر الصهيونية وقد نجلى هذا الاهتمام في اسهام المندوبين المصريين بدور نشط بل وفعال في المؤتمر الاسلامى الذى عقد في القدس ، وقد سبق ذلك اهتمام شديد بأحداث الانتفاضة التى قام بها العرب في عام ١٩٢٩ للدفاع عن حائط البراق .

وبعد الاطلاع على التقارير السياسية الواردة من القنصلية المصرية في القدس ، نرى أن القنصل المصرى كان يلفت النظر الى شكوى الفلسطينيين من تقصير الحكومة المصرية في مساندتها للقضية

الفلسطينية مذكرا بما حدث في عام ١٩٢٩ .

ففى أعقاب الانتفاضة ، وكان ذلك على عهد الوزارة الوفدية عام ١٩٣٠ حضر الى مصر المجاهد الفلسطينى حسن صدقى الدجاني لبث الدعاية للقضية الفلسطينية ، وقد دعا الدجاني كبار النبلاء ورجال السياسة في مصر الى اجتماع بتعزيد من بعض الشخصيات السياسية المصرية المعروفة بميولها العربية كعبد الرحمن عزام — عضو مجلس النواب آنذاك — وقد حاولت حكومة النحاس فض هذا الاجتماع متعلقة بأن تلك الاجتماعات تؤدى شعور الاقليات في مصر وخاصة الاقلية اليهودية . وأشار رئيس الحكومة الى أنه « لانستطيع أن نسمح ببث أية دعاية لفلسطين ضد اليهود في مصر — اذ ان اليهود اقلية ونحن نحافظ على شعور الاقلية في بلادنا » .

أثار ذلك حفيظة الفلسطينيين وتعجبوا من أن يصدر هذا النداء من قادة الوفد أنفسهم مما حملهم على الظن بأن قضيتهم لن تلقى صدى واسعا لدى الحكومة المصرية وحاول مكرم عبيد — سكرتير عام الوفد — تبير موقف النحاس عندما قال للدجاني : « انكم تخطئون ببث الدعاية لفلسطين في البلاد العربية اذ ان في ذلك ما يهيف الغرب ويدعه يعتقد ان الشرق يرغب في أن يوجد كتلة موحدة للخلاص منه وفي هذا خطر علينا وعليكم » ^(٤) .

ويمكن أن يعزى موقف النحاس لعدة أسباب ، منها ايمانه بمبدأ التسامح الدينى مفتتيا أثر زعيمه مؤسس حزب الوفد سعد باشا زغلول الذى عامل اليهود معاملة أهل البلاد الوطنيين الى حد انه خصص لهم كرسيا في الوزارة وآخر في البرلمان المصرى ، مما ادى الى استياء عرب فلسطين ونسبوا الى الحكومة المصرية محاباتها للجالية اليهودية معتقدين بأن ذلك من حق عرب فلسطين أو سوريا . ومن ناحية أخرى فإن سعد باشا كان من أشد المعارضين لفكرة الوحدة العربية التى كانت في نظره معادلة صعبة وفاشلة فكان يردد دائما بأن صفر + صفر يساوى صفر ، فكيف نقيم وحدة عربية وبلادنا مازالت محتلة فلا بد من الاستقلال أولا ثم الالتفات أو الاهتمام بعد ذلك بما هو خارج حدود بلادنا ، ولذلك يرجع بعض الكتاب كعبد القادر المازنى فشنل الثورة المصرية الى سيطرة تلك الفكرة على عقول متزعميها . ولكن يرجع الفلسطينيون موقف النحاس الى سيطرة الفكرة الفرعونية على عقول مفكرى وسياسى مصر في تلك الحقبة ، وما لبث أن صحح مكرم عبيد هذا الشائعات حيث ألقى خطبة أثناء زيارته لفلسطين في نفس العام (١٩٣٠) أكد فيها انتماء مصر العربى وكان مما قاله :

« لاخلص للشرق الا بالاتحاد والتعاون والتعاقد ولا تحسبوا أن الوفد ورجاله من محبذى الفكرة الفرعونية فمصر عربية تربطها والبلاد الشقيقة روابط الدين والقومية واللغة والجوار ولهذا فأننى هنا فلسطينى كما أن الفلسطينى في مصر مصرى وكلنا أبناء بلد واحد وعشيرة واحدة » .

كان لتصريح مكرم عبيد قيمته ومغزاه لاعتبارات منها انه سكرتير عام حزب الأغلبية كما أنه مسيحي مصرى من الدين عرفوا بأنهم من محبذى الفكرة الفرعونية ومن أشد المعارضين لفكرة الوحدة العربية .

كذلك راجت شائعات في فلسطين حول موقف الوفد منها ما قبل من أن الوفد كان في تلك السنة (١٩٣٠) يمر بأصعب تجربة سياسية حيث استطاع اسماعيل صدق انتزاع الحكم من الوفد وبدأ ينكل به ولذلك كان الحزب يسعى للاحتفاظ بشعبيته سواء داخل مصر أو خارجها ، ووجد في فلسطين مجالا لتحقيق بعض هذه الأهداف فبدأ يشارك في حركة التضامن العربى ^(٥) .

ويتضح مما سبق أن قضية فلسطين كانت تتأثر بما يجرى على مسرح السياسة المصرية من أزمات ، فكلما عرفت الحياة السياسية المصرية تغيرا انعكس هذا التغير سريعا على مايجرى في فلسطين ، هذا فقط على المستوى الرسمى أما على المستوى الشعبى فقد كانت مشاركته ايجابية على طول المدى .

ويبدو أن الساسة المصريين الذين كانوا يريدون كسب ود بريطانيا او الاستفادة منها في البقاء في الحكم رأوا أن يتجنبوا (التورط في القضية الفلسطينية) وهذا مايفسر لنا بعض المواقف التى اتخذها اسماعيل صدق أثناء رئاسته للحكومة بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٣ فقد منع نشر « الكراسى » لمحمد على الطاهر والذى كان يشرح فيه أهم خيوط مأساة فلسطين للعالم العربى والاسلامى ^(٦) .

كما أنه من ضمن أسباب خصومة اسماعيل صدق للفلسطينيين حرصه الشديد على احترام الجاليات الأجنبية في مصر وبخاصة الجالية اليهودية التى تمكنت من الهيمنة على عقول سياسى مصر فضلا عن الهيمنة على اقتصادها ، وقد رأى رئيس الحكومة — وهو من كبار الرأسماليين في مصر — أن مصالحه ترتبط ومصالح تلك الجالية فأخذ يعمل لصالحها خشية غضبها ، ومن ناحية أخرى رأى أن اقتراب مصر من العرب يضر مصالح الطبقة الرأسمالية أى طبقة كبار الملاك فأخذ يعضد فكرة الانعزالية المصرية ^(٧) .

بالإضافة الى ذلك فقد أمر اسماعيل صدق وزارة الأوقاف بأن تمنع خطباء المساجد من ذكر اسم فلسطين أثناء الصلاة . كما أمر أيضا باغلاق جريدة « الشورى » لمحمد على الطاهر ومنع اصداها ^(٨) ، في نفس الوقت الذى سمح فيه باصدار جريدة « اسرائيل » اليهودية والتى أسسها ألبرت موصيرى عام ١٩٢٠ وهى جريدة صهيونية اسست خصيصا لنشر المبادئ الصهيونية في مصر والدعوة اليها والدفاع عنها علانية على صفحاتها ، ويرجع ذلك الى العداء القديم بين اسماعيل صدق وحزب الوفد ، ومن المعروف ان محمد على الطاهر كان من أشد المخلصين لحزب الوفد الأمر الذى أدى باسماعيل صدق الى اغلاق جريدته نكاية في اعدائه الوفديين ^(٩) .

وفى عام ١٩٣٠ عقد الوجيه الفلسطينى الحاج عبد الرازق أبو غزالة اجتماعا في منزله لجمع التبرعات من الفلسطينيين المقيمين في مصر وارسالها الى اخوانهم المنكوبين في فلسطين ، وحاول صدق فض هذا الاجتماع وهدد الوجيه الفلسطينى باستعمال القوة إذا لم يذعن للأمر ^(١٠) .

أسلفنا القول بأن تأييد مصر للقضية الفلسطينية على المستوى الشعبى لم يتذبذب بخلاف موقف الحكومات السابقة على عام ١٩٣٦ وبناء عليه وفى عهد حكومة اسماعيل صدق لم تغفل الهيئات الشعبية

في مصر المساهمة بدور إيجابي في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في القدس لمناصرة القضية الفلسطينية عام ١٩٣١ ، ونبتت فكرة هذا المؤتمر عندما أرسلت عصبة الأمم لجنة للتحقيق في حوادث البراق عرفت باسم « لجنة البراق » .

وإذا كانت مصر قد ترددت في الاشتراك رسميا في هذا المؤتمر لأسباب ستمت الإشارة إليها بعد قليل فإن الداعين إليه كانوا أكثر حرصا على إشراك مصر إدراكا منهم بمركزها ودورها المؤثر في مثل هذه القضايا .

ويعود هذا التردد الى رواج شائعات بأن المؤتمر سيبحث موضوع الخلافة وكان الملك فؤاد يتطلع الى هذا المنصب فخشي ان يفضى الى اختيار احدى الشخصيات الاسلامية المنافسة له لذلك حضر بعض المشرفين على المؤتمر الى مصر واتصلوا بإسماعيل صدق رئيس الوزارة وأكدوا له ان موضوع الخلافة ليس مدرجا في جدول أعمال المؤتمر مما حمل على الظن بأن للصهيونية يدا في ترويج تلك الشائعات لبث الشكوك لدى الحكومة المصرية على وجه الخصوص^(١١) .

ويلاحظ ان معظم أعضاء الوفد المصري الذين اشتركوا في المؤتمر كانوا من الشخصيات المهمة بالشئون العربية والاسلامية ولم يكن أحد منهم يتولى منصبا في الوزارة وقد اشترك فيه محمد علي علوبة عضو الاحرار الدستوريين كممثل للهيئات الشعبية المصرية ، ومن المعروف أن حزبه كان يقف موقف المعارضة من حكومة إسماعيل صدق ورغم ذلك فقد سلطت الأضواء على هذه الشخصية المصرية فانتخب من بين وكلاء المؤتمر كما أنه كان عضوا في اللجنة التنفيذية للمؤتمر المؤلفة من خمسة وعشرين عضوا ، كما شكل أيضا مكتب اللجنة الدائم والذي تزعمه الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وعين علوبة أمين حال المكتب حيث قام بدور نشط في مساعدة منكوبي فلسطين فطاف بجميع البلاد الاسلامية لجمع التبرعات الخاصة بالانفاق على المسجد الأقصى واناقد اراضي فلسطين^(١٢) .

والى جانب علوبة ، اشترك في تمثيل مصر عدد من المصريين بالاصالة وآخرون من العرب المقيمين في مصر وهم أحمد زكي باشا ، والشيخ محمد الغنيمي التفتازاني وعبد الحميد سعيد والدكتور الدرديري والاستاذ طيفيش ورشيد رضا وعبد الوهاب النجار وعبد اللطيف دراز ومحمد علي الطاهر^(١٣) .

ومن المعروف أن قرارات هذا المؤتمر لم توضع موضع التنفيذ لأسباب ليس هنا محل ذكرها . وقد كان ذلك من بين الأسباب التي صرفت الرأي العام المصري عن مواصلة الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، كان ذلك من بين الأسباب التي صرفت الرأي العام المصري عن مواصلة الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، ولكن السبب الأول يرجع الى الانشغال بموضوع العلاقات مع بريطانيا وخاصة بعد فشل إسماعيل صدق في احراز اى تقدم ، وكان الوفد الذي يمثل الغالبية العظمى من أهالي البلاد في ذلك الوقت منشغلا بمحركات هامتين في نفس الوقت معركة اعادة الحياة الدستورية ومعركة الاستقلال الوطني .

صلى الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ :

واكبت المفاوضات التي دارت في مصر عام ١٩٣٦ مرور القضية الفلسطينية بأحداث هامة تتمثل في الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ وتدخل السلطات البريطانية لقمعه . فما ان تمكنت الحكومة الوفدية من عقد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا حتى أخذت توجه انظارها شطر فلسطين حيث ان مصر اعتبرت بعد عقد تلك المعاهدة دولة مستقلة ذات سيادة وبدأت منذ ذلك الحين في نهج سياسة مستقلة عن السياسة البريطانية بقدر الامكان .

ولكن قبل ذلك التاريخ بقليل — وبالتحديد في أواخر عام ١٩٣٥ — شهدت المنطقة العربية بأسرها انتفاضات ثورية عنيفة وكان لهذه الانتفاضات نتائجها المتميزة في تاريخ تلك المنطقة .

ففي مصر قامت المظاهرات وعمت انحاء القطر المصري حيث كون المتظاهرون جبهة وطنية شملت معظم الأحزاب المصرية آنذاك مطالبة باعادة دستور ١٩٢٣ واعطاء مصر استقلالها الكامل مما دعا الحكومة البريطانية الى الموافقة على مفاوضة المصريين وعقد معاهدة ١٩٣٦ التي تمثل مرحلة تحول هامة في تاريخ مصر الحديث حيث انفتحت مصر على العالم وبدأت تعي انتهاءها العرى ودورها المؤثر في القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين التي كانت في تلك الفترة بالذات في أشد مراحلها .

تصارعت في مصر قبل عقد تلك المعاهدة تيارات فكرية متعددة وكان لكل منها انصارها من المفكرين والسياسيين ، فكان هناك فريق ينادى بعروية مصر وآخر يؤيد الوطنية المصرية وفريق يعتنق الفكرة الفرعونية ومنهم من ينادى بالمتوسطية أى الانتماء الى حوض البحر المتوسط .

وبينا كانت مصر تمر بتلك المراحل بدأت في فلسطين ارهاصات وشواهد الحركة الوطنية المنظمة فقد شهد أواخر عام ١٩٣٥ قيام ثورة الشيخ عز الدين القسام والتي كان من أهم نتائجها حدوث الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ والذي استمر ١٧٦ يوما متواصلًا حيث أظهر الوطنيون احتجاجهم على اتساع نطاق الهجرة اليهودية ، وعلى سياسة الحكومة البريطانية المنحازة لليهود . وإزاء ذلك اتفقت جميع الأحزاب الفلسطينية وتناست خصوصياتها وكونت لجنة متحدة عرفت باسم « اللجنة العربية العليا » لمواجهة العدوان الصهيوني البريطاني وأعلنوا الاضراب العام في جميع المدن الفلسطينية .

وقد أشار تقرير اللجنة الملكية البريطانية التي قامت بالتحقيق في أحداث فلسطين عام ١٩٣٧ الى تأثير الأحداث التي مرت بها مصر والأقطار العربية الأخرى المجاورة لها فجاء فيه :

« وبالضبط كما كان ضغط اليهودية الأوروبية على فلسطين الآن أشد ما يكون ، كان كذلك تأثير الأحداث في الاقطار المجاورة . ففي شتاء ١٩٣٥ — ١٩٣٦ شهدت المنطقة انبعاثا في النشاط القومي في مصر وسوريا وكان على درجة من الحيوية في القطرين بحيث حقق أهدافه خلال بضعة شهور وفاز القطران بالاستقلال القومي » ^(١٤) .

كان من المتوقع أن تكون مصر — أكبر دولة عربية مجاورة لفلسطين — أول دولة تبادر الى مساعدة الفلسطينيين في محتهم ولكن كان للضغوط البريطانية على الحكام المصريين من ناحية وانتهاج

سياسة ملتوية من ناحية اخرى اكبر الاثر في ابعاد مصر عن التيار العربى ، فعندما نشب الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ ، تدخلت بريطانيا لقمعه بكل الطرق سواء عن طريق القوة العسكرية أو السياسية ولما فشلت في محاولاتها لجأت الى وساطة الملوك والرؤساء العرب لكى يهدئوا من روع عرب فلسطين بتوجيه نداء ينصح بانهاء الاضراب ويحاول اقناعهم بأن بريطانيا ستحقق لهم جميع مطالبهم وآمانهم القومية ، وبالفعل توقف الاضراب مؤقتا .

والملاحظ ان مصر لم تكن من بين الدول التى طلبت منها بريطانيا المشاركة في توجيه هذا النداء وانما لجأت الى ملوك العراق والسعودية وشرق الأردن ، وجاءت المبادرة من جانب ملوك تلك الدول الثلاث حيث اتصلوا بالحكومة المصرية مطالبين بأن تكون بجانبهم لمد يد المساعدة لأهل فلسطين وايجاد حل لمشكلتهم . غير أن حكومة الوفد رفضت تحمل مسئولية الوساطة مع هذه الدولة مبررة موقفها بأنها تفضل العمل منفردة .

ويتضح من ذلك مدى المحاولات البريطانية لابعاد مصر عن السير في الاتجاه العربى وفي نفس الوقت حرص مصر وتحفظها الشديد إزاء الخوض في تلك القضية خشية اغضاب بريطانيا^(١٥) . ويتمثل ذلك بصورة واضحة عندما فر أمين الحسينى من بلاده متجها الى سوريا ، وقد قبلت السلطات الفرنسية اقامته لاجئا بالبلاد بشرط عدم الاشتغال بالشئون السياسية وازاء هذا الشرط اتجه فريق من أعضاء اللجنة العربية العليا الى مصر على أمل أن يجدوا فيها مجالات لممارسة نشاطهم الوطنى ، وقد طلب هذا الفريق أن تسمح السلطات المصرية للمفتى بالاقامة في مصر فأحال النحاس هذه القضية الى وزير المالية فرأى الوفد الفلسطينى الاتصال بمكرم عبيد مباشرة فصرح لهم بأنه لايمكن السماح للمفتى بالقدوم الى مصر حتى لايفضب الانجليز^(١٦) .

ومن المعروف أن بعض الدول العربية بما في ذلك تلك التى وجهت نداء لانهاء الاضراب وكانت محل انتقاد الوطنيين الفلسطينيين ، نقول أن بعض هذه الدول أخذت تغطى موقفها بجمع التبرعات لضحايا ثورة ١٩٣٦ .

ومن الغريب الا تشترك الحكومة المصرية في حملة التبرعات تلك مما حمل قنصل مصر العام في القدس الى كتابة تقرير يلفت فيه نظر الحكومة الى مساوئ هذا الموقف السلبي وذكر في هذا الصدد كيف أن مصر في أثناء الغزو الايطالى للحبشة عام ١٩٣٥ قامت بدور نشط في تكوين لجان لجمع التبرعات لمساعدة المنكوبين بل وساهمت الحكومة المصرية من أجل ذلك بمبلغ خمسة آلاف جنيه وأمرت بارسال بعثات طبية وقامت صحفها بحملات شديدة ضد ايطاليا طالما أن فكرة مساعدة الحبشة كانت تتماشى مع وجهات النظر البريطانية .

ولا شك أن رأى العام المصرى كان أكثر استعدادا لجمع التبرعات من أجل فلسطين غير أن الضغوط البريطانية لم تتح الفرصة لمثل هذا العمل على عكس ماحدث بالنسبة للعدوان الايطالى على الحبشة حيث كانت بريطانيا غير مؤيدة للغزو الايطالى فتركت الوطنيين المصريين يعبرون بحرية عن معاداتهم لهذا الغزو الاستعمارى وقد أشار تقرير قنصل مصر في القدس الى الحملة التى شنتها الصحف

العربية الفلسطينية ضد مصر بسبب التراخي في مسألة التبرعات (١٧) .

ويلاحظ بعض الكتاب قلة اهتمام الحكومة الوفدية في عام ١٩٣٦ بالقضية الفلسطينية ويرجع ذلك الى تطلع الرأي العام العربى الى مصر وتوقعه أن تفعل الكثير في حين أنه كان من الصعب على الحكومة المصرية أن تبدأ عهد التحالف مع بريطانيا بالأصطدام معها حول المسألة الفلسطينية خاصة وأن تفسير المعاهدة والجدل الذى أثير حولها وانتظار تحقيق خطوات أخرى مثل إلغاء الامتيازات كل ذلك كان يشكل عبئا على حكومة الوفد .

ولكن من الناحية العاطفية لم يتخل الرأي العام او حتى الحكومة عن المشاركة الوجدانية مع الحركة الوطنية الفلسطينية ، فيذكر بعض الكتاب انه كان للمفاوضات الانجليزية المصرية أثر في مشاركة مصر في حركة التضامن العربى ، ذلك أن النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية ورئيس لجنة المفاوضات أعلن أن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يحدث في فلسطين ، (١٨) كما يستشف من خطابه في مجلس الشيوخ ردا على استجواب مقدم من الدكتور محمد حسين هيكل مستفسرا فيه عن موقف الحكومة المصرية ازاء الوضع الجديد في فلسطين وقد أدلى النحاس باشا بالبيان التالى :

« تحرص الحكومة المصرية كل الحرص على توطيد صلات الود والاخاء وتبادل المنافع التى تربط بين مصر وبين الشعوب العربية والشرقية والاسلامية وتعمل دائما على اعلاء قدر مصر عندها ومكانها بينها وهى تتابع باهتمام كل ما يدور على مسرح السياسة الدولية من معاهدات ومخالفات واتجاهات وغيرها لتكون اذا اقتضى الحال على استعداد لاجراء ماتستلزمه مصلحة البلاد في الوقت المناسب . ولكنها قبل أن تجرى أى عمل ايجابى معين لا ترى من حسن السياسة ولا من المصلحة الأعراب عن مقاصدها في شأنه .. أما من حيث شعور الحكومة المصرية نحو القضية الفلسطينية فيسرى أن أعلن أن اهتمامى بهذه القضية لا يرجع الى الوقت الحاضر (يقصد عام ١٩٣٧ عند مجيء لجنة بيل الملكية) بل كان لى في هذا الصدد أبحاث ومناقشات مع الحكومة البريطانية الصديقة بواسطة ممثلها في مصر أولا ثم بطريق الاتصال المباشر مع أعضاء الحكومة البريطانية أثناء اقامتى بلندرا في صيف ١٩٣٦ ولم ينقطع اتصالى بالحكومة البريطانية بعد مغادرتى لندرا بالوسائل الدبلوماسية المختلفة (١٩) .

ولم نثر في الوثائق البريطانية أو الوثائق المصرية كذا كتابات المعاصرين ما يشير الى تلك « الابحاث والمناقشات » التى يذكر النحاس باشا أنه أجراها مع الحكومة البريطانية .

وعلى أى الاحوال فيمكن القول أنه بمعاهدة ١٩٣٦ تفتحت الاذهان للمشاركة في حركة التجمع العربى ولكنها كانت مشاركة ضئيلة لا تتعدى الخطب والشعارات والتهافتات .

ومن ناحية الحكومة البريطانية فلما لم تجدد بلدا من تهديده عرب فلسطين أرسلت كماداتها دائما لجنة للتحقيق في تلك الحوادث عرفت باسم « لجنة بيل الملكية » .

لجنة التحقيق البريطانية وموقف الحكومة المصرية :

سبق القول ان الثورة الفلسطينية التى نشبت عام ١٩٣٦ لم تخف حداثتها الا بعد وساطة الملوك

العرب الذين تدخلوا لتهدئة تلك الثورة نزيلاً على طلب أجنترا . وما أن هدأت حادة الاضراب مؤقتاً حتى أرسلت الحكومة البريطانية اللجنة لتفحص الحقائق عرفت باسم « لجنة بيل الملكية » .

تكونت اللجنة البريطانية من ستة أعضاء يرأسهم اللورد بيل ووصلت الى فلسطين في ١١ نوفمبر عام ١٩٣٦ وفي بداية الأمر بادرت اللجنة العربية العليا بدعوة عرب فلسطين الى اعلان مقاطعة تلك اللجنة وعدم التعاون معها ، وبذلك لم تستمع اللجنة الا لشهادات الموظفين البريطانيين وممثل اليهود . ونتيجة لتدخل ملوك السعودية والعراق قرر العرب العدول عن قرار المقاطعة ، ولكن بعد أن استمعت اللجنة الى عدد كبير من اليهود ، « ولم يتقدم أمامها من العرب سوى ١٤ ممثلاً ، لذلك لم تسمع وجهة النظر العربية بالقوة التي كان ينبغي أن تقدم بها ^(٢٠) » .

أنهت لجنة التحقيق أعمالها في السابع عشر من يناير عام ١٩٣٧ وخرجت في السابع من يوليو بتوصية خطيرة بتقسيم فلسطين الى دولتين . الدولة العربية وتقام فيها حكومة عربية مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة تحالف وصدقة ، وتشمل شرق الأردن وغزة وبئر سبع وصحراء النقب والجليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين ويسان ويافا . أما الدولة اليهودية فتشمل جميع ألوية حيفا والجليل بما فيها صفد وعكا وجميع السهل الساحلي من أسدود الى الشمال ، بما فيه سهل شارون ومرج ابن عامر ، وتقام في هذا القسم دولة يهودية مرتبطة كسابقتها مع بريطانيا بمعاهدة صداقة وتحالف . وحسب التقرير فقد وضعت مدن حيفا وعكا والناصرة وطبرية وصفر تحت سلطات الانتداب .

ووسع التقرير في أراضي الانتداب البريطاني فشلمت الى الشرق من يافا ممرا الى الداخل يضم مطار اللد وبلدة الرملة ، كما احتفظت بالأماكن المقدسة كالقدس وبيت لحم تحت الادارة البريطانية كي لاينفرد بها العرب أو اليهود .

ولم تغفل اللجنة المهجرة اليهودية فألى أن يتم التقسيم تحدد المهجرة بأثنى عشر ألف مهاجر سنويا خلال السنوات القادمة ، وبالرغم من ذلك فإن زعماء اليهود لم يرفضوا هذه الفرصة ^(٢١) .

فوجئت الدول العربية وخاصة تلك الدول التي قامت بدور الوساطة لدى عرب فلسطين بقرار التقسيم ولذلك بادرت باعلان رفضها لهذا القرار .

وبالنسبة لعرب فلسطين فما أن تبينوا حقيقة النوايا البريطانية في ترجيح كفة اليهود على العرب كما هو واضح من التقسيم ، حتى قرروا محاولة اتباع اسلوب الكفاح المسلح مرة اخرى ضد السياسة البريطانية ^(٢٢) .

ولكن أوردت جريدة المقطم ان قادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم يقفوا موقفاً موحداً في هذا الوقت . حيث انشغروا على أنفسهم . فبدلاً من تغليب المصلحة القومية على أى اعتبار آخر وقعت اعتداءات على بعض أفراد اسرة الشاشيبي ، مما اضطر كلاً من راعب الشاشيبي زعيم حزب الدفاع الوطنى ويعقوب هراج وكيل الحزب -- وهما من أشط القادة الوطنيين -- الى الانسحاب من اللجنة

العربية العليا التي تولد... إدارة الحركة الوطنية الفلسطينية . يضاف، الى ذلك مغادرة أمين الحسيني لبلاده فجأة وما ترتب على ذلك من قيام المنازعات بين أنصار الأمير عبد الله في فلسطين وأنصار الحسيني وتدخلهم في شؤون شرق الأردن الداخلية ومحاولاتهم لاسقاط الحكومة القائمة (٢٣) .

أما اليهود فلم يبدوا موافقة تامة على مشروع التقسيم الذي خصهم بمساحات صغيرة لاتتمشى مع اطماعهم التوسعية ولذلك ناشدوا الولايات المتحدة وبريطانيا في مؤتمرهم العشرين بضرورة مساندة الدولة اليهودية الناشئة (٢٤) . وإلى جانب ذلك فقد صار معنى انشاء وطن قومي في فلسطين هو محاولة تكوين الدولة اليهودية لا الوطن الروحي ومن أجل ذلك عملوا على تشجيع نطاق الهجرة اليهودية (٢٥) ، حيث أنه في الوقت الذي توقف فيه مشروع التقسيم ظلت أبواب الهجرة مفتوحة فترة أخرى من الوقت قبل قيام الدولة (٢٦) .

تلك كانت توصيات لجنة بيل الملكية وموقف العرب واليهود منها . والسؤال الآن ماهو رد فعل التقسيم لدى الحكومة المصرية ؟

أعربت الحكومة المصرية عن موقفها عندما وجه الدكتور محمد حسين هيكل استجوابا في مجلس الشيوخ مستفسرا عن موقف الحكومة المصرية تجاه ما يحدث في فلسطين . وقد أدلى النحاس — رئيس الوزراء — ببيان في المجلس ردا على الاستجواب اتسم بالتحفظ الشديد ، حيث نوه بأنه اجتمع بالسفير البريطاني وكان محور الحديث يدور حول حل لمشكلة فلسطين وأنه مازال يواصل البحث للدفاع عن وجهة النظر العربية مع مندوبى الحكومة البريطانية فقال :

« وبعد ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية بادرت باستئناف الاتصال بالحكومة البريطانية في هذا الشأن بالوسائل الدبلوماسية وبهمنى أن يثق المجلس الموقر بشديد عنايتي بالعمل على صيانة حقوق العرب ومصالحهم في هذه البلاد التي تشمل الأماكن المقدسة التي تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة . وفي رأيي أن هذا السبيل السوي الجدى لخدمة قضية العرب في فلسطين . ومن أجل ذلك كله لاترى الحكومة مصلحة وطنية أو مصلحة لفلسطين نفسها في جعل هذه الموضوعات محلا للمناقشة (٢٧) .

وبلاحظ أن النحاس أغلق باب المناقشة بطريقة تدل على رغبته في تجنب مواجهة المسئولية ازاء قضية فلسطين ، وقد أثار ذلك تساؤل بعض الدوائر في العالم العربى التي كانت تعلق على الحكومة المصرية الوفديه آمالا أكبر . هذا مع العلم بأن مشروع التقسيم قد كشف عن مخاطر الصهيونية اذ لم تعد المسألة مجرد قيام وطن قومي بل انشاء دولة غريبة على حدود مصر الشرقية تضر بمصالحها السياسية والاقتصادية .

وهذا لايعنى قبول مصر مشروع النسيم فاشارة النحاس الى مباحثات ومناقشات جرت يسه وبين الحكومة البريطانية بهذا الشأن تدل، على أنه كان يريد افناع المسئولين في بريطانيا بالسخيل عن هذه الفكرة بالوسائل الدبلوماسية الودية (٢٨) .

ولم تقف جهود حكومة الوفد عند حد التفاوض مع بريطانيا بل ارتفع صوتها عالياً بخصوص قضية فلسطين في المحافل الدولية ، ففي مناسبة افتتاح دورة عصبة الأمم السنوية في سبتمبر عام ١٩٣٧ ، ألقى وزير الخارجية المصرية آنذاك — واصف غالى — خطاباً وضع فيه الأسباب التي حملت الحكومة المصرية للدفاع عن قضية ذلك القطر العربى .

هذا على الصعيد الرسمى ، أما على الصعيد الشعبى فقد كان للأحزاب المصرية والهيئات الشعبية موقف من التقسيم . ففي حين تكتب جريدة « المصرى » . لسان حال حزب الوفد — عن أن هذا التقسيم لا يحل المشكلة ولكنه أفضل المسكنات التي تستطيع أن تصفه للداء الذى تعاني منه فلسطين مؤيدة في ذلك وجهة النظر البريطانية ، نجد أن زعماء حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى يرفضون التقسيم رفضاً تاماً .

أما أكثر الهيئات المصرية هجوماً على هذا المشروع فكانت الهيئات الاسلامية كالأخوان المسلمين ومصر الفتاة اللذين عارضا التقسيم لاحتواء فلسطين على الأماكن المقدسة الاسلامية ، ولأنه سيعمل على خلق دولة يهودية على الحدود المصرية ، وقد أيدتهم في ذلك جمعية الشبان المسلمين التي عقدت الاجتماعات وأصدرت القرارات التي تضمنت رفض أى مشروع يؤدي الى تجزئة ذلك القطر العربى .

كما كان للجمعيات النسائية المصرية رأى في مشروع التقسيم حيث أذاعت السيدة هدى شعراوى رئيسة الجمعيات النسائية بياناً عبرت فيه عن رفضها لهذا المشروع الجائر . وقد أرسلت تلك الأحزاب والهيئات الشعبية باحتجاجاتها الى اللجنة العربية العليا والحكومة البريطانية .

وقد بادرت اللجنة العربية الفلسطينية بالقاهرة بارسال بيان الى صحف مصر ، والعالم العربى أوضحت فيه ان قرار لجنة بيل من أكبر الكوارث التي حاقت بالأمة العربية ، وأن مثل هذا العمل للحكومة البريطانية لا يدل الا على أن تلك الحكومة أصبحت تجاهر بخططها العدائية تجاه الأمة العربية ، « فاللجنة العربية تستنكر التقسيم وتهيب بالأمة العربية أن تعمل على تخليص بلادهم من حبال السياسة البريطانية » (٢٩) .

وقد اهتمت جريدة المقطم المصرية بقضية فلسطين وخاصة بتقرير تلك اللجنة ورأت أن قرار التقسيم أشد خطراً على الوطن العربى من تصريح بلفور ومن انشاء الوطن القومى اليهودى واقترحت الجريدة حلاً للقضية الفلسطينية على أساس اقامة نظام مشابه للاتحاد السويسرى حيث تقوم ككتونات (وحدات محلية مستقلة اداريا ترتبط فيما بينها باتحاد فيدرالى) ويمكن قبول هذا الحل طالما أن العرب مازالوا يشكلون أغلبية وهو في رأى تلك الجريدة — المعروفة بميوها الانجليزية — افضل من التقسيم الذى يؤدي الى قيام دولتين متخاصمتين بما يجعل الحل أمراً متعذراً (٣٠) .

وفي هذا الصدد انفردت جريدة المقطم أيضاً بنشر كتابين لسدو الأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية في مصر الى وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السانى في فلسطين — آرثر واكهوب — منوها فيهما الى عطفه على فلسطين من ناحية ، ومن ناحية أخرى موجهها كتابيه الى ولاية الأمور في بريطانيا

قائلا :

« انكم كدولة قد قطعتم على أنفسكم وعودا للعرب واليهود وهأنتم قد وقيتم بعودكم بالنسبة لليهود ولم تفوا بعودكم للعرب فلا بد على بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين ، وفرنسا على سوريا ولبنان أن تراعوا آماني العرب وحقوقهم القومية ومن الخير والمصلحة للعرب والبريطانيين أن يقام في تلك البلاد اتحاد يشبه الاتحاد السويسري الذي سبق وأن نوهت اليه جريدة المقطم وأنهم بذلك سيفضيان الى اكتساب ود العرب ومحبتهم » .

وقد أحدث تصريح الأمير محمد على اصداء كبيرة في العالم العربي والعالم الأوربي . فبالنسبة للعالم العربي قبول التصريح باتباع شديد لصدوره من شخصية كبيرة — فهو رئيس مجلس الوصاية وولي العهد في الدولة المصرية — بالاضافة الى تمتعه بمكانة عظيمة بين العرب والمسلمين . أما في العالم الأوربي فقد أبدت الحكومة البريطانية عظيم سرورها باقتراح الأمير ووعدت بأن يكون موضع عنايتها لما يمكنه البريطانيون من احترام للأمير .

وبطبيعة الحال كان لمشروع الأمير محمد على مزايا عظيمة الأهمية فهو يضمن الاستقرار لبلاد الشام كما أنه هياً للحكومتين البريطانية والفرنسية الفرصة لمعالجة مشكلات تلك المنطقة باستخدام ماله من تأثير عند عرب الشام .

ولم تكن تلك المرة الأولى التي يهتم بها الأمير بقضية فلسطين ففي الصيف السابق وعندما كان الاضراب في فلسطين لازال قائما ضغط على وزارة الخارجية المصرية بأن ترسل برقية الى وزارة الخارجية البريطانية لكي تلفت نظرها الى مايجرى في فلسطين من أحداث خطيرة^(٣١) .

ونتيجة لمشروع تقسيم ١٩٣٧ ، قررت الدول العربية المهتمة بقضية فلسطين وجوب عقد مؤتمرات عربية لدراسة تلك القضية ومحاولة إيجاد حل لها . وكان أول مؤتمر في سلسلة تلك المؤتمرات هو المؤتمر العربي القومي الذي عقد في بلودان عام ١٩٣٧ وكان لمصر منه موقف خاص .

المؤتمر العربي القومي في بلودان عام ١٩٣٧ :

انعقد هذا المؤتمر في مصيف بلودان بسوريا في ٨ سبتمبر عام ١٩٣٧ كرد فعل لمشروع التقسيم ودعيت اليه الدول العربية المهتمة بالمشكلة الفلسطينية فحضره ممثلون عن مصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين .

ولم يتشكل الوفد المصري بصفة رسمية ولكنه تكون من الشخصيات المصرية المهتمة بالشعون العربية مثل محمد علي علوبة — وزير المعارف والأوقاف الأسبق ومن كبار المحامين وسكرتير لجنة الدفاع عن فلسطين ، وعبد الحميد سعيد — الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين ورئيس لجنة الدفاع عن فلسطين في مصر — ، وتولى رئائية المؤتمر ناجي السويدي — رئيس الوفد العراقي — واختير علوبة نائبا للرئيس بالاشتراك مع الأمير شكيب أرسلان والمطران حريكة ، كما أختير محمد عزة دروزة لأمانة السر العام^(٣٢) .

ألقى محمد علي علوبة - رئيس الوفد المصري - خطبة في هذا المؤتمر استهلها باقتراح يدل على شدة عطفه على قضية فلسطين وينطوي على ارسال تحية وتقدير الى المجاهد الفلسطيني الحاج أمين الحسيني ، وأعلن علوبة أنه اذا كان من الواجب على الأمة العربية أن تنهب للدفاع عن فلسطين فإن أولى الدول بالدفاع هي مصر ، كما نوه الى أن مجرد قيام دولة يهودية في فلسطين يعتبر خطرا يهدد كيان مصر والعالم العربي فوجود تلك الدولة الأجنبية يعتبر « غرغرينة » في جسم الوطن العربي . وفي النهاية أكد علوبة على ضرورة الحفاظ على عروبة فلسطين وحث العرب على وجوب صيانة حقوق ذويهم .

كذلك وقف الدكتور عبد الحميد سعيد - عضو الوفد المصري - وألقى خطبة أكد فيها سوء نوايا الساسة البريطانيين والدليل على ذلك فكرة التقسيم التي تغنت بها السياسة البريطانية في فلسطين . ووجه عبد الحميد سعيد في نهاية خطبته نداء إلى الملوك والرؤساء العرب بأن يخطوا خطوة ايجابية تجاه فلسطين مثلما فعلت حكومة العراق عندما أرغمت بريطانيا على ضرورة التفاوض مع الدوائر السياسية وعصبة الأمم من أجل فلسطين . هذا مع العلم بأنه لو قامت دولة يهودية في تلك البقعة من الوطن العربي لن تكون مهددة لكيان العراق بقدر ماتهدد كيان دول عربية أخرى كمصر مثلا .

وبعد انتهاء المندوبين من التعبير عن وجهات نظرهم سواء بصفة شخصية أو بصفة رسمية ، تليت قرارات المؤتمر ، ولا يهمننا منها سوى القرارات السياسية التي نادى بفلسطين دولة عربية وأن تقوم حكومة عربية دستورية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، والعمل على حفظ حقوق الاقليات (يقصد اليهود) . وقد تقرر ارسال تلك القرارات الى عصبة الأمم أو الجهات ذات الشأن لبدء الرأي (٣٣) .

وبالرغم من أن قرارات هذا المؤتمر لم توضع موضع التنفيذ الا انه نبه أذهان العرب الى أهمية الاتحاد لمواجهة الأطماع الصهيونية ، وبما عمق تلك الفكرة أن معظم الأعضاء المشتركين في هذا المؤتمر كانوا من الشخصيات المهتمة بالشؤون العربية والاسلامية .

وبالرغم من اشتراك مصر في هذا المؤتمر الا أن الدول العربية وقفت تراقب من بعيد ماستفعله الحكومة المصرية بعد ذلك ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت الحكومة المصرية تقوم بالفعل بدور في هذا الصدد عندما وقف مندوبها بالاشتراك مع مندوب العراق في عصبة الأمم يدافعان عن العرب الفلسطينيين دفاعا صلبا ، وقد استطاع المندوبان العربيان أن يلفتا أنظار الأعضاء في عصبة الأمم الى خطورة التقسيم وإلى الحالة التي وصل اليها العرب هناك ، وكان للوفدين المصري والعراقي الفضل في اطلاع بعض الدول الأعضاء في تلك العصبة على حقيقة القضية الفلسطينية التي كانوا يجملونها تماما (٣٤) .

وبما هو جدير بالذكر انه كان لمؤتمر بلودان صدى كبير في مصر على المستوى الشعبي فعقد مؤتمر برلماني عام ١٩٣٨ دعا اليه محمد علي علوبة ، كما دعت السيدة هدى شعراوي الى المؤتمر النسائي العربي في نفس السنة من أجل العمل على انقاذ فلسطين والدعاية لها ، كذلك وقفت الصحافة المصرية سواء كانت صحافة حزبية أم غير حزبية موقفا مجردا حيث أفردت الصفحات الأولى من جرائدها للدعاية لهذا المؤتمر وتلك القضية وحث الشعب المصري على وجوب النهوض لمقاومة هذا الخطر الصهيوني (٣٥) .

وفي الوقت الذي كانت تتفاقم فيه أحداث القضية الفلسطينية من سوء الى أسوأ نلاحظ حدوث تغييرات في السياسة المصرية ، فقد عرفت الحياة السياسية في مصر تغييرا في أواخر عام ١٩٣٧ حيث حدثت أزمة وزارية انتهت باقالة حكومة الوفد وترهت على كرسى الوزارة حكومة الاحرار الدستوريين وعين محمد محمود — زعيم الأحرار — رئيسا للحكومة ، وتسائل البعض عن موقف تلك الحكومة حيال القضية العربية وخاصة بعد أن أقبل حزب الأغلبية من الحكومة . والملاحظ أن حكومة الاحرار كما سيجيء بعد قليل قد انتهجت نفس سياسة الحكومة السابقة .

وما أن تولى محمد محمود مهام منصبه حتى صرح بأنه كان على اتصال دائم بالحكومة البريطانية للبحث في مسألة فلسطين والعمل على حلها ، غير أن حزب الوفد الذي كان يتخذ مواقف سلبية أحيانا صار ينتقد حكومة الاحرار الدستوريين بسبب تراخيها في مساعدة قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ويتجلى ذلك في استنكار جريدة المصرى لتصريح نسب الى محمد محمود اثناء وجوده في لندن عام ١٩٣٨ لتسوية العلاقات الانجليزية المصرية اذ نقل عنه قوله « انه رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين » كما لم تكن صحيفة الاخوان المسلمين بأقل استنكارا لهذه المواقف التي صدرت من زعيم أكبر حكومة عربية فضلا عن كونه زعيما اسلاميا وشرقا^(٣٦) .

ويبدو أن المسؤولين المصريين كانوا مضطرين الى تأجيل اثاره القضية الفلسطينية مع بريطانيا كلما شغلوا بحل احدى المشاكل المعلقة في العلاقات الانجليزية المصرية ، ويدل على ذلك في صيف عام ١٩٣٨ تباحث رئيس الحكومة المصرية مع المستر تشمبرلين — رئيس وزراء بريطانيا — بشأن فلسطين ، وكان من نتيجة تلك المباحثات رفض محمد محمود لفكرة التقسيم وتقديمه اقتراحا بوقف الهجرة اليهودية واجتماع كل من المفتى وواحد أو اثنين من كبار الزعماء العرب بالدكتور وايزمان وأحد زعماء اليهود في مكان محايد حتى يمكنهم التوصل الى حل يرضونه .

ولكن قول هذا الاقتراح المصرى بمعارضة شديدة من عرب فلسطين فبالرغم من اقتناعهم بحسن نية الحكومة المصرية الا أنه لايمكن العمل به لأسباب ، منها ان مجرد موافقتهم على الاجتماع باليهود في مكان واحد يعتبر اعترافا ضمينا باليهود وبحقهم في استيطانهم فلسطين ، حيث رأوا انه من الافضل ان يتم هذا الاجتماع مع الحكومة البريطانية نفسها على اعتبار أنها الطرف المسؤول في تلك القضية ، ولو كانوا قد رغبوا في الاجتماع بوايزمان لم ذلك من قبل حيث بذلت محاولات عديدة للاجتماع بالوفد العربى الفلسطينى الأول في لندن عام ١٩٢٢ وبالوفد الفلسطينى الخامس عام ١٩٣١ ، ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل لاصرار العرب وتصميمهم على عدم الاعتراف باليهود كعنصر اساسى من عناصر السكان طالما انهم مستمرين في سياسة التوسع والتمهيد لاقامة الدولة اليهودية^(٣٧) ، ومن مفارقات القدر أن اسرائيل صارت هى التي ترفض فيما بعد الاجتماع بممثلى الفلسطينيين ولا ترغب في الاعتراف بالكيان الفلسطينى العربى .

وكما أن حكومة الوفد تعرضت لانتقاد الفلسطينيين اثناء وجودها في الحكم فكذلك تعرضت حكومة الاحرار الدستوريين لنقد شديد وبخاصة من جانب بعض المجالات والصحف الفلسطينية بمناسبة

رفض منح الجنسية المصرية لمحمد على الطاهر الكاتب الفلسطيني المعروف والذي كان يقيم في مصر منذ فترة وقارنوا بين هذا الموقف وبين منح بعض اليهود الجنسية المصرية (٣٨).

غير أن ذلك لم يمنع من تأكيد حقيقة مفادها أن محمد على الطاهر كان يتمتع بحرية كاملة داخل مصر فلم يحدث أن منعه الحكومة من الاشتغال بالسياسة بل سمحت له بالدعاية للقضية العربية باصدار الجرائد التي تعبر عن وجهة نظر الوطنيين الفلسطينيين في مصر مما لم يكن مسموحا به في داخل فلسطين نفسها كجريدة الشورى والشباب ، وكما نعلم لم تتوقف تلك الصحف عن الصدور الا في عام ١٩٣٠ ، بأمر من اسماعيل صدقي ولكن أعيد اصدارها مرة أخرى في عام ١٩٣٦ تقريبا .

على أى الأحوال فقد قوبلت فكرة التقسيم بالرفض من الحكومة المصرية تارة بدافع الوقوف ضد تحقيق آمال الصهيونية وضرورة الدفاع عن القضية العربية ، وتارة أخرى نتيجة للضغوط الشعبية أو المزايدات الحزبية ، ولكن كل مايعيننا هو أنها شاطرت العرب في مشاعرهم نحو قضيتهم وسأيرت الركب العربى .

وعندما أدركت الحكومة البريطانية تعذر الوصول الى نتيجة ترضى الطرفين المتنازعين قررت دعوة الدول العربية ، كذا الزعماء الصهيونيين للاجتماع بهدف التفاوض في محاولة الوصول الى حل لتلك القضية . فكان مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد في لندن عام ١٩٣٩ .

مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ :

بعد أن فشلت لجان التحقيق في الوصول الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية رأت الحكومة البريطانية ضرورة البحث عن محاولة أخرى للتوفيق بين الطرفين ، ومن هنا نبئت فكرة دعوة العرب واليهود الى مؤتمر يعقد في لندن وتشارك فيه الدول العربية المستقلة فوجهت الدعوة الى كل من مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن . وانضم اليهم اخيرا الوفد العربى الفلسطينى (٣٩) .

وفيما يختص بتمثيل الفلسطينيين فقد وجهت الحكومة البريطانية الدعوة الى حزب الدفاع الوطنى دون غيره الأمر الذى يؤدى الى اثاره الخصومات داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ، غير أن النشاشيبي — زعيم الحزب — وأنصاره رفضوا تلك الدعوة ورأوا أن تتولى اللجنة العربية العليا تمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر ، وبالفعل تشكل الوفد الفلسطينى من يعقوب الغصين وعونى عبد الهادى وجمال الحسينى وأمين التيمى وفؤاد سابا وموسى العلمى والفرد روك وجورج انطونيوس (٤٠) .

وقد نشرت الوثائق البريطانية تصريحاً لجريدة « الاجبشيان جازيت » لفتت النظر فيه الى وجوب دعوة يهود مصر للتعبير عن آرائهم في هذا المؤتمر (٤١) .

وقبل انعقاد المؤتمر في أواخر ديسمبر ١٩٣٨ عقدت الوفود العربية المشتركة في مؤتمر لندن ، مؤتمرا عربيا في القاهرة بهدف توحيد الآراء والمطالب العربية والتي تضمن المطالبة باستقلال فلسطين واقامة حكومة عربية يمثل فيها وزراء يهوديان ، وترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، كما اتفقوا على المطالبة بمجمل

اللغة العربية لغة رسمية ووقف الهجرة اليهودية وتصريح بلفور وبقاء الجيوش البريطانية في البلاد الى أن يتكون جيش فلسطينى وطنى. ^(٤٢)

وبالرغم من المجهودات التي قام بها محمد محمود — رئيس الحكومة المصرية — في هذا المؤتمر الا انه راجت حوله شائعات تزعم انه طلب عقد هذا المؤتمر بناء على طلب الانجليز ورغبتهم في أن تجتمع تلك الوفود في القاهرة لمعرفة وجهات نظرهم أولا ، وتمهيدا لتقديم بعض المقترحات التي تنوى بريطانيا عرضها في مؤتمر فلسطين حتى لايفاجأ العرب بها ، وقوى من تلك الشائعات مانشرته جريدة « الاجبيشيان جازيت » في يناير ١٩٣٩ بأن : « مهمة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وممثل مصر في مؤتمر القاهرة ستكون هي محاولة اقناع الفلسطينيين بالاعتدال بعض الشيء في مؤتمر لندن وأن العنت والاصرار لن يؤديا الا لفشل المؤتمر » ^(٤٣) .

غير أن هناك بعض الاعتبارات التي تنفي تلك الشائعات ، فمؤتمر القاهرة قد عقد بناء على رغبة الوفود العربية ذاتها حيث علقوا عليه آمالا كبيرة ، فهو في نظرهم على قدر أكبر من الأهمية بالنسبة لمؤتمر لندن ، ففيه وضعت الأسس التي ستكون محور مناقشتهم في مؤتمر فلسطين ، ويؤكد ايضا عدم صحة تلك الشائعات الحملة الشديدة التي شنتها صحيفة « الوفد المصرى » ضد محمد محمود وموقفه من هذا المؤتمر ، اذ وصف بأنه وسيط للانجليز مما حمل على الظن بأن تلك الحملة كانت مجرد دعاية حزبية المقصود بها اضعاف مركز الحكومة القائمة ^(٤٤) .

ومن هنا يتضح كيف ان الخلافات الحزبية شوهت الى حد كبير صورة الحكومة المصرية ازاء القضية الفلسطينية . ومن جهة أخرى فاننا لو قيمنا مواقف الحكومة المصرية من منظور بعيد لوجدنا أن الدعوة الى الاعتدال او عدم مقاطعة مثل هذه المفاوضات التي يحضرها الجانب اليهودى ليست خيانة وطنية كما صورها البعض في ذلك الوقت .

وبالنسبة لمؤتمر لندن فقد تشكل الوفد المصرى من الأمير محمد عبد المنعم — رئيسا — وعضوية كل من حسن نشأت سفير مصر في لندن ، وعلى ماهر رئيس الديوان الملكى ، وعبد الرحمن عزام وزير مصر المفوض لدى المملكتين العراقية والعربية السعودية ، كما أرسلت الدول العربية بيانات بأسماء أعضائها للحكومة البريطانية .

ومما يلفت النظر هو رواج شائعات حول اشتراك الأمير محمد عبد المنعم في المؤتمر تفيد بأن اشتراكه كان بايعاز من الملك فاروق رغبة منه في ضرورة وجود أمير مصرى ضمن وفد مصر اسوة بالوفود العربية الأخرى المشتركة في المؤتمر ^(٤٥) .

وقد ذكرت بعض الصحف الانجليزية وخاصة جريدة « النيوز ريفيو » أن اشتراك مصر في مؤتمر لندن يمثل محاولة لوصول الملك فاروق الى عرش الخلافة الاسلامية وأن يكون ملكا على فلسطين ويعين الامير عبد المنعم حاكما عليها من قبل الخليفة ، وتستطرد الجريدة الانجليزية في حديثها فتقول أن الملك مهدي ليتولى ذلك المنصب الدينى حينما أم المسلمون في الصلاة في شهر يناير عام ١٩٣٩ بمسجد

« قيسون » ، ويقال ان للانجليز يدا في ذلك عن طريق السير مايلز لامبسون المعتمد البريطاني في مصر ، حيث علق البريطانيون على الملك فاروق الآمال في محاولة اقناع العرب بقبول المقترحات البريطانية كى يحيا في شخصه مجد الخلافة . فوصل الملك فاروق الى عرش الخلافة سيضعف من مركز موسوليني الذى خلع على نفسه في تلك الآونة لقب « حامى حى الاسلام » ، مما سيكون في صالح بريطانيا خاصة وأن الحرب العالمية الثانية كانت على وشك الانفجار ^(٤٦) .

وللأسف كان ماتنشره الصحف وتروج له من شائعات يؤثر بلا ريب على مركز الوفد المصرى والوفود العربية بصفة عامة خاصة وأن مثل هذه التطلعات لدى الملك فاروق لو وجدت فانها لم تكن تعدو في ذلك الوقت أمانى شخصية وليست لديه من الامكانيات مايساعده على تحويلها الى واقع .

افتتح مؤتمر لندن أولى جلساته في ٧ فبراير عام ١٩٣٩ بقصر سان جيمس بلندن وانتهى من أعماله في مارس دون الوصول الى نتيجة ولا يعيننا هنا أسباب فشل المؤتمر وانما الذى يعيننا هو حجم الدور الذى لعبه الوفد المصرى في ذلك المؤتمر .

ففى البداية رفض العرب الجلوس مع اليهود على مائدة واحدة مما أضطر تشمبرلين رئيس المؤتمر الى الاجتماع بكل فريق على حدة وقد بدا منذ البداية تمسك العرب بمبدأ ايقاف الهجرة اليهودية وانتقال ملكية الأرض كأساس لاستمرار المباحثات .

وفى الجلسة الأولى القى الامير محمد عبد المنعم خطبة عبر فيها عن استياء الحكومة المصرية من كثرة ارسال لجان التحقيق مما زاد في تعقيد المشكلة ، وقد اتسمت خطبته بالتحفظ الشديد خشية اغضاب بريطانيا ، فكان مما قاله : « لقد بسطت هذه القضية في مناسبات عديدة وعالجتها لجان مختلفة بدون أن تنتهى مع الأسف الى حل مقبول ... وقد جئنا من بلادنا والأمل ملع افقدتنا معتمدين على حسن استعداد الحكومة التى يرأسها المستر تشمبرلين ومؤازرتها حتى نصل الى تحقيق السلام » ^(٤٧) . وتطلع الأمير الى أن يسفر مؤتمر فلسطين عن توطيد الروابط بين مصر والحكومات العربية وبين الحكومة البريطانية ويبدو أن المندوبين المصريين والعرب كانوا واثقين تماما بأن تشمبرلين سيتبع سياسة السلم في حل مشكلة فلسطين .

وقدم الوفد المصرى اقتراحا يقضى باتباع النظام اللامركزى في فلسطين حيث تقسم الى أقاليم أو مراكز لكل منها ادارتها المستقلة عن الأخرى على أن يراعى أصحاب الاغلبية في كل اقليم . ومن المفهوم ضمنا ان العرب تمتنعوا في معظم اقاليم فلسطين حينذاك بأغلبية كبيرة . وهذا النظام يشبه الى حد كبير النظام المتبع في بلجيكا والذى يعرف بنظام « الكومون » ففى بلجيكا عنصران مختلفان من السكان في اللغة والدين وغير ذلك من العناصر الاساسية التى تكون القومية وهما الفالون والفلمنك وكثيرا ماكانت تنشأ بينهما خلافات ينتج عنها اضطرابات وقلقل في جميع انحاء البلاد وبذلك رأوا من الافضل تقسيمها على اساس النظام اللامركزى ^(٤٨) ، وقد أدركت الحكومة المصرية التشابه بين الحالتين وبناء عليه رأت اتباع نفس النظام مما يؤدى الى نشر السلم بين الطرفين المتنازعين في فلسطين دون الالتجاء الى المنظمات الدولية .

ويبدو من هذه الاقتراحات الإغراق في التفكير النظري وعدم التنبه الى الفروق الموضوعية التي تميز بين الحالة في بلجيكا وتلك التي في فلسطين .

وإثناء اجتماع تشمبرلين بعرب فلسطين قدموا له مطالبهم المتفق عليها في مؤتمر القاهرة وقد أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لانتهاء الانتداب بعد فترة انتقال تكون مدتها عشر سنوات قابلة للتجديد ولكن لم يرضخ الطرفان لقبول أى حل ، وبناء عليه تقدمت الحكومة البريطانية باقتراح يتضمن قيام حكومة مستقلة مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة ، ووضع دستور يضمن حقوق الاقليات والوطن القومي اليهودي وأن تكون هناك فترة انتقال قبل قيام تلك الحكومة وبالنسبة للهجرة اليهودية ، فقد نص الاقتراح البريطاني على السماح بهجرة اليهود الى فلسطين طوال خمس سنوات بحيث يصل عددهم طوال تلك المدة الى ثلث السكان (٤٩) .

غير أن هذا الاقتراح البريطاني قوبل بمعارضة شديدة من كلا الطرفين ، فمن ناحية لم يوافق العرب عليه لاصرار بريطانيا على عدم تحديد مدة معينة لفترة الانتقال بالرغم من المحاولات التي بذلها الوفد المصري لاقناع عرب فلسطين بالاعتدال والتوسط في الأمور ، أما أسباب رفض اليهود فلأنه حمل في طياته تحقيق مطالب العرب والتحلل من تصريح بلفور ، وبالإضافة الى ذلك فقد رفض اليهود الاندماج في دولة واحدة يكون العرب هم الهيئة الحاكمة في البلاد .

ونتيجة لذلك — وفي جلسة ٢٠ فبراير — القى على ماهر بيانا عبر فيه عن رغبة الحكومة المصرية في ضرورة إيجاد حل سريع لتلك القضية ، فقال : « اننا نعتقد أن هذا المؤتمر قد وصل الى دور يسمح بإمكان الاتفاق فجميع الذين فيه يطلبون سلما عاجلا في فلسطين ، وهذا السلم يجب أن يؤسس على القاعدة الدولية العامة أى على قاعدة المساواة في الحقوق بين جميع سكان الدولة ، وأن تضاف الى ذلك ضمانات لحقوق الاقليات والمصالح الجهورية للامبراطورية البريطانية تعطى عن رضا . ومع ملاحظة الحاجة الى فترة انتقال لازمة للخروج من عهد الوصاية الى عهد الاستقلال التام الذي نرمي اليه . وأن رجل الدولة الذي يسمو بنفسه عن الجدل والنظريات الخاطئة والآراء المغرضة والخواطر السريعة لن يجد ، في اعتقادنا حلا آخر يؤدي الى السلم ، وهذا الحل نفسه يتفق والمرونة التقليدية للسياسة البريطانية وأننا ننصح بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلا سريعا واضحا حاسما ويدفعنا الى هذه النصيحة علمنا بأن العالم يتطور سريعا ، وأن الحوادث تتوالى وتتلاحق ، فالحل الوقتي الذي لا يحسم النزاع يستبقى عناصر الاضطراب والقلق ولا يوجد الطمأنينة الضرورية في هذا الوقت التاريخي » .

وأشار على ماهر الى خطورة قضية فلسطين على مصر بصفة خاصة والعالم العربي والاسلامي بصفة عامة وختم بيانه قائلا : « فأكرم حل توحيه السياسة البعيدة النظر الواسعة الصدر هو الذي يكفل لجميع اليهود حقوقا متساوية مع أهل البلاد وهذا الحل يجب أن يكون عادلا وشريفا ، حتى من وجهة النظر اليهودية فهو فضلا عن أنه يعطى اليهود حقوقا متساوية مع العرب يكفل لهم هذه الحقوق ، كما يكفل لبريطانيا مصالحها الجهورية ، وهو حل قد أخذ في نظر الاعتبار جميع الحقوق الراهنة ، والخطوة الثانية ، هي اقامة سياسة انشائية تسمح بالتعاون بين جميع السكان . ونحن حين نلح على الحكومة

البريطانيا بوجوب اقامة دولة مستقلة في فلسطين مستعدون للإلحاح كذلك على عرب فلسطين بوجوب قبول كل الضمانات والمصالح المعتدلة التي تطلب منهم» (٥٠).

ويستشف مما قاله على ماهر في بيانه مايلي :

أولاً : رغبة الحكومة المصرية في قيام حكومة فلسطينية تضمن حقوق الاقليات والمصالح البريطانية .

ثانياً : ان المماثلة والتسوية في إيجاد حل لن يؤدي الا الى الاضطراب والقلق مما يكون له أسوأ الأثر ليس في فلسطين فحسب بل في العالم العربي والإسلامي .

ثالثاً : تعاون كل من العرب واليهود للنهوض بالبلاد واقناع الفلسطينيين بوجوب الاعتدال .

وفي البيان الختامي للمؤتمر أعلن على ماهر : « انه يشعر أن جو المناقشة الحالية ليس بالصالح .. ان الوفد المصري يقدر الروح الودية التي أبدتها الوفد البريطاني والجهود الكبيرة التي بذلها للوصول الى التفاهم ، أما من الناحية العربية فان الوفد الفلسطيني لم يقصر في اظهار روح التساهل وقد اثبت انه مستعد لأن يقبل كل ضمان معقول لجالية يهودية ممتازة » وقال : « ان الخلاف الرئيسي بين الوفد البريطاني والفلسطيني يقوم أساساً حول تحديد مدة فترة الانتقال ولو كانت المفاوضات محصورة بين الحكومة البريطانية والوفد الفلسطيني لقبول الفلسطينيين مقترحات الحكومة البريطانية ويرجع تردد الفلسطينيين واصرارهم على مطالبهم الى العراقيل التي أظهرها الجانب اليهودي » . ثم أعرب عن ثقة الحكومة المصرية في تحقيق السلام لفلسطين واستخلص نتيجة أخرى من المباحثات وهي أن مجرد اشتراك الدول العربية وما بذلته من جهود قد ساعد على إيجاد روح التفاهم والاعتدال لدى الجانبين « بأنه مهما تكن نتيجة المباحثات فانها ستكون من المعالم البارزة في تاريخ الامبراطورية ودليلاً على أن لها أن تعتمد على أصدقائها وحلفائها في الشرق الأدنى والأوسط » . وختم على ماهر كلامه بالثناء على جهود الوفد البريطاني وأمله في تذليل الصعوبات (٥١) .

ونتيجة لعدم تحديد فترة الانتقال وسماع الحكومة البريطانية باستمرار الهجرة واصرار العرب على رفض الحلول البريطانية فشل مؤتمر لندن في الوصول الى حل وغادرت الوفود العربية لندن ، بعد أن وجهت نداء للحكومة البريطانية أوضحوا فيه أن استمرار الهجرة اليهودية لم تكن في صالح العرب وإنما كانت محاولة لتحقيق الوطن القومي اليهودي (٥٢) .

مصر والكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ :

على أثر الاخفاق في الوصول الى حل للقضية الفلسطينية في مؤتمر لندن أخذت الحكومة البريطانية تفكر في إيجاد وسيلة أخرى لتهديئة الأحوال وكان الذي يعينها في ذلك الوقت هو ضمان الهدوء في المنطقة العربية توقعاً لقيام حرب عالمية ثانية ، تلك هي الملابسات التي صدر فيها الكتاب الأبيض المشهور في مايو عام ١٩٣٩ . وقبل أن نتوقف عند السياسة المصرية ازاء هذا المشروع البريطاني لابد من القول بأن بريطانيا وضعت للمرة الأولى حداً أقصى لانتدابها على فلسطين وهو عشر سنوات مع تحديد

الهجرة اليهودية بمعدل ٧٥ ألف مهاجر سنويا خلال السنوات الخمس الأولى (٥٣).

وقد رفضت الحكومة المصرية الموافقة على هذا الكتاب وذكرت أنها لا تستطيع أن توصي عرب فلسطين بالتعاون مع الدولة المنتدبة على أساس السياسة الجديدة (٥٤). وقالت « من حيث أن الحكومة البريطانية لم تقبل طلبات الحكومات العربية التي سلمها باسم هذه الحكومات وباسم الحكومة المصرية رئيس مجلس وزراء مصر الى السفير البريطاني ، فإن الحكومات العربية جميعها لم يسعها أن تنصح أهل فلسطين بالتعاون على أساس المشروع البريطاني الجديد » (٥٥). وعللت الحكومة المصرية هذا الرفض بعدة أسباب منها أن الكتاب الأبيض أكد على مبدأ إقامة الوطن القومي اليهودي وهو ما لم توافق عليه الحكومات العربية حينذاك ، ومنها استمرار الهجرة خلال الفترة الانتقالية ، وأيدت الحكومة المصرية فكرة قيام حكومة مشتركة بين العرب واليهود (٥٦) ، حيث كانت خطة العرب في ذلك الوقت تنبئ على أساس قيام حكومة موحدة يمثل فيها اليهود كأقلية .

ومما يسترعى الانتباه أن موقف مصر في هذه المناسبة لم يكن هو أكثر الحكومات العربية اعتدالا في نظر بريطانيا فقد وافقت حكومة نوري السعيد في العراق على مبادئ الكتاب الأبيض وأثارت في ذلك الوقت على نفسها معارضة شعبية قوية :

وبالنسبة لموقف عرب فلسطين فقد انقسموا على أنفسهم بشأن هذه الكتاب فقد رفضه أنصار المفتي ، أما حزب الدفاع الوطني — أنصار النشاشيبي — فقد أبدوا استعدادا لقبول هذا الكتاب بما دعا عرب فلسطين الى السخط والثورة ضد هذا الحزب المعروف بولائه لبريطانيا (٥٧).

لم يمض زمن طويل على صدور الكتاب الأبيض حتى حدث تغير في المناصب الوزارية المصرية أدى الى تولي على ماهر من المستقلين رئاسة الحكومة وتتميز هذه الشخصية بالاهتمامات العربية ، ولعل اشتراك على ماهر في مؤتمر لندن كان من بين حوافز هذا الاهتمام ، كما أن علاقة على ماهر بحزب مصر الفتاة ذي الاهتمامات العربية والاسلامية يمكن أن تكون تفسيراً آخر لهذا الاتجاه لدى رجل السياسة المصري .

ومنذ مؤتمر لندن اعتادت الوفود العربية أسلوب التشاور فيما بينها . وقد اشترك في وزارة على ماهر شخصيات معروفة باهتماماتها العربية والاسلامية مثل عبد الرحمن عزام وصالح حرب ومحمد علي علوية وقد عبرت الوزارة الجديدة عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني بصرف اعانة (خمسة وعشرين ألف جنيه) لضحايا القمع البريطاني (٥٨) ، وكان من المنتظر أن تقوم باجراءات أخرى أكثر اهمية لولا أن عهد هذه الوزارة اقترن بقيام الحرب العالمية الثانية وانشغلت الحكومة بتحديد موقف مصر من الحرب وكان المتعاطفون مع القضية الفلسطينية هم الذين يعارضون في اشتراك مصر في الحرب بجانب بريطانيا .

موقف مصر خلال الحرب العالمية الثانية :

صادفت مصر خلال الأشهر الأولى من الحرب صراعات بين القصر والانجليز ، فبينما رغب الجانب البريطاني في دخول مصر الحرب تنفيذا لمعاهدة ١٩٣٦ ، رأى الملك ومناصروه وخاصة على ماهر

أنه لامصلحة لمصر في دخول هذه الحرب وأن عليهم تجنب مصر وولاياتها ، مما اضطر بريطانيا الى التدخل وارغام على ماهر على الاستقالة في يونيو عام ١٩٤٠ ، وكان المطلب البريطانى هو عودة الوفد الى الحكم ، غير أن القصر حاول تأليف وزارات من غير الوفد يرضى عنها الانجليز فتألفت وزارة حسن صبرى ثم وزارة حسين سرى التى تأزمت خلالها العلاقات بين القصر والانجليز الى أقصى درجة انتهت بتفجر أزمة ٤ فبراير عام ١٩٤٢ (٥٩) .

يبد أنه اختلفت الآراء بشأن دخول مصر الحرب في أثناء وزارة حسن صبرى ، فمن المعروف أن تلك الوزارة ضمت عناصر حزبية مختلفة من المستقلين والاحرار الدستوريين والسعديين ، وكان هؤلاء الآخرون من أشد المؤيدين لفكرة اعلان مصر الحرب على المحور دفاعا عن أراضيها ، بينما رأى رئيس الوزارة وبقية أعضاء الوزارة وجوب تجنب مصر ويلات الحرب ، وكان من نتيجة ذلك أن قدم السعديون استقالتهم من تلك الوزارة . وما يلفت النظر هو تبدل الموقف البريطانى الذى صار يؤيد فكرة عدم اشتراك مصر في الحرب كى لاتتحمل بريطانيا أعباء الدفاع ومحاولة منها في الحفاظ على مصر قاعدة حرية بريطانية .

أما في عهد وزارة حسين سرى والتى أعقبت وزارة حسن صبرى فقد زاد التعاون بين مصر وبريطانيا لأن تلك الوزارة كانت من أنصار فكرة التعاون الوثيق مع بريطانيا (٦٠) ، وأكبر الشواهد على ذلك موقفها من الثورة التى قامت في العراق بزعماء رشيد على الكيلانى حيث نددت بها بل وصل الأمر الى أكثر من ذلك ، فحينما تأزمت العلاقات بين حكومة الكيلانى وبين الحكومة البريطانية أرسل الرئيس المصرى خطابا الى الرئيس العراقى ينصحه فيه بالتزام « الحكمة » مع بريطانيا (٦١) .

ومن المعروف أن حكومة الكيلانى كانت وثيقة الصلة بأمين الحسينى اللاجئ الى العراق في ذلك الوقت وقد لعب الحسينى دورا أساسيا في الوساطة السرية بين الحكومة العراقية وبين المحور .

ويلاحظ أن المشتغلين بالقضايا العربية من الساسة المصرين كانوا أشد الفئات معارضة لدخول الحرب ان لم يكن للتحالف مع بريطانيا ، واتهم بعضهم باقامة صلات سرية مع ممثلى المحور ، ذلك لأن معيار المفاضلة بين الحلفاء والمحور عند أنصار العروبة كان هو قضية فلسطين ، وبهذا المعيار يكون انتصار المحور من وجهة نظرهم هو أفضل الطرق لتحقيق الأهداف الوطنية أى منع قيام وطن قومى لليهود في فلسطين . واذا كانت هناك بعض اطماع اقتصادية أو سياسية للمحور في الوطن العربى فيمكن أن يحلها الزمن في حين أن الزمن لا يستطيع أن يحل شيئا بالنسبة للاستعمار الاستيطانى اليهودى في فلسطين .

ومن المعروف أن هؤلاء الساسة المصرين المشتغلين بالقضايا العربية لم يعودوا يحتلون مناصب وزارية بعد استقالة على ماهر في يونيو عام ١٩٤٠ فقد خلت منهم وزارات حسن صبرى وحسين سرى ، أما وزارة النحاس فقد دخلت الى القضايا العربية من منطلق جديد هو فكرة انشاء جامعة عربية .

وقد سبق للحكومة البريطانية أن ألقت نداء على لسان وزير خارجيتها — ايدن — في مايو عام

١٩٤١ بحث فيه الدول العربية على انشاء نوع من الاتحاد ، لكن ندائه لم يصادف في مصر رد الفعل المناسب له اذ كان هناك من يفضل وحدة وادي النيل كخطوة أولية سابقة (٦٢) .

غير أن ذلك لايعنى أن الاهتمام بالقضية العربية أو بالمسألة الفلسطينية قد توقف تماما فهناك بعض الشواهد على هذا الاهتمام حيث تجدد الحوار في مصر على نطاق واسع حول هوية مصر هل هي دولة فرعونية أم تنتمي الى حضارات حوض البحر المتوسط وغير ذلك من التيارات الفكرية الأخرى ثم تغلبت في نهاية الأمر الفكرة العربية حيث كان للقضية الفلسطينية أكبر الأثر في دفع تلك الفكرة دفعة قوية الى الأمام كما حدث من قبل في أواخر العثمانيين وأثناء الثلاثينيات (٦٣) .

كررت بريطانيا الدعوة في عام ١٩٤٣ لتأسيس الاتحاد العربى وكانت الأوضاع في مصر قد تبدلت وتولت حكومة الوفد السلطة ، وقد رأينا كيف أن حكومة الوفد كانت وهي في المعارضة قد أبدت اهتماما بالقضايا العربية ومسألة فلسطين . ولما كانت تلك الحكومة خلال وزارة ١٩٤٢ — ١٩٤٤ حريصة على التحالف مع بريطانيا فقد وجدت في دعوة الحكومة البريطانية لتأسيس اتحاد عربى عام ١٩٤٣ فرصة لتبنى هذه الدعوة حتى قيل أن ثمة اتفاقا ضمينا بين الوفد والانجليز على أساس أن تقود مصر الدعوة لتأسيس الجامعة العربية . ومن خلال التحالف المصرى البريطانى يتسرب نفوذ بريطانيا الى المناطق التى يوجد حولها تنافس مع دول أخرى مثل سوريا ولبنان (٦٤) .

ودون التسليم بهذه الحقيقة باعتبارها قضية قابلة للجدل فاننا نسجل ظاهرة هامة وهي حدوث تحول في آراء زعماء الوفد ازاء الفكرة العربية خلال سنوات الحرب نذكر على سبيل المثال ماجاء على لسان مكرم عبيد سكرتير عام حزب الوفد آنذاك حينما كتب مقالا بعنوان « المصريون عرب » في مجلة الهلال عام ١٩٣٩ جاء فيه :

« كان يجب أن نذكر أننا عرب وحدث بيننا الآمال والآلام . ونحن عرب من ناحية التاريخ والحضارة وأن أصل المصريين القديم يمتد الى الأصل السامى الذى هاجر الى بلادنا من شبه جزيرة العرب . والوحدة العربية قائمة وموجودة منذ القدم لكنها تحتاج الى تنظيم ، والغرض من التنظيم ايجاد جبهة تناهض الاستعمار » (٦٥) .

وقبل أن نتناول الخطوات التى اتخذها النحاس في هذا المجال نتساءل عن دوافع بريطانيا الى دعوة العرب لاقامة اتحاد وعما اذا كان متصلا بقضية فلسطين .

ففى بعض مشروعات الاتحاد التى طرحت آنذاك مشروعا سوريا الكبرى والهلال الخصيب والذى يعيننا هنا مشروع الهلال الخصيب الذى قدمه نوري السعيد الى وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط — ريتشارد كيزى — فى ديسمبر عام ١٩٤٢ ، حيث وجد فيه حلا للقضية الفلسطينية على أساس قيام اتحاد فيدرالى يضم العراق وسوريا ولبنان وامارة شرق الأردن وفلسطين ، على أن يتمتع اليهود باستقلال ادارى في اطار الدولة العربية المتحدة بحيث لايشكل المجتمع اليهودى المستقل اداريا خطرا على هذه الدولة العربية المتسعة بخلاف الحال لو كانت فلسطين وحدة قائمة بذاتها (٦٦) .

ولقد عارضت مصر هذه الاتحادات ووجدت أن هذا الأسلوب ليس فيه حل مباشر للقضية الفلسطينية وأنه من الأفضل السعي من أجل إيجاد حل ملائم لتلك القضية ويتمثل هذا الحل في تصريح ايدن عام ١٩٤٣ بشأن تأسيس اتحاد عربي .

وفي جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٣٠ مارس عام ١٩٤٣ ظهرت بوضوح سياسة الحكومة المصرية إزاء هذا التصريح وما تنوى القيام به حيث تولى الرد على الأسئلة الموجهة من أعضاء المجلس محمد صبرى أبو علم — وزير العدل — نيابة عن رئيس الحكومة فقال : « منذ أعلن مستر ايدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية . وانتهيت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تتبادر بالتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ، كل على حدة ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت الى ذلك سبيلا ثم تدعو العرب بعد ذلك الى اجتماع ودى في مصر لتحقيق هذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية بواسطة جبهة عربية متحدة بالفعل ، فاذا ماتم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققا للأغراض التى تنشدها الأمم العربية . هذه هى خير السبل للسير في الموضوع سيرا يكفل له النجاح ويضمن له التوفيق » (٦٧) .

واتماما لمشروع الوحدة العربية قام النحاس باجراءات عديدة على الصعيد العربى كان أولها محاولاته من أجل قيام حكومة وطنية حرة في سوريا ولبنان كى يتمكننا من تلبية الدعوة للوحدة العربية .

وفي يونيو عام ١٩٤٣ قام النحاس بزيارة لفلسطين وذلك ضمن جولة له في المشرق العربى زار خلالها سوريا ولبنان وشرق الأردن ، كان المقصود بها التعرف على أحوال بعض الدول التى ستشارك في مباحثات الجامعة العربية . وفي فلسطين اجتمع النحاس بالوطنيين الفلسطينيين والسوريين للاتفاق على الطريقة المثلى التى يدعون بها عرب فلسطين في مباحثات الجامعة ليس فقط لأن فلسطين هى الدافع على توحيد الكلمة العربية لمواجهة الصهيونية فحسب ، بل لأن عدم دعوتها قد يثير طمع الدول المؤيدة للصهيونية مما يجعلها تفرض الحل الذى يلائمها . كما استهدف النحاس من وراء تلك الزيارة التعرف على وجهة نظر عرب فلسطين من تلك الاتحادات الجزئية التى نادى بها بعض القادة العرب حيث تبين أنها لم تلق عندهم قبولا (٦٨) . وتشير الوثائق البريطانية الى أن النحاس انتهر فرصة زيارته لفلسطين ليعلن عن نفسه كقائم بدور الزعيم للقضية العربية (٦٩) .

وقد بدأ النحاس في تلك الزيارة بالإشارة الى القضية الفلسطينية وتأييدها بالخطب التى ألقاها في هذه المناسبة وأولها خطبة ألقيت في القنطرة أى في طريقه البرى الذى سلكه الى فلسطين حيث قال : « سيسعدنى الله في رحلتى هذه بأن أزور جارة من جاراتنا التى نعرها ونعز أهلها ونسأل الله أن يوفقهم الى ما يصبون اليه من حرية ورفاهية وتوفيق » . وقد تلقى النحاس بركات عديدة من أهالى فلسطين يرحبون فيها بمقدمه ويدعونه لزيارة بلادهم . كما أرسل الدكتور مصطفى أبو شناق ويعقوب

خورى بالنيابة عن الفلسطينيين في مصر تحية في هذه المناسبة اشادوا فيها بجهود الوفد من أجل القضية الفلسطينية .

وعندما وصل النحاس الى القدس كان في استقباله حشد كبير من العظماء وذوى الحيشة والمكانة وكثير من الرجال الرسميين وفي مقدمتهم روجي عبد الهادي نائبا عن الحكومة وأحمد حلمي ومحمود فوزي قنصل مصر في القدس^(٧٠) . وأعضاء القنصلية وأعضاء المجلس الاسلامي الأعلى ومستر وبلي حاكم لواء لقدس ومستر داي نائبا عن المفتش العام للبوليس .

وقد اهتمت الصحف المصرية بأخبار تلك الزيارة كما رحبت بها الصحف الفلسطينية فقد كتبت جريدة « فلسطين » مقالا افتتاحيا تحت عنوان « مرحبا بالنحاس باشا » جاء فيه : « تستقبل فلسطين العربية اليوم بأخلص ماتنطوى عليه من حب لمصر زعيم مصر الأعلى وتحفى بمقدمه حفاوة البلد العربي الذي يقدر لشقيقته الكبرى يقظتها المباركة ويحفظ للوفد خروج الوطنية المصرية في عهد النحاس عن طوق القومية الاقليمية المصرية الى القومية العربية العامة » . واختتمت الجريدة مقالها بأن شعب فلسطين ارتضى النحاس أمينا على قضيته فهو رئيس في مصر ورئيس في فلسطين . كما نشرت جريدة « الدفاع » مقالا افتتاحيا ايضا تحت عنوان « ضيف فلسطين الكبير — زعيم وادي النيل » اثنت فيه على مشاعر النحاس نحو القضية العربية وطمأنت عرب فلسطين بأن الزعيم المصري سوف يبذل قصارى جهده من أجلهم .

وأخيرا قام النحاس بزيارة المسجد الأقصى حيث أدى فيه صلاة الجمعة وتبرع بمبلغ من المال لاتمام عمارة هذا المسجد والهيئات والمؤسسات الخيرية . وبعد اتمام الصلاة ألقى رئيس الوزراء المصري خطبة أشاد فيها باستقبال أهل فلسطين له ووعدهم ببذل أقصى مساعيه من أجل خدمة قضيتهم وقبل مغادرته تلك البلاد أدلى بتصريح الى مندوبى الصحف جاء فيه : « اغادر هذه البلاد وأنا احمل اجمال الذكريات من زيارتي القصيرة لها ولن أنسى الحفاوة البالغة التي قبولت بها في كل مكان من حكومة فلسطين وأهل فلسطين .. ولست في حاجة لأن أقول لكم بأن مسائلكم ستكون في المستقبل كما كانت في الماضي موضع اهتمامي وعنايتي . واننى سأعمل دائما ما فيه خيركم ورخاؤكم ولم شمل الجميع والسعى ما استطعت لتحقيق الآمال عندكم وعند جميع العرب »^(٧١) .

ويلاحظ أن خطب النحاس خلال هذه الجولة اقتصرت على العبارات العامة ولم يتطرق الى المشكلات الحساسة مثل مسألة الهجرة وايقافها أو العمل من أجل انهاء الانتداب البريطاني مما يشير إلى أنه لم يكن يرغب في هذه الحقبة من التحالف الوثيق مع بريطانيا أن يخرج سياسة حلفائه .

مرت المباحثات التمهيدية لمشروع الوحدة العربية في أطوار متعددة كان أولها المؤتمر العربي العام للجنة التحضيرية للتوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، وبالرغم من أن النحاس قد رأى أن يقتصر دور مصر في تلك المرحلة على مجرد التقريب بين وجهات النظر العربية ، الا أنه كان له الفضل في اختصاص فلسطين بقرار خاص في هذا البروتوكول وذلك عندما وقف موسى العلمي مندوب فلسطين وألقى كلمة أمام المجتمعين شرح فيها مراحل القضية الفلسطينية ، وفي نهاية تلك الخطبة طرح سؤالا أمام الحاضرين

يقول فيه : « هل ستبقى فلسطين عربية وهل سيظل عربها آمنين في ديارهم ؟ » وقد جاء الرد من الجانب المصرى حيث أعلن رئيس الوفد — مصطفى النحاس — بأنه « ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربى . كما ترى اللجنة ان التعهدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول الى استقلال فلسطين هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة الى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب وكذا استتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق امانهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة . وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً مما اصاب اليهود في أوروبا من الولايات والآلم على يد بعض الدول الدكتاتورية ولكن يجب أن لا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية اذ ليس اشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، ويحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في « صندوق الأمة العربية » لانقاذ أراضى العرب في فلسطين الى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل » (٧٢) .

وبعد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية في أكتوبر عام ١٩٤٤ ، خرج ميثاق جامعة الدول العربية وتمت الموافقة عليه في مارس عام ١٩٤٥ والذي يعتبر تجسيدا لميثاق جامعة الدول العربية (٧٣) .

ولم يغفل ميثاق الجامعة قضية فلسطين التى اهتم بها النحاس اثناء المشاورات الخاصة بالبروتوكول وبالرغم من أن توقيع الميثاق جاء بعد إقالة حكومة النحاس الا أن الأعضاء خصوا فلسطين بملاحق خاص في الميثاق والذي نص على أنه : « منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المسلحة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، واذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فان ميثاق العصبة سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها الا على اساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه كما أنه لاشك في استقلال البلاد العربية الأخرى ، واذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لاسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في اعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظرا لظروف فلسطين الخاصة والى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك في أعماله » (٧٤) .

وبخلاصة القول أن واضعى ميثاق الجامعة العربية رأوا أن يستثنوا فلسطين من القاعدة العامة المتبعة في انشاء مثل هذه المنظمات الدولية وهى أن تقتصر عضويتها على الدول المستقلة . وهذا يدل على مدى ادراك مؤسسى الجامعة العربية سواء من المصريين أو غيرهم لخطورة المسألة الفلسطينية وبعد تأثيرها على مستقبل أعضاء الجامعة .

الموقف في أعقاب الحرب :

تصادف ارسال اللجنة الانجلو - أمريكية في يناير عام ١٩٤٦ مع انشغال الحكومة المصرية بموضوع المفاوضات مع بريطانيا بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦ ان لم يكن الغاؤها وتحقيق وحدة وادي النيل ، وكانت بريطانيا ازاء تفاقم المشكلة الفلسطينية واستحالة التوفيق بين وجهات النظر قد لجأت الى اشراك الحكومة الامريكية في تحمل مسئولية معالجة مستقبل فلسطين .

في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بسمعة عالمية لدى مصر ويعلق بعض المصريين الآمال على مساعدتها لهم في مسألة الجلاء ، بيد أن اشراك الولايات المتحدة في معالجة القضية الفلسطينية كان ضربة قاسية على الأمانى العربية ، اذ تبين أنها أكثر تحيزا من بريطانيا للصهيونية ، ومع ذلك فقد ارادت اللجنة المشكلة من ستة أعضاء بريطانيين وستة أمريكيين ان تتظاهر بالحياد في تقصى الحقائق فطافت ببعض البلدان العربية وبالأقطار الأوروبية التي يوجد بها جاليات يهودية ، وقد اتصلت بهذه الجاليات أولا وجاءت الى البلاد العربية وهى مشبعة بقوة تأثير الاعلام الصهيونى .

وفي اثناء الجولة التي قامت بها تلك اللجنة زار مصر العاهل السعودى في يناير عام ١٩٤٦ واجتمع بالملك فاروق وتباحثا في مستقبل فلسطين وأصدرا بيانا مشتركا تضمن بندا خاصا بفلسطين جاء فيه : « ولم يكن المجهود العظيم الذى يبذله ملوك العرب وأمراؤهم ورؤساؤهم وحكوماتهم وشعوبهم لنصرة عرب فلسطين الا تحقيقا لمبادئ الحق والعدل . ونحن نشارك المسلمين والعرب جميعا في ايمانهم بأن فلسطين بلاد عربية مستقلة وأن من حق أهلها وحق المسلمين والعرب أن تبقى عربية مستقلة كما كانت دائما » .

وفي أواخر ابريل عام ١٩٤٦ نشرت لجنة التحقيق تقريرها وفيه الغت بعض المزايا التي كان الكتاب الأبيض قد وعد بها العرب ، فأوصى التقرير باصدار مائة ألف شهادة هجرة لادخال اليهود معسكرات المشردين خلال عام ١٩٤٦ وذلك طبقا لما صرح به ترومان - الرئيس الأمريكى - كما طالبت اللجنة بالغاء قوانين تحديد الاراضى ووضع النظم التي تبيح حرية البيع والايجار ، وأما تقريرها فيما يختص بنظم الحكم فقد أوصت بالا تكون فلسطين دولة عربية ولا يهودية وأن تبقى تحت الوصاية ، وفي النهاية ذلت التقرير بالحث على رفع مستوى العرب الاقتصادى والتعليمى^(٧٥) . وقد جاء هذا التقرير مخيبا لآمال الوطنيين الفلسطينيين الذين رفضوه رفضا باتا .

واذا كانت الحركة الوطنية المصرية قد استغرقت في مسألة الجلاء والوحدة فهذا لايعنى تجاهل مصر سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى لمسألة فلسطين . وعلى المستوى الرسمى كانت تدبر البلاد في ذلك الوقت حكومات من احزاب الاقلية أى من نوع تلك الحكومات التي تخضع خضوعا أشد لتأثير القصر .

ويلاحظ أن القصر هو الذى أخذ زمام المبادرة في هذا المجال ، ففى أعقاب نشر تقرير لجنة التحقيق الانجلو - أمريكية دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية الى عقد مؤتمر انشاص وهو بلدة

عصرنا ما يمكن وصفه بأنه أول مؤتمر قمة عربي ، هكذا كانت قضية فلسطين والمسائل المتفرعة عنها هي دائما وراء عقد مثل هذه المؤتمرات . واذا لم تكن الظروف قد سحنت للقصر لكي يتزعم مباحثات الجامعة العربية فان غياب الوفد عن السلطة في عام ١٩٤٦ قد أعطت للملك فاروق الفرصة لكي يتزعم أول مؤتمر للملوك والرؤساء العرب يناقش قضية عربية مشتركة .

في المؤتمرات العربية والدولية

عقدت في هذه الفترة عدة مؤتمرات عربية ودولية للنظر في مستقبل فلسطين كان أولها مؤتمر انشاص ثم مؤتمر بلودان واخيرا مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ .

مؤتمر انشاص ٢٨ — ٢٩ مايو عام ١٩٤٦ :

احتجت مصر على تقرير اللجنة الانجلو — امريكية وتوجت تلك الغضبة العامة بحدث تاريخي وهو اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية في المزارع الملكية بأنشاص . فقد دعا الملك فاروق كلا من ملك الأردن والوصى على عرش العراق ورئيس جمهورية سورية ولبنان وملكى اليمن والسعودية اللذين أنابا عنهما نجليهما وذلك للتداول بشأن قضية فلسطين وغيرها من القضايا العربية ^(٧٦) .

وقد اختار الملك فاروق انشاص مكانا للاجتماع لعدة اعتبارات منها أنها بعيدة عن ضجيج العواصم والمدن ، وحتى لا يشغل هذا الاجتماع الدوائر الحكومية المشغلة بالشئون المتصلة بالمفاوضات المصرية البريطانية آنذاك .

وقد تشكل الوفد المصرى على غير العادة من موظفى القصر دون اشتراك أحد من الوزراء أو غيرهم من رجال الحكومة ومن السياسيين المهتمين بالشئون العربية ، فضم حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وعبد العزيز بدر مدير الادارة العربية بالديوان الملكى ، واحمد يوسف السكرتير الخاص المساعد للملك كما حضره أيضا عبد الرحمن عزام الامين العام للجامعة العربية .

وفى بداية الجلسة الأولى للمؤتمر القى الملك فاروق كلمة عبر فيها عن الروابط التى تربط مصر بالدول العربية الاخرى ، ومؤكدا عدم وجود انقسام بين العرب لا فى الاشخاص ولا فى الآراء ، وأن الغرض من هذا الاجتماع هو التشاور فى الشئون التى تمهم البلاد العربية ^(٧٧) . وبعد انتهاء المؤتمر من مناقشاته أصدر الملوك والرؤساء العرب بيانا تاريخيا احتوى بصدد قضية فلسطين على مايلي :

« انهم تداولوا فى قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا ان قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هى قضية العرب جميعا ، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وانه ليس فى امكان هذه الدول ان توافق بوجه من الوجوه على أى هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضا صريحا للكتاب الاربض الذى ارتبط به الشرف البيطاني ، ولهم عظيم الأمل فى ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة اخرى أى تشبث من جانبهما يرمى الى اقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصا على دوام هذه

الصداقة وتفاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويقضى الى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الاثر في السلم العام . اما فيما رأوا زيادة على ذلك فقد كفوا الامين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل الى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين ^(٧٨) .

وقد أبرزت الصحف المصرية أهمية هذا الاجتماع لا يستثنى من ذلك صحف الوفد الذى كان يعاني فى ذلك الوقت من اضطهاد القصر .

والواقع أن أهمية مؤتمر انشاص تكمن في أن الدول العربية اخذت تنظر الى قضية فلسطين نظرة جديدة ، ولم يحدث اثناء مباحثات تأسيس الجامعة العربية ان فكر احد في اجتماع على مستوى رؤساء الدول ، فقد انعقد هذا الاجتماع لأول مرة كرد فعل كما أسلفنا على تقرير اللجنة الانجلو — امريكية ، وقد فهم في حينه ان المؤتمر اتخذ قرارات سرية تتضمن اجراءات عملية لمواجهة الخطر الصهيوني واستشفت الحركة الصهيونية هذه الحقيقة وأخذت تبث الدعاية لتضامن اليهود لتقابل به تضامن البلاد العربية .

ولكن ، بينما نجحت الصهيونية في تحقيق تضامن الجاليات اليهودية لم يكن مؤتمر انشاص سوى حركة عابرة تمت كرد فعل على تقرير اللجنة وهو يعبر عن إحدى ثورات الحماس التي تنتاب المسؤولين العرب من حين لآخر .

وعندما انعقد مؤتمر انشاص وندد بتقرير اللجنة اصدرت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مذكرتين للتوضيح الأمور لدى الحكومات العربية ، وعلى اثر ذلك تقرر دعوة مؤتمر آخر في نطاق جامعة الدول العربية وهو مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ .

المؤتمر العربي في بلودان ٨ يونية عام ١٩٤٦ :

عقد هذا المؤتمر في ٨ يونية عام ١٩٤٦ بفندق بلودان الكبير بسوريا. وقد حضره مندوبو الحكومات العربية الاعضاء في الجامعة العربية. وتشكل الوفد المصري من د. محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ (رئيسا) ، وعضوية كل من محمود فهمي النقراشي عضو مجلس النواب ، ومكرم عبيد عضو مجلس النواب ، ومحمد حافظ رمضان عضو مجلس الشيوخ ، وعبد الرحمن حقي وزير مصر المفوض في سوريا ولبنان ، واحمد فتحى العقاد مدير ادارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية .

وبعد الاطلاع على الجلسات الخاصة بمضايقات دورات الاجتماع غير العادية لمجلس الجامعة بشأن مؤتمر بلودان يتضح لنا موقف مصر من تقرير اللجنة الانجلو - امريكية . فقد ذكر الوفد المصرى بأنه فى حالة تصميم الحكومتين الانجليزية والامريكية على وضع هذا التقرير موضع التنفيذ فلا بد من المقاطعة الاقتصادية من جانبنا مما يعود بالنفع على العرب ، اما اننا نطالب عرب فلسطين بحمل السلاح فهذه تضحية كبيرة من جانب العرب لان اليهود مسلحون اكثر منهم بالمال والعتاد ، ومادمننا جميعا اعضاء فى هيئة الامم المتحدة فلا بد من السعى لعرض مسألة فلسطين عليها ، وبالفعل وافق اعضاء المجلس على عرض القضية على الامم المتحدة كما اقترحوا تأليف لجننتين الاولى خاصة بالشئون الخارجية لفلسطين ومثل

مصر فيها مكرم عبيد ، والثانية خاصة بالشئون الخارجية ورشح لها عن مصر محمد حافظ رمضان . وبعد اجتماع اللجنة الخاصة بالشئون الخارجية نوه مكرم عبيد امام المجلس الى ما اتفقت عليه تلك اللجنة فذكر انهم اتفقوا على التفاوض مع بريطانيا لتغيير حالة فلسطين من الانتداب الى الوصاية او الاستقلال وذلك تطبيقا لميثاق سان فرانسيسكو ، كما اتفقوا على ارسال رد على توصيات لجنة التحقيق و اشاروا الى انه ليس من حق امريكا التدخل في قضية فلسطين ، بالاضافة الى ان تلك اللجنة لاتحمل الصفة القانونية سواء من حيث الشكل أو التحقيق .

واستطرد مكرم عبيد قائلاً ان تغيير حالة فلسطين من الانتداب الى الوصاية او الاستقلال يقتضى ابرام اتفاقات مع الدول صاحبة المصلحة المباشرة اى الدول العربية لأنها مجاورة لفلسطين وتربطها بها صلات الجوار واللغة وذلك وفقاً للمادة ٧٩ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على : « أن تعقد اتفاقات بين الدول صاحبة العلاقة المباشرة بما فيها الدولة المنتدبة في حالة انتداب احد اعضاء الهيئة على بعض الاقاليم حول شروط الوصاية التى ستخضع لها كل من هذه الاقاليم وما يمكن ان يدخل عليها من تعديلات او تغييرات ويصدق على هذه الاتفاقات وفقاً لاحكام المادتين ٨٣ ، ٨٥ » .

ولكن مكرم عبيد ابدى تخوفه من رفض مفاوضة إنجلترا العرب ، وبالتالي اذا طالبوا باستقلال فلسطين فسيكون ذلك ذريعة لتقسيم البلاد الى قسمين بحجة حماية اليهود وفي نفس الوقت كان يخشى الهزيمة اذا التجأوا الى الأمم المتحدة بغير استعداد وبناء عليه طالب مكرم عبيد المجلس بأن يلفت نظر اللجنة الخاصة بالشئون الخارجية الى تلك المسألة .

وقد استنكر المجلس تقرير اللجنة الانجليزية — الامريكية وحذر بريطانيا من قبوله والعمل به ، لأنه يعتبر عملاً عدائياً من قبل أمريكا وبريطانيا موجها ضد العالم العربى للقضاء على الشعب الفلسطينى . وفي النهاية ذكروا أن الحل الذى ترضيه الدول العربية لانهاء تلك المشكلة هو منع الهجرة وتسرب الأراضى وتأسيس دولة عربية . كما قرروا ارسال مذكرة للحكومة البريطانية تضمنت مفاوضة بريطانيا على أساس ماورد فى الكتاب الأبيض .

وتقدم كل من حافظ رمضان عضو الوفد المصرى ، وجميل مردم عضو الوفد السورى باقتراحين أضيفا الى بنود تلك المذكرة . وكان نص اقتراح حافظ رمضان كالاتى : « اعلنت الحكومة البريطانية وظهر من تقرير لجنة التحقيق أن الصهيونية قد شكلت جيوشاً مسلحة في فلسطين وأن بريطانيا العظمى لم تستطع الى الآن ان تحمل هذه الجيوش وتنزع سلاحها فأصبح من حق الشعوب العربية أن تدافع عن نفسها وتقاوم القوة بالقوة ولا تستطيع الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من إعداد عدتها للدفاع الشرعى عن نفسها وهى لهذا تلفت نظر الحكومة البريطانية بخطورة هذا الموقف الذى قد يحمل مجلس الجامعة أن يشير الى الدول العربية بتقديم معونتها للشعوب العربية التى أصبحت مهددة في حياتها وكيانها » .

أما اقتراح جميل مردم فينطوى على أنه لابد للدول العربية من وضع التشريعات لمنع بيع الأراضى

وتهريب اليهود الى فلسطين وكل من يعمل على ذلك يتهم بالخيانة العظمى وتصادر أمواله .

وفي نهاية جلسات المؤتمر ناقشوا مشروع العمل على تشكيل لجنة عربية تكون بمثابة حكومة فلسطينية ومن اجل ذلك يجب على كل دولة أن تضحي بشيء من المال لكي تتمكن اللجنة من تنفيذ مآثره من المشروعات . وقد أيد هيكل باشا فكرة امداد هذه الحكومة بأموال من الدول العربية وإن كان قد وضع ان الاعتمادات المالية لايمكن صرفها من مصر الا حسب ما يقتضيه النظام الدستوري من ضرورة عرض الموضوع على مجلس الوزراء والبرلمان ^(٧٩) .

وأنبى هذا المؤتمر اعماله بالقرارات الآتية : ارسال رد على رجاء الحكومتين البريطانية والأمريكية الخاص بمعرفة آرائهم حول تقرير اللجنة الانجلو - امريكية وقد عرفنا آراء العرب من مناقشات المؤتمر وهو الرضا التام ، ورجاء للحكومة البريطانية لاجراء مفاوضات تتعلق بمستقبل فلسطين وتشكيل لجننتين لمعالجة الموقف في تلك البلاد واحدة من الدول العربية ويكون مقرها في القاهرة والاخرى من المفتى السابق واحمد حلمى وتوفيق الخالدى لتمثيل عرب فلسطين ، ومقاطعة البضائع الصهيونية وتخصيص مبلغ من المال لمساعدة عرب فلسطين واعتبار بيع الأراضي لليهود خيانة عظمى ^(٨٠) .

مؤتمر لندن سبتمبر عام ١٩٤٦ :

عقد هذا المؤتمر في العاشر من سبتمبر عام ١٩٤٦ واستمر حتى ٢ أكتوبر ثم توقف على أن تستأنف مناقشاته في ديسمبر . وقد عقد بناء على القرار الذى اتخذته وزراء خارجية الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية اثناء اجتماعهم في ١٢ أغسطس عام ١٩٤٦ والذين قرروا فيه رفض التقسيم ووجوب مفاوضات الحكومة البريطانية خاصة بعد اخفاقها في الوصول الى حل يرضى الاطراف المتنازعة ^(٨١) .

وأجابت بريطانيا على طلب العرب فقررت عقد مؤتمر فلسطين حيث وجهت الدعوة الى الدول العربية فحضره مندوبون عن مصر والعراق وسوريا والاردن والسعودية واليمن وفلسطين كما حضره مندوبون عن الوكالة اليهودية .

وفيما يختص بالوفد المصرى فكان من المقرر أن يرأس الوفد وزير الخارجية حينذاك محمود فهمى النقراشى ، لكنه لم يتمكن من ذلك لانشغاله بموضوع العلاقات مع بريطانيا وقد وقع الاختيار على محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ^(٨٢) ، ومندوب مصر في مجلس الجامعة ومعلوم انه كان لهذا الحزب موقف مؤيد للقضية الفلسطينية — وفي نهاية الأمر ضم الوفد المصرى عبد الرازق السنهورى واحمد امين والاستاذ احمد فتحى العقاد وعبد المنعم مصطفى ^(٨٣) .

ولقد تابعت الصحف المصرية باهتمام تطورات هذا المؤتمر وانتبهز محمد على علوية تلك المناسبة في لفت الانظار الى خطورة وجود دولة يهودية في قلب الوطن العربى من الناحية السياسية والاقتصادية مما يجعل مهمة الدول العربية في هذا المؤتمر تتمثل في محاولة اقناع انجلترا بخطورة انشاء تلك المحاولة الجديدة على مس ل الوطن العربى وأيضا على مستقبل الصداقة العربية البريطانية ، كما أشار إلى أهمية تمثيل عرب

فلسطين في هذا المؤتمر للاستعانة بهم في إمداد الدول العربية بالمعلومات التي تساعدكم على السير بالقضية إلى الأمام ، وجددير بالذكر أن عرب فلسطين كانوا قد قرروا مقاطعة المؤتمر وعدم الاشتراك فيه ولكن تبدل موقفهم بعد محاولات الدول العربية اقناعهم بأن ذلك الموقف ضد المصلحة العربية ^(٨٤) .

افتتح كليمنت آتلى — رئيس الوزراء البريطانى — المؤتمر بخطاب ألقاه أمام ممثلى الدول العربية ويمثلى اليهود أشار فيه إلى المشروع الذى ستقدمه بريطانيا أمام المجتمعين كخطوة لإيجاد حل لمشكلة فلسطين ، وأكد على أنه لن يتخذ أى قرار فى هذا الشأن دون إبداء الآراء أو التعديلات والاقتراحات التى يراها أعضاء المؤتمر ^(٨٥) .

وبخصوص المشروع الذى أشار اليه رئيس الوزراء البريطانى ، فعند انتهاء لجنة التحقيق المشتركة من وضع تقريرها دارت مناقشات بين حكومة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فى يوليو عام ١٩٤٦ نتج عنها تشكيل لجنة من الخبراء قامت بدراسة وفحص التوصيات الواردة فى تقرير اللجنة وبالذات فيما يختص باليهود المشردين فى أوربا ومشاكل فلسطين الأخرى ، وانتهت لجنة الخبراء الى تقرير مشروع يقضى بإنشاء منطقة عربية ومنطقة يهودية فضلا عن منطقة القدس ومنطقة النقب وقد عرف هذا المشروع باسم « مشروع موريسون » نسبة الى صاحبه « موريسون » عضو مجلس العموم البريطانى ^(٨٦) .

من الواضح أن مشروع موريسون لم يذهب إلى حد اقرار مبدأ قيام الدولة اليهودية ، ومع ذلك فقد اعترضت عليه الوفود العربية بما فى ذلك الوفد المصرى . وقد علل عبد الرازق السنهورى معارضته للمشروع على أساس أن وجود منطقة يهودية سينتج عنه تمتع اليهود بالحكم الذاتى وبالتالى يسمح لهم بشراء الأراضى بدون قيد او شرط فى تلك المنطقة مما سيزيد من حجم الهجرة اليهودية بالقدر الذى يسمح فيه بدخول مائة ألف يهودى الى فلسطين وبذلك يكون تصريح — الرئيس الأمريكى — ترومان — قد دخل فى حيز التنفيذ . وفى تلك الحالة ليس هناك بديل لقيام نظام اتحادى أو تحقيق التقسيم ويترتب على هذا الوضع نتيجتان هما :

أولا : تقسيم البلاد مما يحول دون قيام دولة اتحادية ويكون اليهود قد حققوا بذلك المبادئ التى نادوا بها فى مؤتمر (بلتيمور) .

ثانيا : سيؤدى السماح بالهجرة الى ازدهار المنطقة المخصصة لليهود الى درجة لاتسمح معها باستيعاب مهاجرين جدد مما ينتج عن ذلك مطالبتهم بتوسيع حدود منطقتهم ويعنى ذلك محاولة اليهود الوثوب على المنطقة العربية المجاورة لهم وربما الى الدول العربية الأخرى مما يترتب عليه أمران :

الأول : قبول الدول العربية للتقسيم واقامة الدولة اليهودية المستقلة وبذلك يكونون قد وقفوا بجانب اليهود لتحقيق برنامجهم الصهيونى .

والثانى : ستكون تلك الدولة اليهودية عاملا من عوامل تهديد الأمن وكيان الدول العربية المجاورة بالإضافة الى كونها قاعدة للوثوب منها الى العالم العربى .

وقد اشار عبد الرازق السنهورى الى أن « التقسيم ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة فاذا وافقنا على التقسيم فان اليهود كما يبدو سيمنحون السيطرة على الهجرة الى الدولة اليهودية وهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لاتزال قائمة بالنسبة للدولة التى انشئت عن طريق التقسيم » . كما قال « وأنى أقدر تماما — بالنسبة لليهود — أن التقسيم سيضمن السلم لبضع سنين ولكن أرى أنه من الواضح أن يؤدي الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا ، فسيطالب اليهود اذ ذاك بمجال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا ان نواجهها . فمن الواضح ان التقسيم سيؤدي الى حدود مصطنعة لايمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب » . ولقت المندوب المصرى نظر الأعضاء الى محاولات اليهود المتكررة منذ دخولهم فلسطين لاقامة دولتهم عن طريق الهجرة وشراء الأراضى ، وجاء بالأدلة التى تثبت صحة ماقاله حينما أورد النسب التى تدل على زيادة معدل الهجرة وبيع الأراضى مما يستوجب الاصرار على رفض التقسيم أو أى مشروع يرمى الى ذلك كمشروع موريسون مثلا ^(٨٧) .

وفى مواجهة المساعى اليهودية طالب عبد الرازق السنهورى ضرورة منح عرب فلسطين الحقوق الممنوحة لبقية شعوب العالم الأخرى بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة وايضا ميثاق الاطلنطى وخاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير ، واستند المندوب المصرى على ذلك بالكلمة التى قالها « ماننجهام بولر » فى هذا الصدد أمام مجلس العموم البريطانى ، حيث قال : « ان العرب يرغبون فى أن يواصلوا الحياة فى هذه الأرض الكثيفة السكان التى سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين ، وهم يحسون كما يحس كل ويلزى أو اسكتلندى أو انجليزى أو أمريكى حين يقال له أن مئات الآلاف من المنتمين الى جنسية اخرى سيقومون بالاستقرار فيما يعتبره بلاده وأنهم ينوون إحالتها الى دولة غريبة عنه » . وبناء عليه لابد من منح فلسطين الاستقلال شأنها فى ذلك شأن بقية الدول العربية التى انسلخت عن الحكم العثمانى ويكون من حقها الانضمام الى جامعة الدول العربية .

وقد استغل المندوب المصرى تلك الفرصة وأعلن مرة أخرى عدم شرعية تصريح بلفور فقال انه : « اذا فرض بأن الدولة المنتدبة قد اضطرت الى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن » . وتفسيرا لذلك قال : « بل لقد حققت وعدا فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ماكان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطانى لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لاتزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضى المنزرعة التى يملكها اليهود الثلث أيضا » .

« والواقع أنه اذا كان للسلطة المنتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هى التى نص عليها الكتاب الأبيض الذى صدر فى عام ١٩٣٩ والذى تعهدت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث » . ثم أخذ عبد الرازق السنهورى اقتباسا من الكتاب الأبيض يثبت تأييد بريطانيا لاتساع الهجرة اليهودية مما يسهل نمو الوطن القومى اليهودى دون اكتراث برغبات السكان العرب « لذلك كان الموقف الحقيقى هو أن السلطة المنتدبة مرتبطة ارتباطا شرعيا بانهاء الهجرة فى اللحظة التى تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فان من حقنا ان نطالب بوقف

الهجرة وفقا نهائيا عاجلا . وطالما لم تحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية المتواضع عليها فان الأمل عظيم في تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى » .

« حققوا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية الى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية في الشرق الأوسط الى ايمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الامبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على اقرار السلم في العالم واضطراد تقدم الحضارة ^(٨٨) » .

وبعد انتهاء الوفود العربية من توضيح مواقفها من مشروع موريسون طرح سؤالا هل تميز موقف الوفد المصري عن بقية الوفود العربية بشيء ما ؟ » .

من الواضح أن الوفود العربية اتفقت على رفض التقسيم وان كان المندوب المصري قد بنى حجته على أساس أن العرب يرغبون في صداقة بريطانيا ولكن مساعدتها لليهود ستؤدي الى الاخلال بتلك الصداقة .

وما أن تبين رفض العرب لمشروع موريسون حتى عرض عليهم بيفن - وزير خارجية بريطانيا - الادلاء بمقترحاتهم فتقدم العرب بمشروع موحد يتضمن : حصول فلسطين على الاستقلال في موعد محدد ، وفي اثناء فترة الانتقال من الانتداب الى الاستقلال يعين المندوب السامي حكومة مؤقتة ذات سلطة تنفيذية قوامها سبعة وزراء عرب وثلاثة من اليهود المتجنسين بالجنسية الفلسطينية على أن يحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض اثناء فترة الانتقال ، ثم تعد كشوف للانتخاب على ان تنتخب الحكومة المؤقتة جمعية تأسيسية تتألف من ستين عضوا يمثلون جميع الطوائف تمثيلا نسبيا ثم تعد الحكومة دستورا تعرضه على الجمعية التأسيسية وتجري انتخابات لأول برلمان فلسطيني بعد موافقة الحكومة على الدستور ، وبعد انتهاء تلك الانتخابات يعين رئيس الدولة على ألا يتأخر موعد توليه لسلطاته عن ٣١ ديسمبر عام ١٩٤٨ .

ولم يغفل المشروع العري حقوق الاقلية اليهودية وأوصى « بوقف الهجرة اليهودية وابقاء القيود الحالية الموضوعة على بيع الأراضي على أن أى تعديل لهذين النصين لا يتم الا بموافقة الاغلبية العربية فقط في البرلمان المقترح » ، وقد ضمن المشروع العري حرية الزيارة والعبادة في الاماكن المقدسة ومنح اليهود الحرية في استعمال اللغة العربية لغة رسمية في الاماكن ذات الاغلبية اليهودية . كما أوصى هذا المشروع بعقد محالفة بين الدولة الفلسطينية والحكومة البريطانية واعتبار اليهود المهاجرين والمقيمين في فلسطين مواطنين لهم حرية الاشتراك في حق تقرير مصير المواطنين الى جانب كونهم فئة دينية في نطاق الشعب الفلسطيني والدولة الموحدة ^(٨٩)

وقد حاولت بريطانيا عرقلة تنفيذ المشروع العري الذي ضمن حقوق العرب واليهود حينما اقترحت وجوب اعطاء فترة من الوقت لدراسة هذا المشروع وبناء عليه تأجل استئناف هذا المؤتمر حتى يناير عام ١٩٤٧ ^(٩٠) . ولكن رفض عرب فلسطين الاشتراك فيه بعدما ادركوا اتفاق كل من انجلترا وأمريكا والصهيونية على فرض التقسيم وبناء على طلب بريطانيا قامت الدول العربية بدور الوساطة لاقناع عرب

فلسطين بالعدول عن موقفهم باعتبارهم الممثلين الطبيعيين لفلسطين ، وبعد محاولات وافق عرب فلسطين على حضور المؤتمر واختير جمال الحسيني رئيسا للوفد . ووجهت بريطانيا مرة أخرى الدعوة الى الدول العربية لحضور جلسات المؤتمر مرة ثانية وقد تشكل وفد مصر في تلك الجولة من عبد الرحمن حقي وزير مصر في سوريا ولبنان والامستاذ عبد المنعم مصطفى قنصل مصر في القدس . وقد اتفقت الوفود العربية منذ البداية على ماسبق وما اتفق عليه اثناء الجولة الأولى للمؤتمر من حيث رفض التقسيم مع المطالبة بوقف الهجرة والحيلولة دون قيام الدولة اليهودية ^(٩١) .

وفي تلك الجولة رفض اليهود الاشتراك في المؤتمر الا اذا عمل على قيام الدولة اليهودية ، وبناء على ذلك أبلغ بيفين رئيس المؤتمر ان بريطانيا ترفض المشروع العربي وانها لا تزال متمسك بمشروع موريسون الذي يعتبر أمثل الحلول للقضية الفلسطينية ^(٩٢) . وقد علق محمد على علوبة على ذلك في جريدة الكتلة بقوله ان هذا المؤتمر « يحمل أسباب فشله بسبب تشبث الانجليز بسياساتهم الاستعمارية التقليدية » ^(٩٣) .

وقد اقترن اخفاق مؤتمر لندن بتوقف المفاوضات الانجليزية المصرية عندما رفض الرأي العام المصري مشروع صدقي — بيفين وخرجت مصر عن دائرة المفاوضات الثنائية الى معارضة الاحتلال والمطالبة بوحدة وادى النيل في أروقة الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت رأت بريطانيا أنها غير قادرة على فرض حل بالقوة في فلسطين يقوم على أساس التقسيم أو حتى مشروع موريسون فتخلت عن مسؤوليتها وقررت هي الأخرى أن تحول موضوع فلسطين الى الأمم المتحدة مما يستلقت النظر الى أن كلا من القضية المصرية والمسألة الفلسطينية انتقلت الى أروقة الأمم المتحدة في عام واحد هو عام ١٩٤٧ .

ولا شك ان تحول مصر عن فكرة المفاوضات الثنائية مع بريطانيا قد اعطاها نوعا من الحرية في رسم سياستها ازاء فلسطين .

موقف الحكومة المصرية من قضية لجوء مفتى فلسطين الى مصر عام ١٩٤٦ :

بينما كانت مصر تنشط في المؤتمرات العربية والدولية لمعالجة مستقبل فلسطين وقع حادث كان من شأنه جذب مزيد من اهتمام مصر شعبا وحكومة الى قضية فلسطين . يتمثل هذا الحادث في لجوء محمد أمين الحسيني ، مفتى فلسطين السابق ورئيس اللجنة العربية العليا وأحد الزعماء البارزين للحركة الوطنية الفلسطينية الى مصر في يونيو عام ١٩٤٦ .

وقد سبق للحسيني أن اضطر تحت وطأة اجراءات القمع البريطاني الى ترك فلسطين متجها الى لبنان حيث وافقت السلطات الفرنسية مؤقتا على اقامته مع حظر النشاط السياسي عليه . ولم تلام هذه الظروف أمانى الزعيم الفلسطيني فانتقل الى العراق حيث اتيح له حظ كبير من العمل السياسي بحيث صار مؤثرا في توجيه السياسة العراقية نفسها ^(٩٤) ، كوسيلة من وسائل خدمة القضية الفلسطينية . وألقى الحسيني بثقله مع المحور مما أتاح للدعاية الصهيونية فرصة لكي تقرن بين الحركة الوطنية العربية بصفة عامة وبين المحور وكسبت من وراء ذلك مزيدا من تأييد الحلفاء .

وبعد سقوط حكومة الكيلاني في العراق عام ١٩٤١ تمكن الحسيني من الفرار الى ألمانيا حيث كود حكومة عربية في المنفى واعتبره الحلفاء بدون مبرر احد مجرمي الحرب ولذلك اضطر الى ان يعيش عيشة التحمي بعد هزيمة انخوار واستقر بعض الوقت في فرنسا ومنها استطاع ان يتسرب خفية الى مصر ، وطلب اللجوء السياسي فيها وذلك اعتقادا منه بأنه سيجد فيها الجو المناسب للعمل من أجل القضية الفلسطينية وهذا في حد ذاته دليل على أن مركز مصر في المشرق العربي قد تبدل عما كان عليه قبل الحرب حينما توجه الزعيم الفلسطيني الى العراق .

وقد اختلفت اتجاهات كل من القصر والحكومة بشأن تلك القضية فقد رحب الملك فاروق بلجؤه الى مصر ، في حين رأى اسماعيل صدقي — رئيس الوزراء حينذاك — انه لامنع من لجؤه الى مصر بشرط عدم الاشتغال بالناحية السياسية . وعلى الفور صرح وزير الخارجية — احمد لطفي السيد — بأن الدستور المصري لا يمنع قبول لاجيء سياسي كما انه يمنع تسليمه وكل ما هنالك هو أنه لابد من احترام الدستور ، حيث نصت المادة ١٥١ منه والخاصة باللاجئين السياسيين على مايلي :

« تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصدها المحافظة على النظام الاجتماعي » .

وبمجرد وصول المفتي الى مصر اجتمع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في قصر عابدين ، وكانت نتيجة اجتماعهما ان صدر بيان جاء فيه :

« فوجئت البلاد أمس بوصول الحاج أمين الحسيني وظهوره أول مظهر في قصر عابدين العامر وأعلن الى جلالة الملك أنه يلجأ الى حامي البيت العلوي الكريم وأن زيارة كهذه ظروفها وملابساتها لخليقة بأن تثير النخوة العربية والكرامة الانسانية وسيجد من عطف الملك وحمانيته ما هو أهله . وليس المجال الآن تعدد لأخطاء سياسية يقال انها وقعت من سماحته فيما مضى من الايام وانما المجال الآن مجال نجدة تحتمها المروءة وحماية غلبها النخوة ورعاية لا يتردد فيها كريم . واذا كانت الحكومة المصرية قد سمحت باقامة السيد أمين الحسيني في ديارها فهي ترجو في الوقت عينه الا ينظر الى هذه المسألة الا بنفس الروح الكريمة التي انبثت عنها قرارها واداء الواجب والمجاملة لزعيم عربي كبير . ولا يخفى ان مصر اليوم تحتجاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية ترجو لها التوفيق ولا ريب في ان سماحته مقدر لذلك فمن المعروف ان اللاجئين لا يشتغلون بالمسائل السياسية ولا يقومون بأى نشاط معاد لدول أخرى » (٩٥) .

ويعكس هذا البيان وجهة نظر حكومة اسماعيل صدقي التي لم تكن ترغب في ذلك الوقت في خلق مشاكل جديدة مع بريطانيا وذلك باعتبار ان المفتي مطلوب للمحاكمة امام محاكم الحلفاء التي تعاقب مجرمي الحرب والمتعاونين مع النازية .

اما القصر فكان أميل الى مساندة المفتي الى أقصى حد لأنه كان يرغب في كسب شعبية في المشرق العربي . ومن وجهة أخرى فان الخلاف بين انصار امين الحسيني وبين العرش الهاشمي في الاردن كان معروفا في ذلك الوقت وكان الملك فاروق يعارض في مشروع سوريا الكبرى الذي يطالب به الملك

عبد الله وذلك كنوع من انواع التنافس على زعامة المشرق بين الأسرة المالكة في مصر والأسرة الهاشمية . على أية حال فقد أراد اسماعيل صدق أن يغطي على مسألة لجوء أمين الحسيني الى مصر ولذلك بادر بمقابلة السفير البريطاني رونالد كامبل — بدار السفارة البريطانية ويبدو انه قد اتفقت وجهة النظر المصرية مع وجهة النظر البريطانية فيما يخص بعدم اشتغال المفتي بالسياسة ، كما وضع من تلك العبارة التي أشار اليها اسماعيل صدق عقب هذا الاجتماع حيث قال « لاتتصوروا ان وجهة النظر البريطانية تبعد كثيرا عن وجهة نظرنا » ، ومما يؤكد ذلك مانشرته جريدة « الاجيبشيان ميل » الانجليزية التي كانت تصدر في القاهرة حينما قالت « حرم نهائيا على مفتي القدس السابق ان يشتغل بأى نشاط سياسي كان مدة اقامته في مصر ، فقد اجتمع امس السير رونالد كامبل السفير البريطاني واسماعيل صدق باشا رئيس الوزراء المصرية وأسفر اجتماعهما عن اتفاق ودى على هذه النقطة . وعلمنا من مصدر موثوق به ان الحكومة المصرية متفقة اتفاقا تاما مع الحكومة البريطانية على هذا الأمر وأن السفير خرج من عند رئيس الوزراء وهو معتقد اعتقادا جازما بأن كل محاولة لمحاولة المفتي السابق للاشتغال بشئون سياسية في الشرق ستكون موضع رقابة يقظة ^(٩١) » .

نقلت جريدة الكتلة هذا التصريح فعرفه القارئ العربى ، وأثار ضجة لدى الصحف المعارضة والمستقلة على السواء وطالبت هذه الصحف بضرورة اطلاق حرية العمل الوطنى للمفتي لأنه لم يلجأ الى مصر الا لمواصلة جهاده ، بل وذهبت بعض الصحف مثل صحيفة مصر الفتاة الى المطالبة باقالة وزارة اسماعيل صدق بسبب موقفها من تلك القضية .

ولكن مما يؤكد حسن نية الحكومة المصرية تجاه المفتي ما ذكره فوزى القاوقجى في مذكراته من أنه استطاع مقابلة المفتي في مصر هو وبقية الزعماء الذين كانوا معتقلين وصدر العفو عنهم ، وقد تباحثوا في القضية الفلسطينية وفيما يجب عمله ، كما أشار الى الاستعدادات التامة التي كان يقوم بها المفتي من جمع السلاح وذلك من اجل القيام بعمل حاسم لبلاده اذا اقتضى الأمر ذلك . فيقول فوزى القاوقجى في هذا الصدد : « بان المفتي مازال معنيا بنصرة فلسطين وأن الجامعة العربية قد قدمت اليه أموالا طائلة بدأ يشتري بها السلاح والعتاد لتحرير فلسطين وأنه قد جمع كميات كبيرة في مستودعاته الخاصة في فلسطين وفي مصر . كما أنه بدأ ينظم تشكيلات واسعة النطاق داخل البلاد تكفل — اذا اقتضى الامر — القيام بعمل حاسم لحل قضية فلسطين حلا حاسما وأن سماحته اصبح لديه من المعلومات الدقيقة عن تشكيلات اليهود وقواهم ومدى تسليحهم ما يؤكد تفوق العرب في فلسطين عليهم ويؤيد الاعتقاد بسهولة تطهير فلسطين منهم ^(٩٢) » .

وهذا كله يدل على أن الحكومة المصرية لم تكن جادة في رغبتها لفرض قيود على نشاط المفتي وعلى الأصح فان حكومة اسماعيل صدق اذا كانت قد فكرت في ذلك فهي لم تدم الا بضعة اشهر بعد لجوء المفتي الى الحكم ولم تسر حكومة النقراشي على نفس السياسة .

هوامش الفصل الأول

- (١) الوطنية — ٤ مايو سنة ١٩٢٥ ، كوكب الشرق — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .
 - (٢) كوكب الشرق — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .
 - (٣) كوكب الشرق — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .
 - (٤) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ — مقال نشرته جريدة فلسطين نقلا عن مركز تاريخ وثائق مصر المعاصر .
 - (٥) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . مقال نشرته جريدة فلسطين .
 - (٦) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .
 - (٧) طارق البشرى — الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ — ص ٢٣٨ .
 - (٨) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .
 - (٩) طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٣٨ .
 - (١٠) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .
 - (١١) محمد عزة دروزة — القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها — ج ١ ، ص ٨٠ .
- Esco Foundation for Palestine: Plaestine: A study of Jewish, Arab, and British Policies, Vol. II PP. 761-762.
- (١٢) محمد عزة دروزة — حول الحركة العربية الحديثة — ص ٨٠ ، ٨١ ، د . صلاح العقاد — المشرق المعاصر — ص ٣٤٩ .
 - (١٣) طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٤١ .
- Esco Foundation for Palestine: ibid, P.789.
- (١٤) د . أميل توما — جذور القضية الفلسطينية — ص ٢١٦ ، ص ٢١٧ .
 - (١٥) طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٤٤ ، د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٥٤ .
 - (١٦) مصر الفتاة — ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ — ذكرت تلك الجريدة بأن مكرم عبيد ذهب الى حد القول بأنه بالرغم من عقد معاهدة ١٩٣٦ الا أن الانجليز مازالوا اسياذ البلاد وليس في استطاعة الوزارة اغضابهم .
 - (١٧) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .
 - (١٨) د . اميل توما — المصدر السابق — ص ٢٣٩ .
 - (١٩) مجلس الشيوخ — الجلسة السادسة والثلاثون — ٢٠ يولية سنة ١٩٣٧ — ص ٧١٣ ، ٧٠٤ .
 - (٢٠) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .
 - (٢١) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ وأيضا د . محمد حسن صبرى الخولى — سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين ص ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ .
 - (٢٢) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٥٨ ، ٣٦٠ .

- (٢٣) المقطم — ٦ يونية ١٩٣٧ .
- (٢٤) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٦٠ .
- (٢٥) محمد علي علوبة — فلسطين وحاراتها . أسباب ونتائج ص ١١٢ .
- (٢٦) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٦٠ .
- (٢٧) مجلس الشيوخ — الجلسة السادسة والثلاثون — ٢٠ يولية ١٩٣٧ — ص ٧٠٤ .
- (٢٨) المصري — ٢٣ يولية ١٩٣٧ .
- (٢٩) المقطم — ٦ يونية ١٩٣٧ .
- (٣٠) المقطم — ٥ يولية ١٩٣٧ .
- (٣١) المقطم — ١٤ ، ٢٦ يونية سنة ١٩٣٧ .
- (٣٢) محمد عزة دروزة — المصدر السابق ، ص ١٨٣ .
- Rony E. Gabbay: A political study of the Arab-Jewish Conflict P. 36.
- (٣٣) المكتب القومي للدعاية والنشر بدمشق — المؤتمر العربي القومي في بلودان ١٩٣٧ ص ١٥ ، ١٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٩ .
- (٣٤) المصري — ٢٠ يولية سنة ١٩٣٨ .
- (٣٥) F.O.Enc. in No. 70. Egyptian Press for the Period Sept, 1, Oct. 7, 1938, P.109.
- (٣٦) المصري — ٢٠ يولية سنة ١٩٣٨ .
- (٣٧) المصري — ٥ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
- (٣٨) الشباب — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ .
- (٣٩) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٦٢ ، المصري — ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨ .
- (٤٠) المصري — ١٩ يناير ، ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ .
- Esco Foundation for Palestine: Op. Cit, P. 988.
- F.O. Enc, in No; 71, Egyptian Press for the period Oct, 7, to Dec, 4, 1938, P. 115, (٤١)
- د . احمد طربين — محاضرات في تاريخ فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ حتى اقامة اسرائيل سنة ١٩٤٨ — القسم الأول سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ — ص ٩٤ . (٤٢)
- الوفد المصري — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ . (٤٣)
- المصري — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ . (٤٤)
- المصري — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ ، (٤٥)
- F.O.No. 39 Telegraphic, Enclair Sir M, Lampson to Vixount Halifsx (Recived Jan. 28) Cairo Jan, 25, 1939.
- المصري — ٨ مايو ١٩٣٩ . (٤٦)
- جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — ص ٢٧٩ . (٤٧)
- Esco Foundation for Palestine: Op. Cit. P. 891.
- المصري — ١٠ فبراير سنة ١٩٣٩ . (٤٨)
- محمد عزة دروزة — المصدر السابق — ص ٢٤٢ . (٤٩)
- جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ . (٥٠)
- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ص ٣١٧ ، ٣١٨ . (٥١)
- المصري — ١٨ مارس ١٩٣٩ . (٥٢)
- John Marlowe: Anglo-Egyptian Relations, P. 325.
- د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ . (٥٣)
- كهستوفساكس — مفارق الطرق الى اسرائيل — ص ٣٣٦ . (٥٤)
- المصري — ١٩ مايو ١٩٣٩ . (٥٥)
- محمد عزة دروزة — المصدر السابق — ص ٢٤٤ — ٢٤٥ . (٥٦)
- مصر الفتاة — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ . (٥٧)
- مصر الفتاة — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ . (٥٨)

- (٥٩) د. يونان ليب زرق — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٤٢١ — ٤٢٣ — ٤٢٤ — ٤٣٠ ، د. محمد حسين هيكل — مذكرات في السياسة المصرية — ص ٢٢٣ ، د. عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ — ١٩٤٨ — ص ١٢٥ ، ١٢٦ .
- (٦٠) د. صلاح العقاد — العرب والحرب العالمية الثانية — ص ٢٠ ، ٢٤ ، ٣١ ، د. محمد حسين هيكل — المصدر السابق — ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ .
- (٦١) د. صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٢ .
- (٦٢) د. أحمد طرين — الوحدة العربية — ص ٢٣٤ ، ٢٤٢ .
- (٦٣) د. عبد العظيم رمضان — المصدر السابق — ص ٣٤٩ .
- (٦٤) أحمد طرين — المصدر السابق — ص ٢٨٠ .
- Gregory Blaxland: objective: Egypt, P. 139, John Marlowe: ibid, P. 322.
- (٦٥) د. صلاح العقاد — الفكرة العربية في مصر — ص ١٦٢ ، أنيس صايغ — الفكرة العربية في مصر — ص ١٧٣ .
- (٦٦) د. صلاح العقاد — المشرق العربي المعاصر — ص ٦٩٤ .
- (٦٧) أحمد طرين — المصدر السابق — ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، نجيب صدفه — قضية فلسطين — ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
- (٦٨) أحمد طرين — المصدر السابق — ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢ .
- (٦٩) F.O. 371/35584. P.R. 22-28 April, 1943.
- (٧٠) الدكتور محمود فوزي صار فيما بعد مندوبا دائما لمصر في هيئة الأمم المتحدة ، ثم عين وزيرا للخارجية ورأس الوزارة المصرية عام ١٩٧٠ .
- (٧١) المصري — ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ يونية سنة ١٩٤٣ .
- (٧٢) سامي حكيم — ميثاق الجامعة والوحدة العربية — ص ٥١ ، ٥٢ وأيضا جامعة الدول العربية — بروتوكول الاسكندرية — ميثاق جامعة الدول العربية ص ١١ ، ١٢ ، ١٣ .
- Esco: Op. Cit. P. 991.
- (٧٣) د. عبد العظيم رمضان — المصدر السابق — ص ٣٦٩ .
- (٧٤) جامعة الدول العربية — بروتوكول الاسكندرية — ميثاق جامعة الدول العربية ص ٣٢ ، ٣٣ .
- Esco: Op. Cit. P. 1005.
- (٧٥) محمد عزة دروزة — القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها — ج ٢ — ص ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٢ .
- Esco: Op. Cit., P. 992.
- (٧٦) محمد عزة دروزة — المصدر السابق — ص ٥٢ ،
- John Marlowe: Op. Cit, P.325.
- (٧٧) كريم ثابت — العروبة في انشاص — ص ١ ، ٣ ، المصري — ١ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٧٨) محمد عزة دروزة — المصدر السابق — ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .
- (٧٩) مجلس الجامعة العربية — دور الاجتماع الرابع غير العادي — الجلسة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ٨ يونية — ١٢ يونية سنة ١٩٤٦ — ص ٢ : ٥١ .
- (٨٠) محمد فيصل عبد النعم — اسرار ١٩٤٨ — ص ١٦٥ .
- (٨١) احمد فراج طابع — صفحات مطوية عن فلسطين ص ٣٨ ، المصري — ١٤ أغسطس — سنة ١٩٤٦ .
- (٨٢) المصري ، ٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، الكتلة ١٤ أغسطس ١٩٤٦ .
- (٨٣) الكتلة — ١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .
- (٨٤) الكتلة — ١٣ ، ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .
- (٨٥) شفيق الرشيدات — قضية فلسطين — ص ١٧٧ .
- (٨٦) هيرت موريسون هذا أصبح وزير الخارجية البريطانية بعد ذلك .
- (٨٧) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — ص ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ .
- (٨٨) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — ص ٤١٢ ، ٤١٣ .
- (٨٩) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ .
- (٩٠) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٣ ، الكتلة ١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .
- (٩١) الكتلة — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ١٥ يناير ، ٢٤ يناير ١٩٤٧ .
- (٩٢) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٣ — ١٨٤ .

- (٩٣) الكتلة — ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ .
- Royal Institute of International Affairs: The Middle East, A political and Economic Survey, P, (٩٤)
- 32.
- (٩٥) الكتلة — ٢١ يولية سنة ١٩٤٦ ، الوفد المصرى — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٩٦) الكتلة — ٢٦ يولية سنة ١٩٤٦ .
- (٩٧) مذكرات فوزى القاوقجى — أول اغسطس سنة ١٩٥٠ — ص ٢٤ .

الفصل الثاني

موقف البرلمان المصري

لم تستقطب القضية الفلسطينية اهتمام الحكومة والهيئات الشعبية المصرية فقط بل استقطبت اهتمام البرلمان المصري بدرجة كبيرة . وحينما نتحدث عن البرلمان فاننا نقصد به مجلس النواب والشيوخ .

وقد عقدت أكثر من دورة برلمانية في الفترة موضع الدراسة اى من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٨ ، توالى خلالها برلمانات كثيرة ومتنوعة ، ففي الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٧ كانت غالبية مجلس النواب من الوفد ثم احرار دستوريين وسعديين وأحزاب أخرى في الفترة من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤٢ ، ومن عام ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ عادت الأغلبية الوفدية الى احتلال مقاعدها في مجلس النواب . وفي السنوات الأخيرة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ تشكل مجلس نواب جديد قاطع الوفد انتخباته ولذا توزعت مقاعده بين السعديين والاحرار الدستوريين والحزب الوطني والكتلة الوفدية المنشقة على الوفد والمستقلين .

وهذه البرلمانات بالرغم من تنوع اتجاهاتها الا انه كانت هناك شخصيات وجماعات سياسية مثل الحزب الوطني ، تعبر أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية فيما سوف نتبينه من عرض مواقف البرلمان المصري من هذه القضية . كما سيتضح لنا أيضا أن مجلس النواب كان أكثر اهتماما بالقضايا العربية على وجه العموم وقضية فلسطين على وجه الخصوص اذا ما قورن بمجلس الشيوخ الذي كان أكثر انشغالا بأحوال مصر الداخلية ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة تكوين كل منهما ، حيث أن مجلس النواب كان غالبا ما يضم شخصيات معروفة باهتماماتها العربية والاسلامية مثل محمد على علوبة ، والدكتور عبد الحميد سعيد .

البرلمان المصري والقضية الفلسطينية قبل عام ١٩٣٦ :

لأنكاد نعثر في مضابط مجلس الشيوخ أو النواب خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٣٦ على أى إشارة أو حديث عن القضية الفلسطينية ، والبرلمان شأنه في ذلك شأن الحكومة اذ انصبت جهوده على مناقشة قضية التحرر الوطني المصري . ومن جهة أخرى لم تتسم الحياة البرلمانية المصرية بالاستقرار

والدوام فتعطلت أكثر من مرة بخلاف الفترة موضع الدراسة حيث لم يتوقف العمل بالدستور وإنما اتخذ تدخل القصر شكلا آخر في مناهضة الوفد .

وحينما تفجر الموقف في فلسطين عام ١٩٣٩ بسبب حوادث حائط المبكى كان البرلمان المصري معطلا في ذلك الوقت حيث كان محمد محمود يحكم في ظل سياسة اليد الحديدية ومن ثم لم يكن هناك أصلا برلمان يعبر عن موقفه من تلك الأحداث .

الموقف من حوادث عام ١٩٣٦ ومشروع تقسيم عام ١٩٣٧ :

حينما قامت الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ أبدى البرلمان عطفًا على أهالي فلسطين حيث قدم أعضاء مجلس النواب احتجاجات تعبر عن شدة سخطهم وأسفهم لتلك الحوادث التي عمت البلاد « ويرجون أن تنتهى تلك الحالة بما فيه الخير لعرب فلسطين وبما يتفق ومبادئ العدل والحق والانصاف لكي تعود الديار إلى أصحابها الشرعيين » ، وقد أعلنوا أن قضية فلسطين قضية انسانية يجب أن يتحرك لها ضمير الانسانية حتى يمكن انقاذها من الاستعمار والصهيونية ^(١) .

ولم يكتف النواب برفع احتجاجهم بل بادر مجلس الشيوخ بعقد جلسة لمحاولة التعرف على مآثرى الحكومة عمله حيال مايجرى في فلسطين من أحداث حتى تنتهى تلك المجازر التي تعرض لها عرب فلسطين والتي كانت تشغل بال البرلمان المصري في تلك الفترة . ولقد وجه الدكتور محمد حسين هيكل استجوابا بهذه المناسبة في الجلسة السادسة والثلاثين لمجلس الشيوخ بتاريخ ٢٠ يولييه عام ١٩٣٧ تساءل فيه عن « سياسة الحكومة ازاء الوضع الجديد في فلسطين » وقد تولى رئيس الوزراء الرد على هذا الاستجواب فالقى بيانا وضع فيه موقف الحكومة وعبر عن مدى اهتمامها بتلك القضية ^(٢) .

وفيما يختص بمشروع تقسيم ١٩٣٧ فقد اعتبر النواب هذه الخطة مجحفة بحقوق العرب حيث انهم لم ينظروا الى فلسطين من منظور ديني فقط ولكن اعتبروها أيضا قضية وطنية « ففلسطين قطر عربى شقيق يجب الدفاع عنه استكمالا للوحدة الوطنية » ، كما أنها القيلة الأولى للاسلام وفيها الصخرة الشريفة ومهبط الوحي وبها كثير من المقدسات الاسلامية والمسيحية التي يحرص عليها المسلمون « وأعرب النواب عن رأيهم بأن الثورات التي قامت في فلسطين كانت بالدرجة الأولى بسبب تصريح بلفور حتى وصل بها الحال حينذاك الى حد تقسيمها الى عدة مناطق في احداها دولة صهيونية مما يهدد كيان مصر بالخطر الشديد من جراء قيام تلك الدولة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الحرية . كما أعلن النواب استنكارهم لتلك السياسة البريطانية ، الرامية الى تهديد فلسطين مما يخرج مصر كحليفة لبريطانيا وكقطر عربى في نفس الوقت .

ولقد وجه النواب نداء الى الوزارة المصرية يقضى « بضروة الدفاع عن فلسطين وبقائها جزءا لايتجزأ من الجسم الاسلامى وضرورة اتخاذ أى اجراء دبلوماسى في هذا الشأن نزولا عن رغبة الأمة المصرية » ، كما حثوا الوزارة على ضرورة لفت نظر الحكومة البريطانية إلى مآثرى تلك السياسة من خطر يهدد علاقات الشعوب العربية بالبحر بما فيها مصر .

وقد قال النائب الشيخ عبد اللطيف دراز مانصه « فهؤلاء الذين يراد لإحلالهم في فلسطين محل العرب ماهم الا أصحاب المبادئ الهدامة التي قضت على كل نظام في العالم ومن المحتمل ان تصل اليهم عدوى مبادئهم مما يؤدي الى قلب نظام الحكم في هذه البلاد التي نرجو أن يسود فيها النظام »^(٣)

ويستشف من خطاب النائب الشيخ محمد عبد اللطيف دراز أنه يلمح الى صلة اليهود بالشيوعية وذلك لا يختلف عن الاسلوب الذي كان يحتج به الملك عبد الله في عام ١٩٤٨ على قيام الدولة اليهودية وربما فكر هؤلاء الساسة المصريون في أن لفت النظر الى ارتباط الحركة اليهودية بالشيوعية يعطى للعرب حجة قوية لاقناع بريطانيا بالتراجع عن انحيازها للصهيونية .

كما وجه الدكتور عبد الحميد سعيد في نفس الجلسة سؤالاً الى رئيس مجلس الوزراء هذا نصه : « لا يخفى على رفعتكم ماتعانيه الآن البلاد الفلسطينية من كرب وأهوال بسبب السياسة التي ترمى الى تمكين اليهود من الاستيلاء على المسجد الأقصى اولى القبلتين وثالث الحرمين وتهويد البلاد بتقسيمها الى مناطق يهودية واخرى عربية ليؤول أمر الجميع فيما بعد الى اليهود واجلاء العرب والمسلمين عن تلك المناطق بهتشي الطرق لتشديد مملكة صهيونية على حدود المملكة المصرية . ولا يخفى ما في ذلك من خطر على مصر نفسها والقضاء على مستقبل فلسطين الاسلامية العربية وعلى ماتحويه من الاماكن المقدسة . تلك الاماكن التي يجب على كل مسلم أن يزود عنها . ولقد أبدت الامة المصرية بكافة طبقاتها وهيئاتها الدينية كما أبدت الجامعة الأزهرية وشيخها المحترم شعورهم نحو فلسطين وفزعهم من هول مايرتكب هناك نحو اخوانهم في الدين واللغة والتاريخ ، كما نهضت الامم الاسلامية الاخرى وفي مقدمتها العراق والشام والحجاز واليمن واحتجت على السياسة الانجليزية في تلك البلاد ، وكان من أوجب الواجبات على الحكومة المصرية الاسلامية ، ومصر تعتبر لدى الدول العربية والاسلامية جميعاً قائدة النهضة العامة الاسلامية وحامية الاماكن المقدسة أن تكون أسبق الحكومات جميعاً في العمل على منع تلك السياسة التي تضر بمصر ومصالحها ضرراً بليغاً . وأخشى ما أخشاه أن يتحقق ماتوقعناه من نص المعاهدة المتعلقة بسياسة مصر الخارجية فيحال بيننا وبين اخواننا وجيراننا وأبناء عمومتنا ونمنع من مساعدتهم ومن تأييدهم ومن دفع الضرر والشر عنهم وهذا الشر وذاك الضرر قد يلحقان بنا في وقت واحد بدرجة واحدة ، فما الذي اعتمدته الحكومة المصرية بعد أن حاق الخطر بفلسطين وبالمسجد الأقصى وبعد أن احتجت الحكومات الاسلامية وما الذي اعتمدته لتقوم بالواجب المفروض عليها في هذا الموضوع الخطير ؟ » .

ويستشف من كلمة النائب عبد الحميد سعيد أنه تخوف من أن يحول مبدأ التحالف بين مصر وبريطانيا طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ دون أن تؤدي مصر دورها تجاه فلسطين .

وقد طرح ايضا النائب محمود لطيف سؤالاً الى الحكومة اشاد فيه بالخطوات التي قامت بها حكومة النحاس واستفسر عما تنوي حكومة الاحرار عمله وكان نص السؤال مايلي : « يقاسي الفلسطينيون اخواننا في اللغة والدم والدين الاهوال في سبيل الدفاع عن حريتهم ووجودهم ، وقد اختطت الوزارة النحاسية السابقة خطة واضحة وقررت سياسة معينة أعلنها وزير خارجيتها أمام العالم أجمع بجمعية

الأهم فأكد أن مصر تعارض تقسيم فلسطين وتزيق وطنهم . أفلا يزال من سياسة هذه الوزارة معارضة مشروع التقسيم ؟ وإذا كان من رأيها معارضة مشروع التقسيم فما الذى فعلته ؟ وهل وصل الى علم صاحب المقام الرفيع أن الاعتداء وقع على المسجد الأقصى وهو محل تقديس المسلمين عموما والمصريين خصوصا ؟ وما الذى اتخذته الحكومة رسميا في هذا الشأن ؟ وهل احتجت على هذه الاعتداءات المخالفة لكل واجب انساني ؟ » .

وردا على هذا السؤال أعلن رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تقوم بواجباتها في هذا الموضوع خير قيام ولكن لم يقتنع النائب محمود لطيف برد الحكومة الذى اتسم بالغموض^(٤) . ولقد ألقى وزير الخارجية بيان أمام المجلس أوضح فيه علاقة مصر ببريطانيا وأثر معاهدة ١٩٣٦ في سياسة مصر الخارجية ، وأشار الى ان قاعدة سياسة مصر الخارجية تكمن في اقرار السلام العام وتوطيده ولذلك ترجو الحكومة من حليفها بريطانيا العمل على إيجاد حل عادل لمشكلة فلسطين ، مما يوضح انه منذ ذلك الوقت احتلت القضية الفلسطينية اهم مكانة لها في سياسة مصر الخارجية .

وقد علق النائب سعد اللبان على بيان وزير الخارجية فقال : « من مصلحة مصر المادية ومن مصلحة إنجلترا ذاتها انهاء هذه القضية ، وان هذا القلق السائد الدائم على حدود مصر ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة حليفنا وقد يكون من المرغوب فيه ان تتدخل مصر في انهاءه فهى تدرك أمانى العرب وأمانى أهالى فلسطين اكثر مما تدركها السياسة العربية ولو أبدت مصر رغبتها الى إنجلترا مما يسهل مهمتها فالمراد هو التعاون للوصول الى حد دائم لإقرار السلم في تلك البلاد^(٥) » .

وكما أثبتت الاعتراضات في مجلس النواب على مشروع التقسيم فكذلك أعلن مجلس الشيوخ احتجاجه على هذا المشروع حيث وجه عبد الستار الباسل وحسين محمد الجندي سؤالين عن حوادث فلسطين وواجب الحكومة المصرية ، وقد نص سؤال عبد الستار الباسل على مايلى : « على مقربة من الحدود المصرية مذابح بشرية تقوم ضد عرب فلسطين لا لذنوب جنوه إلا أنهم يريدون أن يكونوا في بلادهم آمنين مطمئنين ، ألا يرى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن على مصر واجبا بصفتها المملكة العربية الاسلامية المجاورة لهؤلاء القوم ، والتي تربطها دائما بفلسطين روابط تاريخية واجتماعية وثقافية فاذا كان يرى رفعة رئيس الحكومة أن على مصر واجبا لهؤلاء الجيران فأرجو أن يعد المجلس بأن الحكومة المصرية لا تتحمل هذه المجازر البشرية على حدودها مع قوم لاجرية لهم الا أنهم يريدون — كما قلت — ان يعيشوا كما يعيش كل انسان آمننا مطمئنا في دياره » .

وقد تولى عبد الفتاح يحيى وزير الخارجية بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء مهمة توضيح موقف الحكومة ازاء تلك القضية بأنه « موقف من يعرف واجبه نحو جاره ويقدر تأثير الشعب المصرى لآلآم اخوانه بحكم الجيرة والعاطفة وعلى هذا الاعتبار لم أترك فرصة تمر الا انتهرتها للسعى في إيجاد حل لهذه المسألة بما يرضى شعور عرب فلسطين » . ثم طمأن المجلس بأن حسن الاستعداد الذى رآه لدى المسئولين البريطانيين من شأنه أن يسهل إيجاد حل يرضاه عرب فلسطين والمصريون أيضا^(٦) .

ولم يكتف البرلمانيون المصريون باجتماعاتهم ومناقشاتهم داخل البرلمان بل بادروا بعقد مؤتمرات

برلمانية تضم الدول العربية والاسلامية المهتمة بقضية فلسطين كرد فعل لحوادث عام ١٩٣٦ ومشروع تقسيم ١٩٣٧ ، وكان أول مؤتمر هو المؤتمر البرلماني العربى عام ١٩٣٨ .

وقد نبئت فكرة هذا المؤتمر عندما دعا محمد على علوبة عددا كبيرا من الشيوخ والنواب المصريين في منزله على اختلاف نزعاتهم الحزبية للتشاور وتبادل الرأى في تلك القضية حيث شكلوا لجنة عرفت باسم « اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين » والتي اختير علوبة رئيسا لها . وتولت تلك اللجنة تنفيذ القرارات التى أسفر عنها هذا الاجتماع وقد تضمنت الدعوة الى عقد مؤتمر برلمانى في احدى البلاد العربية وارسال كتب الى ملوك العرب والدول الاسلاميه ، والى رئيس الحكومة المصرية للعمل على تحقيق آمال موقعى تلك الاقرارات والتي تعتبر في نفس الوقت آمال المصريين كافة ، كما ارسلوا ايضا الى سكرتير عصبة الامم والسفير البيطاني في مصر والمندوب السامى في فلسطين ، وتحوى هذه الكتب اشارة موجزة الى قضية فلسطين واطهار شعور المصريين نحو العرب ومناشدة الحكومة الانجليزية لتحقيق مطالبهم ، وتلك صورة للكتاب الذى ارسل الى كبير الأمناء لرفعه الى الملك فاروق :

« اتشرف بأن أقدم لمعالكم القرارات التى اتخذها حضرات الشيوخ والنواب المصريين في شأن اخوانهم عرب فلسطين أمام الحالة الحاضرة التى يعانونها ، راجيا التفضل برفع هذه القرارات التى تعبر عن رأى الأمة المصرية — الى الاعتاب الملكية مع عظيم الأمل في أن تنال هذه القرارات عطف جلاللكم وتقديره السامى ^(٧) .

ازعج هذا الاجتماعى الوساط الصهيونية في مصر ، فبادر زعيم اليهود في مصر يوسف قطاوى بارسال كتاب الى محمد على علوبة أوضح فيه أن يهود مصر ليسوا بالضرورة صهيونيين وسنعود الى مناقشة هذا الموضوع الذى اثار جدلا طويلا ، ويكفى أن نسجل هنا بعض فقرات ماورد في كتاب قطاوى حيث ذكر أنه قرأ بتأثير شديد تصريحات علوبة الأخيرة بشأن فلسطين ولم يندهش من هذا الموقف لما أظهره من عطف نحو الطائفة اليهودية في مصر « والتي تتألف من عناصر مختلفة الجنسيات لاتجمعهم سوى الرغبة في تنظيم أعمال ثقافية وخيرية ويحرص قادتهم حرصا شديدا على الابتعاد عن المناقشات السياسية . فيهود مصر باعتبارهم مواطنين منظمين يرون أنه لايمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل الا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة في كل مسألة سياسية خارجية ، وهم يأملون الوصول الى حل ينهى على الحالة القائمة في فلسطين كما سيبدلون اقصى جهودهم في سبيل الوصول الى تحقيق التفاهم مع عرب فلسطين » .

وقد بادر علوبة بالرد على خطاب قطاوى فاشاد بعواطفه نحو فلسطين وأوضح اسباب دفاعه عن تلك القضية كرجل مستقل بعيد عن كل عنف ، ورأى أنه باعتبار قطاوى رئيس الطائفة اليهودية في مصر وعضو مجلس الشيوخ وكوزير سابق فسيكون علوبة سعيدا ان سارا معا في نقاش على أمل الوصول الى حل يرضى المسلمين واليهود معا . واستمر علوبة في حديثه قائلا : « انكم اكدتم لى أن اليهود المصريين يتجهون نهج الحكومة في المسائل الخارجية فاذا كانت الحكومة لاعتبارات لانخفى عليكم مضطرة الى شىء من التحفظ فان الامة ليست مضطرة اليه .. واننى كمصرى أريد أن أضع حدا لهذا

القلق خوفا من أن تتطور الحالة الى نهاية لاترضونها ولا نرضاها نحن ، فلا بد من السعى لايجاد حل لما في ذلك من مصلحة ليهود مصر حيث سبق لى السعى فى الأيام الأخيرة لايجاد حل عادل لقضية فلسطين ولم يحالفنى النجاح بسبب تطرف الصهيونيين ، فهل لا يزالون على تطرفهم ، وسيجتمع عما قريب مؤتمر برلمانى عربى حيث يمكنكم أن تقولوا كلمتكم قبل انعقاده بعدم تأييدكم لهذا التطرف الصهيونى الذى سيؤدى الى ابادة العرب وطردهم من بلادهم «^(٨) .

المؤتمر البرلمانى العربى الاسلامى أكتوبر عام ١٩٣٨ :

عقد هذا المؤتمر بالقاهرة فى الفترة الممتدة من ٧ — ١١ أكتوبر عام ١٩٣٨ ، وقد دعا اليه محمد على علوبة رئيس « اللجنة البرلمانىة المصرية للدفاع عن فلسطين » بهدف تنسيق الدفاع عن فلسطين وتنفيذ قرارات اجتماع مايو عام ١٩٣٨ و أخيرا كرد فعل لتفاقم الحالة التى انتهت بمشروع التقسيم^(٩) ، ولقد بادر البرلمان المصرى باتخاذ تلك الخطوة الايجابية طالما ان الحكومة قد تركت تلك المشكلة لعذر بريطانى .

وقد ارسل محمد على علوبة الدعوة الى نواب وشيوخ كل من مصر والعراق وفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن ومندوبين عن الدول الاسلامية كالغرب واليمن والهند والصين والجاليات الاسلامية فى يوغوسلافيا وأمريكا . واشتركت مصر فى هذا المؤتمر بخمسة مندوبين هم محمد على علوبة ومحمد بهى الدين وبركات والدكتور عبد الحميد سعيد وتوفيق دوس وحمد الباسل .

وقد اكتسب هذا المؤتمر اهمية أكبر من مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ لا لأن الدعوة له كانت دينية وقومية فقط ولكن لأن مندوبيه قد اختارتهم الهيئات البرلمانىة رسميا . كما رأى خبراء الشؤون الشرقية فى الحكومة البريطانية أن المؤتمر البرلمانى كان اكثر تمثيلا لمشاعر المسلمين^(١٠) .

تم اسناد رئاسة المؤتمر الى محمد بهى الدين وبركات رئيس مجلس النواب المصرى وعلونه مولود مخلص رئيس مجلس النواب العراقى وفارس الخورى رئيس مجلس نواب سوريا مما أضفى على المؤتمر صبغة شبه رسمية .

وفى بداية المؤتمر ألقى محمد على علوبة خطبة الافتتاح استهلها بالثناء على أعضاء المؤتمر لتبليتهم الدعوة وأشار الى أنه كان لابد فى تلك الظروف من عقد هذا المؤتمر المؤلف من نواب الامم العربية والاسلامية وممثل الجماعات ذات الشأن للبلاد التى لاتوجد فيها مجالس نيابية . ثم اخذ علوبة فى سرد تاريخ احتلال اليهود لفلسطين منذ عهد الرومان حتى شبت الحرب الأولى فى عام ١٩١٤ ، ثم ملاهيات صدور تصريح بلفور وفى نهاية خطابه وجه كلمة الى كل من اليهود والانجليز حيث قال لليهود أنهم معتدون وبأن العرب والمسلمين قد عرفوا نواياهم نحو فلسطين والبلاد العربية ، وأن احتلالهم لفلسطين سيجلب لهم العدا والبغضاء ويجعل منهم أعداء ظالمين . وأما كلمته للانجليز فقد نصح فيها بضرورة تغيير الحكومة البريطانية لسياستها وبخاصة تصريح بلفور الذى يعتبر باطلا من أساسه وبأن اغتصاب فلسطين لايتفق والصدقة المتبادلة بين العرب وبريطانيا . كما وجه نداء خاصا الى تشمبرلين بأن يغضب

لفلسطين كما غضب لفتح منشوريا وغزو الحبشة وينصفها كما أنصف الألمان في السودان . وفي النهاية اشاد بهذا المؤتمر وأمله في أن يكون فاتحة لجبهة متحدة خاصة وأنه قد عقد بالقاهرة وحظي بعطف الملك واهتمامه ^(١١) .

وبالرغم من اتفاق جميع الوفود على رفض مشروع التقسيم وضرورة استقلال فلسطين إلا أنهم اختلفوا حول مستقبل فلسطين فبينما رأى الوفد المصري أن فلسطين تعتبر خط الدفاع الشمالى لمصر ، رأت سوريا ضرورة إعادة « سوريا التاريخية » بضم فلسطين والأردن لها ، أما العراق فقد رأت في فلسطين مخرجا جغرافيا لها على البحر المتوسط . ويلاحظ أن أطماع كل من مصر والعراق كانت تمثل طموح ملكيهما . وتظهر بوضوح صورة هذه الخلافات عندما أعلن فارس الخورى — رئيس الوفد السورى — أنه لابد من اعطاء الحرية لكل من الأردن وفلسطين في اختيارهم الاندماج مع سوريا ، كما أنه لابد من عقد معاهدة تحالف بين الدولة الفلسطينية المرتقبة وبين بريطانيا وفرنسا ، وقد اعترض الوفد العراقى على ذلك المطلب الأخير بحجة ان ادخال فرنسا سوف يؤدى الى تعقيد الأمور مع بريطانيا ^(١٢) .

وفي النهاية دحضت لجنة الاقتراحات الخاصة بالمؤتمر المبررات التى أدت الى تصريح بلفور ، ثم انتهت الى تأييد الميثاق الوطنى القومى الفلسطينى والذى ينص على استقلال فلسطين وتأييدها في نضالها وبطلان تصريح بلفور ووقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضى الى اليهود كما ندد المؤتمر بالمظالم النازلة بعرب فلسطين واستنكر اصرار الحكومة البريطانية على التقسيم ^(١٣) . ثم طالب الأعضاء بتأليف حكومة دستورية ومجلس نيابى وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا واصدار عفو عام عن الزعماء المعتقلين .

وصدر عن هذا المؤتمر تهديد لبريطانيا يتضمن انه في حالة عدم قبول تلك المطالب فان الشعوب العربية والاسلامية ستعتبر موقف البريطانيين واليهود موقفا معاديا لهم وبالتالي سوف يضطرون الى اتخاذ موقف مماثل مع الالتفات الى مايترب عليه من عواقب تؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما سيضطرون أيضا الى التحالف مع المحور .

وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة للتوجه الى لندن لشرح تلك القرارات للحكومة البريطانية والسعى لتنفيذها ، وضمت تلك اللجنة محمد على علوبة عن مصر رئيسا وعضوية كل من فارس الخورى عن سوريا وعضوا عن الجمعية التشريعية فى البنغال عن مسلمى الهند ومولود مخلص عن العراق وجبران التوينى عن لبنان وحمد الباسل وتوفيق دوس والدكتور عبد الحميد سعيد عن مصر والسيد عبد الرحمن صديقى عن الهند وجمال الحسينى وعونى عبد الهادى والفرد روك عن فلسطين واختيرت مصر مقرا لتلك اللجنة . وقد قام ثلاثة من أعضائها وهم محمد على علوبة وفارس الخورى وعضو عن الجمعية التشريعية فى البنغال عن مسلمى الهند بمجهود فعالة فى لندن لمحاولة وضع قرارات هذا المؤتمر موضع التنفيذ ^(١٤) .

بيد ان هذا المؤتمر تعرض لانتقادات من جانب بعض الصحف المصرية ، فكتبت صحيفة مصر الفتاة مقالا اشادت فيه بمجهود علوبة ، لكنها رأت أنه لافائدة من اجتماع تلك الوفود الهائلة من اجل اصدار قرارات سبق وأن اصدرتها هيئات ومؤتمرات اخرى ولم تلق آذانا صاغية وأنه من الأفضل لهؤلاء المؤتمرين أن يتبنوا الدعوة الى اكتتاب عام من أجل عرب فلسطين لانهم فى مسيس الحاجة الى المال

والسلاح ، حيث ان قيمة هذا الاكتساب لن تقتصر على فائدته المادية بل تتعداها الى اكثر من ذلك . كذلك أيدت الصحيفة قرار المؤتمر في عرض صداقة العرب على كل من العسكريين اللذين انقسمت اليهما أوروبا في ذلك الوقت وهما معسكر الديمقراطيين تزعمهم انجلترا ومعسكر الديكتاتوريين ترأسه المانيا وايطاليا ، فاذا لم تلب بريطانيا المطالب العربية فلا مناص من الالتجاء الى ايطاليا والمانيا ^(١٥) .

أما صحيفة الوفد المصرى فقد شنت هجوما عنيفا على هذا المؤتمر وعلى الداعين اليه فقد نسبت الى محمد على علوبة أنه طلب عقد هذا المؤتمر للدعاية لنفسه على حساب القضية الفلسطينية ومعلنا أيضا أنه وحكومته يعملان من أجل نصرة العرب مستغلين في ذلك عطف العالم العربى والاسلامى عامة ومصر خاصة على اخوانهم عرب فلسطين ، كما نسبت اليه انه وضع هذا المؤتمر في خدمة حكومته لا من أجل القضية الفلسطينية ، بل للنكاية بالوفد ومحاربه والخط من شأنه واطهاره أمام العالم العربى والاسلامى بمظهر الحزب السياسى المفكك الذى لم يعد يملك القدرة على العمل من أجل القضايا العربية ^(١٦)

وعلقت صحيفة التيمس على هذا المؤتمر بقولها : « ليس هناك حائل يحول دون امتداد التعاون الانجليزى الفرنسى من أوروبا الى الشرق الأدنى فيأتى بالتآمر الطيبة من تسوية ترفع المسلمين والمسيحيين واليهود وتروج قضية العرب العامة وتكون أشد فعلا وأبعد أثرا من قرارات المؤتمر البرلماني في القاهرة أو مذبحه طبرية ^(١٧) »

غير أنه كان لجهود علوبة لعقد هذا المؤتمر اثر حسن عند عرب فلسطين مما جعلهم يتساءلون عن موقف زعماء حزب الوفد وأسباب امتناعهم عن حضور المؤتمر ، فيذكر عونى عبد الهادى في مذكراته أن محمد عزة دروزه بعث برسالة له من دمشق بتاريخ ١٠ يناير عام ١٩٣٨ أشار فيها الى « استياء حزب الوفد من محمد على علوبة الذى رشح لرئاسة المؤتمر البرلماني وأنه لايجد مبررا لهذا الاستياء اذ أن علوبة باشا قد تطوع لخدمة قضية فلسطين منذ أعوام بينما لم يكن في مصر بعد صوت يرتفع لصالح هذه القضية ، واستمر في هذا التطوع ، واللجنة البرلمانية قد تشكلت مصرية وهى التى قررت الدعوة الى المؤتمر البرلماني وقررت أن يكون الاجتماع في القاهرة فازاء هذه الوقائع لايجوز أن يقف الوفد غاضبا أو عاتبا أو معرقلا ، فاذا وقف الوفد من هذا المؤتمر الذى اعتقد أن الباعث الأول عليه خدمة قضية فلسطين والعطف عليها فانه يكون قد ناقض نفسه وقدم دليلا على تكييفه المسألة العامة بالمسألة الخاصة » . وفى نهاية الرسالة ذكر عزة دروزه أن مايرجوه من عونى عبد الهادى هو محاولة اقناع الوفد بالترفع عن الخلافات الحزبية ازاء قضية فلسطين وذكر أن علوبة ليس متوغلا في سياسة العداء الحزبية ضد الوفد ^(١٨) .

ومهما قيل في انتقاد هذا المؤتمر فانه كان أحد الاساليب التى يمكن ان تؤثر في الدفاع عن قضية فلسطين عن طريق كسب تأييد العالم الاسلامى ومحاولة الضغط بهتئى الوسائل على بريطانيا ، من ذلك التلميح الى امكانية تحول العرب نحو صداقة المحور اذا مايسوا من مساعدة بريطانيا لهم .

أدركت بريطانيا خطورة تكرار تلك الاجتماعات البرلمانية والتى تعتبر رد فعل قويا وفعالا لنشاط البرلمان المصرى وهو هيئة رسمية معترف بها ولذلك بذلت جهودا حثيثة لمحاولة منع هذا التجمع العربى

الاسلامى مرة اخرى فدعت الى عقد مؤتمر لبحث مستقبل فلسطين يعقد فى لندن وتمثل فيه الدول العربية على مستوى الحكومات لا الهيئات النيابية التى تتسم بالتحمس للدفاع عن عروبة فلسطين ولا تلتزم بتعهدات التحالف مع بريطانيا .

الموقف خلال الحرب العالمية الثانية :

بالرغم من ظروف الحرب التى جرت على مصر مشكلات كثيرة فان البرلمان المصرى لم يعدم الاعضاء الذين التفتوا الى قضية فلسطين خاصة وأن الصهيونية خطت أثناء الحرب خطوات واسعة الى الأمام لتحقيق أهدافها . وقد تجل ذلك بعد دخول الولايات المتحدة الى معترك الصراع الدولى وتأييدها لقرارات مؤتمر بلتيمور الذى عقد فى نيويورك عام ١٩٤٢ ، وكان من بين هذه القرارات جعل فلسطين كومنولثا يهوديا وبذا تجاوزت الصهيونية صراحة أهدافها السابقة ولم تعد المسألة مقصورة على وطن قومى لايواء الجاليات اليهودية المضطهدة .

وقد ظهر رد فعل لهذا المؤتمر فى مجلس الشيوخ ، حيث وجه عبد المجيد ابراهيم صالح سؤالاً الى رئيس مجلس الوزراء جاء فيه : « قامت مصر شعبها وحكومتها وملكها بموقف رائع لنصرة الحق والحرية فى حادث لبنان ، واليوم وقد أعلن زعماء الديمقراطية الأمريكية ضمن برنامجهم اعطاء بلاد فلسطين لليهود لتكون وطناً يهودياً وهى بلاد عربية منذ ثلاثة عشر قرناً ، فأرجو ان تبينوا لمجلسنا الموقر ماقامت به الحكومة سواء بالطرق الرسمية أو الودية لوضع حد لهذا الاعتداء خصوصاً وأن أمريكا هى واضحة ميثاق الاطلنطى الذى وافقت عليه وانضمت اليه مصر ، والشعب المصرى الذى ناصر هو وحكومته بكل أنواع القول وبشتى التضحيات لنصرة قضية الديمقراطية وفيهم هذا المجلس الذى علت من منبره اصوات داوية لنصرة قضية الديمقراطية يهمة ان يقف على مصير الأمم العربية ومستقبلها مع هذه الديمقراطيات » .

وقد أجاب رئيس مجلس الوزراء بما يلى : « تعرفون تماماً مبلغ اهتمامى بقضية عرب فلسطين وحرصى فى كل مناسبة على الدفاع عنها سواء كنت فى الحكم أو خارجه . ولقد عنيت فى السنوات الأخيرة عناية خاصة بالتيارات المضارة التى سرت بين رأى العام الأمريكى فى شأن هذه القضية ولم أترك فرصة للاتصال بالحكومة الأمريكية اتصالات رسمية وابداء رأى لها فى هذا الصدد الا انتهزتها ، وإذا كانت القواعد الدبلوماسية لاتسمح بنشر الوثائق المتعلقة بذلك رسمياً الا بعد الاتفاق بين الحكومتين المصرية والأمريكية — وفى تقديرى أن الوقت الملائم لذلك لم يحن بعد — فانى مع هذا لأرى بأساً من أن أحيط حضراتكم علماً بخلاصة موجزة لهذه المساعى » .

ثم أخذ النحاس يعرض بعض الخطوات التى اتخذتها الحكومة بهذا الصدد فذكر أنه كلف وزير مصر المفوض فى واشنطن فى يناير عام ١٩٤٣ بتقديم مذكرة الى وزير الخارجية الأمريكية تضمنت دفاعات عن حقوق عرب فلسطين ولفت نظر الحكومة الأمريكية الى ما أحدثته الدعاية الصهيونية فى أمريكا من رد فعل سئ لدى رأى العام المصرى ، وبشأن ما أعلنته أمريكا وانجلترا بزيادة معدل الهجرة اليهودية ، أصدر رئيس مجلس الوزراء تعليمات الى وزير مصر المفوض فى واشنطن بتقديم مذكرة الى الحكومة

الامريكية في مارس من نفس العام تضمنت تأكيده بضرورة الاحتفاظ بالحالة القائمة في فلسطين . وعندما قدم الشيوخ الأمريكيون اقتراحا الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ يطالبون فيه بالغاء الكتاب الأبيض وفتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين لكي تصبح جامعة أمم يهودية ، أرسل النحاس في فبراير عام ١٩٤٤ مذكرة الى الحكومة الأمريكية فند فيها هذا الاقتراح واعتبره مناقضا لميثاق الاطلنطي ، وكرد فعل لتلك المساعي المصرية تم سحب هذا الاقتراح ، وأخيرا طمأن النحاس باشا أعضاء مجلس الشيوخ بأن امريكا لن تغير من الحالة الاساسية في فلسطين الا بعد مشورة كل من العرب واليهود .

ثم أكد النحاس على أن : « ما أعلنه كل من الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي في برنامجهم الانتخابي بشأن فلسطين وأشار اليه سعادة الشيخ المحترم فهو ولا شك على اكبر جانب من الخطورة لأن معناه أن رجال السياسة الأمريكية متفقون على سلب فلسطين من أصحابها العرب المستقرين بها مذ مئات عديدة من السنين وأعطائها لقمة سائغة لليهود ، وهذا أمر يدعو الى أشد الاسف وخيبة الامل ويخشى منه على ثقة الشعوب العربية وغيرها من الشعوب الصغيرة في الوعود المتكررة التي قطعتها الامم المتحدة وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية باحترام حقوق الشعوب والعمل على سيادة الحق والقانون . غير أننا لسنا هنا أمام اجراء حكومي بل أمام عمل حزبي انتحائي ولا تسمح التقاليد الدولية بمخاطبة الحكومات في مثل هذه الأحوال . ومن أجل ذلك لم يتسن لمصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرية أن يتخذ اجراء رسميا في هذا الشأن وان كان لم يفته ان يحتاج اشد الاحتجاج لدى الحزبين الأمريكيين المذكورين باعتباره رئيسا للوفد وزعيما للشعب المصري » .

وكان لتصريح رئيس مجلس الوزراء في مجلس الشيوخ أثره في تهدئة ثورة الأعضاء وقلقهم على مستقبل فلسطين ، كما أعلن الشيخ مقدم السؤال أنه « يسره أن يرى رئيس الحكومة في كلمته يتفق مع الرأي العام الانساني في فزعه وفزعنا وفزع الانسانية بأجمعها حيث ان قضية فلسطين قضية انسانية بالدرجة الأولى وكل أمله أن يتخلص هؤلاء القوم من تلك الانانية الانتخابية في سبيل المعاني السامية التي طالما رددوها ^(١٩) » .

وفي أثناء المباحثات التمهيدية لميثاق جامعة الدول العربية صرح مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية الى مندوب جريدة « لاورص اجيبسين » بشأن فلسطين بأنه « لايدري كيف ستحل هذه المسألة ولكن ليس هناك مايدل على أن حلها سيؤثر في كيان دول الشرق الأدنى القومي » . وبناء عليه وجه محمد عبد المجيد العبد سؤالا في مجلس الشيوخ الى وزير الخارجية استنكر فيه قول مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية بأنه لايدري كيف ستحل هذه المسألة ، ومستفسرا عن موقف وزير الخارجية من هذا التصريح الخطير فيقول : « هل يقر معالي وزير الخارجية هذا التصريح وهل لمعاليه ان يبين لنا من هو اذن الذي يدري اذا كان مدير الشؤون العربية لايدري ؟ وكيف حكم سعادته بأن الحل الذي قال انه لايعرفه لن يؤثر في كيان دول الشرق الأدنى » . وقد حاول وزير الخارجية — محمود فهمي النقراشي — اقناع صاحب السؤال بأن مدير الشؤون العربية لن « يتخطى تقرير الواقع » كما أنه لن يتنبأ بالوقت الذي ستحل فيه هذه القضية وكيفية حلها كما أكد بأن حل تلك القضية لايمس بالفعل الكيان القومي

لدول الشرق الأدنى فهي دول مستقلة وصاحبة السيادة في مسألة كيانها القومي^(٢٠) .

ويبدو أن مقدم السؤال لم يكن له هدف سياسي سوى غيرته على فلسطين كبلد عربي يعنى تحت وطأة الاحتلال الصهيوني والسياسة الانجليزية والامريكية ، كما رأى أن امتلاك اليهود لفلسطين سوف يؤثر بطبيعة الحال على كيان دول الشرق الأدنى القومي وبخاصة الدول العربية التي تلاصق حدودها حدود فلسطين .

وتدلنا هذه المناقشة على أن الرأي العام المصري كان متنبها الى الانحياز الأمريكي للصهيونية ولكن الكثيرين وخاصة رجال الدولة كانوا حريصين على توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة بعد أن تكشف لهم أنها ستتزعزع العالم الغربي في السنوات التالية وأن موضوع العلاقات المصرية البريطانية سيتأثر بالموقف الأمريكي .

الموقف من قضية فلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية :

بعد الانتهاء من المشاورات الخاصة بتأسيس الجامعة العربية وصدر ميثاق الجامعة ، عرض على البرلمان للمصادقة عليه ، وقد وافق عليه أعضاء مجلس الشيوخ في ٣ أبريل عام ١٩٤٥ وأعلن الدكتور محمد حسين هيكل ان الميثاق يمثل الخطوة الأولى لاتحاد الدول العربية في هيئة رسمية من الهيئات الاقليمية التي يكون لها أثر في المستقبل في المحافظة على السلم العالمي ، كما أبدى ارتياحه الشديد لتوقيع هذا الميثاق على الأراضي المصرية . كما أعلن صبرى أبو علم — زعيم المعارضة الوفدية — انه اذا كانت « هناك قيمة لهذا الميثاق فهي في كيفية استعماله ولكن في الوقت الذي كانت تعتر فيه الأمم العربية بما تم بينها من اتفاق كانت هناك أمة عربية منكسة الرأس (يقصد فلسطين) ، فيجب على مصر كزعمة للأمم العربية ان تسمع العالم بأن بروتوكول الاسكندرية لم يكن مجرد مظاهرة وانما هو انبعاث للعالم العربي لمواجهة العالم الغربي » .

ثم استمر صبرى أبو علم في حديثه فعقد مقارنة بين بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة فيما يختص بمسألة فلسطين فقال : « انه عند النظر الى بروتوكول الاسكندرية فاننا ننظر الى مسألة من أهم المسائل التي واجهتها اللجنة التحضيرية في اكتوبر عام ١٩٤٤ وهي مسألة فلسطين التي كانت مثالا للظلم الذي يقع على شعب عربى وقد انزعج مندوبو الدول العربية عندما وقف ممثل الاحزاب الفلسطينية ليروى قصة مأساة وطنه أمامهم ، واتفقوا فيما بينهم على نشر ملحق خاص بفلسطين في بروتوكول الاسكندرية والتي ترددت الرقابة في نشره في الصحف ، فعندما حاولت صحيفة الوفد المصري نشره في ٣٠ مارس عام ١٩٤٥ منعت ، ومن العجيب انه قد تقرر في الاسكندرية من ضمن المسائل التي تم بحثها انشاء مكاتب للدعاية وبخاصة للقضية الفلسطينية ، فاذا كنا هنا في بلادنا نحرم نشر مثل هذا في جريدة مصرية فقولوا لى ما الذى يباح نقله الى العالم العربى على يد الموظفين في مكاتب الدعاية ؟ » .

ثم أخذ صبرى أبو علم يتلو على الاعضاء الملحق الخاص بفلسطين في بروتوكول الاسكندرية حيث اعلن ان هذا البروتوكول يتضمن أمرين هما : وقوف العالم العربى الى جانب فلسطين ، ثم المبادرة

بتحويل الاقتراح الخاص بالمساهمة في شراء الأراضي بواسطة انشاء صندوق لانقاذ فلسطين والذي مضى عليه حينذاك ستة أشهر دون أت يتم فيه أى اجراء فعلى ، وبهذا الصدد اشار الى انه ليس مكلفا باستجواب مندوب سوريا أو العراق عن هذا التباطؤ ولكنه يبادر باستجواب الحكومة المصرية وهل تقدمت ببذل بعض المال لانقاذ اراضي فلسطين من الخراب الذى يتهدها ، كما قام صبرى ابو علم بعد ذلك بتلاوة الملحق الخاص بفلسطين في الميثاق .

وقد عقد زعيم المعارضة البرلمانية تلك المقارنة لأنه وجد أن الميثاق أضعف في تأييده للقضية الفلسطينية من بروتوكول الاسكندرية وأيضا من حيث الروابط التى تربط بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية .

ويتضح من فحوى حديث صبرى ابو علم تحمس الوفد الشديد وعطفه على أهالى فلسطين ومحاولاته المتكررة في فتح ابواب المناقشة داخل المجلس من أجل قضيتهم كى يدرك الاعضاء مدى الظلم الواقع على العرب وليجتهدوا من اجل ايجاد حلول لها .

وقد أبدى عباس محمود العقاد معارضته لتلك الحملة التى شنها صبرى أبو علم ضد الحكومة المصرية بالذات في حين أن ميثاق الجامعة موقع عليه من جميع الدول العربية لا من مصر وحدها ، ولكن صبرى أبو علم أوضح له اسباب استجوابه البرلمان المصرى أولا ثم الحكومة والامة المصرية خاصة ، لما لهما في هذا الميثاق من مقام الزعامة « فمصر هى الدولة العربية التى تقدمت لحمل عبء هذا الموقف » ، ثم استطرد قائلا : « اننا حين نتكلم في هذا الصدد فاننا نتناول أمرا له سوابقه حيث ان هناك سابقتين لهذا الموضوع : أولاها : أنه في عام ١٩٤٤ أوصت اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطانى بأن يعرض على مؤتمر العمال البريطانى مشروع قرار بشأن فلسطين جاء فيه مايضر بمستقبلها ويمس مصر جغرافيا وقام الوفد المصرى بواجبه حيال هذا الامر حينما ارسل زعيم حزب المعارضة ببرقية يحذر فيها من نتائج عرض هذا الاقتراح على مؤتمر العمال باعتبار ان حزب العمال ممثل في الوزارة البريطانية حينذاك . أما السابقة الثانية فكانت في أعقاب المعركة الانتخابية لرياسة الجمهورية الامريكية حيث أجمع الحزبان الامريكيان الجمهورى والديمقراطى على المساس بحقوق فلسطين فلم تتردد حكومة النحاس في القيام بواجبها حينما ارسل رئيس الوزراء ببرقية الى الحكومة الامريكية سبق وأن ذكرنا مضمونها » . وفي النهاية أعلن صبرى أبو علم أنه لايقصد من وراء ذلك معارضته للميثاق ولكنه بدأ حديثه وختمه بالموافقة عليه ، غاية الأمر أنه حينما يتكلم عن فلسطين فكأنه يتكلم عن مصر لأن المطامع التى تحيق بفلسطين تؤثر بطبيعة الحال على مستقبل مصر سياسيا وصناعيا وجغرافيا فالواجب نحو فلسطين يعتبر قياما بالواجب نحو مصر ذاتها .

وبصدد المقارنة التى عقدها صبرى أبو علم بين ماجاء في بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة العربية بشأن فلسطين ، أعلن عبد الرحمن عزام الوزير المفوض للشئون العربية بوزارة الخارجية المصرية بأن ماجاء في البروتوكول كان مجرد أقوال بينما ماجاء في الميثاق كان أفعالا حيث تضمن البروتوكول أماني الدول العربية في السعى من أجل نيل الاستقلال ، أما الميثاق فقد تقرر فيه « أن فلسطين دولة مستقلة

وقد ورثت حقها الشرعى فى الاستقلال بزوال الدولة العثمانية ولا يجوز أن يمس هذا الاستقلال ، ومادام عرب فلسطين لا يستطيعون أن يمارسوا حقوقهم كدولة مستقلة فان مجلس الجامعة العربية يعتبرهم مستقلين ويختار لهم مندوبا من بينهم ليمثلهم فى تلك الجامعة حتى يمكنهم الدفاع عن حقوقهم بأنفسهم وليس هناك ضمان أقوى لعرب فلسطين من أن يرفعوا هم حقوقهم ومصالحهم من خلال منلوهم فى الجامعة العربية ، وبذلك يكون أعضاء مجلس الجامعة قد أخرجوا قضية فلسطين من حيز الاقوال الى حيز الوجود الفعلى ، ويرجع لمصر الفضل الأول والاخير فى هذا الشأن . أما بخصوص الدعاية فلم تحمل مطلقا ، وبالنسبة للأمر الآخر والخاص بصندوق الأمة العربية لحماية الأراضي فان اللجنة غير موجودة لأن وجودها معلق على قيام مجلس الجامعة ومادام مجلس الجامعة لم يوجد فان الحكومة غير مسئولة عن لجنة غير موجودة لتحيل عليها قرارا » . وأنهى عبد الرحمن عزام بيانه بتأييده لما أبداه صبرى أبو علم من عطف نحو عرب فلسطين مؤكدا بأنه حين يقف أمام مشكلة فلسطين فكأنه يقف أمام مشكلة المصريين ، كما أعلن ارتياحه وارتياح اغلب أعضاء مجلس الشيوخ لموقف المعارضة الوفدية ورغبتها الأكيدة فى معاونة عرب فلسطين مسافرين فى ذلك الحكومة حينما دافعت عن تلك القضية طوال فترة المباحثات حتى انها استطاعت أن تحتص فلسطين بين الدول العربية بهذا الملحق الذى جعلها عضوا فى جامعة الدول العربية المستقلة .

وفى تلك الجلسة أعلن عبد الرحمن الرافعى موافقته على الميثاق ولكنه أبدى بعض التحفظات والملاحظات ، ففيمما يختص بفلسطين أعلن تأييده لما قاله صبرى أبو علم وعبد الرحمن عزام ولكنه أضاف أن فلسطين ليست مسألة سياسية فقط كما أنها لم تكن متعلقة بحقوق العرب فحسب بل متعلقة بصميم الاستعمار ذاته فهو يريد أن يجعل فلسطين قاعدته الاساسية فى الشرق لكى يربطها بخيوط الاستعمار ، فاذا لم تضع جامعة الدول العربية نصب أعينها تحرير فلسطين « فلا نعتقد أنها قد تصل الى تحقيق أهدافها » . كما اعترض عبد الرحمن الرافعى على أن الجامعة العربية قد قصر الاشتراك فيها على الدول المستقلة ففى رأيه ان الامم العربية غير المستقلة أحوج من الدول المستقلة لأن تكون عضوا فى هذه الجامعة فيجب على الجامعة أن تفسح المجال لكافة الدول العربية سواء أكانت مستقلة أم غير مستقلة لأن هدف الجامعة الأساسى هو الدفاع عن حقوق أعضائها ^(٢١) .

وتكشف هذه المناقشات عن اتفاق المعارضة مع الحكومة تقريبا على أهمية استقلال فلسطين باعتبارها دولة عربية مجاورة لمصر ويؤثر مصيرها ومستقبلها على مستقبل مصر ، وانما انصب الخلاف على مدى فاعلية الاسلوب المتبع فى العمل وقوة الرابطة التى لا بد وأن تصل بين أعضاء الجامعة العربية .

أما فى مجلس النواب فقد وجه النائب على السيد أيوب سؤالا الى رئيس الوزراء يلفت فيه نظر الحكومة الى محاولات الصهيونية للتشهير بدول الجامعة عن طريق الدعاية ووسائل الاعلام وبخاصة الجرائد التى وزع منها فى مصر ، وقد نص السؤال على مايلى : « أن جريدة يهودية من أشد دعاة الصهيونية تطرفا تطبع فى انجلترا وتوزع بمصر قد دأبت على التشهير بأعضاء الجامعة العربية والزراية بهم . بل بلغ بها الحمق الى التناول على أعلى مقام فى البلاد وعلى محاولة النيل من ملوك العرب . فما الذى يرى دولة رئيس

الوزراء اتخذه حيال هذه الجريدة ؟ » .

وقد تولى الرد على هذا السؤال وزير المالية بالنيابة عن رئيس الوزراء فأعلن بأنه استصدر قرارا من مجلس الوزراء في ٢٧ يونيو الماضي بمنع تداول تلك الجريدة داخل مصر . وأشار صاحب السؤال الى أنه قصد من تقديم هذا السؤال لفت نظر الحكومة الى خطورة هذا الموضوع ولا يعنى ذلك محاربة النواب لحرية القلم أو القول ولكنهم يعبرون عن رفضهم التام لأن تكون مصر مرتعا للدعاية الصهيونية ومحاربة العرب في تلك الآونة بالذات .

ويوضح لنا ذلك الموقف مدى الفرق في الوعي القومي المصري بالخطر الصهيوني مما يختلف تماما عما شاهدناه في العشرينات أو الثلاثينات حينما كانت تسمح الحكومة بتداول مثل هذه الصحف اليهودية . وهذه المناسبة طالب بعض النواب بفرض الرقابة على المطبوعات وبخاصة تلك التي قد تضر بالنظام الاجتماعي في مصر^(٢٢) ، وكأنهم قرنوا بين الصحف والمؤلفات الشيوعية وبين المؤلفات اليهودية التي قد تدخل البلاد وتتضمن أفكارا اشتراكية ، وسنتحدث عن صلة اليهود باليسار المصري في الفصل القادم .

الموقف من لجنة التحقيق الانجلو — أمريكية :

عرض تقرير لجنة التحقيق الانجلو — أمريكية على البرلمان المصري وبخاصة مجلس النواب لمناقشته ولمعرفة موقف الحكومة المصرية ازاءه ، والاحاطة بالاجراءات التي اتخذتها نحو تلك القضية . فقد ذكر « فكرى أباطة » انه مع اعتراف النواب بما قامت به الحكومة من واجبات نحو عرب فلسطين الا أنهم وجدوا أن اجتماعهم لمناقشة هذا التقرير يتركز على دعامتين اساسيتين هما :

أولا : تبادل الرأي مع الحكومة للتعرف عما تنوى عمله .

ثانيا : أن يسمع العالم رأى مجلس النواب حيال هذا التقرير .

وأكد فكرى أباطة رفض النواب لتقرير تلك اللجنة لعدة اعتبارات أساسية منها نفيه لعروبة فلسطين والكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ بالرغم من قبول العرب له على مضض ، كما وصف هذا التقرير بالسطحية وبأن اللجنة كانت متعجلة في اصداره ، واستنكر فكرى أباطة ذلك الخلط الذي أحدثته تلك اللجنة بين مشكلة فلسطين ومشكلة يهود العالم ، وتعدى هذا التقرير على حقوق فلسطين حينما سمح بهجرة مائة ألف يهودي اليها بالرغم من وجود مناطق في العالم واسعة كاستراليا وأمريكا وكندا والتي ماتزال حتى ذلك الوقت في حاجة الى زيادة سكانها بحوالى ٨٠ مليون نسمة .

وفيما يختص بمسألة الوصاية فإن جامعة الدول العربية تهدف الى اعتبار فلسطين وطنا عربيا مستقلا ولذلك يطالب فكرى أباطة الحكومة بتوضيح سياستها لكي تسمع أمريكا وانجلترا صوت النواب المصريين في هذا الصدد . كما انتقد فكرى أباطة اتباع أمريكا لسياسة سلبية في تلك القضية ويرى أن الذى دفعها لذلك هو التأثير الصهيوني عليها حيث استطاع اليهود السيطرة على المال والصحافة وأداة

لجوء أمين الحسيني الى مصر :

أثارت قضية لجوء أمين الحسيني الى مصر ضجة عنيفة داخل البرلمان المصري وبخاصة مجلس الشيوخ حيث شن صبرى أبو علم حملة عنيفة ضد موقف الحكومة بسبب منع المفتي من ممارسة نشاطه السياسي طوال فترة اقامته في مصر نظرا للظروف التي كانت تمر بها مصر حينذاك .

وبخصوص القيود المفروضة على المفتي قدم زعيم المعارضة استجوابا الى رئيس الوزراء بهذا الصدد . ولكن اسماعيل صدقي أكد له أن المفتي « قد لقي من حسن الاستقبال وكرم الضيافة مايليق به » حيث أعلن أنه قام بمقابله ووجده في أحسن حال بل وقدم شكره الى الملك والى الحكومة وأبدى ارتياحه للبيان الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء في اليوم التالى لقدمومه وبخاصة الفقرة الأخيرة منه والتي جاء بها « ولا يخفى أن مصر اليوم تحتاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية نرجو لها التوفيق والفلاح في ظل الهدوء والنظام ولا ريب ان سماحته مقدر لذلك » . وحاول اسماعيل صدقي اقناع الأعضاء بصحة كلامه حينما استشهد بتلك العبارة التى قالها المفتي والتي جاء فيها : « الواقع اننى مدرك تمام الادراك وأعرف مشاغل مصر في الوقت الحاضر وحاجتها القصوى الى الهدوء والاطمئنان وأنه لن يجعل من وجوده فرصة للدعاية أو القيام بأى نشاط سياسى » .

ثم قال رئيس الوزراء : « هذا كان المسلك الحكومى وموقف الحسيني منه فما كان عليها أن تضع قيودا على رجل استضافه الملك وقبل ضيافته ، ولكن ظروف البلاد وملاساتها وطبيعتها هى التى حملته على أن يلتزم بالمسلك الكريم ، فكان لابد على مقدم الاستجواب من الاطلاع أولا على هذا البيان قبل الادلاء بهذا الكلام أمام المجلس » ^(٢٥) . ولكن زعيم المعارضة الوفدية لم يقتنع بما صرح به اسماعيل صدقي كما أبدى معارضته لبيان رئاسة مجلس الوزراء ولفت نظر الأعضاء الى ان المفتي قد ترك فرنسا ولجأ الى مصر فلا بد عليه أن يكون راضيا عن الضيافة والمعاملة الكريمة من جانب الملك ، ولكن يجب الا يشمل ذلك المعاملة السياسية من جانب الحكومة ، فما الفرق اذن بين اقامته في فرنسا واقامته في مصر ؟ بل رأى صبرى أبو علم أن اقامته في فرنسا كانت أكثر فائدة له لاستطاعته الاتصال بأخوانه وانصاره ، ولكنه وجد أن لجوءه الى مصر مقر جامعة الدول العربية سيتيح له المجال الذى يساعده على أن يؤدى واجبه كاملا تجاه قضية بلاده .

ولكن لم يعد المجلس الأعضاء الذين يؤيدون الحكومة في موقفها ومنهم عباس الجمل الذى اعترض على جعل هذه القضية مجالا للمناقشة لعدم مساسها بحق من حقوق المصريين طبقا للمادتين الثالثة والسابعة من الدستور والخاصة بمحقوق المصريين المكفولة لهم والتي تنص على « الا تفرض قيود على مصرى وإذا فرضت الحكومة قيودا من القيود على مصرى من المصريين كان سبيل الاستجواب هو لروح لتفريطها في الدستور ، اما اذا كان الاستجواب لا يمت بضلة للدستور فليس على الحكومة الا المتفضل المتكرم فقط » .

يبد أن صبرى أبو علم اخذ ينفى تلك الحجج لأن المفروض على مصر أن تحمى الاحرار ، وراح ياب الأمثلة على ذلك حيث سبق لبعض الاحرار من أعضاء حزب تركيا الفتاة واحرار سوريا وتونس في

مستهل القرن العشرين أن الجأوا الى مصر للاقامة فيها دون الحد من نشاطهم السياسى .

وقد تمكن عبد القوى أحمد وزير الاشغال العمومية تهدئة الحال داخل المجلس فاقترح على صبرى أبو علم ضرورة مقابلة المفتى شخصيا لمعرفة ما اذا كان راضيا عن هذا الوضع أم غير راض ، وقد أبدى جميع الأعضاء موافقتهم على هذا الاقتراح بما فيهم صاحب الاستجواب نفسه . وان كان ذلك لا يمنع من اثبات حقيقة وهي اقتناع اعضاء المجلس بأن المفتى راض عن وضعه وأنه محذور تسليمه بنص الدستور ، الامر الذى يتحتم معه عدم اثاره هذا الاستجواب مرة أخرى . ولكن صبرى أبو علم طالب بتأجيل المناقشة فى هذا الموضوع الى أن يجرى مقابلة خاصة مع المفتى ^(٢٦) .

وفى تقديرنا أن المعارضة الوفدية لم تكن تقصد فقط السماح لأمين الحسينى بالنشاط السياسى بل كانت ترى فى ذلك مدخلا لرفع القيود التى فرضها اسماعيل صدق على نشاط تلك المعارضة واستخدامه وسائل عنيفة ضد تحركات الشبان الوفديين وغيرهم ولذلك اتسمت هذه المناقشات بالجدل العنيف الذى يتجاوز حدود قضية أمين الحسينى .

وبدون أن تعلن الحكومة المصرية شيئا مالبث المفتى أن تمتع بالفعل فى داخل مصر بالحرية الكاملة ليس فقط فى النشاط السياسى بل فى اعداد جيش الجهاد الفلسطينى وتزويده بالسلاح .

هوامش الفصل الثاني

- (١) السياسة — ٢١ يوليو سنة ١٩٣٦ .
- (٢) سبق أن أوردنا نص البيان في الفصل الأول .
- (٣) مجلس النواب — الجلسة الحادية عشرة — ٣١ مايو ١٩٣٨ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .
- (٤) مجلس النواب — الجلسة الحادية عشرة — ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ .
- (٥) مجلس النواب — الجلسة الرابعة والثلاثين — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨ ص ١٢٩٤ ، ١٢٩٦ .
- (٦) مجلس الشيوخ — الجلسة العاشرة — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ — ص ١٤٤ .
- (٧) الشباب — ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٨ .
- (٨) الشباب — ٦ يوليو سنة ١٩٣٨ ، المقطم — ٦ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٩) Rony E. Gabbay: ibid, P.36.
- (١٠) د . احمد طرين — محاضرات في تاريخ قضية فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ص ٧٩ ، ٨٠ ، كيهستوفر سايكس : المصدر السابق ص ٣٢٤ .
- Esco: Op.Cit., P.861.
- (١١) خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين المعقدة في القاهرة ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ من ص ٦ حتى ١٣٨ .
- (١٢) Esco: Op. Cit., P. 887, Rony E. Gabbay Op. Cit., P.36.
- (١٣) محمد عزة دروزة — المصدر السابق — ج ١ — ص ٢٢١ ، أكرم زعتر — القضية الفلسطينية ص ١٢٥ ، نجيب صدق — المصدر السابق — ص ٢٢٥ .
- (١٤) احمد طرين — المصدر السابق ص ٨١ ، كيهستوفر سايكس — المصدر السابق ص ٣٢٤ ، خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلماني العالمي العربي ص ١٤١ ،
- Esco: Op. Cit., PP. 887-888.
- (١٥) مصر الفتاة — ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٦) المصري — ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
- F.O. Enc. in No, 69. The Egyptian Press for Period Jul. to Aug. 31; 1983, 105.
- (١٧) المصري — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٨) اعداد المذكورة خيرية قاسمية — عوني عبد الهادي (أوراق خاصة) ص ٩٧ .
- (١٩) مجلس الشيوخ — الجلسة السابعة والثلاثون — ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ ص ١٧٤١ ، ١٧٤٢ .
- (٢٠) مجلس الشيوخ — الجلسة الرابعة — ٣٠ فبراير سنة ١٩٤٥ — ص ٦٧ .
- (٢١) مجلس الشيوخ — الجلسة الثانية عشرة — ١٧ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ٢٠٣ — ٢٠٩ .
- (٢٢) مجلس النواب — الجلسة التاسعة والثلاثون — ٨ يوليو سنة ١٩٤٦ ص ٣١٠٧ .

- (٢٣) مجلس النواب — الجلسة الحادية والثلاثون — ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ ص ٢٢١٤ — ٢٢١٦ .
- (٢٤) مجلس النواب — الجلسة الحادية والثلاثون — ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ ص ٢٢١٦ ، ٢٢١٧ .
- (٢٥) مجلس النواب — الجلسة الحادية والثلاثون — ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ ص ٢٢١٦ — ٢٢١٧ .
- (٢٦) مجلس الشيوخ — الجلسة الثانية والأربعون — ١٥ يوليو سنة ١٩٤٦ ص ٩١٣ — ٩١٦ .

الفصل الثالث

موقف القوى السياسية والاجتماعية

شهدت مصر خلال الفترة موضع الدراسة نشوء تيارات ثلاثة كان لها بدرجة أو بأخرى موقف من القضية الفلسطينية ، ويمكن استخلاصها على النحو التالى :

أولاً : التيار التقليدى الممثل فى الأحزاب التقليدية سواء كانت أحزاب أغلبية مثل الوفد أو أحزاب أقلية مثل تلك التى انشقت عن الوفد وعلى رأسها الأحرار الدستوريون والهيبة السعدية فالكثلة الوفدية ، أو غيرها ممن تأسست بتحريض من القصر يضاف إليها الحزب الوطنى العتيد . وقد حاول هذا التيار مجارة الآراء السائدة فى البلاد العربية الأخرى وهى رفض الوجود الصهيونى بكل بساطة .

ثانياً : تيار اسلامى ممثل فى الجماعات الدينية وعلى وجه الخصوص جماعة الإخوان المسلمين التى ظهرت فى أواخر العشرينات كذا فى الجماعات الفاشية والمتمثلة فى جماعة مصر الفتاة التى ظهرت فى أوائل الثلاثينيات وإن كانت قد تحولت بعد ذلك الى اليسار عندما تسمت بالحزب الاشتراكى فى مطلع الخمسينات وهى فترة تأتى بعد المرحلة التاريخية التى تقوم بدراستها . وكان هذا التيار أكثر تحمسا لخوض الحرب فى فلسطين على أساس انها جهاد دينى مقدس .

ثالثاً : تيار معارضة الى اليسار وعلى وجه الخصوص الحزب الشيوعى المحظور والذى ظهر خلال العشرينات ثم اختفى ليعاود ظهوره أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ورغم قلة وزنه من حيث الحجم لكن تكمن أهميته فى أنه انفرد بأفكار وآراء متميزة تحاول إيجاد حل توفيقى وكانت فى الأربعينيات تعتبر مخالفة تمام الاختلاف للاتجاه العام ، ومن المفارقات الغريبة أن هذه الآراء التى اعتنقها الشيوعيون هى التى تنادى بها الآن الجهات الرسمية المعتدلة وهى الاعتراف بالوجود الاسرائيلى .

القوى السياسية

أولاً : الأحزاب التقليدية :

إذا تتبعنا موقف الأحزاب التقليدية من القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٣٦ نجد أن الساسة

المصريين قد غلبت عليهم النزعة الاسلامية حيث نظروا الى تلك القضية من منظور ديني ، وما يؤكد ذلك ما قام به محمد محمود — رئيس الوزراء وزعيم الاحرار الدستوريين — عام ١٩٢٨ حينما امر بضرورة مد اهالى فلسطين بمبلغ خمسة آلاف من الجنيهات للمسجد الأقصى . وفي العام الذى يليه مباشرة أى فى عام ١٩٢٩ وقعت حوادث البراق فى فلسطين حيث أرسل أحد أقطاب حزب الاحرار الدستوريين وهو محمد على علوبة للمشاركة فى التحقيق فى أسباب تلك الحوادث وقد تطوع علوبة بالقيام بجولة فى الدول العربية والاسلامية بمصاحبة المفتى بهدف جمع التبرعات للمسجد الأقصى وذلك عام ١٩٣١^(١) .

وكما سبق أن أسلفنا واكب الاضراب الكبير فى فلسطين عام ١٩٣٦ عقد معاهدة ١٩٣٦ فى مصر ولكن بالرغم من ذلك لم يغفل السياسة المصريون قضية فلسطين ، ففى أثناء وجود وفد المفاوضة المصرى فى لندن قام النحاس بجولة من المباحثات مع رئيس وزراء بريطانيا ووزير الخارجية ووزير المستعمرات من أجل إيجاد حل لتلك القضية ، وطوال فترة تلك المباحثات كان مصطفى النحاس على اتصال دائم بزعماء فلسطين فى القدس وزعماء العالم العربى خارج فلسطين كى يطلعهم على النتائج التى سيتوصل اليها^(٢) .

وأثناء تولى الوفد للسلطة طرح أول مشروع للتقسيم بواسطة لجنة بيل الملكية ولم يظهر رد فعل واضح على المشروع بل ان صحيفة الحزب كتبت فى احدى المقالات انه من الافضل دراسة هذا المشروع قبل رفضه رفضاً باتاً وأن الهدف هو اقامة سلام فى فلسطين^(٣) . ولا ينبغى أخذ رأى الصحيفة على أنه يعبر بالضرورة عن حزب الوفد بدليل أن وزير الخارجية الوفدى مالبث فى سبتمبر عام ١٩٣٧ أن احتج بشدة على فكرة التقسيم .

ومع ذلك أصبح موقف الوفد اكثر تأييداً بعد أن خرج من الحكم وتحول الى صفوف المعارضة ، ويظهر هذا التأيد بصورة واضحة عندما دعا النحاس الى الاجتماع الوفدى التاريخى فى أوائل يوليو عام ١٩٣٨ حيث عدد فيه المساعى والجهود التى قام بها أثناء وجوده فى الحكم من أجل فلسطين ورفضه المشروع التقسيم ، ويتساءل فى بيانه الذى ألقاه عما تفعله حكومة الاحرار فى هذا الصدد ، وأختتم بيانه بأن أى حل للقضية الفلسطينية غير الحل الذى قدمته الحكومة المصرية فى عصبة الأمم لا يمكن أن ترضى عنه مصر والبلاد العربية الأخرى وهو رفض التقسيم^(٤) .

ومن الواضح أن بيان النحاس قد وجد استحساناً لدى القادة الفلسطينيين حيث اخذوا فى تعداد مواقف الوفد تجاه قضيتهم ووصل الامر ببعضهم ان ارسل برقيات شكر الى زعيم الوفد ، كما اهتمت صحفهم أيضاً بهذا البيان ، حيث كتبت جريدة « فلسطين » تقول : « نعلم أنه وجد من أتهم الوفد فزعم أنه لم ينشط للدعاية لفلسطين كل ذلك النشاط الملحوظ فى العهد الاخير الا احراجاً للحكومة الحاضرة فهو يتخذ من قضية فلسطين سلاحاً لمحاربة الحكومة المحمدية القائمة فى مصر الآن وغاية ما نبيح لانفسنا تقييده فى هذا الصدد أن الوفد المصرى تولى الدعاية لقضية فلسطين والدفاع عنها فى جنيف وهو يملك زعامة الأمة وزمام الحكم فى نفس الوقت الذى كانت تقضى فيه مصلحة زعمائه الخاصة أن يمالوا الانجليز ومن تكن هذه مواقفه الشريفة لا يغتفر بمثل ماتقدم »^(٥) .

وقد تجلّى اهتمام حزب الوفد في مناسبات أخرى ، فعندما وقع حادث اعتداء على العرب المصلين في المسجد الأقصى في يوليو عام ١٩٣٨ بادر الوفد بعقد اجتماع من أجل فلسطين في ٢٠ يوليو عام ١٩٣٨ اتخذوا فيه عدة قرارات كان أهمها الدعوة الى اكتتاب عام لاسعاف المنكوبين حيث رأوا أنها مساهمة يفرضها الواجب ، وبناء على ذلك نشطت لجان الوفد العامة ولجانها الفرعية في تنظيم وسائل جمع هذا الاكتتاب ، كما أهتمت صحف الوفد وبخاصة « المصري » بتتبع حوادث هذه الاعتداءات واستنكرت السياسة البريطانية المتبعة في فلسطين ، ونتيجة لذلك منعت تلك الجريدة من دخولها فلسطين لمدة أربعة أيام ، ولم يملك عرب فلسطين في تلك الظروف سوى توجيه الشكر الى النحاس وحزبه لمواقفه من قضيتهم ^(٦) .

ولم يكن قادة الوفد فقط هم الذين يؤيدون القضية الفلسطينية بل كان هناك الشباب الوفدى المتحمس للدفاع عن تلك القضية كما يتبين ذلك من الاجتماع الذى أقاموه في ٣٠ يوليو عام ١٩٣٨ وحضره الشباب الفلسطينى بمصر حيث نددوا فيه بالسياسة الاستعمارية البريطانية ووجوب حث الدول العربية والشرقية على الاتحاد من أجل فلسطين ، وقد انبثق عن هذا الاجتماع عدة قرارات تنص على تضامن الشباب الوفدى والشباب الفلسطينى فى الدعوة للجهاد من أجل القضية الفلسطينية والقضية المصرية ، كما قرروا الدعوة الى عقد مؤتمر جامع يضم الشباب العربى والشرقى بهدف تنظيم وسائل الدفاع وأيضاً الدعوة الى مساعدة أهالى فلسطين مادياً ومعنوياً ، وقد انتهز الشباب الوفدى تلك الفرصة ووجهوا بريقة احتجاج الى السفير البريطانى فى مصر على السياسة البريطانية المتبعة فى هذا القطر وطالبوه بإبلاغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية ، كما توجهوا بنداء الى يهود مصر كى يعلنوا وطنيتهم وتتصلهم من الصهيونية ^(٧) .

ولقد نشط أعضاء الوفد فى الدعاية للقضية الفلسطينية على الصعيد الدبلوماسى فعندما زار عضو الوفد المصرى محمود بسيونى — رئيس مجلس الشيوخ السابق ورئيس الرابطة العربية — لوزان بسويسرا فى أغسطس عام ١٩٣٨ ، أقامت له جمعية الطلبة المصريين هناك حفل تكريم وفى هذا الحفل ألقى محمود بسيونى خطبة تعرض فيها لقضية فلسطين ، حيث ندد فيها بالسياسة الانجليزية ووصفها بأنها « سياسة هدامة تقليدية » ، كما نادى بضرورة وقف الهجرة اليهودية وانصاف العرب ، اذا رغبت بريطانيا فى الاحتفاظ بصدقة الدول العربية ^(٨) .

على أن الخلافات الحزبية كانت تؤثر أحيانا على مواقف التأييد تلك فعندما دعا محمد على علو الى المؤتمر البرلمانى العربى الاسلامى فى اكتوبر عام ١٩٣٨ قاطعه الوفد بالرغم من ترحيب جميع الحزب المصرية ، وفسرت جماعة مصر الفتاة هذه المقاطعة ، بأن الوفد كان يرغب فى أن يكون أحد الحزب هو رئيس المؤتمر وصاحب الدعوة اليه ^(٩) .

ولكن حاول زعيم الوفد تغطية موقفه والحفاظ على شعبيته ، فوجه دعوة الى الوفود التى - المؤتمر وعقد اجتماعا لهم فى منزله حيث أهدى ارتياحه الشديد لموقفهم من قضية عرب فلسطين وه بأن الوفد مازال يعمل من أجل أن يحيا الفلسطينيون حياة حرة ، وقد حاول النحاس اقناع تلك

بأن الذى حال بينه وبين حضور المؤتمر هو ظروف داخلية حيث قال : « لم يحل بيننا وبين الاشتراك في مؤتمر الظروف الداخلية بحتة خاصة بنا ونتمنى لكم النجاح ونريد أن تذكروا بين مواطنيكم بأن مصر بالأمس هي مصر اليوم نصيب الشرق والشرقيين ، والعرب والعروبة ، والاسلام والمسلمين » . وقبل انتهاء المؤتمر من أعماله أقام النحاس حفلة شاي في منزله لتوديع الوفود العربية والاسلامية وأكد لهم أنه يعمل لخدمة فلسطين سواء كان في الحكم أو خارجه . وفي ذلك الاحتفال أشاد بعض رؤساء الوفود مثل مولود مخلص رئيس النواب العراق ، وفارس الخوري رئيس نواب سوريا بمجهود النحاس في هذا الصدد وأنه أول من نادى بضرورة مساندة القضايا العربية عامة وقضية فلسطين على وجه الخصوص ^(١٠) .

بعد ذلك حاول الوفد بذل جهود أكبر حيال القضية الفلسطينية ، ففي أثناء احتفاله بعيد الجهاد الوطني في ١٠ نوفمبر عام ١٩٣٨ ألقى النحاس خطبة أشار فيها إلى مساعي حزب الوفد الحثيثة من أجل القضايا العربية ، وفيما يختص بفلسطين قال : « ان على حدود مصر الشرقية شعبا باسلا أيبا يستشهد في الدفاع عن زماره والذود عن دياره شعب فلسطين الشقيق اخواننا في الجنس واللغة والدين غرر بهم الانجليز بالوعود الكاذبة في الحرب العظمى ثم اخلفوهم ما وعدوا وباعوهم للصهيونية تتخذ من بلادهم وطنا قوميا وهم كارهون ، ولما هبوا يدافعون عن كيانهم وعن أنفسهم أخذهم الانجليز بالنار والحديد بل لم يتورعوا في التنكيل بهم من انتهاك حرمة الأماكن المقدسة في غير مبالاة لشعور المسلمين » . ثم أشار النحاس الى مقترحاته لحل القضية الفلسطينية تلك المقترحات التي سبق وأن طالبت بها الدول العربية الأخرى من وقف الهجرة اليهودية فورا ، ووقف بيع الأراضي لليهود وأن يتولى شعب فلسطين وحده حق تقرير مصيره ، كما طالب أيضا بوجوب عقد معاهدة مع بريطانيا مثل المعاهدة المصرية أو العراقية كي تحقق لعرب فلسطين الاستقلال ، وبالنسبة لليهود فقد ذكر النحاس بأن العرب سوف يتعهدون بالمحافظة على مصالح اليهود ، وأنهى النحاس خطبته بدعوة الدول العربية الى التعاون وتكوين جبهة متحدة لمناهضة الاستعمار ^(١١) .

وفي يناير عام ١٩٣٩ صدر العفو عن الزعماء المعتقلين من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، ومنذ وصولهم الى الأراضي المصرية تضاعف الاهتمام بقضية فلسطين على جميع المستويات حيث أقام النحاس حفل تكريم بقدومهم وألقى خطبة رحب فيها بهؤلاء الزعماء ثم ربط بين قضية فلسطين وبين القضية المصرية وبالذات في عهد سعد زغلول حينما نفى الانجليز الوطنيين المصريين ومنهم مصطفى النحاس الى سيشل . وفي تلك المناسبة ذكر النحاس أن قضية فلسطين قضية عادلة وأن مطالب العرب لا تتعدى رغبتهم في اقامة السلام وحياة الهدوء والاستقرار ، كما أكد على أن خير الحلول ما قدمه وزير خارجية الوفد أمام عصبة الأمم عام ١٩٣٧ وقد أنهى زعيم الوفد خطبته قائلا : « أن كل هذه هي أمانينا لجارتنا العربية المجاهدة وأذكروا أن مصر وفدها وشعبها يعملان لخير فلسطين وأبلغوا تحية مصر وأمانينا لبطل نهضتكم وزعيمها السيد أمين الحسين » ^(١٢) .

واذا نظرنا الى نشاط حزب الوفد خلال الحرب العالمية الثانية نجده قد اتسم بالاعتدال وبخاصة بعد توليه السلطة عام ١٩٤٢ ، حيث طالب بالقضاء على النعرة الطائفية وذلك حينما دعا الى محاربة الصهيونية

كمبدأ سياسى استعمار ، وأما محاربة اليهود كطائفة دينية فهذا يعتبر تعصبا دينيا ، وقد أكد النحاس أن يهود مصر مواطنون مصريون طالما أنهم لا يناصرون الصهيونية ^(١٣) .

وحسبنا أن نذكر أنه كان لمصطفى النحاس الفضل فى تخصيص ملحق خاص بفلسطين فى بروتوكول الاسكندرية وأيضا فى ميثاق الجامعة العربية ، ولقد رأى بعض الكتاب مثل طارق البشرى « انه لو لم تترك حكومة الوفد السلطة لما انحرفت جامعة الدول العربية عن الاتجاه الذى سارت فيه من الأصل وهو اختصاص فلسطين بمقعد لها ، وأنشئت بالفعل جامعة الدول العربية بغير فلسطين » ^(١٤) .

أما فيما يختص بحزب الأحرار الدستوريين ، ففى عام ١٩٣٦ قام زعيم الحزب — محمد محمود باشا — باطلاع المعتمد البريطانى فى مصر على أهم تطورات القضية الفلسطينية وما يقاسيه العرب هناك ، ولقد قبلت تلك الخطوة بارتياح شديد فى الأوساط العربية الفلسطينية حيث بادر أحدهم وبعث برسالة تحية الى هذا الزعيم المصرى شكره فيها على هذا الخطاب مما يدل على أن تحركات الساسة المصريين كانت ترصد بعناية من الوطنيين الفلسطينيين ^(١٥) .

وحيثما وضعت لجنة بيل مشروع تقسيم ١٩٣٧ ، أعلن حزب الأحرار رفضه لهذا المشروع ونصح الدول العربية بضرورة التعاون من أجل مساعدة فلسطين ، كما وضع ذلك من تلك البرقية التى أرسلها محمد محمود الى أمين الحسينى — رئيس اللجنة العربية العليا — جاء فيها :

« أبناء مصر يشاركون أبناء فلسطين بلاد الأماكن المقدسة فى الاحتجاج على تجزئة وطنهم وتزريق ربوعه ، ويتضامنون وياكم فى رفض النتائج التى أثبتتها اللجنة البريطانية الملكية بشأن التقسيم فى تقريرها الأخير وهم يلفتون نظر حليفهم بريطانيا العظمى الى أن السياسة العربية التى تم الاتفاق بينهم وبين ممثلى العرب عليها فى عام ١٩١٥ هى وحدها السياسة التى تتفق مع التعهدات الأساسية للحكومة البريطانية والتى تكفل طمأنينة العالم العربى الى موافق انجلترا واتفاقاتها ولذلك يقف العرب والمسلمون فى مختلف بقاع الأرض يؤيدون فلسطين فى المطالبة بتنفيذ هذه السياسة وأننى باسم أبناء مصر الذين يؤيدون الفكرة العربية والاسلامية من أعماق قلوبهم أرجوكم أن تبلغوا أبناء فلسطين اشتراكنا وياهم فى عواطفهم ومطالبهم وبقيننا بأن قضيتهم العادلة منتصرة لاحالة بفضل ثباتهم وإيمانهم ومؤازرة العالمين العربى والاسلامى لهم مؤازرة صادقة فى سبيل حقهم المقدس ^(١٦) » .

وبالإضافة الى ذلك فقد ارسل محمد على علوبة عضو الحزب برقية الى اللجنة العربية العليا يحتج فيها على مشروع التقسيم ويعلن تأييده للمطالب العربية ومحاولة الحفاظ على فلسطين دولة عربية ^(١٧) .

وبما هو جدير بالذكر أن أحد أعضاء هذا الحزب وهو الدكتور محمد حسين هيكى كان أول من لفت نظر الحكومة والبرلمان الى خطورة التقسيم وقيام الدولة اليهودية وذلك حينما تقدم باستجواب فى مجلس الشيوخ الى رئيس الوزراء مستفسرا فيه عن موقف الحكومة المصرية من تلك الحوادث كما سبق أن أسلفنا .

وكما حدث لجريدة « المصرى » حينما منعتها السلطات البريطانية من دخول فلسطين ، منعت أيضا جريدة « السياسة الأسبوعية » لسان حال الحزب — لاهتمامها البالغ بتطورات القضية الفلسطينية

والتنويه بخطورة تحقيق المبادئ الصهيونية ، كما قامت تلك الجريدة بحملة دعائية واسعة النطاق لحث الشعب المصرى على ضرورة الوقوف دون تنفيذ التقسيم ، حيث فسرت موقف بريطانيا من التقسيم بأنه محاولة منها للاحتفاظ بمنطقة القدس والمر السلطاني الى يافا تحت الانتداب وتكون بذلك قد تمكنت من خلق برزخ للسويس يمتد حتى العقبة ليصبح قناة جديدة بدلا من قناة السويس كى تستطيع بريطانيا محاربة مصر والعرب (١٨) .

ويستنتج من ذلك أن الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية قد اتفقوا جميعا على رفض التقسيم وإن كان حزب الأحرار الدستوريين قد بدا أكثر اهتماما بسبب وجود شخصيات تنتمى الى الحزب معروفة باهتماماتها العربية ولم ينقطع هذا الاهتمام بعد توليه السلطة فقد عاصرت وزارة محمد محمود باشا انعقاد مؤتمر لندن وسبق أن أشرنا الى أنه دعا مؤتمر عربى فى القاهرة لكى يعد الوفود العربية اعدادا جيدا لهذا المؤتمر .

ومن مظاهر التأييد موقف الأحرار المعتدل من تلك الحملة التى شنتها جماعة مصر الفتاة ضد يهود مصر بسبب اعتناقهم للمبادئ الصهيونية ومدهم يهود فلسطين بالمال لتحقيق فكرة الوطن القومى اليهودى . ففى أواخر عهد حكومة محمد محمود زاره يهودى كبير مسئول وتناقش معه فى موقف مصر الفتاة من يهود مصر لعله يحاول إيقاف تلك الحملة ، ولكن رفض محمد محمود تحقيق رغبات هذا اليهودى حيث قال له : « انى لأستطيع أن أتدخل لإيقاف هذه الحملة وأنا أعلم أن اليهود فى مصر يساعدون من سنوات بعيدة يهود فلسطين بالأموال الطائلة التى يكسبونها من هذه البلاد . وإذا كنت لم أعمل شيئا الى الآن لإيقاف هذه المساعي فمن باب أولى ألا أعمل شيئا للحد من شعور المسلمين وهم يظهرون أبناء جنسهم ودينهم الذين تمزقهم قنابلهم فى فلسطين » وقد حاول هذا اليهودى أن ينفى أمام رئيس الوزراء ما قيل عن يهود مصر بشأن مساعدتهم للصهيونية ولكن زعيم الأحرار لم يقتنع بهذا الكلام وأكد له أن لديه معلومات تثبت حقيقة ما أشيع سواء كان فى الحكم أو خارجه (١٩) .

وبعد خروج الأحرار الدستوريين من الحكم لم تنقطع مؤازرتهم للقضية الفلسطينية ففى سبتمبر عام ١٩٣٩ زار بعض الوطنيين الفلسطينيين محمد محمود كى يتأكدوا من موقف مصر من قضيتهم خلال الحرب العالمية الثانية ولكن صرح لهم زعيم الحزب بأن ظروف تلك الحرب لن تحول دون مساعدة مصر لهم وبأن شعور المصريين نحوهم لن تغويه التطورات العالمية (٢٠) .

ويلاحظ أن حزب الأحرار الدستوريين أبدى ارتياحه لفكرة انشاء جامعة الدول العربية على أساس أنها وسيلة لإيجاد حل لقضية فلسطين وقد انتهر الحزب تلك الفرصة وأشار الى مخاطر الصهيونية وأطماعها فى الوطن العربى وما يثبت ذلك ماجاء على لسان بن جوريون — رئيس الوكالة اليهودية فى القدس — حينما أصدر نداء الى الشباب اليهودى لكى يعملوا على تحقيق ماتنادى به التوراة من تكوين امبراطورية يهودية من دجلة الى الفرات (٢١) .

وأما فيما يخص بحزب الكتلة الوفدية والذى انشق على الوفد فى أوائل الاربعينات برعاية مكرم عبيد فقد كان له موقف من القضية الفلسطينية حيث أبرزت صحفه اهتماما خاصا بخطورة اعطاء

الجنسية المصرية لكبار الشخصيات اليهودية في مصر ، كما أصدر استنكارا لسماع الحكومة لهم بالتدخل في شؤون مصر الاقتصادية كتأسيسهم شركات مصرية وتجارية ودخولهم أعضاء في مجالس الإدارة ^(٢٢) ، ووجد هذا الحزب في تلك السياسة ما يؤدي الى تغلغل الصناعة الصهيونية في الوطن العربي . ولقد أكد مكرم عبيد تلك الحقيقة في المؤتمر الذي عقد في القاهرة لتجار الأقمشة في مايو ١٩٤٥ والذي كان له رد فعل لدى عرب فلسطين حيث أبرق أحدهم لمكرم عبيد معبرا عن تقدير قادة فلسطين لذلك الاهتمام الذي صدر من وزير مالية مصرى ومن أكبر الشخصيات السياسية في الشرق العربي ^(٢٣) .

وعلى أثر تصريح الرئيس الأمريكي — ترومان — بالسماح بدخول اكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين شكل مكرم عبيد لجنة تولى هو رئاستها وسكرتيرية عبد الحميد صادق المحامى بهدف دراسة أوضاع وشؤون البلاد العربية وبخاصة قضية فلسطين ولقد تقدمت تلك اللجنة بحلول لحل القضية اليهودية حيث رأت أنه من الأفضل على كل دولة أن تتحمل اليهود في بلادها وراحت اللجنة تضرب الأمثلة على ذلك بروسيا حينما أنشأت جمهورية مستقلة خاصة لليهود ^(٢٤) .

وفي نوفمبر عام ١٩٤٥ زار مصر زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية وأقام لهم نادى الكتلة احتفالا أعلن فيه مكرم عبيد : « انه اذا ضاقت بنا حدود وطننا فان لنا وطنا أكبر يجمعنا مصريين كنا أو سوريين أو لبنانيين » كما نفى زعيم الكتلة أى تعصب دينى ضد اليهود ونادى بمحاربة الافكار الاستعمارية المتمثلة في الصهيونية . وفيما يختص بمزاعم الصهيونية وحققها في امتلاك فلسطين قال : « اذا كان من حق اليهود أن يستوطنوا فلسطين لأنهم سكنوها من ألفين أو ثلاثة آلاف من الأعوام فما احراهم اذا صح هذا القياس أن يطلبوا في مصر وطننا قوميا فقد سكنوها على عهد يوسف الصديق قبل أن يستوطنوا فلسطين » . وفي نهاية هذا الحفل حث مكرم عبيد الأعضاء على ضرورة الاحتفاظ بعروبة فلسطين ^(٢٥) .

وفي ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥ وبمناسبة ذكرى تصريح بلفور قامت اضرابات ومظاهرات عنيفة في مصر اشتركت فيها جميع الأحزاب والهيئات المصرية احتجاجا على هذا التصريح وفي أعقاب هذا الاضراب شهدت مصر احتفالات عيد الجهاد الوطنى في ١٠ نوفمبر عام ١٩٤٥ ^(٢٦) ، وفي تلك المناسبة ألقى زعيم الكتلة الوفدية خطبة حث فيها المصريين على ضرورة الاستمرار في مقاومة الصهيونية ثم أخذ في عقد مقارنة بين القضية المصرية والقضية الفلسطينية فقد رأى أن قضية المصريين هي « كرامة أو لأكرامة » وأما القضية الفلسطينية فهي « وطن أو لاوطن » ^(٢٧) .

اتفقت الأحزاب المصرية مع وجهة نظر الحكومة في رفض تقرير لجنة التحقيق الانجلو أمريكية حيث أيد حزب الوفد موقف الفلسطينيين من هذا التقرير كما يتضح ذلك من تلك البرقية التى وجهها للنحاس الى جمال الحسينى — رئيس اللجنة العربية بالقدس — والتى تضمنت رفض حزب الوفد لتقرير لجنة التحقيق وما تركه من أثر في نفوس المصريين وعزمهم على ضرورة الوقوف ضد الأطماع الصهيونية في فلسطين .

وبالإضافة الى ذلك فقد أصدر هذا الحزب بيانا الى الأمة المصرية يوضح فيه استنكار الوفد

وتنديده بالسياسة البريطانية والأمريكية التي تحاول جعل فلسطين مطمحا للصهيونية وحث الشعب المصري على ضرورة مقاومة تلك السياسات ، ولقد لخص الوفد موقفه في نهاية البيان بقوله : « ان الوفد المصري ليرسل الى فلسطين الشهيدة باسم الشعب المصري تحية تقدير وإعجاب ويعلم للملأ أنه يؤيدها في محتتها ويشد أزرها في نكبتها ويستنكر تقرير لجنة التحقيق أشد الاستنكار ويأمل أن يراجع المسئولون أنفسهم ويراقبوا وجه العدالة والانسانية فيعطوا لفلسطين حقها في الحياة وليعلموا أنه لا استقرار في البلاد العربية ولا سلام مادامت فلسطين تمن تحت هذا النير الثقيل من الاستعباد » . وفي النهاية أكد الوفد أن قضية فلسطين هي قضية العروبة وأن أى خطر يتهدها يعتبر تهديدا للأقطار العربية الأخرى (٢٨) .

اتفقت الأحزاب تقريبا على انتقاد موقف حكومة اسماعيل صدقي من موضوع أمين الحسيني ومطالبته بتقييد نشاطه السياسي في مصر ولعلها وجدت في هذا التقييد انعكاسا لنفس القيود التي فرضتها حكومة صدق على نشاط الأحزاب وبخاصة الوفد ، الذي بادر باصدار استنكار على بيان رئاسة مجلس الوزراء الخاص بالحد من نشاط المفتى السياسي ، كما استنكر هذا الحزب مانشرته الصحف الاجنبية مثل جريدة « التيمس » من أن ظهور المفتى في مصر في تلك الظروف يعتبر نكبة ، ولقد تصدت احدى صحف هذا الحزب وهي صحيفة « الوفد المصري » للرد على تلك المزاعم ورأت أن لجوء هؤلاء الزعماء العرب الى مصر يعتبر فائدة كبرى للبلاد حيث أنه في امكان هؤلاء الزعماء التعاون مع ساسة مصر في الكفاح من أجل الاستقلال (٢٩) .

كما احتج حزب الوفد على التدخل البريطاني في تلك المسألة التي تعتبر مسألة مصرية بالدرجة الأولى ، وبخاصة حينما اثبتت تلك القضية في مجلس العموم البريطاني اذ حاول أحد الأعضاء التأكد من يفين عما اذا كان المفتى قد حافظ على الوعد الذي قطعه للحكومة المصرية الخاص بعدم الاشتغال بالعمل السياسي ولكن أجاب يفين أن المفتى لم يفعل ذلك ولهذا رأى الوزير البريطاني ضرورة لفت نظر رئيس الحكومة المصرية الى ذلك (٣٠) .

ويستشف من تلك المناقشة لمجلس العموم البريطاني أن الباعث الأساسي وراء اصدار الحكومة لبيانها الخاص بالمفتى كان لارضاء بريطانيا فقط وليس نتيجة شعور عدائى موجه ضد المفتى .

غير أنه في مايو عام ١٩٤٥ نسبت « اللجنة اليهودية للتحرر القومي » في الولايات المتحدة الى المفتى تهما خطيرة وكان مايزال موجودا في فرنسا ، كما طلبت الحكومة اليوغوسلافية محاكمته كمجرم حرب وبناء على ذلك طالب مسلمو الهند وأوروبا والعرب في فلسطين وشرق الأردن ضرورة تنبيه الحكومات العربية والاسلامية الى وجوب التدخل في أمر الحسيني ، ولقد انبرى محمد على علوبة أحد أقطاب حزب الاحرار الدستوريين في الدفاع عنه مؤكدا أن أى خطر يلحق بالمفتى يعتبر تهديدا كبيرا لفلسطين نفسها وللدول العربية المجاورة .

وأما فيما يخص بالتهم الموجهة ضد المفتى فمنها مايتعلق بنشاطه قبل الحرب الثانية حيث اتهم بأنه أثار حملة ارهاب في فلسطين في عام ١٩٣٦ ، وفي أثناء الحرب نقل نشاطه الى العراق وحاول طوال تلك الفترة جررها الى معسكر المحور ، كما أنه اقترف فظائع كثيرة في المانيا في فترة الحرب وكان مسؤولا عن

ذبح المسلمين في يوغوسلافيا وغيرها من دول البلقان بسبب عدم تأييدهم للنازيين ، ووجهت اليه أيضا تهمة التعاون مع « كارل ايجمان » قائد معتقل « أوستشنز » في اباداة اليهود جماعات في غرف الغاز ، وأخيرا طلبت الحكومة اليوغوسلافية محاكمة المفتي أمام المحاكم اليوغوسلافية لا أمام المحاكم العسكرية الدولية على أساس أنه سجل أخيرا في قائمة يوغوسلافيا لجرمى الحرب لأن قضيته تتعلق بتبنيح مسلمى يوغوسلافيا ضد وطنهم وضد الأمم المتحدة^(٣١) .

تلك هى التهم التى وجهت ضد المفتي قبل قدومه الى مصر وحينما كان متخفيا في فرنسا وقد تطوع محمد على علوية لتفنيد هذه التهم في مذكرة رفعها الى مجلس جامعة الدول العربية تضمنت دفاعه عن المفتي .

ففيما يتعلق بحوادث فلسطين عام ١٩٣٦ يذكر علوية أن المفتي حينذاك كان يتولى منصبا دينيا وسياسيا في نفس الوقت حيث كان رئيسا للمجلس الاسلامى الأعلى ورئيس اللجنة العربية العليا ولم تكشف أى لجنة من لجان التحقيق التى زارت فلسطين عن أى نشاط اراهي للمفتي .

وأما اتهامه بمحاولاته جر العراق لمعسكر المحور ، فحينما احتلت القوات الانجليزية بغداد في يونيه عام ١٩٤١ احتفلت الأوساط اليهودية بقدوم تلك القوات متحدية في ذلك شعور الثوار العراقيين وجيش العراق المنسحب مما أدى الى وقوع فتنة كان من نتيجتها اصابة عدد من اليهود العراقيين ولقد تولى المسئولون البريطانيون مهمة التحقيق في تلك الحوادث التى لم يثبت بعدها أى تهمة ضد المفتي .

وأما ماوجه اليه من تهمة اشتراكه في مذابح اليهود في البلقان فلم يثبت صحة ذلك بل الأهم منه أن مسلمى البوسنة طلبوا منه التدخل لايقاف تلك المذابح بوصفه رئيس المؤتمر الاسلامى العالمى بعد أن عجزت الهيئات الرسمية عن ايقاف هذه الفظائع التى احتجت عليها حكومة مصر رسميا وأرسلت احتجاجها الى حكومات أمريكا والاتحاد السوفيتى وانجلترا ويوغوسلافيا كما قدمت المساعدات الى منكوبى المسلمين هناك عن طريق الصليب الأحمر .

وفيما يتعلق بمعرفته بشخص يدعى « كارل ايجمان » وتعاونه معه على اباداة اليهود في غرف الغاز فلم يثبت معرفة المفتي لهذا الشخص كما ثبت أنه ليس لديه ادنى معلومات عن معتقلات اليهود وغيرها .

واخيرا لم تؤد زيارته ليوغوسلافيا الى هياج المسلمين اليوغوسلافيين ضد بلادهم وضد الأمم المتحدة كما زعمت الحكومة اليوغوسلافية ولم تكن زيارته لها بطلب من الحكومة الألمانية كما أشاع البعض ولكن كانت بطلب من البوسنويين أنفسهم .

وفي نهاية الأمر ذكر محمد على علوية أن قضية فلسطين ليست قضية عرب فلسطين ولا الأماكن المقدسة في بلادهم فحسب بل هى قضية العرب والمسلمين أيضا ويجب على الدول العربية والاسلامية بذل كل معونة لمناصرة تلك القضية ومحاولة اقناع بريطانيا بالعدول عن سياستها واحباط تلك الدسائس التى تحيكها اليهودية العالمية ضد المفتي وختم مذكرته ببناء عاجل يطلب فيه ضرورة الافراج عن الزعماء المبعدين وعودتهم الى ديارهم في فلسطين واذا حالت الظروف دون ذلك فليتجهوا الى أى دولة عربية

أخرى يختارونها بالاتفاق مع الجامعة العربية (٣٢) .

ويبدو أن المفتي برغم التصريحات المتوالية للحد من نشاطه السياسي ، إلا أنه تمتع بحريته داخل الأراضي المصرية ، ويستشف ذلك من المذكرة التي أرسلها السفير البريطاني في مصر إلى حكومته يحث فيها على السماح للمفتي بالعمل الوطني ، ولكن أثار ذلك الاحتجاج غضب الأحرار الدستوريين وأعلنوا أن اصحاب هذا التصريح لا يفرقون بين العمل بالسياسة وبين العمل الوطني فليس معنى عدم اشتغال المفتي بالسياسة أن شعوره الوطني قد انتهى حيث إن المفتي يقدر تماما المسؤولية والظروف التي تمر بها الدول العربية حينذاك وبخاصة فلسطين ، وفضل اللجوء إلى مصر حتى لا تفسر عودته إلى بلاده بغرض تأليب جماهير العرب ضد الانجليز واليهود (٣٣) .

ولقد اتفق حزب الكتلة الوفدية مع الأحزاب المصرية الأخرى في استنكار موقف حكومة صدقي من تلك القضية كما أعلن سخطه لتدخل الحكومة البريطانية في سياسة مصر الداخلية وذلك حينما طلبت من رئيس الحكومة وضع قيود على حرية المفتي . كما أخذ هذا الحزب حكومة اسماعيل صدقي لاستسلامها لوجهة النظر البريطانية ، ولقد نشرت جريدة « الكتلة » احتجاجا بهذا المعنى باسم الصحافة العربية والوطنية وباسم الشعب المصري أيضا (٣٤) .

وفيما يتعلق بموقف الأحزاب المصرية الأخرى كالحزب السعدي والحزب الوطني ، فنجد أن الحزب السعدي لا يختلف بشيء متميز عن بقية الأحزاب .

أما الحزب الوطني فقد كان صغير الحجم قليل التأثير في هذه الفترة وإن كان أحد أعضائه وهو فكرى أباطة قد اشتهر بتدخلاته العديدة داخل مجلس النواب ، وقد ذكرنا ذلك في حينه وأيضا عبد الرحمن الرافعي .

ويمكن القول إن الحزب الوطني قد ورث النزعة الإسلامية عن مؤسسه ولكنه افتقد القدرة على التعبير عن مناصرته المتحمسة للقضية العربية الفلسطينية ويرجع ذلك إلى افتقاده للصحف التي تعبر عنه ، وكان أقرب ما يكون إلى مواقف الأحزاب أو الجماعات الإسلامية المحافظة التي سنتحدث عنها فيما بعد .

ثانيا : التيار الاسلامي :

لم يقف تأييد هذا التيار عند اصدار البيانات بل تجاوز ذلك إلى محاولة اتخاذ إجراءات عملية ضد الاطماع الصهيونية في فلسطين . فقد نشط كل من حزب مصر الفتاة والايخوان المسلمين في تنظيم المظاهرات وعندما تقوم حرب ١٩٤٨ في فلسطين سينفرد الاخوان المسلمون بتكوين كتائب من المتطوعين للقتال في فلسطين بجانب جيش مصر الرسمي . وهذه نتيجة طبيعية لايديولوجية التيار الاسلامي أو القومي المتطرف .

فالايخوان المسلمون اعتبروا الكفاح ضد الصهيونية نموذجا لفكرة الجهاد حيث لم تتوفر لهم القدرة

على الجهاد في مجال آخر أو على الأصح انصرفوا عن الجهاد ضد القوات البريطانية وركزوا الجهود على قضية مكافحة الصهيونية .

ويقال ان من بين أسباب انشاء الجهاز السري التابع للأخوان الاعداد المناهضة للصهيونية . بل لعل أول تحول للأخوان عن الأمور الدينية البحتة الى الشؤون السياسية تم بمناسبة أحداث الاضراب الكبير في فلسطين عام ١٩٣٦ وفيه نشطت جماعة الاخوان في جمع التبرعات للمنكوبين واكتسبت من وراء ذلك تأييد مفتى فلسطين أمين الحسيني (٣٥) .

ولتنظيم عملية جمع تلك التبرعات قرر مكتب الارشاد العام للاخوان المسلمين تأليف لجنة مركزية تابعة له تولى رئاستها المرشد العام — حسن البنا — بهدف جمع التبرعات على أن تقوم شعب الاخوان الأخرى في الاقاليم بارسال تبرعاتها الى هذه اللجنة تمهيدا لارسالها الى الهيئة العربية العليا في فلسطين ، هذا بالإضافة الى بركات الاحتجاج التي أرسلت الى كل من المندوب السامي البريطاني بفلسطين ووزير الخارجية وسكرتير عصبة الأمم .

ومما يلفت النظر مذكرته جريدة الاخوان المسلمين من أن الجماعة كانت أول هيئة تنادى بفكرة المقاطعة للبضائع الصهيونية في مصر ، وقد وجهت نداء لذلك الى التجار العرب الذين يتعاملون تجاريا مع اليهود (٣٦) .

ومن المعروف أنه عندما غزا الايطاليون الحبشة في عام ١٩٣٥ تكونت في مصر لجنة بايعاز من بريطانيا لاعانة منكوبي الحبشة ، وكان أحد رؤسائها الأمير عمر طوسون . وقد أثارت تلك اللجنة سخط الاخوان الذين رأوا وجوب تكوين تلك اللجنة من أجل فلسطين وضحايا الاضراب ولكن جاءت تلك المبادرة من حسن البنا وذلك حينما كون لجنة تابعة للاخوان المسلمين تكون مهمتها مد عرب فلسطين بما يحتاجون اليه وقد عرفت تلك اللجنة باسم « اللجنة المركزية لمساعدة فلسطين » وكانت نواتها شباب الاخوان ، وقد تكونت داخل تلك اللجنة لجان أخرى فرعية لكل منها مهمتها الخاصة فهناك لجنة للخطابة في المساجد وأخرى لجمع الأموال وبث الدعاية من أجل فلسطين .

وبدأت لجنة الاخوان عملها بارسال رجاء الى الأمير عمر طوسون بضرورة ارسال ماتبقى من الأموال التي جمعت من أجل الحبشة الى اللجنة العربية العليا (٣٧) . ولكن أوضح عمر طوسون لحسن البنا أن تبرعات الحبشة ساهم فيها المسلمون والمسيحيون والانجليز والفرنسيون مما يحول دون ارسالها الى فلسطين لأن قضية فلسطين قضية اسلامية تهم المسلمين فقط ، ولكن لم يقتنع الاخوان بذلك وأعلنوا بأن معظم تلك الاعانات التي أرسلت للحبشة كانت مصرية ولذلك فان المتبقى لابد من تقديمه الى فلسطين لأنه من أموال حكومة مسلمة وهي الحكومة المصرية (٣٨) .

ولقد نشطت شعب الاخوان في الاقاليم اسوة بما يفعله مرشدهم العام في القاهرة حيث دعا مجلس ادارة الاخوان المسلمين في الاسماعيلية الى اجتماع عاجل لاستعراض الموقف في فلسطين وجمع التبرعات وارسل بركات الاحتجاج الى الجهات المسؤولة (٣٩) ، وفي المنصورة قرروا توزيع طوابع على الأهالي

لمساعدة فلسطين وارسالها الى اللجنة المركزية بالقاهرة^(٤٠) .

وبمناسبة مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ نظم الاخوان مظاهرات احتجاج في ٩ أكتوبر عام ١٩٣٧ وقد عمت تلك المظاهرات انحاء القطر المصري ، وقد بدأ تنظيم الاخوان لتلك المظاهرة الجامعة من الجامع الأزهر بعد صلاة الجمعة مباشرة حيث قرر المتظاهرون الاتجاه الى قصر عابدين لرفع احتجاجهم على السياسة البريطانية الى الملك باسم الاخوان ، وقد حاول البوليس تفريق المتظاهرين دون جدوى حيث تمكنوا من الوصول الى قصر عابدين وتقديم احتجاجهم^(٤١) .

وفي مناسبة ذكرى تصريح بلفور في ٢ نوفمبر عام ١٩٣٧ ارسل حسن البنا برقية الى السفير البريطاني في القاهرة تضمنت وعود بريطانيا للعرب أثناء الحرب الأولى ، وتعرض المرشد العام الى مشروع التقسيم الذى فيه قضاء على حقوق العرب ، واحتج فيها على سياسة بريطانيا تجاه الزعماء العرب حينما أمرت بنفيهم خارج البلاد ولذلك يبادر الاخوان المسلمون بارسال تلك البرقية . كى يعدل المسؤولون البريطانيون عن سياستهم تجاه فلسطين فيطلقوا سراح المسجونين ، كما نوه حسن البنا في برقيته الى ضرورة تشكيل حكومة فلسطينية وطنية حينما طالب بممارسة المجلس الاسلامى لحقوقه وسلطته وبوقف الهجرة اليهودية والحصول على الاستقلال التام على أساس صيانة العرب لحقوق الأقلية اليهودية .

وذهب الاخوان الى حد التهديد بالثورة العربية ضد المصالح البريطانية اذا لم تقف بريطانيا الى جانب عرب فلسطين ، وفي نفس الوقت رأى المرشد العام وجوب ارسال مثل هذه البرقية الى رئيس الوزراء المصرى يحثه فيها على ضرورة عمل شئء لفلسطين .

وحينما فر مفتى فلسطين الى لبنان في نوفمبر عام ١٩٣٧ أرسل الاخوان برقية شكر الى وزير فرنسا المفوض في القاهرة أثنا فيها على موقف حكومته من المفتى ، ويرجون من فرنسا التدخل لاقناع حليفها بريطانيا بالعدول عن سياسة العداء المتبعة في فلسطين ضد العرب اصحاب البلاد الشرعيين^(٤٢) .

ومع تفاقم القضية الفلسطينية قرر الاخوان المسلمون طرح مشروع « قرش فلسطين » ففى أوائل سبتمبر عام ١٩٣٨ قررت « اللجنة المركزية لمساعدة فلسطين » تنظيم أسبوع خاص بفلسطين ابتداء من ليلة الاسراء (٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٨) على أن يوزع فيه قرش فلسطين ، وبالإضافة الى ذلك رأوا ضرورة عقد مؤتمر تشترك فيه الهيئات الاسلامية الأخرى في مصر في أحد أيام الأسبوع بهدف تنظيم الوسائل العملية لانقاذ فلسطين من محتها ، كما قرروا اصدار نداء الى المسلمين بالترع في هذا الأسبوع من ما لهم كى يكون ذلك رمزا لتضافر مصر وتعاونها مع مجاهدى فلسطين^(٤٣) . وسيجعل الاخوان دائما من يوم الاسراء مناسبة لاطهار التأييد وجمع التبرعات . وبالإضافة الى ذلك فقد اتحدت جماعة الاخوان مع الهيئات الاسلامية الأخرى في يناير ١٩٣٩ واصدروا طابع قرش فلسطين ، وتكونت منهم هيئة عرفت باسم « جمعية القرش لاعانة منكوى فلسطين »^(٤٤) .

وفي خلال الحرب العالمية الثانية وحينما طرح مشروع الوحدة العربية للمناقشة أيد الاخوان فكرة الوحدة وتكوين الجامعة العربية على أساس أنها خطوة نحو تحقيق فكرة الوحدة الاسلامية الكبرى فيما بعد^(٤٥) .

ويلاحظ أن الرأي العام المصري كان يزداد تأثراً كلما تعرضت فلسطين لضغوط الصهيونية والعالم الخارجى ولم تعد المسألة خاصة بحزب معين بل اشتركت الاحزاب المصرية كلها فى الرد على ذكرى تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥ وشهدت القاهرة اضطرابات صاحبة نظمها جماعة الاخوان المسلمين احتجاجاً على هذا التصريح وعلان رفضهم للانتداب البريطانى فى فلسطين ، وقد كان لنشاط الاخوان فى مصر تأثيراً فى البلاد العربية الأخرى حيث اعلنت اضرباها أيضاً وعرف هذا اليوم « يوم فلسطين » . وحسبنا أن نذكر أن المتظاهرين وبخاصة شباب الاخوان قد وجهوا كل ضرباتهم الى اليهود حيث قاموا بتخريب محلاتهم التجارية ووصل الامر بهم الى حد اشعال النيران فى كنيسة يهودية فى مدخل شارع درب البرابة الواقع بالقرب من ميدان العتبة ، مما يدل على ادراك الرأي العام المصري لخطورة اعتناق يهود مصر للمبادئ الصهيونية وتأييدهم فكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين .

وحينما ادرك رجال البوليس أن الحالة ستصل الى حد الذروة مما يصعب عليهم بعد ذلك التحكم فيها قاموا بتفريق المتظاهرين .

وتدلنا تلك المظاهرات على مدى الوعى الكامل لدى الرأي العام المصرى وبخاصة الطلبة بخطورة الصهيونية وقيام الدولة اليهودية على كيان مصر القومى فى تلك الفترة بالذات والتى يحاول فيها الساسة المصريون فتح باب المفاوضات من جديد من أجل الحصول على الاستقلال .

وقد أبرزت الصحف الاجنبية اهتماماً خاصاً بهذا الاضراب ولكن اختلفت كل منها فى موقفها تجاه الصهيونية فبينما اظهرت جريدة « البورص اجبسيان » الفرنسية ميلاً نحو الصهيونية ، اتسم موقف جريدة « الاجبسيان جازيت » الانجليزية بالاعتدال بعض الشيء والدليل على ذلك تلك الحملة العنيفة التى شنتها الصحيفة الفرنسية ضد المصريين بسبب تخريبهم للمحال التجارية واليهودية واعتبرته من جانبها شعوراً عداًئياً موجهاً ضد اليهود .

ولكن « الجازيت » كتبت تدافع عن ذلك وتذكر بأنه ليس هناك أى دليل يثبت أن تلك الاعتداءات كانت وليدة شعور عداًئى ومما يؤكد ذلك أن التخريب قد شمل أيضاً كثيراً من محلات الوطنيين المصريين^(٤٦) .

وكان لهذا الاضراب صدى واسع وبخاصة عند عرب فلسطين كما أنه نفى تلك الشائعات التى كان يروجها قادة الصهيونية ضد مصر حينما أعلنوا أن « البلاد العربية لا يهم بما يحدث فى فلسطين وأن شعور الاقليمية هو المسيطر على البلاد العربية كافة ومصر خاصة » .

وقد اعترفت الصحف اليهودية بقيمة هذا التضامن العربى والذى يعتبر اعترافاً صريحاً برفض الوطن القومى اليهودى ، فقد نشرت جريدة « هابوكر » اليهودية تقول بصدد هذا الاضراب :

« ان العالم العربى يشعر اليوم بأن اقامة دولة يهودية صناعية متاخمة لحدوده خطر يهدد كيانه الاقتصادى واستقلاله السياسى وان انكار هذه الحقائق ماهو الا تضليل للرأى العام اليهودى ، وان حوادث مصر لم تكن بنت ساعتها انما هى وليدة الشعور بالخطر من الدولة اليهودية وقد سبق الدهماء الى

ادراك هذه الحقائق والشعور بها قبل أن تشعر به الخاصة والطبقة الاستقرائية ، فاذا هبت مصر تستنكر وعد بلفور وهب دهماؤها يهاجمون اليهود فكان الواجب يدعوننا ان نقدر كل هذه الحوادث ونذكرها للشعب بلا تضليل قبل وقوعها »^(٤٧) .

وحينما وصلت لجنة التحقيق الانجلو أمريكية الى مصر في أوائل عام ١٩٤٦ كان المرشد العام للاخوان أحد أولئك الذين أدلوا بشهاداتهم أمامها حيث قال : « ان اللجنة قد استمعت الى بيانات تناولت النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وجميعها يؤيدها الاخوان المسلمون فلا أعود الى ترديدها ولكن هناك نقطة من الوجهة الدينية أريد ايضاها وهي أن خصومتنا لليهود ليست خصومة دينية لأن القرآن الكريم والاسلام شريعة انسانية قبل أن تكون جنسية وقد جعل القرآن الكريم بيننا وبين اليهود عدة روابط .. ونحن اذ نعارض الصهيونية والهجرة اليهودية فانما نعارضها لأنها خطر سياسى ولأن من حقنا أن نظل فلسطين عربية » .

كما تعرض حسن البنا لادعاءات اليهود القائلة بأن فلسطين أرض الميعاد ، ولكن يتضح اعتدال الاخوان حينما أعلنوا ان العرب لن يعارضوا في أن يكونوا هم واليهود في يوم الميعاد . ثم طلب حسن البنا من تلك اللجنة ضرورة سماع شهادة مفتى فلسطين أمين الحسينى لأنه يعتبر أحق الناس بالكلام عن بلاده ، ولذلك أشاد عرب فلسطين بموقف زعيم الاخوان وسارعت جمعية الشبان المسلمين بيافا بارسال برقية شكر وتأييد^(٤٨) .

وبالاضافة الى ذلك فقد ارسل الاخوان بالاشتراك مع الهيئات الاسلامية العربية المتمثلة في مشيخة الطرق الصوفية وجمعية الشبان المسلمين العالمية والاتحاد العربى والوحدة العربية ، مذكرة تأييد لما أبدى أمام تلك اللجنة من شهادات وبيانات وتقارير من الملوك والرؤساء العرب الاعضاء في جامعة الدول العربية لاحتواء تلك التقارير على رفض المطالب الصهيونية والتهديد باستعمال القوة المسلحة اذا لم تحاول الديمقراطية انصاف عرب فلسطين وتحقيق أمانهم القومية^(٤٩) .

هذا بالاضافة الى برقيات الاحتجاج التى أرسلها الاخوان بالاشتراك أيضا مع تلك الهيئات العربية والاسلامية الى ممثلى الدول الاجنبية في مصر تضمنت رفضهم ورفض الأمة المصرية لتقرير لجنة التحقيق الذى جاء مناقضا لأدنى اعتبارات الانسانية وان هذا التقرير ماهو الا مناورة بريطانية للتدخل من الوعود والمعاهدات الرسمية التى ارتبطت بها بريطانيا مع العرب ، وفي النهاية طالبت تلك الهيئات مندوبى تلك الدول الاجنبية بابلاغ حكوماتهم بموقف تلك الهيئات المصرية وتهديدهم باستعمال القوة والعنف اذا وضعت توصيات تلك اللجنة موضع التنفيذ^(٥٠) .

ولقد وقفت جماعة الاخوان المسلمين من قضية لجؤ أمين الحسينى الى مصر موقفا صلبا حيث درج الاخوان على التصدى للدفاع عن الزعماء الدينين وبخاصة مفتى فلسطين .

وفي نوفمبر عام ١٩٤٥ حينما كان المفتى في فرنسا رفع الاخوان مذكرة باسمهم الى السفارات والمفوضيات الاجنبية في مصر تعبر عن اصرار الشعوب العربية والاسلامية على المطالبة بصيانة الحقوق

المشروعة لعرب فلسطين ، كما رفعوا مذكرة أخرى الى الملك فاروق يطالبونه فيها بضرورة التدخل للانفراج عن الزعماء الفلسطينيين المبعدين وبخاصة ممثلهم الاساسى أمين الحسينى كما طلبوا من الملك تحذير بريطانيا بأنه ليس هناك أى سبيل للتفاهم الا بعد عودة الزعماء المبعدين ، بعدما زالت ظروف الحرب العالمية الثانية والتي كانت سببا في ابعادهم .

واختتمت المذكرة بالآتى : « ولذلك نرفع صوت الاخوان المسلمين الى مقام جلالتك السامى راجين التوسط لدى الحكومة البريطانية حتى لاتعارض مع عودته والتسارع بالانفراج عن اخوانه المبعدين والمعتقلين من مجاهدى العرب فى روديسيا وغيرها من مجاهل افريقيا وآسيا ^(٥١) » .

وحينما طلب المفتى من السلطات المصرية السماح بلجونه السياسى الى اراضيها انتهزت بريطانيا تلك الفرصة وجددت الدعوة الى تسليم زعيم فلسطين اليها باعتباره عدوا لها ، وقد جزع الاخوان لهذا الموقف البريطانى الذى لن يؤدى الى شىء سوى اثاره شعور العداء لدى العرب والمسلمين فى العالم كله بالاضافة الى انه اجراء ينتج عنه زيادة تعقيد المشكلة وبناء عليه طلب الاخوان من السلطات البريطانية اعطاء المفتى حقه فى العودة الى بلاده أو الاقامة فى احدى الدول العربية .

وحينما أيدت الحكومة الامريكية طلب بريطانيا بتسليم المفتى بعث الاخوان بريقة احتجاج الى وزير أمريكا المفوض فى مصر لموقف حكومته من زعيم فلسطين وطلبوا منه ضرورة لفت نظر الحكومة الامريكية الى العدول عن سياستها حفاظا على الصلات الحسنة التى بينها وبين الدول العربية ^(٥٢) .

ولكن ما ان سمحت السلطات المصرية للمفتى باللجوء الى مصر حتى أعلن الاخوان تأييدهم وابتهاجهم لهذا الموقف وعقدوا على الفور اجتماعا على شكل مؤتمر فى الجامع الأزهر للتعبير عن ترحيبهم بقدوم المفتى وباختياره مصر مقرا له ، وبعلان استنكارهم لموقف حكومة اسماعيل صدق فى نفس الوقت الذى اشدوا فيه بموقف الملك فاروق ^(٥٣) .

وفيما يختص بحزب مصر الفتاة فمن المعروف أن هذا الحزب لم يكن له ذلك الوزن الذى تتمتع به الاخوان من حيث مدى انتشاره بين الجمهور المصرى ولكن الحماس الذى اتسم به هذا الحزب لقضية فلسطين يجذب الاهتمام وان كنا نرى أن نشاطه لم يترك أثرا فعلا بسبب ضعف الحزب .

ويلاحظ أن مصر الفتاة من أولى التنظيمات السياسية المصرية التى وضعت ضمن برنامجها التعاون مع الدول العربية نتيجة لتلك العلاقات التى نشأت بين زعيم الحزب أحمد حسين وقادة فلسطين فى مصر وبخاصة محمد على الطاهر . ولقد بدأ هذا الحزب نشاطه بخصوص قضية فلسطين بجمع التبرعات والمطالبة بمقاطعة البضائع الصهيونية مما أدى الى تجاوب بين حزب مصر الفتاة وبين الشباب الفلسطينى العربى ^(٥٤) .

ولقد رفض هذا الحزب مشروع تقسيم ١٩٣٧ وبعث أحمد حسين بريقة بهذا المعنى الى زعيم فلسطين أمين الحسينى ركز فيها هجومه على السياسة البريطانية شأنه فى ذلك شأن الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى فى مصر ، ولقد أعلن حزب مصر الفتاة أن دوافع بريطانيا لفرض التقسيم انما يرجع

معظمها الى الرغبة في أن تكون فلسطين « تكأة للسياسة البريطانية في حوض البحر الابيض المتوسط » (٥٥) .

ولقد رأت مصر الفتاة ضرورة عقد اجتماع لشرح خطورة التقسيم ، وفيه أصدر احمد حسين بيانا مفصلا باسم حزبه وضع فيه موقفه من التقسيم أمام الدول العربية جميعها ، حيث أكد على خطورة تأسيس الدولة اليهودية على حدود مصر من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فمن الناحية السياسية يرى حزب مصر الفتاة انه مشروع لفصل الدول العربية عن آسيا مما يعرقل التعاون الاقتصادي والثقافي بين مصر وجاراتها ، كما يؤدي الى جعل حدود مصر الشرقية في أيدي أجنبية غير مأمونة الولاء .

وفيما يختص بالناحية الاقتصادية فان قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين خطر على نشاط مصر الاقتصادي ففي استطاعة اليهود القضاء على الصناعة المحلية المصرية وغلق أسواق الشرق في وجه المصنوعات المصرية عن طريق وكلائها التجاريين ودعايتها القوية .

وأما من الناحية الاجتماعية فان قيام الدولة اليهودية على حدود مصر سيؤدي بالضرورة الى خلق أقلية تتجه بتطلعاتها الى بلد غير الذي تعيش فيه مما يوجد مشاكل داخلية تصرف العامل الوطني عن عمله ويؤدي ذلك الى زيادة التدخل الاجنبي في البلاد . وبذلك يرى الحزب أن قضية فلسطين هي جزء من القضية المصرية ويجب على المصريين الدفاع عنها بكل ماله من وسائل (٥٦) .

ويتضح أن هذا البيان كان أكثر وضوحا في تصوره للمشكلات الناجمة عن قيام الدولة اليهودية من بعض الأحزاب المصرية الأخرى .

ولقد وجه أحمد حسين برقية احتجاج على السياسة البريطانية الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين هدد فيها بريطانيا بأن مصر والبلاد العربية على وشك الانفجار والثورة اذا لم تحاول بريطانيا الوقوف بجانب عرب فلسطين ، كما تبنت مصر الفتاة نفس دعوة الاخوان لمقاطعة البضائع الصهيونية وزادت عليها فكرة المطالبة بمقاطعة البضائع الانجليزية (٥٧) ، وهي دعوة غير عملية في ذلك الوقت لأن الاقتصاد المصري كانت تتحكم فيه السياسة البريطانية .

وعلى الصعيد الدبلوماسي نشطت مصر الفتاة للدعاية للقضية الفلسطينية واعلان رفضها للتقسيم ، ففي أوائل يوليو عام ١٩٣٨ زار زعيم الحزب لندن حيث عقدت له الجمعية العربية هناك اجتماعا برئاسة الاستاذ عزت طنوس ، وفي هذا الاجتماع القى احمد حسين كلمة أعلن فيها رفضه لمشروع التقسيم وقال « ان مصر لن توافق على مشروع انجلترا لتقسيم فلسطين وبأن مصر كافة يمثلها حزب مصر الفتاة تقاوم هذه السياسة » (٥٨) .

وهكذا ركز احمد حسين جهوده على محاولة تغيير بريطانيا لسياستها حرصا منه على مصلحة مصر القومية حيث يقول « ان من يملك فلسطين فقد تحكم في مصر لأن حصون مصر الطبيعية ليست عند العرش كما كان يعتقد البعض » ، ولكن عندما أخفقت تلك المحاولات اتجه الى الجانب الآخر من

اللجنة والتي تسمت باسم « لجنة تنظيم المقاطعة » .

وقد بدأت تلك اللجنة عملها باعداد احصاء شامل لأعمال اليهود التجارية والمالية وتعريف الرأى العام بها حتى يمكنهم تنفيذ المقاطعة ، ثم الدعوة الى عقد اجتماع لبحث مشكلة اليهود ووسائل حلها وأخيرا تقرر فتح باب التطوع للشباب للقيام بالدعاية للمقاطعة وتهيئة الرأى العام لها والعمل على تنفيذها (٦٥) .

وقد تكررت الدعوة الى التعاون تلك في اكثر من مناسبة ، مما آثار مخاوف الصهيونيين وبخاصة في مصر فقد كتبت جريدة « الشعب » الفلسطينية الصادرة في بيت لحم في عددها الصادر يوم ٥ أغسطس عام ١٩٣٩ ، تقول بأن « ماينادى به حزب مصر الفتاة عن مقاطعة يهود مصر وتنظيم اللجان مع هيئة الاخوان أزعج يهود مصر (٦٦) » .

ولقد حاول يهود مصر تهير موقفهم فسارعوا الى ارسال برقية الى أحمد حسين مستنكرين فيها سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين وموضحين انهم ليسوا بالضرورة صهيونيين ولكن زعيم مصر الفتاة رأى اثبات صحة مايقولون بوسائل شتى كجمع الأموال لمنكوى فلسطين وايقاف ارسالها لليهود وأن يقوم وفد منهم بزيارة لندن من أجل محو فكرة الوطن القومى اليهودى ، وهذه مطالب يتعذر قبولها من يهود مصر حتى ولو كان بعضهم غير صهيونى .

وحقيقة الأمر أن معظم يهود مصر تعاطفوا مع الصهيونية كما سنشير الى ذلك ، فقد ارسل احد اليهود المصريين خطابا الى احمد حسين كرد فعل لنشاطه ضدهم حيث تضمن هذا الخطاب دفاع هذا اليهودى عن يهود فلسطين وسخطه على زعيم مصر الفتاة لاتهامه اياهم بالارهابيين ، وقد رأى هذا اليهودى أن الذين يطلق عليهم اربابيون هم الذين يدعى انهم ابطال ، كما أنهم هذا اليهودى احمد حسين بخضوعه للفاشست وأن حزب مصر الفتاة قد باع نفسه للايطاليين والالمان والا فلماذا لايتحج ضد هجوم الايطاليين على ليبيا ولماذا يتجه احمد حسين الى المانيا في حين ان هتلر قد وضع العرب في الدرجة الرابعة عشرة من درجات السلم الاجماعى لترتيب الاجناس بحيث كان ترتيبهم بعد اليهود .

وفي نهاية الخطاب دعا هذا اليهودى العرب الى ضرورة التعاون مع اليهود لأنهم أبناء جنس واحد وهو الجنس السامى وأتهم احمد حسين بالخيانة لأنه بحملته تلك يحاول احباط هذا التعاون .

غير أن احمد حسين رد على خطاب هذا اليهودى فأعلن مرة اخرى أن اليهود هم السبب الاساسى في فشل مؤتمر لندن لأنهم مارسوا ضغطهم على انجلترا ، كما ذكر أنه حين يحارب اليهود فانه لايفعل ذلك من منطلق دينى عنصري ولكن بهدف الدفاع عن الفلسطينيين والاحتفاظ بفلسطين دولة عربية وصيانة الاماكن المقدسة بها (٦٧) .

وعندما بدأت مباحثات الجامعة العربية اقترح احمد حسين أن تكون الرابطة بين الدول الأعضاء رابطة قوية تشبه الاتحاد الفيدرالى القائم بين الولايات المتحدة ، وهذا اقتراح غريب على الرأى العام المصرى في ذلك الوقت ، وهذه المناسبة قام بمجولة للدعوة للوحدة العربية زار خلالها فلسطين في نوفمبر عام ١٩٤٥

حيث نصح عربها بضرورة الاعتماد على أنفسهم لا على جامعة الدول العربية وأكد لهم « أن قضية فلسطين بالنسبة للعرب جميعا في جميع البلاد العربية هي قضية تتصل بخاطر مقبل أما بالنسبة لأهل فلسطين فهي قضية خطر حالة وواقع أن الصهيونية تهددكم في أوقاتكم وأرزاقكم » .

وحينما جاءت لجنة التحقيق الانجلو أمريكية الى مصر في أوائل عام ١٩٤٦ لم تقابل أحدا من زعماء حزب مصر الفتاة كما فعلت مع الاخوان وربما يرجع ذلك الى أن تلك الجماعة لم يكن لها وزن كبير وتأثير واضح في السياسة العربية .

ولا يختلف موقف حزب مصر الفتاة عن الاحزاب المصرية الاخرى التي هاجمت حكومة صدقي بسبب موقفها من أمين الحسيني وتقييد نشاطه ، والفرق هو أن هذا الحزب اعتبر أن هذا الموضوع يحتل مكان الأولوية كسبب لاسقاط حكومة صدقي ويزيد في اثارة السخط عليها عن فشل المفاوضات أو الأحوال الداخلية وارتباكاتها أو المطامع الحزبية ومؤامراتها ^(٦٨) .

ثالثا : موقف اليسار المصري :

يحتاج موقف اليسار المصري من القضية الفلسطينية الى وقفة خاصة نظرا للاختلاف الواضح في فكره ومبادئه عن الاحزاب التقليدية والتي تربعت على تاريخ الحياة السياسية المصرية كما أنه يختلف أيضا عن الأحزاب العقائدية الاخرى كالاخوان المسلمين ومصر الفتاة .

تكون الحزب الشيوعي المصري بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في أعقاب الثورة المصرية عام ١٩١٩ ، وأيضا بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا ، على يد كوادر أجنبية في أغسطس عام ١٩٢١ ، ومنذ ذلك الحين بدأ هذا الحزب الجديد يرفع شعارات وحلة الشعوب العربية في الكفاح ضد الاستعمار ويظهر ذلك واضحا عندما تأسست « عصبة التضال ضد الامبريالية » في بروكسل ، حيث لعب الشيوعيون المصريون دورا نشطا في محاولة دعم أفكار تلك العصبة على نطاق الوطن العربي كله متجهين الى محاولة تأسيس شعبة لها في مصر تضم مختلف القوى الوطنية كما تؤسس لها شعبا في مختلف البلاد العربية وتسمى « عصبة تحرير البلدان العربية » .

وبما تجدر ملاحظته أن هذا النشاط المطرد تجاه العروبة من جانب الشيوعيين المصريين واكب الاهتمام السائد بالدعوة للوحدة العربية في مصر ، ومنذ ذلك الوقت بدأ نشاط الحزب الشيوعي المصري مع الشيوعيين العرب من داخل « العصبة المناهضة للامبريالية » ^(٦٩) .

وإذا رجعنا الى تكوينات الحركة الشيوعية المصرية وبخاصة في الاربعينات نجد انها تكونت من ثلاثة تنظيمات فقد كان هناك « طليعة العمال » وكانت مجلثا « الفجر الجديد » و « الضمير » تنطقان بلسانها ، وكانت هناك أيضا « منظمة أسكرا » أو « الشرارة » ، وأخيرا « الحركة المصرية للتحرير الوطني » ولقد اتحد هذان التنظيمان الاخيران وكونا تنظيما واحدا وهو « الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني » (حدثو) والتي اتخذت من جريدة « الجماهير » منبرا لها ^(٧٠) .

كان يتجاذب اليسار المصرى قبل عام ١٩٣٦ عاملان : عامل أن اليسار فى بداية نشأته احتوى على عناصر اجنبية ومن بينها يهود ، والعامل الثانى هو أن هؤلاء اليهود لو التزموا بالنظرية الماركسية فأنهم لابد وأن يقفوا ضد الصهيونية كحركة سياسية تستهدف التوسع واغتصاب أراضى الغير ، ولأن ثورة ١٩١٧ البلشفية أدانت الحركة الصهيونية لأنها اعتبرت الصهيونيين ذوى نزعة عنصرية رجعية الامر الذى يتنافى تماما مع مبادئ الفكر الاشتراكى . ولذلك فان البلاشفة بعد أن استتب لهم الأمر فى عام ١٩١٨ اسسوا « قوميسيرية مؤقتة للشفون القومية اليهودية » وذلك لمواجهة اى تنظيمات صهيونية .

كما حاول رجال السلطة فى روسيا منذ توليهم الحكم القضاء على مايدعى « بالمظهر القومى اليهودى » لانهم اعتبروا القوميين اليهود ذوى طابع برجوازى ولذلك فقد منعوا الهجرة الى فلسطين ، وبما يستلقت النظر أن العناصر اليهودية فى الحزب الشيوعى أيدت الحكومة فى خطواتها تلك لأنها نظرت الى الصهيونية على أنها أداة لتحقيق الاغراض الاستعمارية مما يتعارض مع ثورة البروليتاريا .

ومن هذا المنطلق القومى عارض قادة الثورة الروسية الصهيونية ، واستطاعوا أن يفرقوا بينها وبين اليهود فقد اعتبروا اليهود مواطنين متساوين فى الحقوق مع غيرهم وأن أى اعتداء عليهم يتخذ الشكل العنصرى يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون ، أما الصهيونية فقد نظر اليها زعماء روسيا وبخاصة لينين وتروتسكى وستالين على انها حركة رجعية تحاول تأسيس دولة على أساس دينى قومى مما يتعارض مع ماتهتد الى الشيوعية من « الدولية والعالمية » (٧١) .

ولذلك فان القضية المطروحة التى تتطلب المناقشة هى : هل تغلبت على هؤلاء اليهود المنتمين الى الحركة الشيوعية فى مصر فكرة الولاء للمبادئ الماركسية أم تغلبت عليهم العصبية القومية ولو بصورة غير مباشرة ؟ ومن هنا فان موقف الحركة الشيوعية فى مصر تدبذب حسب الظروف والملايسات التاريخية .

وفى العشرينات برز اهتمام الشيوعيين بمسألة فلسطين ففى عام ١٩٢٥ وبمناسبة افتتاح الجامعة العبية بالقدس دعى بلفور للمشاركة فى هذا الاحتفال ، وعندما وصل الى فلسطين ثار العرب ثورة عارمة وأعلنوا الاضراب العام باعتباره صاحب التصريح المشفوم الذى بموجبه أعطت انجلترا فلسطين لليهود ، ولقد بارك الشيوعيون المصريون موقف عرب فلسطين وأعلنوا « أنا لنحى هذه النهضة فى فلسطين ونأمل أن يواظب الفلسطينيون الكرام على امجادهم وجهادهم فى سبيل استقلال بلادهم وهم كمظلومين مرهقين عليهم أن يضعوا أيديهم فى أيدى كل طبقة من طبقات العمال فى أى بلد من البلدان فالتبقة العاملة مظلومة فى كل مكان وكل مظلوم للمظلوم نسيب (٧٢) » .

ولم يتنبه زعماء الحركة الوطنية فى مصر الى خطورة الصهيونية بسبب انشغالهم بموضوع العلاقات مع بريطانيا مما أدى الى تمكن اليهود فى مصر من تأسيس جمعيات صهيونية وغيرها ، وقد تنبه الشيوعيون المصريون الى ذلك نتيجة اطلاعهم على ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى حيث كانوا اكثر تفهما للمسألة الصهيونية بسبب احتكاكهم باليهود منذ أن التقوا معا فى جامعة كادجى الشرق بموسكو . وبذلك نادى الفرع المصرى فى تلك الجامعة الى التنبيه فى عام ١٩٢٧ الى ضرورة تعريب الاحزاب الشيوعية وخلوها تماما

من العناصر اليهودية المسيطرة عليها ويذكر الدكتور صلاح العقاد أن هذا الموقف من الفرع المصري « لم يتخذ ازاء الصهيونية بقدر ماهو تنافس بين الجنسيات على قيادة الحركة الشيوعية الدولية ، كما يدل على أن اليهود السوفييت الذين كانوا حلقة اتصال بهذه الأحزاب لم ينسوا انتماءهم اليهودى وأعطوه الأولوية على عقيدتهم الماركسية (٧٣) » .

وعندما وقعت حوادث البراق عام ١٩٢٩ عبرت « العصبة المناهضة للامبريالية » عن موقف الشيوعيين المصريين تجاه تلك الحوادث حينما اصدرت بيانات في ١٥ نوفمبر عام ١٩٢٩ تحت عنوان « النضال من أجل حرية الشعب العربى » جاء فيه :

« لقد أوضحنا أحداث فلسطين الاخيرة حقيقة أن القضية الوطنية العربية تشكل في الوقت الراهن احدى القضايا الهامة في السياسة العالمية . والعرب يمتلكون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم وأن يكونوا دولة واحدة قوية ، مستقلة ، وحرّة تماماً ، دولة عربية عظمى يحدد شكلها ومستقبلها ليس بواسطة الامبرياليين الاجانب ، وانما وفقا لمصالح وارادة الجماهير العربية الكادحة ، فلاحين وعمالا ويدوا » ثم يمضى البيان في وصف مايجد في فلسطين فيقول : « ان العصبة المناهضة للامبريالية وقد تابعت باهتمام المظاهرات الرائعة التي تفجرت يوم ٢ نوفمبر في فلسطين كتعبير عن النمو الهائل للحركة الوطنية في البلدان العربية جميعا لترسل بأحر تحياتها الى المناضلين دفاعا عن حقوق الامة العربية » وأخذ البيان بعد ذلك يدعو العرب الى تكوين لجان قاعدية لمناهضة الاستعمار على أساس برنامج محدد ثم تقوم تلك اللجان بانتخاب « مجلس وطنى عربى » يكون اساسا لتعبئة جميع القوى الشعبية وقد اختتم البيان بالنداء التالى : « عاش النضال التحررى للشعب العربى فليسقط الامبرياليون ، وليسقط انقسام البلدان العربية ، ولتحيا الدولة الفيدرالية العربية الموحدة الحرة » (٧٤) .

كان هذا موقف اليسار العربى ككل واليسار المصرى بصفة خاصة من أحداث فلسطين والوحدة العربية قبل قيام الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ ، ويعتبر فريدا من نوعه من الناحية النظرية وهو ينم عن سبق الشيوعيين الى بعض الافكار التى اتبعتها الحركة القومية فيما بعد ولكن من منظور مختلف .

وفضلا عن ذلك فان اهمية تسجيل هذا الموقف لايرجع الى تأثير الحركة الشيوعية العربية من حيث الحجم أو الشعبية وانما الى هذا الاسلوب الخاص في التفكير وربط قضية فلسطين بقضية الاتحاد العربى ، ومما يستلفت النظر مانادت به الحركة الشيوعية المصرية فى عام ١٩٣١ من ضرورة « النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعمارى من أجل تحقيق وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب الحرة » وأدرجت تلك العبارة ضمن برنامجها ومبادئها (٧٥) .

ومن ناحية أخرى نجد أن للحزب الشيوعى الفلسطينى موقفا من ثورة عام ١٩٣٦ فقد حذا حذو التيار العام حينذاك فى تأييده للمطالب العربية الخاصة بوقف الهجرة والغاء تصريح بلفور وغيرها ولكنه يتميز بأنه دعا الجماهير اليهودية الى مساندة الحركة الثورية العربية كما ذهب أحد أعضاء هذا الحزب لمقابلة المفتى بهدف عقد اتفاق يقضى بالخاق شيوعيين بالهيئة العربية العليا للاشتراك فى التخطيط للثورة . ولكن كانت حالة هذا الحزب فى صيف عام ١٩٣٧ يشوبها التفتك وبخاصة بعد أن قبض على

عدد كبير من أعضائه ، وبعد أن حلت جميع فروع الجانب اليهودي منه . ولذلك فقد عانى هذا الحزب من نكسة بين اليهود نتيجة لثورة ١٩٣٦ ونتيجة لتوقف اتصاله بالكومنترن منذ عام ١٩٣٧ بسبب حركة التطهير التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي حينذاك ^(٧٦) .

وإذا تتبعنا موقف اليسار المصري من أحداث فلسطين طوال الثلاثينيات نجده يتصف بالسلبية والجمود ، ولكن استطاعت الشيوعية ان تعاود ظهورها مرة أخرى في الأربعينيات وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وشاركت بأسلوبها الخاص في مهاجمة الصهيونية على أساس أنها مقترنة بالاستعمار .

ففى أثناء الحرب العالمية الثانية اشترك الاتحاد السوفيتي في الحرب كحليف لبريطانيا مما نتج عنه تعاون بين الشيوعيين اليهود والمصريين ، وما دعم هذا التعاون تزعم هنرى كوريل للحركة الشيوعية في مصر والذي عبر عن رأيه في الصهيونية وفلسطين عام ١٩٤٥ عندما نشر كتيباً بعنوان « المسألة الفلسطينية » وما يستلقت النظر التحليل الذى قدمه للحركة الصهيونية وللحركة الوطنية الفلسطينية فقد هاجم كلا الفريقين من منظور ماركسى بحت . فبالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية وصف زعماءها بأنهم يمثلون الطبقة الاقطاعية التى اصطلحت بمصالح الانتداب لانه شجع على تدفق رؤوس الاموال اليهودية المرتبطة برؤوس الاموال الانجليزية والامريكية وبذلك اصبح اليهود يمثلون مرحلة انتقال من عهد الاقطاع الى عهد البرجوازية ولذلك اتجه الاقطاعيون بكل ثقلهم تجاه المانيا النازية من أجل حماية مصالحهم الاقتصادية ^(٧٧) .

ولا شك أن هذا التحليل يعبر عن نظرة ضيقة تتسم بالتحجر في تطبيق نظرية الحتمية التاريخية فهى تتجاهل العامل القومي في الصراع بين العرب واليهود في فلسطين كما تنكر حقائق ثابتة وهى أن الحركة الوطنية العربية اذا كانت قياداتها من بين كبار الملاك فان جمهورها كان يمثل الطبقة الكادحة بخاصة من الفلاحين .

وبعد انتهاء الحرب كان الشيوعيون المصريون مدركين تماماً مدى علاقة الصهيونية بالرأسمالية الأمريكية رغم الصراعات التى ظهرت بين سلطات الانتداب واليهود . ولكن وضع الشيوعيون المصريون خطة تقضى بضرورة التعاون مع اليهود التقدميين في مصر ومحاوله الزج بأنفسهم في خلافات هؤلاء اليهود التقدميين مع كبار رجال الأعمال اليهود وذلك تحت شعار التجمع الديمقراطي ، وقد اتفقوا في ذلك الاتجاه مع بعض العناصر الشيوعية في سوريا والعراق ، وربما لجأ الشيوعيون المصريون الى ذلك لسببين :

أولهما : محاولة منهم لكسب شعبية نظراً لضآلة حجمهم ، وثانيهما : ربما لتخطي حاجز العنصرية في رأيهم وابعاد الصفة الدينية « عن المواجهة المنتظرة بين العرب واسرائيل » ^(٧٨) .

ونرى مثلاً اسلوب معالجة هذا الموضوع من خلال مقال لصادق سعد احد الكتاب الشيوعيين في مجلة « الفجر الجديد » وهو يدحض الصهيونية باعتبارها احدى الحركات القومية فيقول :

« الصهيونية حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين يستغلون موارد فلسطين وشعبها وموقعها الاستراتيجي وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية ككبش الفداء في صراعاتهم

ضد الطبقات العاملة الفلسطينية . فالوطن القومي الذي تسعى الصهيونية الى تأسيسه في فلسطين لم يبن الا عن طريق رؤوس اموال وعن طريق المؤسسات المالية الانجليزية والامريكية » ويورد الكاتب كلمة لكاتب صهيوني معبرا فيها عن اتخاذ الصهيونيين نغمة الاضطهاد النازي لليهود كوسيلة لاجبار العالم كله على الاعتراف بضرورة وجودهم في فلسطين كوطن لهم فيقول هذا الكاتب الصهيوني : « ان تلاشى اضطهاد اليهود يسبب تلاشى الصهيونية ، فاضطهاد اليهود أحسن مثير لمصلحة الصهيونية » (٧٩) .

وفي عدد آخر نرى أحد الكتاب الشيوعيين وهو يدحض الصهيونية أيضا وينفي كونها حركة قومية فيقول : « فاما أن الحركة الصهيونية حركة قومية لليهود فهذا يحتاج الى اثبات ، فاعتبار اليهود أمة هو شيء بعيد عن الحقيقة كل البعد لافتقاد اليهود الى (وحدة المنطقة واللغة والروابط الاقتصادية) وأما أن الصهيونية بريئة من اعمال الرأسمالين (تصريح بلفور الى لورد روتشيلد الرأسمالي الكبير) ، وأما أن الصهيونية نهضت بالعرب فهو يشبه كثيرا قول الاستعمار بأنه رقى مصر مثالا لأنه أتى اليها بينوكه وسياراته » (٨٠) .

ومنذ ذلك الحين بدأ الشيوعيون المصريون يشنون هجومهم العنيف ضد الاستعمار والصهيونية ويحثون القادة الوطنيين وبخاصة في فلسطين على ضرورة مناهضة الصهيونية والعمل على اقامة حكومة ديمقراطية حيث ان طبقة العمال والطبقات الاخرى في فلسطين لن تحسن معيشتها الا في ظل حكم ديمقراطي وهي نفس المبادئ التي نادى بها عصبة التحرر الوطني في فلسطين ، وحثت على عدم الانصياع وراء الشعارات الصهيونية والتي تستغل الإلأم التي يعانيها اليهود في أوروبا لمحاولة استعمار فلسطين ولقد ادرك اليهود الشرقيون تلك المناورة الصهيونية ولذلك طالبوا بأنفسهم بضرورة وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين (٨١) .

وتكمن خطورة الصهيونية في أن أطماعها لن تقتصر على فلسطين فحسب بل تقف عقبة في سبيل استقلال البلاد العربية الاخرى مما يعوق استمرار السلام العالمى ، ولقد اصدرت رابطة فتيات الجامعة والمعاهد نداء تحث فيه على وجوب محاربة الصهيونية أداة الاستعمار البريطاني (٨٢) .

ولقد وقف اليسار المصرى وقفة ايجابية نحو فلسطين في مؤتمر نقابات العمال العالمى والذي عقد في باريس في نوفمبر عام ١٩٤٥ حيث أعدت اللجنة التحضيرية لنقابات العمال المصرية برنامجا في هذا المؤتمر يتضمن المطالبة « بمناصرة فلسطين العربية في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية واعتبار ان الاخيرة نوع من انواع الفاشية والقضاء على بقايا الرجعية والفاشية وتوطيد الديمقراطية الحقة واخيرا ضرورة انهاء الاستعمار بجللاء الجيوش الاجنبية عن جميع امم العالم » .

ويلاحظ أن الحركة الشيوعية في مصر لم تحذ حذو الاحزاب التقليدية الاخرى والتي درجت على ارسال المذكرات والاحتجاجات للهيئات الرسمية ، كما أنها لم تقدم برنامجها الى الحكومة المصرية لكى تسترشد به ان كان هناك أمل في مجرد أن تتسلمه لذا اتجهوا الى هيئات دولية من نوع آخر مثل مؤتمر نقابات العمال العالمى وهو هيئة لها وزنها في الأوساط العمالية والدولية . وذهب اليساريون الى حد القول « بأن العمال المصريين هم الذين سيبسطون قضيتنا الوطنية والديمقراطية على الرأى العام العالمى

وسيطالبون بتأييده لها وبالضغط على حكوماتهم لمناصرتهم « وهذا المجال لم تكن القيادات المصرية ترغب في استخدامه ضمن اساليب الكفاح السياسى من أجل القضية الوطنية الفلسطينية ^(٨٣) » .

وقد انتهز الشيوعيون المصريون فرصة قيام المظاهرات التي قادتها العناصر الوطنية الاخرى بمناسبة ذكرى تصريح بلفور عام ١٩٤٥ ، فأخذت تردد نظرياتها المشار اليها والتي تربط بين الاستعمار والصهيونية ^(٨٤) ، ويذكر الدكتور صلاح العقاد في هذا الصدد أن تلك العناصر اليسارية رأيت « أن الحكومة المصرية خاصة في عهد اسماعيل صدقي واحزاب الاقلية كانت تتواطأ مع الرأسماليين اليهود رغم أن هؤلاء يمثلون الصهيونية وذلك لتحطيم الحركات التقدمية بين المصريين واليهود على السواء ^(٨٥) » .

وفي بعض التحليلات خرج الكتاب الشيوعيون عن الموضوعية حينما اتهموا المسئولين في مصر بالعنصرية بحجة أنهم يؤيدون تجميع اليهود في مكان واحد مما يعنى تأييدهم لقيام الدولة اليهودية ^(٨٦) ، ويكفى دليلا على عدم صدق هذه الاتهامات مواقف مصر الرسمية في المحافل الدولية ، والظاهر أن ماكان يهدف اليه الشيوعيون هو المطالبة بنظام يسمح لليهود في مصر بالنشاط السياسى في اطار الحزب الشيوعى حتى يتقوى بوجودهم واطلقوا على هذه السياسة اسم الديمقراطية .

واستغل الشيوعيون الاسلوب المتبع لدى حزب مصر الفتاة في معالجة قضية فلسطين ذلك الاسلوب الذى اشرنا اليه والذي يهاجم اليهود من منطلق دينى أو قومى فوصفوا مثلاً حزب مصر الفتاة بالفاشية والعنصرية ^(٨٧) ، وكأنهم يريدون أن يشبهوا موقف حزب مصر الفتاة بموقف النازية العنصرية وفي ذلك مجافاة للحقيقة ، إذ أن حزب مصر الفتاة لم يتبن أى فلسفة تقوم على أساس تفاوت الاجناس كما لم يخرج عن العقلية السائدة في مصر حينذاك وقد كان من الصعب عليها — ولها كثير من الحق في ذلك — أن تفرق بين الاستعمار الصهيونى وبين اليهودية .

وحينما أعلن الرئيس الأمريكى « ترومان » تصريحاً يطالب فيه السماح لمائة ألف يهودى بدخول فلسطين عبر اليساريون المصريون عن عدم ارتياحهم لهذا التصريح الذى ربط فيه ترومان بين قضية اللاجئين وقضية فلسطين كما أنه لا يؤدى في النهاية الى ايجاد حل لكلتا القضيتين بل سيزيد من تعقيد الامور ، فهجرة اليهود الى فلسطين لن يكون مرغوباً فيها الا اذا قامت على اسس ديمقراطية اساسها التفاهم مع سكان فلسطين أنفسهم ، وأما بالنسبة لقضية فلسطين فلن تحل الا اذا رفعت القضية الى الامم المتحدة ، وقد قدم اليسار المصرى اقتراحاً عملياً يحل مشكلة اللاجئين ينص على :

أولاً : ان تتحمل سلطات مدينة يهودية مسئولية هؤلاء اللاجئين وتقدمهم بالمال عن طريق مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة للأمم المتحدة (أونرو) لتدريبهم وثقافتهم ، وفي حالة وجود أقارب هؤلاء اللاجئين من رعايا بريطانيا فيجب اقامتهم هناك لحين الانتهاء من اعداد الترتيبات الخاصة بعودتهم الى أوطانهم الأصلية .

ثانياً : أما اذا تمسك بعض هؤلاء اللاجئين بعدم الرجوع الى مواطنهم الاصلية ففى تلك الحالة تقام ملاجئ خاصة بهم في الأقطار الديمقراطية ، اما اذا رغب البعض في الهجرة الى فلسطين فلن يتأتى

ذلك الا بعد موافقة سكان فلسطين أنفسهم .

ثالثا : وفي تلك الحالة الاخيرة يجب على بريطانيا أن تغير سياستها تجاه فلسطين بحيث تقوم أساسا على محاولة إيجاد جو من التفاهم بين الجماهير العربية واليهودية واشاعة الديمقراطية بينهما كسبيل لحل مشكلة فلسطين (٨٨) .

ولقد رأى الشيوعيون المصريون أن السياسة الأمريكية كانت تريد بهذا التصريح تحويل الحركة الوطنية العربية الى الانحراف عن اتجاهها الاصلى وهو محاربة الاستعمار والصهيونية والاتجاه نحو محاربة الهجرة اليهودية الى فلسطين لكي يؤكدوا ما أشاعوه من قبل من صيغ الحركة الوطنية العربية بالصيغة العنصرية والتي تتمثل في محاربة اليهود في الشرق العربى ، وبذلك يتفرغ كل من العرب واليهود الى محاربة بعضهم بعضا الى أن يتمكن الاستعمار البريطانى والأمريكى من مد جذوره الى الشرق العربى .

سعت بريطانيا الى اشراك الولايات المتحدة الامريكية فى تحمل المشاكل الناجمة عن غرس فكرة اقامة الدولة اليهودية فى فلسطين وذلك حينما تألفت منهما لجنة مشتركة للتحقيق فيما يجرى فى فلسطين وهى لجنة التحقيق الانجلو — أمريكية ، ولقد درج اليسار المصرى على تسميتها بلجنة « التلقيق الانجلو — أمريكية » وأشاروا الى دوافع بريطانيا وراء تشكيل تلك اللجنة وهو محاولة التظاهر بالعمل على إيجاد حل لقضية فلسطين لتخدير اعصاب سكانها العرب ، ولكنهم يرون أن أى لجنة تتكون من محور لندن — واشنطن ماهى الا لجنة استعمارية هدفها الأول والاخير اصدار توصيات تتعارض مع استقلال فلسطين (٨٩) .

وفى الحقيقة أن تشكيل تلك اللجنة يعتبر مخالفة صريحة للمواثيق الدولية ولحق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير مصيره ، فبريطانيا هى التى أعطت فلسطين لليهود بموجب تصريح بلفور ، كما أنها حاولت طوال فترة الانتداب تدعيم الوطن القومى اليهودى واخيرا نجحت فى جر أمريكا معها فى قضية فلسطين والتي تعتبر من أكبر الدول المناصرة للصهيونية ، وفى وسط هذا المناخ لا بد من استقلال فلسطين استقلالا تاما (٩٠) .

ولقد ندد اليسار بموقف الجامعة العربية بسبب اتصال امينها العام بتلك اللجنة فما أن وصلت الى القاهرة حتى بادر عبد الرحمن عزام بالادلاء بشهادته أمام اللجنة بالرغم من تصريحاته المتتالية فى الصحف من قبل بعدم شرعية تلك اللجنة ، وبمجرد ادلاء الأمين العام بشهادته بادر أيضا زعماء العرب الرجعيون بالسير على نفس الطريق (٩١) . وبذلك فإنهم قد حققوا رغبات الاستعمار فى الوقوف دون عرض مشكلة فلسطين على النطاق الدولى .

كما استنكر اليسار أيضا قرار الجامعة العربية بشأن المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية ، فالمشكلة عندهم ليست مناقشة المقاطعة أو التقسيم ولكنها كما قالت مجلة « العهد الجديد السوفيتية » نقلا عن الفجر الجديد : « ان هذه اللجنة الغربية تعمل بدون سلطة أو تفويض » وتساءلت « ماهى الأسس القانونية لقيام لجنة فلسطين الانجلو — أمريكية بمهمتها ومن الذى حولها السلطة بأن تحل

المشكلة ، بدون اشراك اصحاب المصلحة المباشرة ؟ » ثم استطردت تلك المجلة السوفيتية تقول أنه ليس هناك مبرر لارسال تلك اللجنة « خصوصا في اللحظة التي بدأت فيها أداة هيئة الأمم المتحدة في القيام بوظيفتها » . كما رأى اليسار المصرى أيضا أنه كان لابد على دول الجامعة العربية من تأييد ماجاء به المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى البريطانى والذى طالب بانهاء الانتداب البريطانى على فلسطين والاعتراف باستقلالها الوطنى فى ظل نظام ديمقراطى يجمع بين العنصرين ، أو كما ذكر المجاهد الفلسطينى مخلص عمرو من ضرورة التأكيد على استقلال فلسطين ومنح اليهود والاقليات الاخرى حقوق المواطن العادى ووقف الهجرة اليهودية واعتبار مشكلة اللاجئين منفصلة عن القضية الفلسطينية واحالتها الى هيئة الامم المتحدة (٩٢) .

ولقد ارتاحت الأوساط اليسارية فى مصر الى النداء الذى اصدرته عصابة التحرر الوطنى فى فلسطين والذى دعت فيه الشعب الفلسطينى الى ضرورة مقاطعة لجنة التحقيق المشتركة والمطالبة بعرض قضيتهم على هيئة الأمم المتحدة وحث اللجنة العربية العليا على ضرورة رفض التعاون مع اللجنة والتأكيد على استقلال فلسطين (٩٣) . كما اعتبروا ان اللجنة قد تحدت بتقريرها الحركة الوطنية العربية وبخاصة فيما يتعلق باباحة الهجرة اليهودية الى فلسطين كحل لمشكلة المشردين والسماح ببيع الاراضى الى اليهود فان ماجاء بالتقرير يعتبر من أهم العوامل التى ستدفع بالعرب الى مقاومته بكل مالىديهم من قوة .

ويلاحظ أن اللجنة حاولت بقاء الحالة فى فلسطين كما هى لعدة أسباب ربما يرجع بعضها الى طبيعة تكوين تلك اللجنة والى محاولة الاستعمار مناهضة الحركات التحررية الوطنية فى الشرق العربى وذلك بتمكين الصهيونية من امتلاك فلسطين التى تتمتع بموقع استراتيجى فى سلسلة المواصلات الامبراطورية ، ويرجع بعض تلك الاسباب أيضا الى اتهام الحركة الوطنية العربية بالعنصرية كما يتبين ذلك من السماح بالهجرة اليهودية الى فلسطين . ومن أهم العوامل أيضا والتى ساعدت فى تفاقم القضية الفلسطينية هو موقف الزعماء العرب الذى أعطوا ثقتهم التامة فى بريطانيا وأمريكا وترديدهم فى كل مناسبة بأنهما من أشد حلفاء العرب وسوف يعملان على حل القضية العربية بما يتفق والمصالح العربية ، ولقد حاولت بريطانيا اقناع العرب بصداقتها لهم ونجحت فى ذلك من أجل تكوين كتلة عربية حليفة لها لمواجهة الامتداد الشيوعى فى الوطن العربى ، ولذلك رأى اليساريون أنه لن يتم استقلال فلسطين بعد هذا التقرير — الا بعد تحرير وادى النيل وبذلك يمكنهم طرد الاستعمار من فلسطين والشرق العربى بأسره (٩٤) . وهكذا خرج اليسار بفكرة جديدة وهى اعطاء الأولوية لتحرير مصر والسودان من الاستعمار البريطانى .

اما فيما يتعلق برفض تقرير اللجنة الانجلو — امريكى فان اليسار لم يختلف فى ذلك عن معظم الهيئات السياسية الاخرى فى مصر وربما كان وجه الاختلاف الاساسى هو دعوته الى مقاطعتها وهذا التشدد لايرجع الى ان اليسار كان اكثر تصلبا فى القضية الفلسطينية وانما يرجع الى ارتباط اليسار بالصراع الدولى فى بداية عهد الحرب الباردة فاستبعد الاتحاد السوفيتى واقتصر نظر القضية على بريطانيا والولايات المتحدة كان عاملا اساسيا فى اثارة عداء اليسار للجنة ودحضه لتقريرها تفصيلا . ومن جهة اخرى فان اليسار حينما كان يؤثر عرض القضية على الامم المتحدة انما كان يفعل ذلك لاعتقاده أن

الاتحاد السوفيتى يستطيع المشاركة عن طريق وجوده فى المنظمة الدولية وكعضو يتمتع بمركز خاص فى مجلس الامن وسنرى كيف أن الحزب الشيوعى المصرى بدل موقفه تبعاً لموقف الاتحاد السوفيتى فى الامم المتحدة من المسألة الفلسطينية .

وعندما عقدت الجامعة العربية اجتماعها فى بلودان عام ١٩٤٦ ، انبثق عن هذا الاجتماع عدة قرارات منها العلنية وأخرى سرية ويرى اليساريون المصريون أن القرارات العلنية التى توصل اليها مؤتمر بلودان لم تكن عملية بل كانت تشبه الى حد كبير القرارات التى تصدرها أى جمعية خيرية بعيدة تماماً عن الصفة السياسية . أما بالنسبة للقرارات السرية فلقد اثبتت فيها الجامعة العربية أنها لم تهرب من مسئوليتها تجاه فلسطين عندما قررت عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الامن معتمدين على وجود كل من « مصر وروسيا السوفيتية » أعضاء فى هذا المجلس . ولكن حينما رأت الجامعة العربية وجوب مفاوضات بريطانيا قبل اللجوء الى تلك الهيئة الدولية ، ندد اليسار المصرى بهذا الموقف على أساس أن دول الجامعة العربية تدرك تماماً سياسة بريطانيا الاستعمارية ، وقرارها هذا ماهو الا تسويقاً ومماثلة جديدة للقضية العربية لن يستفيد منها سوى الاستعمار وحده .

ولكن يعزى اليسار المصرى تلك الخطوة الايجابية من جانب الجامعة العربية (الوصول الى هيئة الامم) الى الضغط الشعبى وذلك حينما عمت الوطن العربى المظاهرات والاضرابات احتجاجاً على السياسة الاستعمارية فاضطرت الجامعة العربية الى الضغط على بعض العناصر الرجعية فيها لمحاولة التنازل عن صلاحتهم لبريطانيا من أجل القضية الفلسطينية ولإرضاء الشعوب العربية . وقد رأى اليساريون أنه لكى تتحول السياسة داخل الجامعة العربية الى سياسة عملية فى صالح العرب « علينا الانكف لحظة واحدة عن تأييد كفاح فلسطين وأن نجنّد شعبنا اكثر فاكثر ضد الاستعمار البريطانى والمناورات التى يقوم بها لعزل قضايا العرب الوطنية عن النطاق الدولى » فطالبوا بضرورة تجنيد جميع القوى الشعبية لخدمة القضايا العربية كما انهم حملوا ممثلى مصر فى جامعة الدول العربية مسئولية الشعوب العربية الأخرى وعلى مصر ان تقوم بالتعبات الملقاة على عاتقها باعتبارها زعيمة الامم العربية ولكى تؤكد زعامتها بالفعل عليها أن تكون بعيدة تماماً عن المناورات الاستعمارية وأن تتولى مهمة عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن . ولكن المشكلة تبقى أيضاً فى اختيار الممثلين ففى رأى اليسار أن العناصر التى تمثل الجامعة العربية لدى المنظمة الدولية هى عناصر رجعية فاعتبرت كل من الدكتور محمد حسين هيكل وعبد الرحمن عزام نموذجاً لتلك العناصر (٩٥) .

ومن الأساليب الجديدة التى تميز بها اليسار المصرى بعد تكوين جماعة (حدتو) بذل الجهود لابعاد اليهود المصريين عن الحركة الصهيونية وجرحهم الى التعاون مع اليسار المصرى فى مناهضة الاستعمار والرأسمالية ، كذلك وقفت (حدتو) ضد محاولات جر الشعب المصرى الى عداء الطائفة اليهودية فى مصر وحاولوا اخيراً اثبات الفرق بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين ، وتأكيدها لذلك قامت (حدتو) بتكوين « الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية » . والتى ستحدث عنها عند الإشارة الى موقف اليهود المصريين من القضية الفلسطينية .

ولقد استاءت الأوساط الصهيونية من تكوين تلك الرابطة وحاولوا العمل على حلها وبالفعل نجحوا في الضغط على السلطة لحلها حيث أصدر وزير الداخلية حينذاك قرارا بحل تلك الرابطة . ولكن بالرغم من ذلك استطاعت تلك الرابطة أن تؤكد أن كفاح (حدتو) ضد الصهيونية كان كفاحا جادا ولم يكتف بالشعارات .

ويذكر الدكتور رفعت السعيد « أن (الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية) ليست مجرد تنظيم طائفي قام ثم حل ، لكنها تعبير عميق عن مدى صدق وإخلاص قادة هذا التنظيم للمواقف التي أعلنوها تجاه القضية الفلسطينية » ^(٩٦) وهذا الرأي مطروح للمناقشة .

القوى الاجتماعية

هناك فئات خارج نطاق الأحزاب كان لها اهتمامات معينة بالنسبة لقضية فلسطين وسنحاول فيما يلي أن نستعرض بعض هذه الفئات والهيئات باعتبارها ممثلة لقوى اجتماعية بين قطاعات الشعب المصري .

أنشئت جمعية الشبان المسلمين في الأصل من شباب مصر المسلم ولأغراض اجتماعية ورياضية وثقافية ، وقد أسسها الدكتور عبد الحميد سعيد في نوفمبر عام ١٩٢٧ وتميزت تلك الجمعية بأنها لم تقتصر على القطر المصري بل أنشئت لها فروع خارج مصر في العراق وسوريا وفلسطين . ورغم أن نشأتها كما ذكرنا ثقافية اجتماعية ورياضية إلا أن ذلك لم يمنعها من الاهتمام بالقضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية ^(٩٧) . فحينما وقعت حوادث البراق عام ١٩٢٩ نشطت جمعية الشبان المسلمين في جمع التبرعات للمتكورين في فلسطين كما أرسلت برقيات الاحتجاج الى الحكومة البريطانية وعصبة الأمم ، وبالإضافة الى ذلك عقدت تلك الجمعية مؤتمرا بالقاهرة ضم أعضاء جمعية الشبان المصريين والفلسطينيين وقرروا فيه تأسيس بنك اسلامي وجمعيات تعاونية محلية للمحافظة على أراضي فلسطين ، كما أوصى هذا المؤتمر بوجود انشاء عصبة أمم اسلامية .

وبما هو جدير بالذكر أن رئيس تلك الجمعية قد انضم للوفد الذي سافر الى فلسطين للدفاع عن حقوق العرب أمام اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم للتحقيق في حوادث حائط المبكى ومن المعروف ان هذا الوفد قد ضم كلا من محمد علي علوبة واحمد زكي الى جانب عبد الحميد سعيد ، ورغم أن هذا المؤتمر غلبت عليه الصبغة الاسلامية لا العربية الا أنه نبه أذهان الرأي العام المصري الى خطورة الوضع في فلسطين ^(٩٨) .

وعندما شب الاضراب في فلسطين عام ١٩٣٦ كونت جمعية الشبان المسلمين بالاشتراك مع الجمعيات الاسلامية الأخرى في مصر والدول العربية لجنة عرفت باسم « اللجنة العليا لاعانة منكوبي فلسطين » وكان لكل لجنة في كل دولة عربية رئيس وقد تولى رئاسة اللجنة المصرية الدكتور عبد الحميد سعيد حيث أخذ باسم الجمعية في اصدار النداءات الى ملوك العرب والمسلمين يحثهم فيها على ضرورة

اغاثة فلسطين والوقوف في وجه السياسة الاستعمارية البريطانية والصهيونية^(٩٩) .

وعندما صدر مشروع تقسيم ١٩٣٧ عقدت لجنة الدفاع عن فلسطين التابعة للشبان المسلمين اجتماعا بتاريخ ١٠ يوليو عام ١٩٣٧ كى تعلن أمام العالم رفضها لتقسيم فلسطين باسم الشبان المسلمين ، كما قامت تلك اللجنة بارسال برقيات الاحتجاج الى الجهات المعنية بالأمر بمناسبة ذكرى تصريح بلفور في ٢ نوفمبر عام ١٩٣٧ بالاضافة الى تلك النداءات التى وجهتها الى العالم العربى والاسلامى فى مارس عام ١٩٣٨ تناشدهم فيها بوجوب اغاثة فلسطين ومنكوبها عن طريق ارسال الاموال اليهم بواسطة اللجنة العليا للدفاع عن فلسطين^(١٠٠) .

وحينما اعتدى اليهود على المصلين فى المسجد الاقصى عام ١٩٣٨ بادرت اللجنة العليا للدفاع عن فلسطين بدار الشبان المسلمين بارسال برقية احتجاج الى رئيس الوزراء البريطانى، والمندوب السامى بالقدس وأيضا الصحف الأجنبية الكبرى فى لندن يعبرون فيه عن سخطهم على تلك السياسة الاستعمارية ويناشدون بريطانيا بضرورة تغيير تلك السياسة كى تتجنب ثورة العرب ضدها^(١٠١) .

وعندما كونت الهيئات الاسلامية المصرية بما فيها الشبان المسلمون « جمعية القرش لاعانة منكوبى فلسطين » فى عام ١٩٣٩ أسندت رئاستها الى صاحب فكرتها رئيس جمعية الشبان المسلمين وقد سبقت الاشارة الى ما قامت به تلك اللجنة من مد يد المعونة الى منكوبى فلسطين .

وعندما عقد مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ أيدت جمعية الشبان المسلمين ضرورة اعطاء الحرية لعرب فلسطين فى اختيار من يمثلهم فى هذا المؤتمر ، وعلى أثر الانتهاء منه صدر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذي احتجت عليه الجمعية وقررت تأليف لجنة فرعية لوضع بيان تفصيلى يفند المقترحات البريطانية والاضطرار التى تهدد كيان العرب والمسلمين من جراء تلك المقترحات ثم ينشر هذا البيان على العالم الاسلامى . وعبروا عن احتجاجهم الشديد فى تلك البرقية التى ارسلوها الى رئيس الحكومة البريطانية ورئيس مجلس العموم واللوردات على سياسة بريطانيا ازاء فلسطين .

وحينما جاءت اللجنة الانجلو — امريكية للتحقيق فى حوادث فلسطين عام ١٩٤٦ اهتمت بسماع شهود يمثلون قطاعات مختلفة فكان من بينهم صالح حرب — احد المؤسسين لجمعية الشبان المسلمين والذي صار رئيسا لها فيما بعد — وقد سأل أحد اعضاء اللجنة عن موقف العرب فى حالة رفض اللجنة لمطالبهم فأجاب بأنه يجب على الحكومات فى تلك الحالة التعبير عن وجهات نظرها ، وأعلن أن العرب قد فقدوا ثقتهم فى مبادئ الحرية وميثاق الاطلنطى كما اشار الى انهم سوف يقاتلون من اجل الدفاع عن حقوقهم المشروعة^(١٠٢) . وقد رفضت جمعية الشبان المسلمين تقرير تلك اللجنة شأنها فى ذلك شأن باقى الاحزاب والهيئات المصرية الأخرى^(١٠٤) .

وقد اتخذ مقر دار الشبان المسلمين فى مناسبات كثيرة مقرا للاجتماعات السياسية التى خصصت للقضية الفلسطينية الا أن الشبان لم تكن لهم كتائب من طراز كتائب الاخوان المدرية على حرب العصابات ولذلك كان نشاطهم محصورا فى المجال السياسى وجمع التبرعات .

وفيما يختص بدور الأزهر فقد تألم لما تتعرض له فلسطين كدولة اسلامية ، وحينما صدر تقسيم عام ١٩٣٧ بعث طلبة الكليات الأزهرية بكتابين أولهما الى شيخ الأزهر باعتباره شيخا للاسلام والمسلمين ، والآخر الى الملك فاروق باسم الطلاب الازهرين يطالبونهما فيهما بضرورة التدخل لانقاذ فلسطين ، وبالإضافة الى ذلك فقد نظم هؤلاء الطلبة مظاهرة كبيرة اعرابا عن شعورهم تجاه سياسة بريطانيا المتبعة في فلسطين وقدموا احتجاجهم على ذلك الى السفير البريطاني في مصر^(١٠٥) . كما تكونت داخل الأزهر لجنة خاصة بفلسطين عرفت باسم « لجنة الدفاع عن فلسطين بالأزهر » ، والتي اصدرت نداء الى المصريين أعلنت فيه تأييدها الى ماسبق أن قرره الجمعيات والهيئات الاسلامية في مصر من تقرير مقاطعة اليهود ودفع قرش فلسطين^(١٠٦) .

وفي أغسطس عام ١٩٣٨ تحرك شيخ الأزهر ودعا العلماء الى اجتماع من اجل فلسطين نددوا فيه بالسياسة البريطانية ودعوة العلماء لزعماء البلاد الاسلامية بالتعاون من اجل مقاومة الاستعمار البريطاني والمحافظة على الآثار المقدسة من الاخطار الموجهة اليها^(١٠٧) . وحينما وضعت اللجنة الانجلوأمريكية تقريرها عام ١٩٤٦ احتج الأزهر على هذا التقرير كما يتضح من تلك المظاهرة الكبيرة التي نظمها من الجامع الأزهر وهتف فيها بكرامة العرب والقضية الفلسطينية^(١٠٨) .

ولقد كان للاتحاد النسائي المصري اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية ، فحينما قام اضراب عام ١٩٣٦ دعت رئيس الاتحاد النسائي المصري — هدى شعراوى — الى اجتماع من اجل فتح اكتاب عام وتشكيل لجنة نسائية لجمع التبرعات وارسال برقيات الاحتجاج على السياسة البريطانية الى الجهات المسئولة وبخاصة عصبة الأمم ووزير الخارجية البريطاني ورئيس مجلس العموم ، كما ناشدت نساء العالم تأييد نساء فلسطين والدعوة الى وقف الهجرة الصهيونية . وفي أوائل عام ١٩٣٧ ارسلت لجنة سيدات عكا برقية برئاسة السيدة أنيسة الخضراء الى السيدة هدى شعراوى ينهئها الى ما يحدث في فلسطين من نكبات وما سيحل على الأرض المقدسة ويناشدنها ضرورة انقاذ تلك الأرض ، وعلى الفور بادرت رئيسة سيدات مصر الى ارسال برقية ردا على ذلك تتم عن رفض نساء مصر لتقسيم فلسطين كما أرسلت برقية بنفس المعنى الى السفير البريطاني في مصر .

وفي يوليو عام ١٩٣٨ ارسلت الجمعيات النسائية العربية تفويضها الرسمى الى هدى شعراوى للدفاع باسمهن عن قضية فلسطين في الهيئات الدولية وخاصة أمام لجنة الانتدابات وعصبة الامم ووزارة المستعمرات ولإعلان تمسك النساء العربيات بالاعتراف بحق العرب في الاستقلال والعدول عن فكرة الوطن القومي اليهودى ووقف الهجرة والغاء الانتداب وعقد معاهدة مع بريطانيا ، وبناء على ذلك وكرد فعل للتقسيم ونتيجة للموقف المصري العام في تلك الفترة ، قررت هدى شعراوى عقد مؤتمر نسائي عربى تلبية لرغبة السيدات العربيات وقد حضرته نساء كل من دمشق وبيروت والقدس وبغداد حيث تم عقده بالقاهرة في ١٥ أكتوبر عام ١٩٣٨ . وقد اسندت رئاسة هذا المؤتمر الى هدى شعراوى والتي افتتحته بخطبة كبيرة تعرضت فيها بالتفصيل الى مراحل القضية الفلسطينية واختتمتها بالثناء على مواقف مصر في عصبة الامم للدفاع عن فلسطين كما انتهرت رئيسة المؤتمر تلك الفرصة وأرسلت تحية تقدير الى أبطال فلسطين وزعمائها المبعدين وعلى رأسهم أمين الحسينى .

وفيما يتعلق بقرارات هذا المؤتمر نجد أن السياسة منها لا تختلف عن المواقف العامة وهي المتعلقة بالغاء تصريح بلفور والانتداب البريطانى ووقف الهجرة اليهودية وغيرها الى جانب برقيات الاحتجاج على السياسة البريطانية فى فلسطين باسم المؤتمر الى الجهات المسؤولة وبخاصة المسؤولين البريطانيين .

ولكن هذا المؤتمر تميز بأنه حدد دور المرأة فى الكفاح من أجل حرية فلسطين وذلك حينما تقرر مطالبة جمعية الهلال الأحمر القيام بانشاء قسم خاص لها لجرى فلسطين وارسل الادوية المجانية اللازمة لهم . كما فتح هذا المؤتمر مجالات جديدة للدعاية للقضية الفلسطينية وذلك حينما قرر الابراغ الى البابا ورئيس اساقفة كنتربرى وسائر رؤساء الاديان فى أوروبا وأمريكا من أجل وضع هذا القرار موضع التنفيذ وكنوع من اهتمام المرأة المصرية بالهيئات الدينية الخارجية أرسلت هدى شعراوى بعد انفضاض المؤتمر خطابا الى رئيس اساقفة كنتربرى تلومه فيه على تقصيره تجاه قضية فلسطين ، وقد رد رئيس الاساقفة على هذا الخطاب بصفته الشخصية حيث ذكر أنه سيبدل مافى وسعه للوصول الى حل يرضى كلا الطرفين العرب واليهود . وقد علقت بعض الصحف الاجنبية على هذا المؤتمر فأرجعت جريدة « التيمس » أهمية هذا المؤتمر الى « أنه اهم مايميز هذا المؤتمر مبلغ ماوصلت اليه المرأة الشرقية من التحرر الاجتماعى والذكاء السياسى » (١٩٩) .

وفى أثناء انعقاد مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ أرسلت هدى شعراوى برقية باعتبارها رئيسة المؤتمر النسائى الشرق الى وزير المستعمرات البريطانى تذكره فيها بالوعود التى قطعتها بريطانيا للعرب وحقهم فى تقرير مصيرهم كى يراعوا جانب الحق اثناء مناقشتهم للقضية (١٠٠) ، وحينما صدر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ أصدرت السيدة منيرة ثابت (احدى الصحفيات المصريات) بياناً عبرت فيه عن رأى المرأة المصرية فى هذا الكتاب كى تطلع الحكومات العربية والحكومة الانجليزية وزعماء فلسطين على رأى المرأة المصرية فيه . وفى هذا البيان احتجت منيرة ثابت على ماصرحت به بريطانيا من عدم السماح للمفتى بالرجوع الى وطنه مما يدل على سوء نية الحكومة الانجليزية نحو عرب فلسطين وفى النهاية توجهت منيرة ثابت بكلمة الى الحكومة البريطانية بأن تعدل عن سياسة التهديد والاستعمار فى فلسطين حتى « لاتتبع بها صداقة العالم العربى والاسلامى » (١٠١) .

وقد عبرت المرأة المصرية عن رفضها لمقترحات لجنة التحقيق الانجلوأمريكية فى الاجتماع الذى عقده الاتحاد النسائى المصرى لمناقشة توصيات تلك اللجنة والتى قوبلت بالرفض منهم (١٠٢) .

واتحد طلبة الجامعة والمدارس الثانوية على اختلاف انتماءاتهم الحزبية فى الاحتجاج والتنديد بالسياسة البريطانية سواء على شكل مؤتمرات أو ارسال برقيات الاحتجاج ومطالبة يهود مصر باعلان وطنيتهم ويبدو أن الطلبة اليهود قد شاركوا الشعب المصرى شعوره تجاه فلسطين حيث أعلنت رابطة الطلبة اليهود الجامعيين بياناً على الشعب المصرى نددت فيه بالاستعمار والصهيونية فى فلسطين وأكدت ان هدف بريطانيا من وراء تشجيعها للصهيونية امتلاك فلسطين هو محاولة منها لاستغلال الجماهير العربية واليهودية وأعلنت أن أعضاءها سوف يكونون هم والمسلمون والمسيحيون يدا واحدة فى مناهضة الاغراض الاستعمارية (١٠٣) .

موقف اليهود في مصر

تألفت الطائفة اليهودية في مصر من عناصر مختلفة ضمت يهودا متباينى الجنسيات ولكن أبرز هذه العناصر هو العنصر المحلى وهو اكثر الفئات ثراء ويعتقدون أنهم « صانعو الامجاد اليهودية في مصر »^(١١٤) ، من حيث النشاط الاقتصادى . والى جانب هذا العنصر المحلى وجدت عناصر اخرى منها من هاجر منذ القرن السادس عشر من سالونيك والقسطنطينية وسوريا ولبنان والعراق واليمن وليبيا وشمال أفريقيا وقد عرف هؤلاء المهاجرون باسم « السفارديم » وفى اعقاب الاحتلال البريطانى حدثت هجرة يهودية جديدة مكونة من اليهود الأوربيين وقد عرفت باسم « الاشكنازيم » .

ومما هو جدير بالذكر انه ببداية الاحتلال البريطانى لمصر اخذت تتوافد على مصر اعداد كبيرة من الاجانب ومن بينهم اليهود الذين وجدوا في مصر المناخ المناسب للبحث عن الثروة وشجعهم على الاستيطان فيها تلك الامتيازات التى منحت للاجانب سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . فقد اعطى دستور عام ١٩٢٣ ضمانات جديدة للطوائف والاقليات تقضى بالمساواة التامة فى الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز الى جانب تمتعهم بحرية العمل والعقيدة^(١١٥) . ومن المعروف انه بموجب معاهدة ١٩٣٦ ألغيت تلك الامتيازات الاجنبية فى مصر ولكن بالرغم من ذلك فقد ظل اليهود يتمتعون بحرية العمل حيث فضل بعضهم الحصول على الجنسيات الاجنبية وذلك لأن نظام الامتيازات كان يعفى الاجانب من الخضوع للمحاكم المصرية وحقوقهم فى عرض قضاياهم على المحاكم المختلطة ، وقد ظل اليهود على ذلك حتى بعد قيام الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ والتى لم يكن لها أى تأثير واضح على أوضاع اليهود فى مصر وفى غيرها من البلاد العربية ، ولقد اثبت ذلك الكاتب الأمريكى « ليلينثال » حينما ذكر أن ما اتخذته السلطات المصرية تجاه اليهود يتسم بالتسامح^(١١٦)

ومن حيث المذهب فقد انقسم اليهود فى مصر الى طائفتين طائفة اليهود « الحاخامية » وهم الذين يعترفون بالتوراة والتلمود ، وهناك أيضا طائفة اليهود « القرائين » وهم الذين رفضوا الاعتراف بالتلمود وسموا انفسهم أبناء الكتاب المقدس وكان لكل من هاتين الطائفتين مبادئها الخاصة بها وشؤونها الدينية والطائفية . ولقد ناصرت القرائين الصهيونية . ولكن السلطات المصرية الرسمية اعترفت بالجماعة الحاخامية كطائفة يهودية^(١١٧) .

وفى أعقاب تصريح بلفور لم يظهر ليهود مصر اتجاه عام نحو الصهيونية وعلى الاصح فان القليل منهم اهتم بالشئون السياسية كأفراد أو عملوا من خلال الحركات الاشتراكية الدولية ضعيفة الاثر فى مصر وقد وافق سعد زغلول على الاستفادة من خبرة بعض هؤلاء اليهود الذين أبدوا استعدادا للمشاركة فى أعمال الوفد المصرى حيث رافق « ليون كاسترو » رئيس تحرير جريدة « La Libérété » ، ويوسف قطاوى ، سعد زغلول اثناء مفاوضاته فى لندن ، كما قاموا بحملة صحفية ضد الاحتلال البريطانى فى مصر . ولقد تقلد يوسف قطاوى — رئيس الطائفة اليهودية فى مصر — مناصب كثيرة حيث عين عضوا فى الجمعية التشريعية وفى لجنة الثلاثين التى ألقتها وزارة عبد الحالى ثروت عام ١٩٢٢ لوضع الدستور .

ومنذ أن تشكلت الدولة المصرية الحديثة وتكونت أول حكومة برلمانية عام ١٩٢٤ سلك سعد زغلول مسلكاً طيباً نحو اليهود حيث اختار يوسف قطاوى وزيرا للمالية ، كما عين وزيرا للمواصلات في عهد وزارة زبور عام ١٩٢٥ ثم أصبح عضواً في مجلس الشيوخ في الفترة من ١٩٢٧ — ١٩٣١^(١١٨) .

على أن دور اليهود في الحالة السياسية لم يكن ذا أهمية إذا ما قورن بالنشاط الاقتصادي فقد استطاع كبار الرأسماليين اليهود السيطرة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في مصر وكانت تلك ظاهرة مميزة للبناء الاقتصادي المصري حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

وفي بداية الأمر لم يتنبه المصريون الى خطورة تلك السيطرة الاقتصادية فاستغل اليهود ذلك في تكوين الشركات التجارية مثل « بنزاويون وعدس وريفول وشيكريل » وغيرها كما هيمنوا على أسهم البنوك المصرية بل وتولوا ادارتها ، وتذكر صحيفة مصر الفتاة أنه حينما أراد طلعت حرب تأسيس فرع لبنك مصر في فلسطين اعترض اليهود على ذلك بل وهددوا بسحب أسهمهم من البنك المصرية ، وإزاء هذا التهديد عدل رجل الاقتصاد المصري عن خطته في انشاء هذا البنك وفي ذلك مايدل على مدى سيطرة اليهود على شرايين الحياة الاقتصادية في مصر . وقد استطاع اليهود أيضا السيطرة على تجارة الورق وأدوات الطباعة بل والأهم من ذلك سيطرتهم على وسائل الاعلام حيث أسسوا شركة الاعلانات الشرقية والتي تولى رئاستها يهودى يدعى « حايم » واستولت تلك الشركة على جميع الاعلانات ووصل الامر بها الى حجب قطع الاعلانات عن الصحف التي تتعرض للقضية الفلسطينية . كما تمكن اليهود من السيطرة على تجارة المجوهرات والفنادق والعقارات ودور الملاهي وبنوك الرهونات^(١١٩) ، وفي هذا الصدد يذكر طلعت حرب في كتابه « علاج مصر الاقتصادي » عام ١٩١١ أن المصريين كانوا يقرضون بعضهم بدون كمبيالات أو صكوك وقد فكر بعض الاجانب في مصر عام ١٨٨٠ في تأسيس بنك رهن عقارية منظمة فتأسس بنكان ، أولهما برأس مال فرنسي ولكنه خضع للقوانين المصرية وهو « البنك العقاري المصري » والذي أسسه ثلاثة من كبار المايين اليهود في مصر وهم سوارس ورولو وقطاوى^(١٢٠) .

ولم يمنع استفحال المشكلة الفلسطينية وشعور الرأى العام المصري بها في الأربعينيات من استمرار النشاط الاقتصادي اليهودى في مصر وربما يرجع ذلك الى تداخل مصالح الرأسماليين اليهود مع الرأسماليين المصريين ، ففي تلك الفترة ازدادت موجة الاضطهاد النازى في أوروبا في الوقت الذى كان الرأسماليون اليهود في مصر يساهمون في ادارة وتوجيه ١٠٣ شركة من مجموع الشركات البالغ عددها وقتئذ ٣٠٨ شركة^(١٢١) .

وقد تمتع اليهود بحرية العمل بالنشاط الثقافى حيث تمكنوا من تأسيس بعض المجلات والصحف الخاصة بهم مثل مجلة « الكاتب المصري » وصحيفة « اسرائيل » والتي أسسها البرت موصيرى في العشرينيات ، وقد أعلن أن غرضه من انشاء تلك الجريدة ليس السعى وراء منفعة مادية أو الترويج لحزب معين ولكنه يهدف الى أن يسمع العالم صوت يهودى يدافع عن الشؤون اليهودية وإطلاع الشرقيين على حقيقة الحالة في فلسطين ولإعلان رغبة اليهود في التعاون مع العرب من أجل النهوض بالوطن المشترك^(١٢٢) . ومن المعروف أن تلك الجريدة كانت منبر النشر لمبادئ الصهيونية في مصر .

الشرعية عليها حينما يحصلون على اعتراف رسمي من الحكومة المصرية بتأسيسها وبخاصة في تلك الفترة من الحرب والتي تشير الى قرب انتصار الحلفاء مما شجع الصهيونية على ضرورة العمل على اقامة الوطن القومي اليهودي ، ويذكر روفائيل سادوفسكى — سكرتير المنظمة الصهيونية الجديدة — وعضو عصابة شترن الايهابية في مصر — أمام النيابة أن وزير الداخلية وقتئذ وهو حسن باشا رفعت قد استدعاه هو ورئيس الحزب سترايسيلسكى ونقل اليهما رغبة الحكومة في ضرورة وقف نشاط هذا الحزب الجديد وكذلك الحزب القديم برئاسة كاسترو وذلك نظرا للظروف التي كانت تمر بها البلاد حينذاك ، وبناء عليه انقطعت اعمال الحزب وفروعه في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وكان ذلك عام ١٩٤٤ (١٣٥) .

ومن المعروف أن عصابة شترن كانت على صلة سيئة بسلطات الانتداب البيطاني في فلسطين ومن الجائز أن يكون تنبيه الداخلية المصرية الى مناهضة هذه العصابة يدخل ضمن سياسة الأمن البيطاني التي لاحقت فرع العصابة في مصر وقد جاء حادث مقتل اللورد موين ليضع نهاية لهذا النشاط الصهيوني في مصر .

حادث مقتل اللورد موين :

شغل اللورد موين منصب الوزير البيطاني لشئون الشرق الأوسط في مصر وكان هذا المنصب من أهم اسباب مقتله حيث أرجع اليه اليهود امر اتباع سياسة مضادة لليهود في فلسطين (١٣٦) فقد تقدم اللورد باقتراح يقضى بتوطين اليهود في بروسيا الشرقية نظرا لقرب انتهاء حكم هتلر وطرد الألمان منها ، وعندما أدرك اليهود أن هذا الاقتراح سيكون في صالح العرب أكثر منه في صالح اليهود ، قرروا قتل اللورد لاستغلال تلك الجريمة في إثارة انجلترا والعالم ضد مصر وطمعا في اجتذاب عطف انجلترا والرأى العام العالمى على القضية اليهودية (١٣٧) .

ويذكر سادوفسكى امام النيابة أنه من بين أسباب قتل اللورد موين مانسبه اليه اليهود من اغراقه للباخرة ستروما والتي كانت تحمل مهاجرين يهود قادمين من رومانيا وكان عليها مايتراوح بين ٧٠٠ : ٨٠٠ مهاجر يهودى رجالا ونساء وشيوخا واطفالا قاصدة الى فلسطين ، ونظرا لأن اللورد موين كان عضوا في الوزارة البيطانية فكان لابد من اتخاذ قرار بخصوص تلك الباخرة ولكن حدث أن غرقت تلك الباخرة بالقرب من ميناء حيفا قبل اتخاذ أى قرار بشأنها ، وبذلك نسب الى اللورد موين أمر تعطيل تلك الباخرة واعتبرته عصابة شترن مسئولا عن ذلك (١٣٨) ، وبناء عليه قررت تلك العصابة الايهابية قتل اللورد حيث وقع اختيارها على اثنين من افرادها العاملين في فلسطين بشرط ان تكون ملاحظتهم تشبه الى حد كبير ملائح المصريين ، مما يدل على أن من أهداف قتل اللورد موين الصاق الجريمة بالمصريين الامر الذى يضر بالعلاقات الانجليزية المصرية ، وقد وقع اختيارهم على « الياهو حكيم » والذى اتخذ لنفسه اسم « كوهين » وأما الثانى فكان « الياهو بتسورى » (١٣٩) .

وحينما احكمت عصابة شترن تدبير خطة قتل اللورد موين في مصر تقدم أحد أعضائها في مصر وهو سادوفسكى باقتراح يقضى بقتل اللورد موين في فلسطين حتى لاتحدث تلك الجريمة أثرا سيئا عند

ويذكر سادوفسكى أنه تولى مهمة ارسال الرسائل من القاهرة الى الاسكندرية والتي كانت كلها بالعبرية ومكتوبة بعبارات غامضة لا يفهم منها شيء في حالة ما اذا تم القبض عليهم ، ويستطرد قائلا أنه كان بإمكان الحكومة المصرية القضاء على نشاط تلك العصابة منذ البداية وذلك بفرض رقابة شديدة على هذه النوادي التي تعتبر مركزا للنشاط الارهابي الصهيوني في مصر وبخاصة نادي القاهرة .

وحينما تم القبض على قتلة اللورد موين أزعج هذا الاجراء الأوساط الصهيونية في مصر لأن
الصهيونيين توقعوا اضطهاد الحكومة وجعل تلك الجريمة مبررا للقيام بحركة ضد يهود مصر وهم عناصر
غير مسئولة وقد ارسل مندوب المكتب السياسى للجمعية الصهيونية في مصر احتجاجا الى السفارة
البريطانية وتعزية للحكومة البريطانية ، وقد خشى اليهود من أن يؤدى ذلك الحادث الى تفتيش مكاتب
اليهود ويوتهم ولذلك قاموا بتفريق الأوراق التى يمتلكونها ، ولابعد شبهة القتل عن اليهود المصريين قام أحد
أفراد العصاة وهو يهودى شرقى بلصق اعلانات على الجدران تفيد بأن عصاة شترن هى التى ارتكبت
جريمة القتل (١٣).

وحاول يهود فلسطين اثبات براءتهم امام المصريين ولذلك بادر رئيس الوكالة اليهودية في فلسطين بارسال برقية الى محمود فهمى النقراشى - رئيس الوزراء - يستنكر فيها الحادث ويطلب من السلطات المصرية نشر برقيته في الصحف المصرية لتهدئة المصريين والدعاية لليهود في نفس الوقت (١٣٦).

وبينما كانت عصاة شترن تعلن عن نزعتها الصهيونية وتتحدى السلطات المصرية والبريطانية على السواء حاولت بقية الجالية اليهودية التخفى والتظاهر بالاندماج في الوطن المصري وربما كان في ذهن بعض اليهود بالفعل الابتعاد عن الحركة الصهيونية حرصا على مصالحهم الخاصة ، وذلك في خلال المرحلة التي بدأت فيها مصر تتخذ موقفا من المسألة الصهيونية ومناصرة القضية العربية في فلسطين . أما في العشرينيات فكانوا لا يحرصون على مثل هذا التخفى وما يوضح ذلك الحفاوة التي قوبل بها وايزمان حينما زار مصر في عام ١٩٢٥ فقد اقامت له اللجنة الادارية « لبيت اسرائيل » حفلا كبيرا دعى له كبار المستغلين بالحركة الصهيونية في مصر ، وفي ذلك الحفل خطب وايزمان خطبة حث فيه اليهود على ضرورة أداء واجبهم نحو الحركة الصهيونية في مصر . واشاد بتلك المساعي التي بذلها الحاخام الاكبر ناحوم في

مؤازرته لكبار الاعيان اليهود في مصر للصهيونية وفي النهاية أعلن الحاخام لوايزمان عن رغبته في الاشتغال بالحركة الصهيونية في مصر (١٣٢).

وحينما افتتحت الجامعة العبرية بالقدس في عام ١٩٢٥ رحبت بها الأوساط اليهودية الصهيونية في مصر وظهرت حرصها على تثبيت دعائم الوطن القومي وذلك حينما أعلنت أن الغرض من انشاء تلك الجامعة هو توضيح فضل اليهود وجهودهم في تعمير فلسطين ونشر العلم بين ربوعها (١٣٣).

ولمناهضة الاضطهاد النازي لليهود تبنى يهود مصر الدعوة الى عقد الاجتماعات والمؤتمرات بهدف التشاور في مساعدة اليهود الالمان وكان أهمها ذلك الاجتماع الذي عقد في محفل « بنى بريت » في قاعة مدرسة « الجوت دى ليه » وقد حضره مندوبو الجمعيات والهيئات اليهودية في مصر واتفقوا فيما بينهم على ارسال بقرقيات الاحتجاج باسم يهود مصر الى جمهورية المانيا وعصبة الامم وجمعية حقوق الانسان ، عما يصيب اليهود من اضطهاد ، والأهم من ذلك هو تشكيل لجنة يهودية مصرية لمساعدة يهود المانيا وكان صاحب تلك الفكرة هو زعيم الطائفة اليهودية — يوسف قطاوى ، وفي هذا اعلان لمدى تضامن رابطة الاسرائيليين في مصر مع اخوانهم يهود المانيا (١٣٤).

وفي اثناء احتفال جريدة « اسرائيل » بذكرى مرور ١٤ عاما على تأسيسها اعلن البرت موصيرى مؤسسها بأن الغرض من وجود هذه الجريدة هو وجود لسان عربى يهودى في مصر لكى يتعرف اليهودى الشرقى على أبناء الوطن القومى وأخبار يهود العالم ، ويدل البيان الذى ألقاه موصيرى في تلك المناسبة على مدى مساعدة اليهود المصريين للمبادئ الصهيونية وذلك حينما ذكر ان جريدة اسرائيل قد قامت بواجبها في نشر الدعوة الصهيونية والتبشير بالمبادئ الصهيونية والدفاع عنها منذ نشأتها كما انه الى نشاط تلك الجريدة اليهودية في الدفاع عن الصهيونية ، وفي النهاية حذر موصيرى اليهود من أن التلكؤ في مد يد المعونة لتلك الجريدة سوف يؤدى الى تعطيلها مما يترتب عليه غلق تلك الجريدة التى تعتبر الصوت الاعلامى الذى يدافع عن الصهيونية في مصر (١٣٥).

وعندما قامت ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ شن اليهود في مصر حملة عنيفة ضد الاستعمار البريطانى وحثوا كلا من العرب واليهود على التعاون من أجل مناهضة هذا الاستعمار كما رأوا أن القضية الفلسطينية لن تحل سوى في فلسطين وتفاهم العرب واليهود على اسس هذا الحل ولذلك ارسلوا نداء الى زعماء العرب واليهود في فلسطين بهذا المعنى اثبتوا فيه أن مناورات بريطانيا لم تعد يرجى منها حل للقضية الفلسطينية (١٣٦).

ومن ذلك يتضح أن اليهود في مصر ارادوا ان يضربوا على نغمة التعاون العربى اليهودى سواء على سبيل المناورة ام ليلاثموا وضعهم في مصر باعتبارها دولة عربية .

وحينما صدر مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ رفضه اليهود في مصر لاعتبارات منها ان التقسيم سيؤدى الى الفصل بين المصالح المتشابكة بين العرب واليهود في فلسطين مما سيؤدى الى اثاره النزاع بينهما ، وهناك اعتبار آخر هو ان التقسيم سيفقد العرب الانتفاع بنشاط اليهود في النهوض بالوطن المشترك (١٣٧) . ولقد

الى الحكومة وإلى الحاكم العسكري» (١٤١)

وفي الأربعينيات ظهر اتجاه جديد بين يهود مصر يدعو إلى تعاون اليسار المصري أو الطبقة العاملة المصرية مع الطبقة العاملة اليهودية ضد الرأسمالية والاستعمار البريطاني ، فكانت « حدتو » (الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية) وهذا التيار كان ضعيفا مثل ضعف اليسار كما أسلفنا . وقد تعرضت هذه الجماعة لمناهضة الحكومة بصفتين بصفتها جماعة يهودية أو يسارية قبل كل شيء بل لعل ذلك من أسباب تحول الدولة في مصر إلى التنبيه لمتابعة النشاط اليهودي .

ولقد عملت الحركة الديمقراطية لتحرير الوطن (حدتو) على تكوين تلك الرابطة من أجل مناهضة الموقف العنصري ضد يهود مصر ولكي توضح الفرق بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين . ويذكر اليساريون أن تكوين تلك الرابطة قد أثار مخاوف الأوساط الصهيونية في مصر وحاولوا حلها إلى أن تمكنوا من استصدار قرار من وزير الداخلية بحلها ، وقد رأت تلك الرابطة أنه بكفاحها ضد النفوذ الصهيوني إنما تستخدم بذلك مصالح اليهود كطائفة وأيضا مصالح الوطن المصري . ولقد أعلنت تلك الرابطة عن أغراضها في مكافحة الصهيونية وتتلخص في : مكافحة الدعاية الصهيونية إذا ما تعارضت من مصالح اليهود والعرب ، ومحاولة الربط بين يهود مصر والشعب المصري للكفاح من أجل الاستقلال والديمقراطية ، وأيضا التقريب بين اليهود والعرب في فلسطين ، وأخيرا العمل على حل مشكلة اليهود المشردين .

وبخصوص الانضمام إلى تلك الرابطة الاسرائيلية فقد أعلنت أنها ستقتصر العضوية فيها على اليهود دون غيرهم لأن الهدف من تأسيسها هو تكوين حركة يهودية تعمل أساسا بين الجماهير اليهودية ولمناهضة الصهيونية كما أبدت الرابطة استعدادها للتعاون مع الذين يؤيدونها في كفاحها وقد نجحت تلك الرابطة الاسرائيلية في جذب الجماهير اليهودية نحو الحركة الوطنية الشعبية المصرية وجعلت شعارها : « ضد الصهيونية .. في صالح اليهود .. في صالح مصر » ولقد أضاف سكرتير الرابطة عزرا هراي أن تأسيس تلك الرابطة خاصة في الأربعينيات كان للوقوف ضد الدعاية الصهيونية التي نشطت في مصر في ذلك الوقت لدرجة أن كادت تهدد العلاقات بين العرب واليهود في مصر بالذات والذي عاش فيها اليهود منذ القدم كمواطنين عاديين .

ومنذ تأسيس تلك الرابطة أخذت في لقاء النداءات والبيانات التي تحت اليهود على ضرورة معارضة الصهيونية التي تحاول التظاهر بحل المشكلة اليهودية . ولكن ما كادت تنظم صفوفها حتى أصدرت حكومة النكراشي قرارا بحلها وذلك محافظة على الأمن العام ، ولقد استاءت الأوساط اليسارية في مصر من هذا الاجراء الحكومي وأستفسرت عما إذا كان ترك النوادي والهيئات والاتحادات الصهيونية بأكاذيبها ودعايتها السامة هو عين المحافظة على الأمن والنظام ، فالحكومة النكراشية بذلك الاجراء إنما تساعد كبار رجال المال اليهود والمناصرين للصهيونية في مصر مما يؤثر بذلك على صفوف الحركة الوطنية المصرية ، وأعلنوا في النهاية أنه بالرغم من ذلك فإن صوت اليهود الاحرار والمعادين للصهيونية لن يضعف أبدا إلى أن تحقق أهدافهم في القضاء على الصهيونية (١٤٢)

هوامش الفصل الثالث

- (١) المصري — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٢) المصري — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ .
- (٣) المصري — ٩ يوليو سنة ١٩٣٧ .
- (٤) الوفد المصري — ٣ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٥) الوفد المصري — ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٦) المصري — ٢٠ و ٢١ و ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٧) المصري — ٣١ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٨) الوفد المصري — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
- (٩) مصر الفتاة — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٠) المصري — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١١) المصري — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٢) الوفد المصري — ٦ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (١٣) الوفد المصري — ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (١٤) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٢٥٢ . *
- (١٥) السياسة — ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ .
- (١٦) السياسة الأسبوعية — ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، أنيس صايغ — الفكر العربية في مصر — ص ٢٤٢ .
- (١٧) الإخوان المسلمين — ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٧ .
- (١٨) السياسة الأسبوعية — ٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ .
- (١٩) مصر الفتاة — ٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ .
- (٢٠) السياسة الأسبوعية — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .
- (٢١) السياسة الأسبوعية — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ .
- (٢٢) الكتلة — ١ يناير سنة ١٩٤٥ .
- (٢٣) الكتلة — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٥ .
- (٢٤) الكتلة — ٣١ أغسطس ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٢٥) الكتلة — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٢٦) الوفد المصري — ٣ ، ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٢٧) الكتلة — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٢٨) الوفد المصري — ٤ ، ٧ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (٢٩) الوفد المصري — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٦ .

- (٣٠) صوت الأمة — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .
- (٣١) الاخوان المسلمون — ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٣٢) الاخوان المسلمون — ٥ يناير سنة ١٩٤٦ .
- (٣٣) السياسة الاسوعية — ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ .
- (٣٤) الكتلة — ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٣٥) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٢٤٨ .
- (٣٦) الاخوان المسلمون — ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ .
- (٣٧) الاخوان المسلمون — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ .
- (٣٨) الاخوان المسلمون — ٢ يونيو سنة ١٩٣٦ .
- (٣٩) الاخوان المسلمون — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ .
- (٤٠) الاخوان المسلمون — ٢ يونيو سنة ١٩٣٦ .
- (٤١) الاخوان المسلمون — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .
- (٤٢) الاخوان المسلمون — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٤٣) المصري — ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٨ .
- (٤٤) الوفد المصري — ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (٤٥) انيس صايغ — المصدر السابق ، ص ٢١٠ .
- (٤٦) الوفد المصري — ٣ ، ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٤٧) الكتلة — ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٤٨) الاخوان المسلمون — ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ .
- (٤٩) الكتلة — ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .
- (٥٠) الكتلة — ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (٥١) الاخوان المسلمون — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٥٢) الاخوان المسلمون — ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٦ .
- (٥٣) الاخوان المسلمون — ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٥٤) طارق البشري — المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
- (٥٥) مصر الفتاة — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ .
- (٥٦) مصر الفتاة — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ .
- (٥٧) مصر الفتاة — ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٥٨) مصر الفتاة — ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٥٩) مصر الفتاة — ١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ .
- (٦٠) مصر الفتاة — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (٦١) مصر الفتاة — ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (٦٢) مصر الفتاة — ٣ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .
- (٦٣) مصر الفتاة — ٥ ، ٦ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (٦٤) مصر الفتاة — ٣ ، ٨ يوليو سنة ١٩٣٩ .
- (٦٥) مصر الفتاة — ١٣ ، ١٧ يوليو سنة ١٩٣٩ .
- (٦٦) مصر الفتاة — ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٩ .
- (٦٧) مصر الفتاة — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٩ .
- (٦٨) مصر الفتاة — ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٦ .
- (٦٩) د . رفعت السعيد — اليسار المصري والقضية الفلسطينية — ص ٢٤ ، ٢٥ .
- (٧٠) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ٢٠٣ .
- (٧١) محمد عبد الرؤوف سليم — تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ص ٤٤ ، ٦٢ ، محمد كمال يحيى حامد — الاتحاد السوفيتي وفلسطين حتى قيام اسرائيل ص ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

- (٧٢) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ٢٧ — ٢٨ .
- Dr. Salah El-Akkade: la Gauche Arabe et le Soionisme p.5 (٧٣)
- (٧٤) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ٢٦ .
- (٧٥) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ٢٨ .
- (٧٦) محمد كمال يحيى حامد — المصدر السابق — ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .
- Dr. Salah El-Akkad: ibid, p.5 (٧٧)
- Dr. Salah El-Akkad: Op. Cit., p.5 (٧٨)
- (٧٩) الفجر الجديد — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨٠) الفجر الجديد — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨١) الفجر الجديد — ١٦ يوبيه سنة ١٩٤٦ ،
- Dr. Salah El-Akkad: Op. cit., p.5 (٨٢) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ .
- (٨٣) الفجر الجديد — ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨٤) الفجر الجديد — ١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، د . رفعت السعيد — المصدر السابق ص ٥٨ .
- Dr. Salah El-Akkad: Op.Cit., p.6 (٨٥)
- (٨٦) الفجر الجديد — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨٧) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ٦٢ .
- (٨٨) الفجر الجديد — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨٩) د . رفعت السعيد — نفس المصدر — ص ١١٤ .
- (٩٠) الفجر الجديد — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٩١) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ١١٤ .
- (٩٢) الفجر الجديد — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ .
- (٩٣) الفجر الجديد — ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .
- (٩٤) الفجر الجديد — ٧ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (٩٥) الفجر الجديد — ١٩ يوبيه سنة ١٩٤٦ .
- (٩٦) د . رفعت السعيد — المصدر السابق ص ١٨٣ .
- (٩٧) أنيس صايغ — المصدر السابق — ص ١٩٧ — ١٩٨ .
- (٩٨) أنيس صايغ — المصدر السابق ص ١٩٨ ، طارق الشرى — المصدر السابق — ص ٤٢ ، ٤٣ .
- (٩٩) الإخوان المسلمين — ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦
- (١٠٠) البلاغ — ٦ مارس سنة ١٩٣٨ .
- (١٠١) البلاغ — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٠٢) الوند المصرى — ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (١٠٣) المصرى — ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .
- (١٠٤) الكتلة — ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (١٠٥) الاحوال المسلمين — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، الوند المصرى — ١ مايو سنة ١٩٣٨ .
- (١٠٦) الإخوان المسلمين — ١٣ مايو سنة ١٩٣٨ .
- (١٠٧) المصرى — ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
- (١٠٨) الوند المصرى — ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (١٠٩) المرأة العربية وقضية فلسطين — المؤتمر النسائى الشرقى سنة ١٩٣٨ المعقد بدار جمعية الاتحاد النسائى المصرى بالقاهرة للدفاع عن فلسطين ص ١٣ حتى ١٧٢ .
- (١١٠) المرأة العربية وقضية فلسطين ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .
- (١١١) رابطة التماس الادنى — قصة فلسطين (رأى المرأة المصرية فى الكتاب الأبيض الانجليزى) بهان السيدة ميمونة ثابت ص ١ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ .

- (١١٢) الكتلة — ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (١١٣) الكتلة — ٩ ، ١١ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (١١٤) احمد محمد غنيم ، احمد ابو كف — اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ — ١٩٤٧ — ص ١٢ .
- (١١٥) د . علي ابراهيم عبده ، خيرية قاسمية — يهود البلاد العربية — ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .
- (١١٦) يعقوب حورى — اليهود في البلدان العربية — ص ٢١ .
- (١١٧) د . علي ابراهيم عبده ، وخيرية قاسمية — المصدر السابق — ص ١٦٤ ، الاتحاد الاسرائيلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .
- (١١٨) د . علي ابراهيم عبده ، خيرية قاسمية — المصدر السابق — ص ١٦٤ ، ١٧٦ .
- (١١٩) مصر الفتاة — ١٠ ، ١٣ يوليو سنة ١٩٣٩ .
- (١٢٠) يعقوب حورى — المصدر السابق — ص ٢٩ .
- (١٢١) احمد محمد غنيم ، احمد ابو كف — المصدر السابق — ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢ .
- (١٢٢) اسرائيل — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ .
- (١٢٣) احمد محمد غنيم ، احمد ابو كف — المصدر السابق — ص ١٤ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ .
- (١٢٤) تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية — مكتب النائب العمومي في قضية عصاة شترن — ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ — اعترافات ستراسيلسكى ، جمال سليم — البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ — ١٩٥٢ ص ١٨٣ .
- (١٢٥) تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية في قضية عصاة شترن ، ص ٧٠ ، ٧١ — اعترافات سادوفسكى ، جمال سليم — المصدر السابق — ص ١٨٧ .
- (١٢٦) تحقيق النيابة في قضية عصاة شترن — ص ٨٠ .
- (١٢٧) محمد فيصل عبد المنعم — فلسطين والغزو الصهيونى — ص ١٧٧ .
- (١٢٨) تحقيق النيابة في قضية عصاة شترن — ص ٨١ .
- (١٢٩) محمد فيصل عبد المنعم — المصدر السابق — ص ١٧٧ .
- (١٣٠) تحقيق النيابة في قضية عصاة شترن — ص ٢٠ ، ٢٤ ، ٤٠ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ١١٣ ، ١١٧ .
- (١٣١) محمد فيصل عبد المنعم — المصدر السابق — ص ١٨١ .
- (١٣٢) الاتحاد الاسرائيلى — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .
- (١٣٣) الاتحاد الاسرائيلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ .
- (١٣٤) اسرائيل — ٣١ مارس ، ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ .
- (١٣٥) اسرائيل — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ .
- (١٣٦) الشمس — ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ .
- (١٣٧) الشمس — ١٠ يونية سنة ١٩٣٧ .
- (١٣٨) الشمس — ١٥ يولية سنة ١٩٣٧ .
- (١٣٩) الشمس — ٨ ، ١٥ يونيه سنة ١٩٣٨ .
- (١٤٠) الشمس — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٤١) صوت الأمة — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (١٤٢) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ١٨٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، الجماهير — ٥ مايو سنة ١٩٤٧ ، ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٧ ..

الفصل الرابع

موقف مصر في المحافل الدولية

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

إذا كان هناك شبه اجماع لدى الرأى العام المصرى على نيل الصهيونية وفكرة انشاء دولة يهودية فى فلسطين فقد كان المجال المفتوح الوحيد لتحقيق هذا الهدف قبل عام ١٩٤٨ هو مجال الدفاع عن عروبة فلسطين فى المنظمات الدولية . وقد عملت مصر أيام عصبة الامم بصفة مستقلة ، ثم أخذت تعمل بالتنسيق مع الدول العربية المستقلة بعد تأسيس الجامعة العربية ولذلك كان لابد من ضم الجزء الخاص بالجامعة العربية ضمن هذا الفصل . وأخيرا اتجهت مصر بكل ثقلها الى هيئة الامم المتحدة والتي كان انشاؤها من أهم النتائج التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية .

أولا : فى عصبة الأمم :

من المعروف أنه من أهم الامتيازات التى حصلت عليها مصر بموجب معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا دخولها عضوا فى عصبة الامم عام ١٩٣٧ وبذلك اصبح للحكومة المصرية الحق فى التعبير عن وجهة نظرها بشأن القضايا المعروضة على تلك المنظمة الدولية ومنها القضية الفلسطينية .

ففى دورة عصبة الامم الثامنة عشرة فى سبتمبر عام ١٩٣٧ ألقى وزير خارجية حكومة الوفد — واصف غالى — خطبة طويلة غلب عليها احساس مصر بالقلق الشديد من جراء وجود دولة عربية فى فلسطين ، وذلك بلا شك منطلق وطنى واعتبرت تلك الخطبة حينذاك كما وصفتها جريدة المصرى « أول مظاهرة رسمية يقوم بها الوفد المصرى فى جنيف » وفيها بسط واصف غالى الاسباب التى حملت الحكومة المصرية على التدخل فى المسألة الفلسطينية وتتلخص تلك الاسباب فيما بين مصر وفلسطين من صلة الجوار والروابط التاريخية والدينية وبما لمصر من مركز الزعامة بين الاقطار العربية بالاضافة الى ما بينها وبين بريطانيا من علاقة تحالف وصدقة ، تلك العلاقة التى تحتم على مصر أن تؤدى واجبها نحو فلسطين على أساس بقائها لاهلها العرب .

ثم تناول المندوب المصرى حق الفلسطينيين الطبيعى والعهد الذى قطعتة بريطانيا على نفسها

للشريف حسين في بداية الحرب الأولى ، وانتقل بعد ذلك الى تصريح بلفور الخاص بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وأخيرا تعرض لما ذكرته اللجنة الملكية البريطانية من تشجيع الهجرة اليهودية « على الا يصطدم ذلك باعتراض من جانب العرب » ، وأكد ان بريطانيا قد وفّت بوعودها لليهود ولم تفعل ذلك بالنسبة للعرب ، ولذلك فإن مصر كبقية الامم العربية لانتقبل مشروع تقسيم فلسطين للأسباب الآتية :
١ — ان التقسيم يناقِ حقوق العرب الطبيعية المقدسة كما يتنافى أيضا والعهد الذي قطعه بريطانيا للشريف حسين في بداية الحرب الأولى .

٢ — أن التقسيم لا يحل مسألة السلام في فلسطين ، كما أنه لا يمثل حلا للمشكلة اليهودية العالمية .
٣ — يؤدي التقسيم الى اقامة دويلات مصطنعة غير صالحة للاستمرار كما أنه يعمل على اقامة دولة على اساس ديني تجمع بين أقوام ينتمون الى جنسيات مختلفة الامر الذي ترفضه مصر والعالم العربي .
٤ — لا يقبل الرأي العام المسلم والمسيحي بنزع الاماكن المقدسة من أيدي العرب .

وانتهى واصف غالى الى أن الحكومة المصرية ترى أن الحل العمل الممكن لتسوية تلك المشكلة يتلخص في عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا وفلسطين على غرار المعاهدات المعقودة مع غيرها من الاقطار العربية ، وتضمن تلك المعاهدة المصالح البريطانية وأيضاً مصالح الاقلية اليهودية ، كما طالب المندوب المصرى بوجوب تحديد كل من الهجرة اليهودية وحقوق اليهود في امتلاك الأرض في فلسطين . ثم اختتم واصف غالى خطبته بنداء يحث فيه كلا من العرب واليهود على التزام الهدوء والسكينة . « وعلى الجمعية العمومية لعصبة الامم أن تعهد الى بريطانيا العظمى بالمضى في انتدابها والعمل في الوقت نفسه على تحقيق الحل الذي يعيد السلام والطمانينة الى فلسطين » .

في ذلك الوقت لم تكن هناك دولة عربية أخرى ممثلة في عصبة الامم سوى العراق ، وبما أن هذه الدولة كانت مرتبطة مثل مصر بالتحالف البريطانى فلم يختلف موقف مندوبها عن موقف ممثل مصر من حيث رفض الدولة اليهودية بل أنه لم ير بأساً من التعاون مع بريطانيا وقبول الانتداب فترة أخرى^(١)

لقيت الحجج التي ساقها وزير خارجية مصر لدحض قيام الدول اليهودية في جنيف تقديراً في الدوائر العربية المختلفة ، كما أنها أثارت مخاوف المكتب اليهودى الدائم لدى عصبة الامم في جنيف فقد رأى أنه من الضروري اصدار بيان مقابل لهذا الخطاب مما يعنى بدء معركة دبلوماسية بين مصر وبين الصهيونية في أروقة العصبة بشأن حل القضية الفلسطينية ، وقد تضمن هذا البيان تقدير المكتب اليهودى لمظاهر العطف التي أبدتها واصف غالى نحو آلام اليهود ، كما اكد على سعى هذا المكتب من أجل اتفاق اليهود مع العرب ولكن يجب أن يبنى هذا الاتفاق على أساس الهجرة اليهودية طبقاً لمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب اللاجئين ، وأبدى المكتب اليهودى اقتناعه التام بأن تلك الهجرة لن تضر بمصالح السكان الحقيقية بل ستكون نفعاً للبلاد جميعها^(٢) .

ولقد أحدثت خطبة واصف غالى في عصبة الامم صدى كبيراً لدى الأوساط المصرية والعربية حيث باذر رئيس الحكومة — مصطفى النحاس — بارسال برقية اليه تقديراً له على موقفه بشأن القضية التي نحن بصدها ، وأما في الأوساط العربية فقد انتقل وفد من فلسطين برئاسة الدكتور عبد الرحمن

الى القاهرة لتقديم الشكر والتقدير لموقف مصر الى كل من الملك ورئيس الوزراء ، كما وجه يونس قاضي مكة الأسبق برقية الى رئيس الوزراء المصرى يبلغه فيها شكر علماء ووجهاء حيفا لموقفهم بهم^(٣) . بالإضافة الى تلك البرقية التى بعثتها اللجنة القومية بالقدس بهذا المعنى الى مصطفى ، وأخيرا ذلك الكتاب الذى بعث به حسن صدقي الدجاني — عضو المجلس البلدى — الى الحكومة المصرية تقديرا على موقفها فى عصبة الأمم كما اشاد بموقف حزب الوفد من هذه^(٤) .

كن اذا كان واصف غالى قد اتخذ هذا الموقف فى خطبته العلنية بالجمعية العمومية فيبدو أنه ض الشيء فى اللجان الخاصة فعندما اجتمعت لجنة الانتدابات لمناقشة مسألة الانتدابات أيد أعضاء ما أقرته لجنة التحقيق الملكية البريطانية عن مشروع التقسيم بينما اتخذ البعض الآخر ارضا . ولقد اتفقت وجهة النظر المصرية مع وجهة نظر رئيس لجنة الانتدابات بألا يتخذ أى إن موافقة العرب واليهود^(٥) .

لا لم يكن رأى العام الدولى قد اتضح بالنسبة لانشاء دولة يهودية وأنه كان من الممكن أن غلبية من أعضاء العصبة مثل هذه الخطة فانه لم يكن من المناسب موافقة واصف غالى على إرات بموافقة كل من العرب واليهود لأن ذلك يعطى لليهود فرصة لإبطال قرار دولى يتضمن حلا التقسيم . وحسب ملاحظناه من عرض لمواقف القوى السياسية والاجتماعية فى مصر فان موقف غالى لايتفق والاتجاه العام لهذه القوى بما فى ذلك الوفد .

بما كان للحكومة المصرية موقف من القضية الفلسطينية فى عصبة الأمم فى الدورة التاسعة عشرة بر عام ١٩٣٨ ، حيث ألقى عبد الفتاح يحيى — وزير خارجية حكومة الاحرار الدستوريين التى بعد الوفد كلمة عبر فيها عن وجهة نظر حكومته بالنسبة للقضية التى نحن بصدددها فكان مما

د أنه ينبغي أن تعاد السكينة الى فلسطين لتهدئة الخواطر فى مصر ، وقد نكب الشعب العربى فى فلسطين وثبت أنه من المتعذر تحقيق التعاون السلمى بين اليهود والعرب ، ونحرج الموقف ، سر مازالت تأمل أن يتسنى للدولة المنتدبة بفضل بعد نظرها السياسى ان تجد وسيلة لتحقيق العرب . إن الشعب المصرى يولى اهتماما كبيرا للاضطرابات فى فلسطين ولم يتحقق الأمل فى ملام الداخلى بتسوية يقبلها الفريقان قبولاً حراً بل نرى عكس ذلك . وساء الموقف ولكن مصر تعثر الدولة المنتدبة بفضل حسن نيتها وبعد نظرها على وسيلة عادلة ترضى مطالب العرب فى فلسطين . إن تأليف دولة يهودية يتجاوز الى حد بعيد مبدأ انشاء وطن قومى لليهود وليس كن تخفيف كرب اليهود فى العالم بظلم العرب مع أن الدولة المنتدبة قد اعترفت بحقوق العرب سرياً^(٦) .

هكذا الغت خطبة عبد الفتاح يحيى ماكان قد نسب الى واصف غالى من أنه وافق فى لجنة ت على تعليق الحل بموافقة العرب واليهود وأكد أن أمانى العرب هى أمانى مشروعة .

ولكن ظل ممثلو مصر في العصابة على اختلاف أحزابهم لا يرغبون في مواجهة بريطانيا داخل المنظمة الدولية ولعلهم فعلوا ذلك تطبيقاً لمعاهدة ١٩٣٦ والتي كان من بين نصوصها النص على عدم اتخاذ موقف مضاد للطرف الآخر في السياسة الخارجية حيث نصت المادة الخامسة من المعاهدة على أن « يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية » (٧) .

ثانياً : في جامعة الدول العربية :

كانت القضية الفلسطينية من أولى القضايا العربية التي تناولها مجلس جامعة الدول العربية بالبحث والدراسة وحسبنا أن الأعضاء لم يتطرقوا إلى بحث الوسائل العملية لإيجاد حل سريع لتلك القضية ، بل تناولوا قضايا فرعية مثل مسألة تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة والدعاية والاعلام ، وانقاذ الأراضي والهجرة اليهودية والمقاطعة العربية الاسرائيلية واخيراً مسألة عرض القضية على هيئة الامم المتحدة .

ففيما يخص مسألة تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة : فإنه اثناء اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية لبروتوكول الاسكندرية اقترح جميل مردم — عضو الوفد السوري — ضرورة حضور موسى العلمي كممثل لفلسطين في تلك الاجتماعات كي يشعر العالم بمدى اهتمام الدول العربية بتلك القضية بالاضافة الى أن ذلك من شأنه أن يحقق الشخصية الدولية للجامعة العربية . وبالرغم مما قوبل به هذا الاقتراح من اعتراض من جانب المندوب اللبناني — هنري فرعون — مدعياً أن في ذلك ما يضعف من حجة الجامعة العربية بأنها منظمة دولية تضم دولاً مستقلة ، الا أنه وضع في الميثاق نصاً خاصاً بفلسطين ينص على أن يشترك ممثل فلسطين في مجلس الجامعة وقد وافق على ذلك كل من السعودية وشرق الأردن وسوريا (٨) بالاضافة الى مصر صاحبة الفكرة .

وإذا كان تمثيل فلسطين في الجامعة العربية لم يتم دون معارضة فإن كيفية هذا التمثيل واختيار الممثلين أثاراً خلافات أطول . وفيما يتعلق بالوفد المصري وموقفه من هذه القضية فقد قدمت آراء متعددة من أبرز رجال السياسة المصريين في ذلك الوقت ، فقد مثل مصر في جلسة مجلس الجامعة بتاريخ ٢٤ نوفمبر عام ١٩٤٥ كل من محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصري ، وعضوية د . محمد حسين هيكل . رئيس مجلس الشيوخ ، ومكرم عبيد وزير المالية ، ومحمد حافظ رمضان وزير العدل ، والدكتور عبد الرازق السنهوري وزير المعارف العمومية .

وكانت المسودة الأولى لبروتوكول الاسكندرية تنص على « أن يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي عن فلسطين لتمثيلها في مجلس الجامعة الى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله » إلا أن مكرم عبيد — عضو الوفد المصري — اضاف خطة جديدة لتجنب الخلاف داخل الهيئات الفلسطينية التي لم تتفق بالفعل على مندوب واحد يمثلها فاقترح ان يعين مجلس الجامعة ثلاثة مندوبين يمثلون اتجاهات مختلفة ، بينما رأى الدكتور محمد حسين هيكل عدم التمسك بما نص عليه الميثاق فيتولى رئيس الجلسة أمر انتخاب هذا المندوب ثم تكلف الأمانة العامة بوضع نظام لاختيار مندوب فلسطين

مستقبلا ، وهناك رأى ثالث تقدم به نوري السعيد (العراق) يقضى باستشارة اللجنة العربية العليا في حالة اختيار مندوب فلسطين ، وفي نهاية الأمر تمت الموافقة على ما اقترحه المندوب المصري الدكتور محمد حسين هيكل بتشكيل لجنة تتولى ^(٩) أمر اختيار مندوب فلسطين على أن يشترك فيها جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية .

وبخصوص مشاركة مندوب فلسطين في أعمال المجلس فقد كان هناك شبه اعتراض من مندوب مصر — محمد حافظ رمضان — حيث ذكر أنه لا يجوز اشتراك أى عضو في أعمال أى هيئة من الهيئات طالما أنه لم يشترك في التوقيع على الميثاق لأن ذلك يعتبر مخالفا من الناحية القانونية ، غير أن ذلك لا يمنع من الاسترشاد بمندوب فلسطين في الأمور التي تخص قضية بلاده فقط ويظل الوضع هكذا الى أن تصبح فلسطين عضوا في الجامعة العربية ، واستطرد حافظ رمضان قائلا بأنه طالما لم يتمتع مندوب فلسطين بالصفة الدولية داخل المجلس فعلى مندوب فلسطين السامي أن يتولى تنفيذ قرارات الجامعة ^(١٠) .

وهكذا نلاحظ أن حافظ رمضان راعى الشكليات القانونية اكثر من الاعتبارات السياسية لدرجة أنه توهم أن المندوب السامي يمكن أن ينفذ قرارات الجامعة العربية . وعلى أية حال فقد كان للاعتبارات القانونية في ذلك العهد وزن كبير .

وفي جلسة ٤ ديسمبر عام ١٩٤٥ تولى المندوب المصري — عبد الرازق السنهورى — شرح ماتوصلت اليه اللجنة المقترحة من قرارات بخصوص الموافقة على تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة وظهر رأيان ينص الأول على الا يكون لهذا المندوب ، حق التصويت الا فيما يخص بقضية بلاده ، وثانيهما يرى أنه اذا قرر المجلس شيئا يلزم فلسطين القيام به فعلى مندوبها ابداء رأيه في هذا الموضوع ويتمتع بحق التصويت حتى يتناسب ذلك مع التزاماته المكلف بها . أما من حيث كيفية اختيار هذا المندوب فقد تركوا للفلسطينيين حرية الاختيار سواء أكان واحدا أو أكثر بحيث لايزيد عددهم عن ثلاثة ، مع لفت نظرهم الى أن اللجنة ترى أنه من الأفضل ان يكون مندوبا واحدا ، وبالرغم من ذلك ، وطبقا لما جاء في الميثاق عن اختصاص مجلس الجامعة فإن اللجنة تركت للمجلس حق التعيين والتصديق وللفلسطينيين حق الترشيح وأبدى جميع الأعضاء موافقتهم على ماتوصلت اليه اللجنة من قرارات ^(١١) .

واستكملت مناقشة هذا الموضوع في دور الانعقاد العادى الثالث حينما وصل الى المجلس بريقة من اللجنة العربية العليا من قبل جمال الحسينى طبقا لما قرره اللجنة تفيد بانتخاب كل من جمال الحسينى واحمد الشقيرى والدكتور طنوس لتمثيل فلسطين في مجلس الجامعة ^(١٢) .

ومن الملاحظ أنه كان قد اتفق في الدورة السابقة على أن يتجاوز المجلس حدود وظيفته بشأن حقه في ترشيح مندوب فلسطين ، وما زاد الأمور تعقيدا تجدد الخلاف حول كيفية تمثيل فلسطين في الدورة التالية مما نتج عنه أن صار الاعضاء الذين رشحتهم اللجنة العربية لايمثلون فلسطين واقعا وبقي مقعد فلسطين شاغرا .

ولكن صدر الرأى القائل بأن يكون تمثيل مندوب فلسطين رمزيا ورأيه استشاريا ^(١٣) طبقا لما

اقترحه المندوب المصري — حافظ رمضان — الذى أضاف بأنه يعامل هذا المندوب الفلسطينى معاملة وفد مراكزه حينما سمحوا له بحضور احدى الجلسات بشرط ان يبدى رأيه الى الأمانة العامة أو أى لجنة من لجان الجامعة ، وقد اعترض الأمين العام على ذلك ودعم رأيه بأن لفلسطين ملحقا خاصا فى الميثاق ينص على اشتراكها فى المجلس الأمر الذى يجعلها تختلف عن بقية الدول العربية التى لم تنل استقلالها ، ولكن حافظ رمضان تمسك برأيه وطالب بضرورة تفسير ماجاء فى الملحق وقرارات المجلس بما يتفق مع المبادئ القانونية بحيث يوضع فى الاعتبار اشتراك فلسطين فى لجان الجامعة وهذا يعتبر نوعا من الاشتراك (١٤) .

وفى نهاية الأمر استقر الرأى فى هذه الدورة على تمثيل فلسطين فى مجلس الجامعة بمندوب واحد على أن يقتصر اشتراكه على المسائل الخاصة بقضية بلاده ، أما من حيث التصويت فيعهد الى الأمانة العامة بوضع الأسس التى تراها مناسبة لذلك ، وهذا القرار الأخير يكاد يطابق وجهة نظر وفد الحكومة المصرية حيث حاول أعضاء الوفد المصرى قدر الامكان التمسك بالمبادئ القانونية ليس بغرض ابعاد فلسطين عن الجامعة العربية — كما زعموا — ولكن بهدف تمثيلها تمثيلا مقبولا من الناحية الدولية (١٥) .

فيما يتعلق بالدعاية والاعلام : فعلى أثر الانتهاء من مؤتمر الاسكندرية عينت لجنة للدعاية بدأت عملها فى نوفمبر عام ١٩٤٤ حتى مارس عام ١٩٤٥ ، ثم تناولها مجلس الجامعة بالبحث فى الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثانى فى نوفمبر عام ١٩٤٥ وقد تولى جميل مردم وزير سوريا المفوض بمصر ورئيس الوفد السورى لدى مجلس الجامعة — رئاسة المجلس وحضرها من الجانب المصرى نفس الهيئة السابقة الى جانب عبد الحميد بدوى وزير الخارجية .

وحينما طرح الأمين العام مسألة الدعاية للمناقشة ، بدأ الحديث عن المكتب العربى فى لندن والذى كان أعضاؤه جميعا فلسطينيين الأمر الذى جعل الصهيونية تستغل ذلك فى الدعاية بأنه ليس لهذا المكتب علاقة بجامعة الدول العربية ولذلك اقترح الأمين العام ضرورة تمثيل كل دول الجامعة فى هذا المكتب ، كما أضاف مكرم عبيد اقتراحا يقضى بصيغ هذا المكتب بالصيغة الرسمية ويتولى رئاسته أحد الأمناء المساعدين فى الجامعة العربية وبذلك تكون الجامعة قد وقفت حائلا دون مناهضة الصهيونيين لهذا المكتب .

واستكمالا لوجهة النظر المصرية رأى حافظ رمضان ضرورة تنشيط الدعاية فى الولايات المتحدة أيضا لكى تقف أمريكا على حقيقة الموقف حيث لفت المندوب المصرى نظر الأعضاء الى أن أمريكا لاتعرف شيئا عن حقيقة القضية الفلسطينية الا من خلال الصحف الانجليزية والدعاية الصهيونية ، وكان لهذا الاقتراح أهميته الواضحة التى لمسها العرب فيما بعد ، وقد أبدى الأعضاء موافقتهم على الاقتراحات المصرية الخاصة حيث اسندت رئاسة مكتب الدعاية سواء فى لندن أو مكتب واشنطن المقترح الى رئيس يحمل صفة التمثيل الرسمى للجامعة العربية (١٦) ، وأكد مكرم عبيد أنه بالرغم مما فى ذلك من تحايل على القوانين الدولية الا أن هذا الاجراء يساهم فى تحقيق الهدف العربى

وبخصوص تمويل تلك المكاتب فقد اقترح حمدى الباجه جى (العراق) ضرورة رصد مبالغ مالية

طائلة لهذه المكاتب من قبل دول الجامعة العربية على أن تبدأ الدول فوراً في رصد تلك المبالغ وأيده ذلك المندوب المصري — الدكتور محمد حسين هيكل — وبناء عليه قرر مجلس الجامعة رصد مبالغ مالية للدعاية على أن توضع تلك الاعانات تحت تصرف مندوب فلسطين موسى العلمي الى أن يقرر مجلس الجامعة طريقة أخرى ، وحتى يتمكن موسى العلمي من بدء نشاطه تنفيذاً لما قرره المجلس .

وقد انتهر الدكتور محمد حسين هيكل تلك المناسبة وأخذ يبرز أهمية الدعاية باعتباره صحفياً قديماً فنصح الاعضاء بضرورة تنظيم تلك الدعاية لما في ذلك من أهمية كبيرة للقضية العربية كما أشار الى وسائل اليهود في تنظيم دعايتهم والضغط التي مارسوها على الحكومتين البريطانية والأمريكية الامر الذي يتطلب معه تأليف لجنة من دول الجامعة للإشراف على عملية التنظيم الخاصة بالنظر في النشرات والخطابات وما أنفق على هذه الدعاية . وبخصوص اعانات كل حكومة نصح المندوب المصري المجلس بضرورة البت في هذا الموضوع حتى لا تتعلل الحكومات بأنه ليس لديها قرارات من المجلس بل كلها مجرد توصيات من قبل اللجنة وبالفعل أبدى جميع الأعضاء موافقتهم على ما ذكره المندوب المصري (١٧) .

وهكذا فقد كان لمصر دور أساسي في هذا المجال سواء من حيث توفر الخبرات أو تخصيص الأموال اللازمة فقد كانت مصر في ذلك الوقت هي أغنى الدول العربية بالموارد وهي التي خصصت ٥٠ ألف جنيه لإنشاء المكاتب للدعاية في لندن وواشنطن (١٨) في حين تباطأت الدول العربية الأخرى في تغطية نفقات الاعلام ، فذكر موسى العلمي في جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٤٥ بأن العراق لم تكن قد اتخذت قراراً بشأن الميزانية واكتفت بتقديم سلفة مقدارها ١٥٠٠٠ دينار ، كما ندد موسى العلمي بما عمدت اليه حكومة المملكة العربية السعودية في يوليو ١٩٤٥ من سحب مبلغ ٢٠٠٠ ريال سعودي كانت قد وضعت في مفوضيتها بلندن في مايو من نفس العام تحت تصرف الفلسطينيين ، بينما أحجمت كل من سوريا ولبنان عن تقديم أى معونة مالية حتى شهر سبتمبر ، وفي نفس الوقت أشاد بتخصيص المفوضية المصرية بواشنطن مبلغ ٤٠٠٠ جنيه مصري رصيدها أساسياً و ٤٠٠٠ أخرى رصيدها احتياطياً لتحقيق أغراض الدعاية العربية (١٩) .

تناول مجلس الجامعة مسألة انقاذ الاراضى والهجرة اليهودية فبالنسبة لانقاذ الاراضى فقد تقرر في جلسة ٨ نوفمبر عام ١٩٤٥ تعيين لجنة من الخبراء لانقاذ أراضى فلسطين على أن يكون المشتركون فيها من غير أعضاء المجلس والا يزيد عددهم عن خمسة اثنان منهم مصريان وآخران فلسطينيان وينضم اليهما سعيد حمادة — استاذ الاقتصاد بالكلية الأمريكية ببيروت — أما العضوان المصريان فكانا حافظ عفيفى الذى أسندت اليه رئاسة اللجنة والثانى أحمد ممدوح مرسى وقد ترك أمر اختيارهما الى مكرم عبيد باعتباره وزيرا للمالية المصرية ، وأما الفلسطينيين فهما احمد حلمى — مدير عام صندوق الأمة العربية — ورجائى الحسينى مدير المكتب العربى بالقدس .

ولقد رأى رئيس الوفد العراقى — حمدى الباجه جى — أن تتحدد اختصاصات تلك اللجنة بحيث تؤدي تلك الاختصاصات الى منع تسرب الاراضى العربية الى الصهاينة فعلى اللجنة أن تقوم بتحديد مبالغ تساهم بها كل حكومة عربية سنوياً من اجل انقاذ الأراضى ، ويقترح أيضاً تقديم قروض الى

الفلاحين العرب الفلسطينيين الذين ينوون بيع أراضيهم لليهود ، أو شراء تلك الأراضي وإيقاف بيعها الا لعربى يتعهد بعدم بيعها لليهود وتسجيلها باسم صندوق الامة العربية في فلسطين وفي النهاية أوصى المندوب العراق بوجوب عرض مقترحاته على لجنة الخبراء لاتخاذ مايلزم بشأن وضع نظام لتنفيذها .

وبعد موافقة الاعضاء على تلك المقترحات طالب سليمان فرنجية (لبنان) بأن تقدم تلك المقترحات بوصفها توصيات لا أن تكون مقيدة لهم ، كما طالب حافظ رمضان ، بضرورة اطلاق اللجنة على اساليب الصهيونيين السياسية والاقتصادية والدعائية ، حيث أشار إلى أن أساليبهم السياسية تتركز في مسألة الهجرة ، وأما من الناحية الاقتصادية فلها نواحيها المتعددة كالصناعة والتجارة ليس في فلسطين فحسب بل في الشرق كله ، هذا الى جانب الزراعة وسعى اليهود الدائب من أجل انتزاع الأراضي من أيدي العرب لكي تتحقق فكرة الوطن القومي اليهودى وبناء على ذلك رأى أعضاء المجلس ضرورة مقاطعة العرب للبضائع الصهيونية ^(٢٠) .

وبناء على دعوة مجلس الجامعة مثل فلسطين في دور الانعقاد الثانى كل من موسى العلمى ويعقوب الغصين واميل الغورى .

وبعد الدراسة قدم كل من الخبراء المصريين والخبراء الفلسطينيين مشروعين مختلفين يستهدفان حماية الأراضي العربية .

ويتلخص المشروع المصرى في أنه خصص الجزء الأول لبيان أسباب مشكلة الأراضي في فلسطين من النواحي السياسية والاجتماعية والتشريعية .

وفي هذا المشروع اهتم الخبراء المصريون بالناحية المالية حيث اقترحوا تكوين منشأة مالية في فلسطين في أول الأمر حتى يتمكن الفلاح العربى من زراعة أرضه والخلاص من الديون والمزاين ، وتقسم تلك المنشأة حسب اغراضها الى اقسام كثيرة منها قسم للأئتمان العقارى لمساعدة الملاك على تحسين أراضيهم واستصلاحها ، وقسم للأئتمان الزراعى لشراء مايلزم المزارعين ، وقسم آخر للاستغلال الزراعى التعليمى الحديث للعمل على نشر التقاليد الزراعية بشراء الأراضي بأسعار اقتصادية وبيعها لصغار المزارعين بشروط متهاودة في الدفع ، ثم تسعى بعد ذلك لشراء قطع صغيرة أخرى لإصلاحها وبيعها وتصبح هذه المزارع النموذجية بمثابة مدارس لتعليم أولاد العرب أصول الزراعة الحديثة ، وقسم أخير للتشريع ويعمل بالاتصال مع الوحدة العربية على تعديل الضرائب العقارية الزراعية بحيث تتركز على غلة الأرض لا على القيمة الرأسمالية . وتكون المؤسسة على شكل شركة مساهمة ويكون رأس مالها في بداية الأمر مليون جنيه يزداد حسب احتياجات المنشأة . وعلى كل حكومة أن تتعاون في اكتتاب الأفراد في الجزء الذى يخصها في واقع نسبة موارد ميزانيتها ، واشترط الخبراء المصريون أن تكون الأسهم عربية ويخصص جزء منها للاكتتاب في فلسطين .

وفيما يختص بمعونة الحكومات العربية طالب المشروع المصرى بأن تكون على شكل تبرع وحيد للمؤسسة يضاف الى احتياطيها على أساس ربع رأس مالها أى ٢٥٠٠٠٠ جنيه تقسم على الحكومات بالنسبة

التي تقرها الجامعة العربية ولا يجوز توزيع ذلك الاحتياطي كأرباح ، كما يضاف اليه التبرعات والهبات التي ترد من الحكومات أو الأفراد ، وكتشجيع لتلك المؤسسة تضمن الحكومات فائدة قدرها ٣ ٪ على الأسهم لمدة ثلاث سنوات أولى كى تتمكن المؤسسة من تغطية مصروفات تأسيسها في المرحلة الأولى من تكوين احتياطيات تعزز مركزها المالي ، ومن حق الحكومات أن تعين مندوبا يحضر مجلس الادارة على ألا يكون له صوت في المداولات (٢١) .

وقد طالب مكرم عبيد باعطاء هذا المشروع أولوية الا في حالة اعتراض الفلسطينيين وتمسكهم بمشروعهم ، وأعلن أنه لايقصد من وراء ذلك ابعاد المشروع الفلسطيني ، غاية الأمر انه يريد توضيح وجهة نظر حكومته واستعدادها لتنفيذ مايراه الخبراء المصريون قبل انقضاء تلك الجلسة .

وقد حظى المشروع المصرى بتأييد من الأمين العام لاعتبارات كثيرة منها استعداد الحكومة المصرية لدفع المال الذى أشير اليه في المشروع دون مقابل بشرط استعمال هذا المال بالطريقة التي تقترحها مصر ، ومن ناحية أخرى فقد اشار المشروع الى أن تخصص فائدة للمساهمين فيه لمدة ثلاث سنوات .

وتطبيقا لما جاء في المشروع المصرى اقترح مكرم عبيد وجوب انشاء بنك يشتمل على عمليات التأمين الزراعى والعقارى ويضم قسم قضايا لاصدار التشريعات ، وفي حالة تنفيذ المشروع المصرى فقد رأى وجوب ضمان الحكومات العربية للربح لمدة ثلاث سنوات بواقع فائدة قدرها ٣ ٪ على أن تدفع الحكومات من مالها لكى يتمكن البنك من تنظيم نفسه لصعوبة الحصول على الربح في الفترة الأولى من انشائه ، ولذلك أوصى مكرم عبيد بأن تتولى الدول العربية هذا المشروع على أن يشكلوا لجنة لدراسته ومحاولة العمل على تنفيذه لكى يعود بالنفع على عرب فلسطين ، وفي نهاية حديثه أعلن أن هذا الأمر متروك للمجلس لكى يبدى رأيه النهائى فيه . وبما يستلقت النظر أن المندوب الفلسطينى — يعقوب الغصين — أيد المشروع المصرى ، فنظرا للظروف التي تمر بها قضية بلاده رأى وجوب العمل بالمشروع الذى ينفذ على وجه السرعة الأمر الذى يتفق مع وجهة النظر المصرية (٢٢) .

وفي جلسة ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٥ أعلن الدكتور محمد حسين هيكل أمام الأعضاء موافقة الحكومة المصرية على المشروع المقدم من الخبراء المصريين شريطة اشتراك كل الحكومات العربية الأعضاء في الجامعة العربية في العمل على تنفيذه وفي حالة رفض احدى هذه الدول له فيجب أن يعاد النظر فيه (٢٣) . وبناء على ذلك فقد بادر الأمين العام الى ارسال برقيات الى الحكومات العربية لابداء الآراء في المشروعين المقدمين للمجلس بخصوص انقاذ أراضى فلسطين . بيد أنه لم يصل رد الحكومة المصرية بالموافقة على المشروع المصرى الا في ٣١ يناير عام ١٩٤٦ وفيه أكدت مصر على استعدادها للمساهمة في هذا المشروع المقدم من الخبيرين المصريين ، وبموافقة الحكومة المصرية بادرت كل من العراق وسوريا الى ارسال جوابهما الى مجلس الجامعة (٢٤) . وفي نهاية الأمر تمت الموافقة على المشروع المصرى في مارس عام ١٩٤٧ .

وطبقا للمشروع المصرى طرح اكتاب في مختلف الدول العربية لجمع الأموال اللازمة وتأسيس

شركة مساهمة من هذه الأموال تتولى انقاذ الأراضي المملوكة للعرب ، وقدر المبلغ المطروح بمليون جنيه وللأسف لم يقبل الجمهور بدرجة كافية على الاكتتاب في هذه الشركة بالقدر المطلوب مما يدل على عدم استعداد الأثرياء العرب للتضحية على نفس المستوى الذى قدم به الأثرياء اليهود الأموال « لشركة استعمار الأراضي اليهودية » ، والذى يعيننا هنا هو تسجيل موقف مصر ، ذلك أنه بعد أن وجدت أمانة الجامعة العربية صعوبة في جمع الأموال اقترحت تكوين مبلغ احتياطي للشركة بربع مليون جنيه تغطيه الحكومات من ميزانياتها^(٢٥) ، ولما كانت الحكومة المصرية تتحمل في ذلك الوقت نسبة ٤٢ ٪ من ميزانية الجامعة العربية فقد رأى ان تطبيق نفس النسبة على نصيب الحكومة المصرية في هذا المبلغ الاحتياطي ، وفي الواقع فإن مصر كانت تؤدي هذه الالتزامات العملية قبل غيرها من الحكومات العربية التى كانت تكتفى بالتأييد المعنوى أو الشفوى أحيانا .

وهكذا قدمت الحكومة المصرية مبلغ ١٠٥ ألف جنيه للشركة المقترحة ولم تجد صعوبة في أن تحصل على موافقة البرلمان بمجلسيه الشيوخ أو النواب طالما أنه يدخل ضمن النسبة المخصصة لمصر في أعمال الجامعة العربية . وقد وافق البرلمان بمجلسيه متخذاً الاجراءات اللازمة للاعتمادات الاضافية واشترط ان تخضع تلك الشركة لنفس الشروط التى تخضع لها الشركات المساهمة المصرية وأن تنطبق عليها القوانين المصرية الخاصة بذلك كما اشترط أيضا في « حامل اسهم تلك الشركة أن يكون عربيا من رعايا احدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية وأن الغرض من تبرع الحكومات العربية هو دعم مركزها وحث الناس على الاكتتاب في رأس مالها مما فيه ضمان لمواجهة ماقد تتعرض له الشركة من خسائر »^(٢٦) .

ويلاحظ ان مسألة انقاذ الأراضي عن طريق الشركات المساهمة العربية جاءت متأخرة ، ففي عام ١٩٤٧ كان كل شيء يتوقف على الحل السياسى والعسكرى .

وبالنسبة للهجرة اليهودية : فمن المعروف أن بريطانيا قد رسمت سياستها ازاء هذا الموضوع في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ حينما سمحت بهجرة ٧٥ ألف يهودى خلال خمس سنوات بعدها توقف الهجرة نهائيا الا اذا قبلها العرب^(٢٧) . ولكن بريطانيا لم تلتزم بتلك السياسة والدليل على ذلك ماصرح به وزير الخارجية البريطانى (بيفن) في نوفمبر عام ١٩٤٥ من السماح بهجرة اليهود بعدد معين الى فلسطين واستيطانهم فيها . ومما زاد الأمور تعقيدا التصريح الذى ألقاه رئيس الحكومة الأمريكية — ترومان — بفتح باب الهجرة لمائة الف يهودى اضافى الى فلسطين مما أثار ردود فعل عنيفة في الدول العربية جميعها وطرح هذا الموضوع للتداول في مجلس الجامعة .

كان مجلس الجامعة مهتماً بمسألة الهجرة حتى قبل أن يصدر تصريح بيفن . فقد وضع كل من مكرم عبيد والشيخ يوسف ياسين وحبيب أبو شهلا والأمين العام للجامعة العربية مذكرة باسم الجامعة لفتوا فيها نظر كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية الى حقيقة الوضع في فلسطين مما يتحتم عليهما الوفاء بتعهداتهما للحيلولة دون جعل فلسطين دولة يهودية ، وبضرورة العمل بما نادى به الحكومة الأمريكية من قبل حينما رأت وجوب أخذ مشورة العرب قبل اتخاذ أى قرار « ولذلك تود الحكومات العربية الا تتخذ الحكومتان الأمريكية والبريطانية أى قرار يتعلق بالهجرة لفلسطين أو بمس أى تسوية

لقضية فلسطين بدون مشاوره الدول العربية وموافقها » .

ودارت المناقشة بعد ذلك حول تلك النقطة فأعلن الشريقى أن مافى المذكورة غير كاف لفهم وجهة نظر الجامعة العربية بينما يكفى فقط للتعبير عما تراه الحكومات العربية ، ولذلك طالب بضرورة وضع مذكرة خاصة بالجامعة العربية ولكن مكرم عبيد أوضح له ان كثرة ارسال المذكرات من المحتمل أن يفقد العرب عطف الانجليز .

وقد رغب الشريقى فى اثاره مسألة التقسيم معتقدا ان رسم خط يفصل بين المنطقة العربية والمنطقة اليهودية التى يجوز فيها الهجرة قد يكون أفضل من المطالبة بتحديد الهجرة . وقد أبدى النقراشى اعتراضه على اثاره هذا الموضوع الذى لن يؤدى فى النهاية الى صالح العرب فقال : « نحن الآن بصدد مسألة معينة هى أن أمريكا تضغط على انجلترا لزيادة الهجرة والاخيرة تعارض ، وأخشى ما أخشاه ان تلفت أمريكا نظر انجلترا الى أننا بعملنا هذا انما نرمى الى مجرد المشاكسة وتحت هذا التأثير قد يصلون الى اتخاذ قرار فى هذا الموضوع » . ولذلك فمن الأفضل للمجلس ولعرب فلسطين استبعاد فكرة التقسيم وحاول مكرم عبيد اقناع المجلس بما صرح به النقراشى حيث اشار الى نقطة هامة وهى أنه لو رغبنا أمريكا فى التقسيم وهجرة اليهود فإن احتجاجات العرب لن تحول دون ذلك ، وبناء عليه رأى الوفد المصرى ضرورة التمسك بالاكتفاء ببحث مايجب عمله ازاء مسألة الهجرة اليهودية لأنه كلما زاد عدد اليهود فى فلسطين كلما أدى ذلك الى انشاء الدولة اليهودية الأمر الذى ترفضه مصر والدول العربية .

وقد حاول الأمين العام تدعيم الموقف المصرى فنصح الأعضاء بوجوب تجنب « الظهور بمظهر من يريدون املاء ارادتهم ، بل يجب أن نبين فقط ان الخطر المحدق بنا حقيقى سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية خصوصا اذا كان هذا الكلام من جهة يراد عطفها » . وبناء عليه انتهت المناقشة بالموافقة على نص المذكورة وتكليف الأمانة العامة للجامعة العربية والحكومات العربية بتبليغ الحكومتين الأمريكية والبريطانية نص تلك المذكورة (٢٨) .

ولكن المجلس عاود مناقشة تلك المسألة مرة أخرى حينما أشار المندوب الفلسطينى جمال الحسينى الى تفاقم الهجرة غير الشرعية الى فلسطين مشيرا الى الأساليب التى اتبعها اليهود لابلحة تلك الهجرة والتى كان آخرها الأساليب القضائية حينما عرضوا مسألة الهجرة على محكمة العدل الفلسطينية العليا ، وازاء ذلك تقدم الدكتور محمد حسين هيكل باقتراح يقضى بعقد اجتماع بين الأمين العام والحسينى للبحث فى اختصاصات تلك المحكمة وهل من حقها اصدار قرارات تسمح لليهود بدخول فلسطين ثم يطلعون المجلس على النتائج التى توصلوا اليها (٢٩) ، مع لفت نظر الحكومتين البريطانية والأمريكية الى مافى ذلك من عرقلة الاستمرار فى مباحثات مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ .

وفى تلك المناسبة رأى بعض الأعضاء مثل تحسين العسكرى أن لجوء اليهود الى تلك الهيئة القضائية ماهو الا مؤامرة سرية من أجل دخول المائة الف مهاجر الى فلسطين ، وأيده فى ذلك حافظ رمضان حينما أعلن « أن لجوء اليهود الى حكم قضائى يصدر من هيئة قضائية ماهى الا مناورة سياسية يهودية يرمون من ورائها الى تغطية أعمالهم الصهيونية غير المشروعة » الأمر الذى لا يخفى على الدول

العربية والذى يستوجب الاشارة اليه في مذكرة احتجاج تصدر عن الجامعة العربية ، وأيضا الى محاولة تملك الأساليب والحجج القوية والتي تجعل من عمل الجامعة العربية فائدة مرجوة .

وقد اطلع الدكتور محمد حسين هيكل المجلس على حقيقة الوضع في نيويورك ومدى نفوذ اليهود فيها الى الحد الذى يوصل الى قرار في غير صالح العرب عند عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على أن الكثيرين مازالوا يعتقدون ان هجرة اليهود الى فلسطين ليس من شأنها تهديد السلام العالمى ويؤكد ذلك ماكتبه رئيس تحرير جريدة « نيويورك تايمز » حينما قال « ان الفكرة الصهيونية على أساس انها فكرة سياسية خطأ ، والواقع انه اذا اتخذ العدل مجراه فان فلسطين تتسع لأكثر من ٣٠٠,٠٠٠ مهاجر وليس ١٠٠,٠٠٠ » ، وبناء على ذلك طالب هيكل بمحاولة تطبيق ماجاء في مؤتمر بلودان بما يتفق والوضع الدولى حينذاك ، كما أشار جميل مردم الى أن التشدد في المقاطعة الصهيونية سيضطر بريطانيا الى وقف الهجرة . ولكن حافظ رمضان رأى « وجوب أن تعلم المجترة انه اذا لم توقف هذه الهجرة فان الجامعة العربية لن تكون مسئولة عن النتائج ولن يكون في استطاعتها ان تمنع العرب من اظهار شعورهم أو أن توقف تيارهم في مقابلة القوة بالقوة والارهاب بالارهاب » .

وربما تكون تلك الاشارة من حافظ رمضان مندوب مصر أول مناسبة للحديث عن استعمال اسلوب التهديد والقوة لمحاولة الوصول الى حل لقضية فلسطين وارغام بريطانيا على الاصفاء لمطالب العرب وعدم الانصياع للضغط الصهيونية . واكد المندوب المصرى على انه لكى يصل العرب الى نتائج منشودة وسلاح قوى لدخول مؤتمر لندن لعام ١٩٤٦ لابد لهم من اتباع الاساليب التى يتبعها اليهود سواء عن طريق الارهاب أو الدعاية الى جانب العمل السياسى .

وبعد استعراض تلك الآراء انتهى مجلس الجامعة من التداول في مسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين بالتوصية على ارسال احتجاج واصدار قرار خاص بشأن الهجرة وهذا نصه :

« يرى المجلس في تقاوم الهجرة اليهودية الى فلسطين خطرا داهما على العرب وعلى كل تسوية تتوقف على مؤتمر فلسطين في لندن وهو يكلف الأمانة العامة الاحتجاج لدى الحكومة البريطانية على ماتبدية في التهاون في هذا الشأن ويقرر أن في استمرار الهجرة مخالفة للعهد الذى قطعتة على نفسها في عام ١٩٣٩ وتؤدى الى اضطراب السلم في الشرق وأن العرب لايقرون أى هجرة يهودية الى فلسطين ولا يقرون ماتسميه الحكومة البريطانية بالحصص الشرعية ولذلك يعتبرون ان جميع الداخلين الى فلسطين مهاجرون غير شرعيين يجب اعادتهم الى الأماكن التى جاءوا منها » (٣) .

ولا شك ان الذين أصدروا هذا البيان كانوا يدركون أن مجرد الاحتجاجات لا تكفى ومن هنا نبئت فكرة المقاطعة العربية للبضائع الصهيونية .

المقاطعة العربية — الاسرائيلية :

منذ بدأت القضية الفلسطينية تطفو على سطح السياسة العربية وبخاصة المصرية بدأت تظهر

معها فكرة المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية . وعلى الصعيد المصرى تجدر الإشارة الى أن الاخوان المسلمين ومصر الفتاة كانتا أولى هيئتين مصريتين تثنان الشعب المصرى والعربى على ضرورة مقاطعة اليهود اقتصاديا . ولكن بعد تأسيس الجامعة العربية طرح موضوع المقاطعة للمناقشة على الصعيد الرسمى .

وقد صادف هذا الموضوع صعوبات فى الفترة الأولى كان أهمها وجود العرب واليهود ضمن وحدة اقتصادية فى اطار الانتداب البريطانى ، ولذلك اختلفت الآراء حول نظام المقاطعة حيث إذا منع استيراد أى بضائع من فلسطين فان ذلك قد يضر بمصالح العرب كذلك تصدير المواد الخام الأولية الى فلسطين واحتمال تسربها الى اليهود .

أيد الوفد المصرى مبدأ المقاطعة ولكنه كان يرغب فى اتخاذ اساليب عملية يمكن تنفيذها وذلك حينما اقترح مكرم عبيد انه لابد من وضع نظام محكم للمقاطعة العربية قبل البدء فى تنفيذها حتى لا تقع الجامعة العربية فى مثل ما وقعت فيه مصر فى خلال الثورة المصرية عام ١٩١٩ حينما قاطع المصريون البضائع الانجليزية بدون تدبير أو نظام مما أدى الى فشل المقاطعة ، وبناء عليه لابد من أن تتخذ المقاطعة الشكل الرسمى فتتولى الحكومات العربية مهمة رفع الرسوم الجمركية على أن تكون مائة للواردات الصهيونية الى حين تحقيق ماجاء فى الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ولكى تتم تلك الاجراءات العملية لابد من القيام بدراسة وافية وتقدير كاف للانتاج الصهيونى (٣١) .

وفى أثناء اشتراك مصر بصورة رسمية فى مباحثات مجلس الجامعة بهذا الشأن كان على الجانب الآخر أى المستوى الشعب العمل على تنفيذ المقاطعة فقد اشار المجلس الى القرارات العملية التى اتخذها المؤتمر الطبى السنوى السابع عشر والذى عقدته الجمعية الملكية الطبية المصرية فى نوفمبر عام ١٩٤٥ من أجل السير بالمقاطعة الى حيز التنفيذ العملى ، وقد تضمنت قرارات هذا المؤتمر مايلى : « تحريم دخول مستحضرات طبية من التى يمكن تحضيرها فى الصيدليات المحلية الى البلاد العربية بشأن تعميم دستور الأدوية المصرى الذى حضره الاخصائيون المصريون فى البلاد العربية وبشأن مناقشة أطباء البلاد العربية عدم وصف أى دواء يحضر فى المصانع الصهيونية ومنع دخول المستحضرات الطبية اليهودية الى البلاد العربية » (٣٢) . وكانت مهمة مجلس الجامعة بعد ذلك تكمن فى تبليغ تلك القرارات التى توصل اليها المؤتمر الطبى المصرى الى الحكومات العربية وتوصيتها بالعمل على تنفيذها .

وبعد الانتهاء من الإشارة الى قرارات المؤتمر الطبى المصرى عاد المجلس الى تناول موضوع المقاطعة ، فطرح اقتراح مكرم عبيد بشأن المقاطعة الرسمية والشعبية ، للمناقشة ، حيث رأى بعض الأعضاء أنه لافرق بين المقاطعة الرسمية وبين المقاطعة الشعبية وقد حاول أحدهم اقناع المجلس بوجهة نظره حينما اكد على ما فى المقاطعة الرسمية من اعتداء على ميثاق سان فرانسيسكو ، كما نوه عضو آخر الى أنه « نظرا لطول الوقت الذى تستلزمه المقاطعة الرسمية فلا بد من تعيين لجنة من أجل تنظيم المقاطعة الشعبية » . وبخصوص مسألة الاعتداء على ميثاق سان فرانسيسكو ، أبدى الدكتور السنهورى — عضو الوفد المصرى — اعتراضه على ذلك حيث اشار الى ان العرب باتخاذهم قرار المقاطعة الرسمية يعتبرون

« في حالة دفاع شرعية ضد فكرة غير مشروعة مستعملين في هذا سلاحا شرعيا » وبما ان مجلس الجامعة هيئة رسمية فلا يجوز له أن يقرر مقاطعة شعبية وانما تقتصر مهمته على اصدار القرارات على ان تتولى الحكومات العربية تبنى تلك القرارات واصدار توصيات الى شعوبها للعمل على تنفيذ المقاطعة الشعبية ، ويستطرد المندوب المصرى قائلا :

« فاذا اردت ان احدد المقاطعة بحدودها الاصلية اقول ان المقاطعة يجب ان تكون محدودة بهذا الغرض المشروع (غرض منع اقامة دولة يهودية في فلسطين . وعند ذلك أبين مدى هذه المقاطعة وحدودها . أما مداها فيجب ان تكون مقاطعة اقتصادية رسمية شاملة . أما الحدود فينبغى أن تقتصر على مقاطعة الصهيونية دون اليهودية » ^(٣٣) والمقصود بتلك العبارة الأخيرة يهود البلاد العربية الذين يتمتعون بحقوق المواطن العادى . ثم أشار الدكتور السنهورى بعد ذلك الى المراحل التى يجب أن تمر بها المقاطعة وهى كالآتى :

أولاً : على المجلس سرعة اصدار قرار بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة على أن تبلغ فوراً الى الحكومات العربية الأعضاء في الجامعة .

ثانياً : يجب على كل حكومة سرعة النظر في تلك القرارات لاجراجها الى حيز الوجود .

ثالثاً : قيام اللجنة الاقتصادية بنظر وتنسيق التباير التى وصلت اليها الحكومات العربية وعلى ضوء ذلك توضع القرارات الخاصة بها ثم تبادل الحكومات العربية الى العمل على تنفيذ قرارات اللجنة . ولم يتطرق المندوب المصرى الى تحديد ميعاد لتنفيذ المقاطعة ورأى ترك تلك المهمة الى اللجنة الاقتصادية .

وبناء على ما قدمه الدكتور السنهورى اقترح الامين العام ضرورة تأليف لجنة من الدول العربية الأعضاء في الجامعة لكى تتولى مهمة الاشراف على تنسيق وتنظيم المقاطعة على أن تقدم تقريرها ومقترحاتها الى المجلس لكى يتمكن من الوصول الى صيغة الاقتراح النهائى وبالفعل تألفت تلك اللجنة وقامت بالمهمة المكلفة بها حيث وضعت تقريراً تضمن الإشارة الى مدى استغلال الصهيونية للأعمال الصناعية والتجارية في تحقيق هدفها السياسى وهو اقامة دولة يهودية في فلسطين ، ولذلك رأى مجلس الجامعة وجوب الاحتفاظ بفلسطين دولة عربية بالطرق السلمية فقرر مايلى :

أولاً : ان دخول البضائع الصهيونية الى الدول العربية يؤدى الى تحقيق اهداف الصهيونية السياسية فعلى كل دولة ان تتخذ الاجراءات التى تناسب وتتفق مع اصول التشريع والادارة فيها ، بمنع هذه المنتجات من دخولها بلادها بعد أول يناير عام ١٩٤٦ سواء جاتهما من فلسطين مباشرة أو عن طريق آخر .

ثانياً : دعوة المجلس الدول العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة الى التعاون مع الجامعة العربية لمنع التجار والافراد من التعامل مع المنتجات الصهيونية سواء في فلسطين أو الدول العربية الأخرى .

ثالثاً : تأليف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة للاشراف على تنفيذ المقاطعة ^(٣٤) .

وحينما طرح هذا التقرير للمناقشة أبدى المندوب المصري — مكرم عبيد — اعتراضه على ماتضمنته الفقرة الأولى من القرار والتي تنص على « أنه على كل دولة من دول الجامعة أن تتخذ مايناسبها » ، حيث ان الدول العربية جميعها تكاد تتفق في تشريعها الا أنه ينقصها التحديد وعبر مكرم عبيد عن تخوفه من أن يؤدي عدم التحديد هذا الى ارتباك في المستقبل ، ولواجهة تلك الصعوبة رأى المندوب المصري :جوب اجتماع جميع الاعضاء للتعرف على وجهات النظر المختلفة لأن قيام لجنة التنسيق بعملها غير كاف .

وقد حاول الأمين العام توضيح الأمور للمندوب المصري واقناعه بالموافقة على القرار حينما أشار الى أنه بالرغم من غموض الفقرة الأولى من القرار الا أن المقصود بها هو اطلاق يد الحكومات في العمل بما تراه واكد أنه وضع تلك الفقرة مع مراعاة مركز الحكومة المصرية وبما تحتويه تشريعاتها من فروع كثيرة وبذلك يصبح للحكومة المصرية حرية العمل طبقا للوسائل التي تمكنها من تنفيذ قرار المجلس ، أما اذا اعترضتها عقبات تحول دون تنفيذ قرارات المجلس فسوف يقدر المجلس لها ذلك ^(٣٥) .

وفي جلسة ١٢ ديسمبر عام ١٩٤٥ اقترح الأمين العام تشكيل لجنة مقاطعة دائمة يخصص لها موظفون وتمثل فيها الحكومات العربية بمندوب واحد على أن يتولى المجلس مهمة تحديد مقرها ووضع لائحتها ومعرفة صلاحياتها ، ولكن كان للوفد المصري رأى في هذا الاقتراح حيث فضل مكرم عبيد أن تقوم الحكومات العربية أولا ببحث الأمر ثم تبلغ الأمانة العامة بما توصلت اليه حتى يقوم المجلس بتحديد تاريخ العمل بتلك الاجراءات وهنا أكد الأمين العام على ضرورة وجود تلك اللجنة الدائمة لأنه من المحتمل الا تبلغ الدول العربية ماتوصلت اليه من قرارات الى الأمانة العامة الأمر الذي يؤدي الى تعقيد الأمور وتشجيع اليهود على تهريب بضائعهم ، وأضاف قائلاً أنه لامناس من وجود تلك اللجنة الدائمة المقترحة للعمل على ايجاد التعاون في المستقبل وليست فقط من اجل تنفيذ القرارات على أن يعتبر أول يناير هو ميعاد تنفيذ الحكومة لتلك القرارات ^(٣٦) .

وباقترح الأمين العام انفض دور الانعقاد العادى الثانى لمجلس الجامعة ليعاود مناقشة تلك المسألة في دور الانعقاد العادى الثالث وبحضور حافظ رمضان عن الجانب المصري ، وهنا أشاد الأمين العام بما اتخذته الحكومة المصرية من اجراءات مطابقة تماما لاتجاهات لجنة تنسيق المقاطعة من حيث السماح باستيراد المصنوعات العربية من فلسطين خشية أن يؤدي المنع البات الى الاضرار بمصالح العرب في فلسطين خاصة وأنه لم تعترض اليهود أى عقبة في الحصول على المواد الخام الأولية فمثلا اذا كانوا في احتياج للقطن المصري فمن السهل الحصول عليه لوجوده في يد شركات انجليزية . ومن اجل مناهضة التحايل التي قد تلجأ اليه بعض الدول العربية لمحاولة عرقلة تنفيذ القرارات رأى الأمين العام انشاء مكتب دائم في فلسطين لمراقبة عمليات التحايل على أن يديره الفلسطينيون .

وقد انتهر الأمين العام تلك الفرصة فائى على ماقامت به الحكومة المصرية من الخطوات الايجابية لتنفيذ قرار المقاطعة حيث اثبتت الدلائل الى انه لم يرد الى الأمانة العامة أى شكوى من تسرب البضائع الصهيونية الى الأسواق المصرية بالرغم من أن « مصر كانت تستهلك من تلك البضائع ماقيمت ثلاثة

ملايين ومائتى الف جنيه من مجموع ثمنها البالغ أربعة ملايين أما الباقى وقيمتة ثمانمائة ألف جنيه فكانت تستهلكه الدول العربية الأخرى .

وقد أبدى حافظ رمضان ملاحظاته على بعض النقاط التى تعرض لها الأمين العام فى حديثه وخاصة مايتعلق بمكتب المراقبة الدائم والذى يتولى ادارته عرب فلسطين ، فقد رأى المندوب المصرى أن اقتصار عضوية هذا المكتب على عرب فلسطين غير كاف ولكن يجب أن يكون أعضاؤه من رجال الاقتصاد على أن يكونوا دائمي الاتصال بالحكومات العربية وفى حالة حدوث خلاف بينهما فيكون الفصيل فى ذلك للأمانة العامة . كما اعترض حافظ رمضان على ما أشار اليه الأمين العام من أن لجنة تنسيق المقاطعة تنص على وجوب انشاء مكاتب للمقاطعة فى كل دولة عربية بحجة ان ذلك سوف يؤدى الى اختلاف الجوهر وأنه من الأفضل انشاء مكتب واحد أو لجنة خاصة . وهنا أكد الأمين العام أنه قد تم بالفعل انشاء تلك اللجنة الخاصة واتفق على أن يكون مقرها فى القاهرة ويكون أعضاؤها من الدول الأعضاء فى الجامعة العربية وتنحصر مهمتها فى تقديم التقارير الى المجلس كى يتمكن من تتبع نشاطها (٣٧) . وفى جلسة ١٥ أكتوبر عام ١٩٤٧ أبدى المندوب المصرى (محمد كامل عبد الرحيم) ملاحظاته الى أنه بالرغم من الجهود التى بذلتها الدول العربية للسير بقرارات المقاطعة الى حيز التنفيذ الا أن هناك بعض الثغرات التى نشأت اساسا من أن بعض التجار العرب فى فلسطين يتعاونون بالبضائع الصهيونية ويقلبوها الى بضائع عربية ثم يعيدون بيعها ، كما أوضح أن المسألة الصهيونية ماهى الا مسألة اقتصادية فلو حاول العرب سد تلك الثغرات بمنع تسرب البضائع الصهيونية عن طريق اتخاذ الاجراءات لمنع تجارة الترانزيت الصهيونية . ومن أجل شل حركة المصانع اليهودية اشار المندوب المصرى الى ضرورة اتخاذ الاجراءات لمنع تصدير المواد الخام التى تصل الى الصناعات الصهيونية كما فعلت الحكومة المصرية .

وكما شغل موضوع المقاطعة الاقتصادية مجلس الجامعة العربية ، نجد ان هذا الموضوع اثير ايضا فى المؤتمرات التى عقدت فى نطاق الجامعة العربية حيث لم يغفل مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ تلك المسألة اذ قررت اللجنة الداخلية المنبثقة عن هذا المؤتمر ضرورة العمل فورا على مقاطعة البضائع الصهيونية ، كما تقرر استمرار العمل بهذا القرار لحين التوصل الى حل للقضية الفلسطينية (٣٨) .

ولم يقتصر دور مصر بشأن المقاطعة على الاجراءات الرسمية ، فلقد رأت جماعة الاخوان المسلمين أن فى هذه الاجراءات بعض الثغرات من الممكن سدها عن طريق التنسيق والتعاون بين التجار والشركات وهذا الأسلوب هو أجدى من قرارات الحكومة خاصة وأن الاقتصاد كان حرا فى ذلك الوقت ولذلك دعت شركة المعاملات الاسلامية (٣٩) التابعة لجماعة الاخوان المسلمين الى اقامة حفل لبعض التجار فى يناير عام ١٩٤٦ ومع أن هذا الحفل لم يتم الا أن مدير الشركة — رياض مجموع — قد صرح بقوله :

« ان جامعة الدول العربية والحكومات المشتركة فيها قد قررت مقاطعة التجارة الصهيونية الداخلية والخارجية واتخذت محيطها الجمركية لتنفيذ هذه المقاطعة ، ولكن ذلك وحده لايفى ولا تستطيع الحكومات احكام قرار المقاطعة الا بمعاونة التجار لأن الصهيونيين اذا تمكنوا بحيلة ما من ادخال

بضائعهم من الجمارك خرج الأمر من يد الحكومات وأصبح مقصوراً على التجار الذين يعرفون حق المعرفة البضائع والمنتجات الصهيونية مهما تغيرت أسماء المصدرين أو جهة التصدير أو حتى اسم المصنع أو علامته التجارية ». كما أعلن أيضاً أنه لو لم تقرر جامعة الدول العربية مقاطعة البضائع الصهيونية لكان الاخوان المسلمون هم البادئون بذلك معتمدين على وطنية التجار العرب واختلاصهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية ، كما أكد أنه بالرغم من مصادرة الحكومة لهذا الحفل إلا أنهم مازالوا يعملون من أجل أداء واجبهم^(٤٠) .

ومهما قيل عن تلك المسألة إلا أن المقاطعة قد اتخذت شكلاً جديداً بعد قيام الدولة الاسرائيلية واتسع مفهومها طبقاً لتفسير وجود حالة حرب :

عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة :

حينما عجزت الحكومة البريطانية عن إيجاد حل لقضية فلسطين يرضى كلا من العرب واليهود قررت رفع القضية الى هيئة الأمم المتحدة ، في سبتمبر عام ١٩٤٧ وعندما عرض هذا الأمر على اللجنة السياسية للجامعة العربية قررت الموافقة عليه . وحينما تناول مجلس الجامعة مناقشة هذا الموضوع ظهر اختلاف في وجهات نظر الاعضاء فمنهم من عارض الذهاب الى الأمم المتحدة الا على اساس استقلال فلسطين مثل الوفد العراقي ، أما والأمر غير ذلك ففي تلك الحالة يجب اعادة النظر في العلاقات العربية الانجليزية والامريكية من النواحي السياسية والاقتصادية .

وبالنسبة للوفد المصري فقد ابدى موافقته على نقل القضية الى الأمم المتحدة حيث لفت حافظ رمضان نظر الأعضاء الى خطورة سحب تلك القضية من هيئة الأمم لأنه سيؤدي الى ظهور الجامعة العربية بمظهر المعارض للتعاون مع هيئة الأمم المتحدة التي تعمل من اجل حفظ السلام العالمي مما يضعف من مركز تلك الجامعة . وبذلك يتضح مدى اعتقاد الوفد المصري بأن تلك الهيئة الدولية سوف تصل الى حل يحقق آمال العرب القومية ، فطالما ان حفظ السلام العالمي من أهم الأسس والدعائم التي قامت من أجلها هيئة الأمم المتحدة فستحاول تلك الهيئة بذل ما في وسعها في سبيل تنفيذ مبادئها لما في قضية فلسطين من تهديد للسلام العالمي .

وبناء على ما أبداه الوفد المصري من آراء تقرر احالة هذا الموضوع مرة اخرى الى اللجنة السياسية حيث قدمت تقريراً يقضي الى نفس الأفكار التي عرضها ممثلو مصر وهي الموافقة على تحويل نظر القضية الى الأمم المتحدة . ولما لم يتضمن قرار اللجنة السياسية النص على أن يكون الهدف من عرض القضية هو الوصول الى استقلال فلسطين فقد رأى أعضاء المجلس اضافة عبارة بهذا المعنى^(٤١) . وفيما يختص بتقرير اللجنة فقد نص على : « لما كانت المفاوضات التي وقعت مع بريطانيا اخيراً في مؤتمر فلسطين بلندن لم تنته الى حل عادل ولما كان قد نتج عن ذلك أن الحكومة البريطانية اعلنت عرض الأمر على منظمة الأمم المتحدة فقد قرر المجلس أن تباشر الدول العربية هذه القضية أمام المنظمة الدولية بكل مألدها من وسائل » .

أما فيما يخص بالجزء الثاني من اقتراح العراق والذي يقضى بقطع العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في حالة الفشل فقد لمس المنسوب المصري عدم جدية مثل هذا الاقتراح خاصة اذا مأخذ في الاعتبار الاتجاهات العامة للحكومة العراقية في ذلك الوقت ، ولذا أبدى النقراشى اعتراضه على هذا الاقتراح قائلا : « يجب ألا نخطو خطوة تتعارض مع نص أو روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة لأننا وقد قبلنا الذهاب الى هذه المنظمة يجب أن نكون في حدود القواعد التي تتبعها الدول عند عرض قضاياها على هذه المنظمة » . وحاول النقراشى اقناع الأعضاء بوجهة نظره حينما ذكر بأن الاقتراح العراقى ينطوى على تهديد ينتج عنه ضياع حق العرب وضعف مركز الجامعة من الناحية الشكلية والسياسية كما نصح « باتخاذ الحيلة منذ الآن » .

وفي نهاية الأمر أعلن موافقة المجلس : « تبليغ المفوضيتين الانجليزية والأمريكية مسئوليتها عن النتائج المترتبة على الوضع الحرج القائم في فلسطين حينذاك وما يتمخض عن ذلك من تهديد للأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم ، وثانيا مباشرة القضية في الأمم المتحدة على أساس استقلال فلسطين ، وأخيرا تنفيذ قرارات مؤتمر بلودان في حالة عدم اعلان استقلال فلسطين وإعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومتين الانجليزية والأمريكية »^(٤٢) .

وستعود الجامعة العربية الى مناقشة القضية على ضوء قرار التقسيم كما سنشير الى ذلك في حينه .

ثالثا : الموقف في هيئة الأمم المتحدة :

عندما تم الاتفاق في الجامعة العربية على قبول عرض القضية على الأمم المتحدة لم يكن لدى الأعضاء صورة واضحة عما قد يجرى في كواليس المنظمة الدولية^(٤٣) ، وعلى أية حال فان الأوساط المتحمسة لفلسطين لم تكن مطمئنة الى هذا الاتجاه فنلاحظ مثلا أن صحف اليسار المصرى رأيت في تحويل القضية الى الأمم المتحدة وسيلة تتخلص بها بريطانيا من مسئوليتها وشارك الولايات المتحدة الأمريكية معها في الوجود العسكرى والاقتصادى بالشرق الأوسط^(٤٤) . والأهم من ذلك أن الوطنيين الفلسطينيين لم يطمئنون الى عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة وسينتج عن ذلك مقاطعة لجنة التحقيق المنبثقة عن المنظمة الدولية ولو أن هذه المقاطعة كانت محل انتقاد شديد من الذين حللوا المواقف العربية فيما بعد .

أما تبرير بريطانيا نفسها لعرض القضية على الأمم المتحدة فقد وضحه يفرن — وزير الخارجية البريطانى — في خطابه الى مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير عام ١٩٤٧ حيث قال :

« لقد عجزت بريطانيا عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين وبين مراعاة صك الانتداب في عدم الاضرار بمصالح سكانها الآخرين . وقد اصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذى حدد الهجرة لفلسطين ليوقفها فيما بعد وأقر المجلس الموقر هذا الكتاب الذى أثار معارضة اليهود وتشدد العرب واصرارهم على الاستقلال الناجز . وبما زاد في تعقيد القضية أن أمريكا قد رجحت بنفسها فيها وأخذ

ترومان يوالى تصريحاته عنها ، ولو وقف أمر هذا التدخل الأمريكى عند حد ادخال مائة الف مهاجر يهودى الى فلسطين لكان فى الامكان معالجته ولكن الحديث يدور حول المجيء بالملايين ، وليس من العدل المساواة بين مصالح العرب اصحاب البلاد وبين اليهود الطائرين على فلسطين الا أن بريطانيا لاتستطيع أن تفرض حلا نهائيا بالقوة لأنها دولة منتدبة ولذا فقد اصبح من واجبها ان ترفع الأمر الى هيئة الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذى تراه » (٤٥) .

وبناء على طلب بريطانيا عقدت الجمعية العامة دورة طارئة فى ابريل عام ١٩٤٧ ، وكانت اللجنة التوجيهية المشكلة حينذاك من ١٤ عضوا تحضر لمناقشات الجمعية العامة ولم يكن ممثلا فيها من الدول العربية سوى مصر ولذلك وقع على ممثل مصر مهمة تقديم اقتراح الدول العربية وهو وجوب ادراج مسألة « انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين واعلان استقلالها ووقف الهجرة اليهودية » ضمن جدول الأعمال ، وكانت النتيجة هى رفض الاقتراح بأغلبية ساحقة (٤٦) .

وقد شجع هذا الموقف الأوساط الصهيونية الى أن تنزل هجماتها الشديدة ضد الاقتراح المصرى واعتبرته انتهاكا للمواثيق الدولية الخاصة بمساعدة اليهود فى تكوين وطنهم القومى كما رأت الوكالة اليهودية بناء على هذا الموقف ضرورة العمل على تنفيذ الانتداب على أساس اقامة دولتهم اليهودية واذا اتسع جدول الأعمال فقد رأوا المطالبة برفع القيود المالية على الهجرة التى تعتبر انتهاكا لنصوص الانتداب وحائلا بين اليهود المشردين وبين وطنهم فلسطين (٤٧) . وهذا الموقف اليهودى يعتبر بلا شك تحديا للدول العربية فى هيئة الأمم المتحدة ويدل على مدى سيطرة الدعاية الصهيونية على أجهزة الأمم المتحدة .

ولقد قامت مصر بدور فعال فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجمعية العامة خاصة بعد أن قدمت بريطانيا اقتراحا يقضى بارسال لجنة تحقيق دولية الى فلسطين ، وقد حاول المندوب المصرى الوقوف دون تنفيذ هذا الاقتراح البريطانى واقناع الأعضاء بأهمية الاقتراح العربى واستطرد قائلا : « ان اقتراحنا أكمل من الاقتراح البريطانى وأدق وأبعد مدى ويجب لهذا أن يبحث قبل الاقتراح البريطانى أو على الأقل أن يبحث الاقتراحان فى وقت واحد ولست هنا أطالب بمجديد فإن العادة فى هيئة الأمم جرت بذلك » (٤٨) .

وبالرغم من ذلك فقد كانت نتيجة الاقتراع على الاقتراح العربى فى جلسة ٢ مايو عام ١٩٤٧ هو رفضه بنسبة ٢٤ صوتا ضد ١٥ وامتناع عشر دول عن التصويت وتغيبت ست دول ، ويبدو أن الدول التى امتنعت عن التصويت كانت تؤيد الاقتراح البريطانى ففى المناقشات التى دارت بهذا الشأن صرح مندوبو تلك الدول بوجوب اعطاء فرصة للجنة التحقيق لكى تباشر أعمالها مع لفت نظر بقية الأعضاء إلى أن الحل النهائى لقضية فلسطين لن يحدد بصورة نهائية الا فى دورة سبتمبر (٤٩) .

بالاضافة الى ذلك كانت هناك شواهد كثيرة تؤكد استحالة ادراج الاقتراح العربى ضمن جدول الاعمال منها أن غالبية الدول الأعضاء فى الجمعية العامة كانت تابعة للكتلة الغربية الواقعة تحت تأثير النفوذ الأمريكى والبريطانى علاوة على أن عشرين دولة من دول الأمم المتحدة البالغ عددها حينذاك ٥٥ دولة كانت تشكل كتلة أمريكا اللاتينية التى تدل جميعا بصوت واحد بما يمكنها من موازنة القوى داخل

تلك المنظمة الدولية (٥٩) .

وقد أثار هذا الموقف مخاوف بعض الأوساط المصرية وبخاصة الاخوان المسلمين حيث رأوا أن هذا الموقف ربما ينعكس على القضية المصرية حين عرضها على مجلس الأمن ، ولكن حاول بعض المسؤولين ومنهم عبد الرحمن الرافعي اقناع هؤلاء بأن الخلاف الذى بين بريطانيا ومصر يختلف تماما عن الخلاف الذى بين بريطانيا وفلسطين علاوة على أن قضية فلسطين تعتبر أكبر تجربة يقاس بها مدى صلاحية الجمعية العامة فى حسم النزاع الدولى ، أما القضية المصرية فتعتبر أيضا تجربة عملية لمجلس الأمن وليس هناك أى علاقة فى تأثير كلتا القضيتين على الأخرى (٥٩) .

وهكذا انتهت دورة ابريل الطارئة بالموافقة على الاقتراح البريطانى الخاص بتشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين (٥٧) حيث حظى بموافقة اربعين صوتا وامتناع ثلاثة عشر عن التصويت من بينها مصر والدول العربية ، وقد اتفق على تشكيل تلك اللجنة من احدى عشرة دولة من الدول الصغرى والمتوسطة حيث ضمت ايران وبيرو والسويد وأورجواى وهولندا والهند وجواتيمالا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستراليا وكندا وحاول الاتحاد السوفيتى أن تمثل الدول الكبرى فى تلك اللجنة ولكن لم يحظ هذا الاقتراح بتأييد أغلبية الأعضاء وبخاصة بريطانيا (٥٣) .

وفى نفس الدورة باشرت اللجنة السياسية أيضا اعمالها ومن أهم الموضوعات التى قدمت اليها اقتراح الكتلة السوفيتية بالسماح لتمثيل الوكالة اليهودية للاشتراك فى أعمال اللجنة السياسية والجمعية العامة ، ولقد وافقت اللجنة السياسية على هذا الاقتراح السوفيتى ولكن المندوب المصرى أدرك خطورة تلك الخطوة على مستقبل القضية الفلسطينية فطالب بضرورة تمثيل عرب فلسطين حتى يكونوا على قدم المساواة مع الوكالة اليهودية ، ووصل الأمر بالمندوب المصرى الى التهديد بالانسحاب من المناقشة والامتناع عن التصويت اذا لم تبادر اللجنة السياسية بدعوة عرب فلسطين وأعلن أن مصر لم تعترف قط بالانتداب البريطانى وبالتالي لن تعترف بالوكالة اليهودية لأنها اكتسبت صفتها من الانتداب ، كما أن السماح بتمثيل اليهود فى الجمعية العامة يعتبر أيضا مبنيا على قانونية الانتداب ، ثم أوضح المندوب المصرى أمام هيئة الأمم المتحدة بأن الدول العربية لا تمثل سكان عرب فلسطين .

وقد أيد المندوب العراق وجهة النظر المصرية وأضاف أن العرب لن يعدلوا عن قراراتهم بالانسحاب الا اذا سحبت اللجنة السياسية قرارها بحضور الوكالة اليهودية لأن ذلك يعتبر اغفالا لحق عرب فلسطين فى تقرير مصيرهم بأنفسهم (٥٤) ، الأمر الذى ترفضه الدول العربية الأخرى .

ولإزاء اصرار المندوب المصرى على موقفه والذى أثار ضجة كبيرة فى أروقة تلك المنظمة الدولية قررت اللجنة السياسية دعوة عرب فلسطين للاشتراك فى اعمالها ، ولأهمية الاعتراض المصرى فى توضيح وجهة النظر المصرية ومدى الدور الفعال الذى قامت به مصر فى هيئة الأمم المتحدة رأينا أن ننقله بنصه :

« اذا لم توجه الدعوة الى ممثلى عرب فلسطين للدلاء بآرائهم فان حكومتى متى تعتقد استنادا الى أننا بالرغم من اشتراكنا فى عصبية الأمم لم نعترف بوعد بلفور والانتداب ، ان البيان الذى أعلنته الجمعية

العمومية يوم ٥ مايو عن الاستماع الى اليهود كان قائما على اساس ان الانتداب امر شرعى ولذلك فان مصر لن تساهم في أعمال اللجنة وسوف تمتنع عن ذلك وهذا لايعنى الانسحاب من اللجنة بل يعنى « الامتناع » فقط عن وجهة النظر القانونية وحجتنا في هذا القرار هى أن الجمعية العمومية منعت أى هيئة أخرى من عرض آرائها على اللجنة على الاساس نفسه الذى منح للوكالة اليهودية أما ورود اسم هيئة معينة (يقصد اليهود) في بيان الجمعية العمومية فانه يضع الهيئات الأخرى في مركز تتساوى فيه مع هذه الهيئة ، وحكومتى تهتم بوجهة النظر القانونية في هذه المسألة فإن قرار الجمعية العمومية خول لهيئة معينة واحدة مركزا ممتازا به على مراكز الهيئات الأخرى ، ومصر تعترض على مبدأ ورود اسم هذه الهيئة في القرار دون الهيئات الأخرى ولو منحت الهيئة العربية العليا مركزا ممتازا على غيرها كما حدث للوكالة اليهودية لقدمت هذا الاعتراض نفسه (٥٥) .

ولقد أعلنت صحيفة « مصر الفتاة » أن السبب في سماح هيئة الأمم بتمثيل اليهود قبل عرب فلسطين يرجع الى مندوبى الدول العربية أنفسهم الذين تحدثوا في بادئ الأمر باسم عرب فلسطين وأخذوا في الدفاع عن قضيتهم وبطبيعة الحال وجد اليهود أن العدل يقضى بضرورة سماع صوتهم بعد أن سمعوا صوت العرب ولذلك فكان يجب على الدول العربية منذ البداية اعطاء الفرصة لعرب فلسطين لكي يدافعوا عن قضيتهم بأنفسهم وتكون مهمة الدول العربية بعد ذلك هى الوقوف بجانبهم لدعم وتأييد مطالبهم (٥٦) .

أما تعليق الشيوعيين المصريين على الاقتراح السوفيتى بتمثيل الوكالة اليهودية فقد ورد في « الجماهير » بأسلوب يبدو فيه التحايل والاصطناع فقد ذكرت أن الاقتراح السوفيتى يعتبر فرصة للهيئات العمالية والوطنية لاسماع العالم صوتها بخصوص مشكلاتها وأيضاً رغبة روسيا في عدم السماح للدعاية الصهيونية في عزل الجماهير اليهودية عن الهيئات الدولية وأخيراً ذكرت الصحيفة أن هذا الاقتراح يعطى الفرصة للدول الديمقراطية لدحض المناورات الاستعمارية والحجج الصهيونية (٥٧) .

وحينما قررت هيئة الأمم المتحدة تشكيل لجنة التحقيق الخاصة وإرسالها الى فلسطين رأى عرب فلسطين أن هذا القرار جاء في صالح اليهود ولذلك قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة تلك اللجنة بل وبذلت مساعى حثيثة لاقتناع العرب في هيئة الأمم المتحدة بمقاطعة لجنة التحقيق التى تعتبر « اساءة للكرامة العربية » ومحاولة ابعاد قضيتهم عن النطاق الدولى وأعلنوا ان قضية فلسطين ليست في حاجة الى دراسة أو لجان تحقيق وإنما الهدف من تلك اللجنة هو محاولة عرقلة حل تلك القضية وربما يرجع ذلك الى قوة نفوذ الدعاية الصهيونية على أعضاء هيئة الأمم المتحدة وتوقع قادة فلسطين أن تسفر مباحثات تلك اللجنة عن توصيات أغلبها في صالح اليهود ومحققة لآمال الصهيونية .

وقد فهم منذ البداية أن تلك اللجنة لن تعمل الا بما ترتضيه الدول الكبرى من الرغبة في تقسيم فلسطين وبما يؤكد ذلك ماصرح به مندوب استراليا — وهو عضو في لجنة التحقيق — من أنه « ليس هناك بديلا للتقسيم كحل ملائم لقضية فلسطين » (٥٨) .

وعندما قررت اللجنة الذهاب الى الشرق الأوسط لمباشرة أعمالها كان رأى العام العربى عموما

والمصري على وجه الخصوص يميل الى مقاطعتها ، فقد أصدرت جريدة « صوت الأمة » نداء الى الشعب المصري تدعوه فيه الى مقاطعة لجنة التحقيق الدولية ولفتت تلك الجريدة النظر الى أنه بالرغم من عدم اشتراك الدول الكبرى فيها إلا أنها هي صاحبة فكرة تشكيلها ، فبريطانيا هي التي قدمت هذا الاقتراح ومادامت بريطانيا قد اقترحت ذلك فإن للأمر خطورته فالعرب والمصريون لا يغفلون الدور الذي تلعبه بريطانيا في محاولة تثبيت دعائم الوطن القومي في فلسطين^(٥٩) .

ولكن كانت الأوساط اليسارية في مصر ضد مقاطعة اللجنة لأنها رأت ان ذلك القرار جاء في خدمة المصالح الاستعمارية بالإضافة الى أنه يعتبر تشكيكا صريحا في هيئة الأمم المتحدة مما يؤدي بالعرب الى فقدانهم لأقوى سلاح في كفاحهم ضد الاستعمار ، وهو نقل القضايا العربية الى المجال الدولي لكشف مناورات الاستعمار على نطاق دولي^(٦٠) .

لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين :

من المعروف أن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة استهدفت دراسة القضية الفلسطينية على الطبيعة ولكنها بدلا من ذلك طافت بمعسكرات اللاجئين اليهود في أوروبا قبل أن تصل الى فلسطين وفضلا عن ذلك كان من المفروض أن تتعرف على وجهات نظر الدوائر العربية في الدول التي تتأثر مباشرة بمصير فلسطين مثل مصر . ولعل الهيئة العربية العليا حينما قررت مقاطعة اللجنة كانت تعبر عن يأسها بسبب تحيز هذه اللجنة ولذلك أعلنت الهيئة العربية الاضراب العام بمجرد وصول لجنة التحقيق الى القدس في ٢٧ يونيو عام ١٩٤٧ .

وقد أيدت الأوساط الاسلامية والعربية في مصر فكرة مقاطعة اللجنة وأصدرت نداء الى الشعب المصري بهذا المعنى وبادرت تلك الهيئات بعقد اجتماع بمقر دار الاتحاد العربي قرروا فيه تأييد للجنة العربية في موقفها من لجنة التحقيق والدعوة الى وجوب التضامن مع الفلسطينيين في كفاحهم كما اقترحوا تكوين لجنة دائمة من مندوبي الهيئات العربية والاسلامية للوقوف على حقيقة الموقف ودراسته وتخصيص يوم لفلسطين وعلى الصحافة أن توالى نشر نشاط تلك الهيئات العربية والاسلامية ليطلع الرأي العام العربي على مدى مؤازرتها لقضية فلسطين^(٦١) .

يبد أن الهيئات الرسمية في مصر كانت أميل الى التعاون مع تلك اللجنة كما تبين ذلك من المناقشات التي دارت في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في يونيو عام ١٩٤٧ وفيها أعلن أمين الحسني أن تشكيل تلك اللجنة قد أثبت سوء نية الأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية ولذلك فإن في مقاطعتها حجة قوية للاعتراض على ماتتوصل اليه من قرارات فيما بعد ، ولكن رأى وزير الخارجية المصري — محمود فهمي النقراشي — ان في مقاطعة لجنة التحقيق تناقضا مع موقف الوفود العربية في الأمم المتحدة وأنه من الضروري الادلاء بالمعلومات والبيانات التي تطلبها اللجنة الدولية . وبالفعل انتهى هذا الاجتماع بقرار مطابق لوجهة النظر المصرية والذي يتضمن السماح بالادلاء بالبيانات التي تطلبها لجنة التحقيق كما اجمعوا على عدم الضغط على الهيئة

العربيا العليا بالعدل عن موقفها على ألا يمنع ذلك من اتخاذ وسائل فعالة اذا تطلب الأمر ذلك (٦٣) .

وجبنا وضعت لجنة التحقيق تقريرها انقسم أعضاؤها الى فريقين قدم كل منهما مشروعا يختلف عن الآخر ، فريق ضم ممثلي كندا وأستراليا وبيرو وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والسويد وأورجواي وهولندا وقدم مشروعا عرف باسم « مشروع الأغلبية » ، اما الفريق الآخر فضم ممثلي الهند وإيران ويوغوسلافيا وقدم مشروعا اطلق عليه « مشروع الأقلية » .

وفيما يختص بمشروع الأغلبية فقد أوصى بتقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية والأخرى يهودية مع تدويل القدس أما مشروع الأقلية فيقضى بإقامة دولة اتحادية فيدرالية تشمل البلاد كلها على أن تكون القدس هي عاصمة تلك الدولة ، واتفق الفريقان على انتهاء الانتداب واعطاء فلسطين استقلالها بعد فترة انتقال وجيزة ، وأن يحدد أول أغسطس عام ١٩٤٨ موعدا لانتهاء الانتداب وجلاء القوات البريطانية على أن تتولى لجنة محماسة من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ادارة البلاد تحت اشراف مجلس الأمن وإن تجري انتخابات عامة بعد جلاء قوات الدولة المنتدبة . وفيما يختص بالأماكن المقدسة فقد اتفق الفريقان على ضرورة الحفاظ على الحقوق الراهنة لتلك الأماكن الى جانب تأمين حرية المرور والزيارة للأماكن المقدسة لجميع الطوائف وأخير أوصوا بعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها (٦٤) .

وقدمت لجنة التحقيق هذين المشروعين للجمعية العامة في سبتمبر عام ١٩٤٧ ، ولكنه قوبل بالرفض من جانب العرب الذين بادروا بتقديم مشروع عربى يقضى بانشاء حكومة مركزية مع بقاء الانتداب البريطانى سنة واحدة الى حين انتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور للبلاد يقوم على أسس ديمقراطية ، وقد حاولت بريطانيا مناهضة المشروع العربى وأعلنت تصميمها على انتهاء انتدابها على فلسطين حينما ادركت أن نتيجة انتخابات الجمعية التأسيسية سوف تؤدي بالعرب الى تمتعهم بالأغلبية فيها مما يهدد لقيام حكومة عربية (٦٥) .

وأما بالنسبة لليهود فقد ابدوا موافقتهم على مشروع الأغلبية حيث لمسوا فيه اشارة لتحقيق مبادئهم التى نادوا بها فى مؤتمر بلتيمور ، ولكن لم تستطع الجمعية العامة اتخاذ أى قرار فى هذا الشأن انتظارا لرأى بريطانيا التى أعلنت حيادها ازاء تلك القضية ورفضها لأى مشروع لايقبله الفريقان هذا بالرغم من وضوح نيتها خلال المناقشات التى أثبتت ميل بريطانيا لمشروع التقسيم . وبالإضافة الى ذلك فحينما رفع المشروعان الى اللجنة السياسية ظهر ميل شديد من دول أمريكا اللاتينية نحو اليهود كما أيد ممثلا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مشروع التقسيم (٦٥) .

ولكن يهنا فى تلك المناسبة الموقف على حجم الدور الذى قام به وفد مصر لدى هيئة الأمم ، حيث ألقى رئيس الوفد المصرى — الدكتور محمد حسين هيكل — خطابا طويلا بشأن القضية الفلسطينية أعلن فيه رفض مصر لمشروع التقسيم وعلى الجمعية العامة وجوب العمل فى حدود وظيفتها التى يحددها لها ميثاق الأمم المتحدة والتى بموجبها يعتبر قيام الدولة اليهودية خارجا عن اختصاص الجمعية العامة وأهدافها ، وبذا حاول المندوب المصرى أن يبرز الاعتبارات القانونية حيث أن الاعتبارات السياسية

استخدمت في الأمم المتحدة لصالح اليهود ، وقد استاء محمد حسين هيكل من تلك الخطاب التي ألقاها المندوبون وبخاصة مندوبا كل من أمريكا وروسيا والتي أظهرت بوضوح تام تأييدهم لفكرة التقسيم .

كما أبدى المندوب المصري اعتراضه على محاولات لجنة التحقيق الربط بين مسألة فلسطين وبين مسألة المشردين وذكر أن فلسطين ليست ضحية الحلفاء وحدهم بل هي أيضا ضحية هتلر واضطهاده لليهود أوربا مما دفعهم الى الهجرة الى فلسطين فليس في بنود الميثاق بند ينص على التمييز في الجنس أو الدين ، ثم أعلن هيكل مرة أخرى رفض مصر البات لقرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية وليس المقصود من ذلك هو مناهضة الحكومة المصرية للجنس السامي ولكن المقصود هو اقناع الأعضاء بأنه ليس حل مشكلة فلسطين هو تقسيمها ولكن خير الحلول العمل على انشاء دولة فلسطينية لها حكومة ديمقراطية وجمعية تأسيسية وأن يكون لها دستور يضمن لكل من الأغلبية والأقلية حقوقها الخاصة .

ويستطرد المندوب المصري قائلا : « وعلى هامش المشكلة الفلسطينية وخارجا عنها يتعين كذلك اتخاذ اجراءات محلية فعالة لمعاملة المواطنين اليهود في العالم كله على قدم المساواة التامة بسواهم من المواطنين ذوي العقيدة الدينية المختلفة وليست هذه مسألة سياسية وإنما هي مسألة انسانية خارجة عن اختصاص اللجنة الخاصة وأكرر القول بأن فلسطين لا شأن لها بمناهضة السامية فالمشكلة الفلسطينية لا تتحمل الا حلا واحدا هو اعلان استقلال فلسطين . وفلسطين المستقلة تعرف كيف تضع حدا للارهاب وكيف تحافظ على مصالح الأقليات » .

وقد استخدم الدكتور هيكل الحجج التي سبق وأن عرضت بواسطة الأوساط المعادية للصهيونية حتى بين اليهود أنفسهم وهي أن قيام دولة يهودية في فلسطين سوف يؤدي الى تقوية الحركة المناهضة للسامية . وبذلك ناشد أعضاء هيئة الأمم المتحدة بضرورة رفض مقترحات اللجنة ونوه الى أن أي قرار يكون متجاوزا لحدود اختصاصاتهم لن يكون له أي أثر دولي ولن يكون ملزما لأحد (٦٦) .

كما ألقى مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة — محمود فوزي — خطابا أكد فيه بأن الأمور لو سارت في مجراها الطبيعي لما نشأت المشكلة الفلسطينية وأعلن أن فلسطين لم تعد تستطيع استيعاب مهاجرين جدد ، وفيما يختص بمسألة المشردين فقد أشار محمود فوزي الى أن مصر كان لها الفضل الأول في التقدم باقتراح خاص بالاضطهاد العنصري في دور الاجتماع الأول في ابريل عام ١٩٤٧ ، ولذلك يجب على دول العالم بأجمعه فتح أبوابها لكي تتحمل كل دولة عبء هؤلاء المشردين وفي نهاية حديثه أكد المندوب المصري على ضرورة انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية تكفل لجميع سكانها مسلمين ومسيحيين ويهود السلم ولكنه ترك تقرير الحل النهائي الى الأمم المتحدة (٦٧) .

وبينا كان موقف مصر على النطاق الدولي هو رفض تقرير لجنة التحقيق الدولية نجد على النطاق العربي مشاركة الحكومة المصرية في المؤتمرات التي عقدت في نطاق جامعة الدول العربية لكشف تلك المناورات السياسية الاستعمارية حيال القضية الفلسطينية وأول اجتماع كان للجنة السياسية للجامعة العربية في صوفير ببيروت (٦٨) . والذي حضره وزراء الخارجية العرب ، وقد عقد في الفترة من ١٦ حتى

١٩ سبتمبر عام ١٩٤٧ حيث رأت اللجنة السياسية ضرورة عقد اجتماع طارئ للتداول فيما يجب عمله ازاء ماوصلت اليه القضية الفلسطينية من تطورات خطيرة وبخاصة بعد تقرير لجنة التحقيق الدولية .

وقد تشكل الوفد المصرى من دسوق أباطة وزير الخارجية بالنيابة وكامل عبد الرحيم وكيل وزارة الخارجية ، وعبد الرحمن حقى ومحمد عبد المنعم ومحمود صلاح الدين ، وبعد التداول قرر المجتمعون مايلى :

أولا : الدعوة الى مقاومة تقرير لجنة التحقيق الدولية لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة وتجاهله لحقوق عرب فلسطين .

ثانيا : مد عرب فلسطين بكل مايلزمهم من المال والعتاد للدفاع عن كيانهم ضد العصابات الارهابية الصهيونية وعلى الدول العربية مساعدتهم لدفع هذا الخطر وتشجيع أبنائها على ذلك (٦٩) .

ثالثا : تأليف لجنة عسكرية من مندوبى الدول العربية المشتركة فى الاجتماع لدراسة النواحي العسكرية فى فلسطين بالنسبة للعرب واليهود وتقديم التوصيات على ضوء الاحتمالات الممكنة الوقوع بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين (٧٠) .

وفى النهاية أرسلت اللجنة السياسية للجامعة العربية فى صوفر تحذيرا رسميا لكل من لندن وواشنطن من خطورة قيام الدولة اليهودية والذي سيؤدى حتما الى ثورة العرب وتصميمهم الأكيد على استعمال القوة (٧١) .

وعلى أثر الانتهاء من هذا المؤتمر أعلن المندوب المصرى دسوق أباطة استعداد العرب للدفاع عن فلسطين بالقوة اذا اصدرت الأمم المتحدة قرارا ضد المصلحة العربية وقد درس وزراء خارجية الدول العربية جميع الاحتمالات التى يمكن ان تقع بعد ان تصدر الأمم المتحدة قرارها فمن حق العرب فى فلسطين ان يعيشوا كشعب حر فى بلادهم (٧٢) .

وفيما يتعلق بصدى تقرير لجنة التحقيق الدولية على الصعيد المصرى الشعبى فقد اقترح احد المسئولين — حافظ رمضان — بأنه اذا وافقت هيئة الأمم المتحدة على تقرير اللجنة يجب على الدول العربية مقاطعة الدول التى وافقت على هذا التقرير وسحب سفرائها ووزرائها من تلك الدول وعدم التعاون معها تجاريا وثقافيا بالاضافة الى الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة ذاتها كما رأى حافظ رمضان أيضا أنه لابد فى تلك الحالة من اتخاذ الوسائل العملية لمواجهة الخطر الناتج عن تنفيذ قرار اللجنة (٧٣) .

ولقد كان رأى العام المصرى كله ضد تقرير لجنة التحقيق ورفض فكرة التقسيم وقيام الدولة اليهودية ، وتأييدهم فكرة الدعوة الى استعمال القوة لمواجهة تلك المناورات الاستعمارية الدولية ، ففى الاسكندرية دعت الهيئات الاسلامية الممثلة فى جبهة مصر والاتحاد العربى والاخوان المسلمين والحزب الوطنى ومصر الفتاة والنادى السودانى والنادى العربى الى اعلان الاضراب عن العمل لمدة ساعة يوم ١٦ سبتمبر تعبيرا عن سخطهم لتقرير اللجنة واعلان استعدادهم لمقاومة هذا التقرير والجهد من أجل الحفاظ

على عروبة فلسطين ، وقد توجت تلك الغضبة الشعبية باجتماع عقد في دار الاتحاد العربى القى فيه محمد على علوية خطبة أكد فيها على حق العرب في فلسطين كما دحض الادعاءات الصهيونية نحو فلسطين ، وناشد العرب بضرورة الوقوف بجانب الفلسطينيين ولكن سرعان ما قام البوليس بتفريق المتظاهرين وفض هذا الاجتماع (٧٤) .

واستجابة لنداء الهيئة العربية العليا الفلسطينية الى الدول العربية لاعلان الاضراب العام يوم ٣ أكتوبر احتجاجا على مشروع التقسيم ، بادرت تلك الهيئات والجماعات الاسلامية ذاتها الى جانب جماعة الشباب في القاهرة والاسكندرية الى اعلان الاضراب العام واصدار بيان استنكروا فيه مشروع التقسيم ودعوا الى مقاومة الاستعمار في وادى النيل وفلسطين وقرروا جعل يوم ٣ أكتوبر « يوم فلسطين » وهكذا ربطوا بين القضية الفلسطينية وبين القضية المصرية مع أن بعض الأوساط كانت تخشى من هذا الربط ، ولكن تمكن البوليس أيضا في تلك المرة من الحيلولة دون وقوع الاضراب حيث وقفت قوات الأمن عند الجامع الأزهر للقبض على منظمى تلك المظاهرات ، كما استطاعت تلك القوات فض اجتماع للشباب كان قد تقرر عقده في جامع المؤيد بعد اعلان الاضراب مباشرة وذلك بهدف مناصرة فلسطين .

ولكن بالرغم من محاولات البوليس الا أن الشباب استطاع التعبير عن عواطفه تجاه فلسطين حينما نجحوا في عقد مؤتمر شعبى في دار الشباب المسلمين من أجل تنظيم الكفاح لفلسطين وفي هذا الاجتماع ألقى المجاهد الفلسطينى محمد على الطاهر خطبة حث فيها الشباب على ضرورة الدعوة الى تنظيم الجهاد (٧٥) . وبدأ منذ ذلك الوقت التفكير في استعمال القوة من أجل فلسطين ولكن أضفى عليها في ذلك الوقت الصبغة الدينية وبخاصة حينما قرر مكتب الارشاد العام للأخوان المسلمين توجيه نداء الى الشعب المصرى خاصة والشعوب العربية والاسلامية عامة للاستعداد التام لمواجهة الحالة العصبية التى تمر بها قضية فلسطين حينذاك كما قرر أخذ البيعة من المسلمين في المساجد يوم الجمعة ٣ أكتوبر لنصرة فلسطين والاستعداد من أجل تنظيم الصفوف للجهاد المقدس (٧٦) .

كما رفض أيضاً الحزب الشيوعى المصرى تقرير لجنة التحقيق الدولية وأعلن أن هذا التقرير قد أغفل المطلب الأساسى وهو المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن فلسطين ، كما انتقد هذا الحزب موقف اللجنة العربية من ترديدها في كل مناسبة بعدم عدالة التقرير وأغفلت هى الأخرى طلب جلاء القوات البريطانية عن البلاد (٧٧) .

ولكن بالرغم من هذا التيار المعارض لتقرير اللجنة الا أنه بدأت تظهر بوادر التأييد التام لفكرة التقسيم من جانب الدول الكبرى الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، ولقد عبر أحد المسؤولين الأمريكين عن دوافع الدول الكبرى في تأييدها للتقسيم حينما قال :

« ان الأمم الكبيرة لا تفهم لغة العواطف ولا تتقنع بالعبارات الأخلاقية ، ان لنا مصالح في بلادكم ، ان بلادكم تعتبر في نظر القيادة العسكرية حصنا من حصون دفاعنا الخارجية ، ان منابع الثروة عندكم تستهوى قلوبنا فاطرقوا هذه الأبواب واربطوا مطالبكم الوطنية بمصالحنا وساووموا .. ساووموا ما أستطيعتم (٧٨) » .

وازاء مابدا في الجمعية العامة من اتجاه نحو التقسيم رأت الدول العربية أن تتخذ مواقف أكثر حزما إما بقصد التنفيذ أو على الأقل بقصد التأثير على الأمم المتحدة حتى تعيد النظر في خطة انشاء الدولة اليهودية ولهذا الغرض تقرر عقد مؤتمر على مستوى رؤساء الحكومات ، فكان مؤتمر « عاليه » الشهير .

مؤتمر عاليه من ٧ - ١٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ :

لمؤتمر عاليه أهمية خاصة تختلف عن المؤتمرات العربية السابقة فقد مثلت فيه الدول العربية بواسطة رؤساء الحكومات وتم عقده في ظروف حاسمة كانت تمر بها القضية الفلسطينية إذ تبينت الوفود العربية انه يوجد احتمال قوى في الأمم المتحدة باتخاذ قرار التقسيم . وقد تشكل الوفد المصري المشترك في هذا المؤتمر من محمود فهمى النقراشى - رئيس الوزراء - رئيسا للوفد وعضوية كل من حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، ومحمد على علوبة وزير الأوقاف السابق ^(٧٩) .

وفي أثناء انعقاد المؤتمر حاول المفتى الاشتراك في أعماله فحضر الى لبنان غير أن أعضاء مجلس الجامعة العربية اختلفوا حول هذه الخطوة فقد رفض مندوب العراق تمثيل الفلسطينيين وأيده مندوب الأردن ^(٨٠) مما يشير الى أن ضم الضفة الغربية الى المملكة الأردنية كان يدور بذهن الدولتين الهاشميتين ولذلك ستقفان ضد الاعتراف بالكيان الفلسطينى فترة من الوقت .

وفي مؤتمر عاليه ظهرت بوادر الانقسام في المشرق العربى حول كيفية معالجة القضية الفلسطينية فبينما اتخذ الأردن والعراق هذا الموقف المعادى للكيان الفلسطينى نجد مصر والسعودية تؤيدان فكرة كيان فلسطينى وتستجيبان للدعوة التى وجهها أمين الحسينى الى مؤتمر عاليه بتأسيس جيش فلسطين تحت قيادته ^(٨١) . ولم يقتصر الأمر في هذا الاختلاف على مبدأ الكيان الخاص لعرب فلسطين وتشليلهم في المؤتمرات العربية بل شمل أيضا نوعية الزعامة الفلسطينية فبينما رفضت الدولتان الهاشميتان زعامة الحسينى تبنت مصر في هذه الحقبة وحتى نهاية عام ١٩٤٨ زعامة المفتى .

والظاهر أن الخلافات التى احتدمت لأول مرة في مؤتمر عاليه جعلت الحكومة المصرية تتحفظ ازاء المشاركة في اللجنة العسكرية التى انبثقت عن المؤتمر فقد تشكلت هذه اللجنة من محمود الهندى (سوريا) وصبحى الخضر (فلسطين) واسماعيل صفوت (العراق) ، وبهجت طباره (الأردن) وشوكت شقير (لبنان) وقد أسندت رئاسة تلك اللجنة الى اسماعيل صفوت ولذلك اتدبت حكومة العراق اللواء نظيف الشاوى ليمثلها في اللجنة العسكرية وانضم اليها طه الهاشمى كمفتش عام للمتطوعين . أما مصر فقد أرسلت احد موظفيها المدنيين في المفوضية المصرية بلبنان ، وقد اتخذت تلك اللجنة من دمشق مقرا لها وعقد أول اجتماع لها في ٨ أكتوبر ^(٨٢) ، وفي ٩ أكتوبر قدمت توصياتها الى المؤتمر وهى :

أولا : وجوب تجنيد المتطوعين وتسليحهم فورا والعمل على حشد القوات العربية النظامية على مقربة من حدود فلسطين .

ثانيا : تأليف قيادة عربية عامة ، وإلى أن يتم ذلك يجب امداد عرب فلسطين بما لا يقل عن عشرة آلاف بندقية كما يوضع ملايين دينار تحت تصرف اللجنة العسكرية لتموين القوات الفلسطينية .

ثالثا : حشد عدد كبير من الطائرات المقاتلة في المطارات القريبة من ساحل البحر المتوسط الشرقى لمراقبة المواصلات البحرية لمنع وصول امدادات الى اليهود .

ولكن لم تبد الجامعة العربية اهتماما بتلك المقترحات فيما عدا تخصيص مليون دينار والوعد بإرسال العتاد الى عرب فلسطين .

وقد حذر رئيس الوزراء المصرى أعضاء المؤتمر بخطورة التورط فى أى مغامرة حربية وفضل على ذلك تشجيع المتطوعين و امدادهم بالسلاح مما أدى الى أن تقصر اللجنة أعمالها بالعمل على تزويد المناطق الفلسطينية الأكثر مواجهة لليهود بالعتاد والسلاح وأيضا جمع أكبر عدد من المتطوعين من الفلسطينيين والبلاد العربية والعمل على تدريبهم وتسليحهم^(٨٣) . وقد تولت لجنة فرعية مكونة من رؤساء الوفود الأعضاء فى المؤتمر مهمة اعداد التدابير اللازمة للدفاع عن فلسطين ، وبعد الانتهاء من مهمتها قرر مجلس الجامعة العربية مايلى :

أولا : يجب تنفيذ قرارات مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ فورا فى حالة رفض قيام دولة عربية مستقلة

ثانيا : نظرا لقرار الحكومة البريطانية بالتخلى عن الانتداب ، ونظرا لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الارهابية فى فلسطين بما يهدد سلامة العرب قرر المجلس اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين وأوصى الدول العربية بضرورة المبادرة باتخاذ تلك الاجراءات « على أن تيسر الدول غير المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون فى هذا الواجب بالاتفاق بينهما » .

ثالثا : واخيرا يوصى المجلس الحكومات العربية بمد يد المساعدة المادية والمعنوية لعرب فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم للدفاع عن كيانهم كما ترصد لهم الأموال اللازمة لذلك على أن تتولى لجنة فرعية انفاق وتدبير هذه الأموال^(٨٤) .

لم يكن موعد انتهاء الانتداب البريطانى قد تحدد بعد عند انعقاد مؤتمر عاليه ولذلك واجهت الدول العربية مشكلة اشراك قواتها النظامية لمواجهة اليهود وكان من بين اسباب التحفظات التى أبدتها النقراشى فى المؤتمر « أن القوات البريطانية مازالت تحتل قواعد فى منطقة القناة ولذلك يتعذر مجابتهها فى فلسطين » . وأعلن أن مصر غير متحمسة لفكرة الحرب وفى الامكان التظاهر بذلك بحشد الجيوش المصرية على الحدود الفلسطينية^(٨٥) . وهكذا انصبت الجهود على خطة تدعيم القوات الفلسطينية دون الاتفاق على أى فئة من الفلسطينيين تتلقى هذه المعونة .

وبينا تحفظت الحكومة المصرية كان الاخوان المسلمون فى مصر من الجماعات الأولى التى أظهرت

قبول كل من بريطانيا وأمريكا للتقسيم وقد حاولت بعض الدول اقناع العرب بقبول فكرة التقسيم وذلك بتوسيع المنطقة العربية بضم النقب ولكن ادركت الوكالة اليهودية في الحال أهمية النقب لليهود فهي المنفذ الذي يصل الدولة اليهودية المقترحة بالبحر الأحمر ولذلك بادرت تلك الوكالة بارسال وايزمان لاقناع الرئيس الأمريكي بذلك وبأن اليهود هم أقدر على تعمير الصحراء ، وهكذا نجحت الصهيونية في الضغط على أمريكا بالعدول عن فكرتها بشأن إعادة النظر في حدود التقسيم^(٩٠) .

وعندئذ انتقلت القضية الى الجمعية العامة ودار جدل بين الدولتين العظيمتين اللتين ايدتا التقسيم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حول المرحلة الانتقالية ولكنهما اتفقتا في النهاية على حل وسط في ١١ نوفمبر يقضى بانتهاء الانتداب في أول مايو على أن تظهر الدولتان العربية واليهودية في ١ يوليو وتشكل لجنة للمراقبة من الدول الصغرى الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والمؤيدة للتقسيم^(٩١) .

وحتى آخر لحظة وقبل اجراء التصويت ظل المندوب المصري يحذر من مغبة التقسيم فذكر في ٢٤ نوفمبر أن هذا القرار سوف يؤدي الى إراقة الدماء في الشرق الأوسط ، وحاول اقناع الأعضاء بما بين اليهود والعرب من علاقات الود والدليل على ذلك توليهم مناصب حكومية ودخولهم البرلمان في مصر والدول العربية الأخرى كما أشار الى أن العرب لايفرقون بين الأجناس والأديان وليس أدل على ذلك من رفض يهود مصر والدول العربية المهجرة الى فلسطين ، كما أكد المندوب المصري على استحالة تخلي العرب عن أراضيهم ولذلك فانه اذا فرضت الأمم المتحدة التقسيم فان ذلك سوف يؤدي الى سفك الدماء ولن يقصد من وراء ذلك التحريض على الثورة كما سيتصور البعض .

وحاول محمد حسين هيكل تدعيم وجهة نظر حكومته بما جاء في صحيفة « نيويورك بوست » بتاريخ ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٧ وهي من أشد الصحف مناصرة للصهيونية ، حيث كتبت مقالا بعنوان « الهلاك يهدد ٨٠٠,٠٠٠ يهودى رهائن في جميع البلاد الاسلامية » وفيها أشار الكاتب الى أنه في حالة بدء القتال في فلسطين بين العرب واليهود فسيؤدي ذلك الى قتل عدد كبير من العرب واليهود حيثئذ تشتعل الحرب في جميع أنحاء العالم الاسلامي مما يعرض الاقليات اليهودية الموجودة في البلاد الاسلامية للقتل وبالتالي فلن يكون اليهود مطمئنين على حياتهم في العالم العربى .

وبعد ذلك وجه المندوب المصري سؤالاً للدول المؤيدة لانشاء الدولة اليهودية لانقاذ اليهود المشردين في أوروبا نص على : « اليس من الواجب السياسى والانسانى العطف على الشعب اليهودى بعدم تعرض ملايين اليهود لخطر مؤكد في سبيل انقاذ ١٠٠,٠٠٠ يهودى في أوروبا ؟ » كما حاول محمد حسين هيكل اقناع الدول الأعضاء المؤيدين للتقسيم باعادة النظر في هذا المشروع حيث وعدهم بأن حكومات الشرق سوف تحاول المحافظة على السكان اليهود في بلادهم ، أما في حالة فرض التقسيم فسوف تنظر الشعوب العربية الى هؤلاء اليهود على أنهم أعداء مما يؤدي الى اشتعال حرب عنصرية . واخير ختم محمد حسين هيكل خطبته بقوله : « ومهما يخفى القدر فإنى أرجو ألا يقال يوما ما أن وفد مصر لم يحذركم » .

وفي نفس الوقت نهض مندوب مصر الدائم — محمود فوزى — وحذر أيضا الأعضاء من نتيجة التسرع في اتخاذ قرار بهذا الشأن الأمر الذى يفقد الأمم المتحدة هيبتها واحترامها أمام الرأى العام

المصرية قد اعتمدت حضرة الاستاذ محمود فوزى بك مندوبها الدائم فى الأمم المتحدة مندوبا مفوضا عنها فى دور الانعقاد المذكور (٩٥) .

وفى اجتماعات مجلس الأمن ندد المندوب المصرى بالتقسيم ففى فبراير عام ١٩٤٨ قدم المندوب الأمريكى اقتراحا بتأليف لجنة خماسية من أعضاء مجلس الأمن الدائمين لاطلاع المجلس على تطورات القضية الفلسطينية ، وابداء التوصيات وفى تلك المناسبة القى المندوب المصرى خطبة أكد فيها على أن قرار التقسيم يتنافى مع تقاليد القانون الدولى أو ميثاق الأمم المتحدة وأيضا يتعارض مع مبادئ حق تقرير المصير التى نادى بها تلك الدول التى أيدت التقسيم .

وقد أعلن محمود فوزى مرة أخرى أمام أعضاء مجلس الأمن رفض مصر التام الاذعان لقرار الجمعية العامة واورد الحجج القوية التى استندت عليها مصر فى عدم الامتثال لهذا القرار وهو ماسبق أن أسلفناه من أنه ليس للجمعية العامة الحق فى اصدار هذا القرار لما فيه من خطورة على السلم العالمى وبذلك ستقاوم مصر هذا القرار بكل مالدورها من قوة ورغبة فى عدم سفك الدماء على أرض فلسطين المقدسة . وأخيرا ختم المندوب المصرى كلمته بالآتى :

« انه اذا اشترك المجلس فعلا فى تنفيذ التقسيم فإن ذلك سيكون ضربة قاضية للسلم الدولى . لقد أصبح السلم فى فلسطين لفظا عفا عليه الزمن وأصبح الميثاق عليلا ولعل لا أشتط فى القول اذا صرحت ان العلة قد استبدت به . ان الواجب يقضى علينا ان ننقذ الميثاق بل ينبغى علينا ان نكون فى جانبه ندعمه ونقويه ، ولنا الحق فى أن نتوقع من كل واحد منا أن يؤدى واجبه لانجاح قضية السلم واقاله عبث الميثاق ومصر كعضو مخلص فى الأمم المتحدة عازمة على الوقوف فى ثبات ضد قرار الجمعية العمومية بعدما أصمت الجمعية العمومية أذنيها عن الاستماع الى ماتتضمنه الحلول المعتدلة التى أدلى بها فى دورتي الجمعية » .

يبد أن مجلس الأمن بادر بتأليف اللجنة الخماسية والمكلفة بتنفيذ مشروع تقسيم فلسطين وكان ذلك تنفيذا للاقتراح الذى تقدم به المندوب الأمريكى كما سبقت الاشارة (٩٦) .

هوامش الفصل الرابع

- (١) المصري — ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، الثغر — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٢) المصري — ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٣) المصري — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٤) المصري — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٥) المصري — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٦) البلاغ — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ،
- (٧) م . ف . ستون ونم : بريطانيا والدول العربية — ص ٢٦٤ .
- (٨) سامى حكيم — المرجع السابق — ص ٦٠ ز ٦١ .
- (٩) تكونت تلك اللجنة من : حافظ رمضان ، عبد الرازق السنهورى (مصر) — نورى السعيد (العراق) — حبيب أبو شهلا (لبنان) — نعيم الدين الزركلى (السعودية) — محمد الشريقى (الأردن) بالإضافة الى عبد الرحمن عزلم أمين عام الجامعة العربية .
- (١٠) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة السابعة — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١١٩ ، ١٢٠ .
- (١١) مجلس الجامعة — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الثانية عشرة — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ص ١٧٦ .
- (١٢) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثالث — الجلسة الثانية — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ ص ١٩ .
- (١٣) سامى حكيم — المصدر السابق — ص ٦٨ ، ٦٩ .
- (١٤) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثالث — الجلسة الثانية ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ — ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ .
- (١٥) سامى حكيم — المصدر السابق — ص ٧٠ .
- (١٦) مجلس جامعة الدول العربية — المحاضر الختامية لدور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الثانية — ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ص ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ .
- (١٧) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الثالثة عشرة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
- (١٨) الكتلة — ٢٩ مايو سنة ١٩٤٥ — مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الثانية عشرة — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ص ١٩٨ .
- (١٩) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الثالثة عشرة — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٩٣ .
- (٢٠) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الرابعة ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ .
- (٢١) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الرابعة عشرة — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٢١١ ، ٢١٣ .
- (٢٢) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الثالثة عشرة — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ .

- (٢٣) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الرابعة عشرة — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٢٠٣ ، ٢٩ .
- (٢٤) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثالث — الجلسة الأولى — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ — ص ١٢ .
- (٢٥) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى السادس — الجلسة الثانية ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ — ص ٣٧ ، ٣٨ .
- (٢٦) مجلس الشيوخ — الجلسة الثانية والعشرون — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٧ — ص ٦٣٣ الجلسة الثانية والثلاثون — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ ص ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٨٧٦ .
- (٢٧) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
- (٢٨) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الخامسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٩٧ — ١٠١ .
- (٢٩) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الخامس — الجلسة السادسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٩١ — ٩٤ .
- (٣٠) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الخامس — الجلسة السادسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ص ٩٦ — ١٠٠ ، ١٠٤ .
- (٣١) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الرابعة ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٨٩ — ٩٠ .
- (٣٢) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة العاشرة ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٥٨ .
- (٣٣) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة العاشرة ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٦١ .
- (٣٤) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة العاشرة ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ص ١٦٢ — ١٦٣ ، ١٦٦ .
- (٣٥) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الحادية عشرة ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٦٧ — ١٧٠ .
- (٣٦) مجلس جامعة الدول العربية — مضابط دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الثالثة عشرة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٨٨ .
- (٣٧) مجلس جامعة الدول العربية — مضابط دور الانعقاد العادى الثالث — الجلسة الثالثة ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ ، ص ٣٩ — ٤٣ — أما أعضاء تلك اللجنة فهم : توفيق اليانحى (سوريا) — فوزى الملقى (شرق الأردن) — عبد المجيد (العراق) — خير الدين الزركى (السعودية) — كميل الشدياق (لبنان) — أحمد سليم (مصر) — حسن بن على إبراهيم (البحرين) .
- (٣٨) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى السابع — الجلسة الخامسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ — ص ٧٩ .
- (٣٩) شركة المعاملات الإسلامية هي الابن البكر للقسم الاقتصادى للأخوان المسلمين وقد تأسست عام ١٩٣٦ برأس مال اسمى قدره ٤ آلاف جنيه موزع على اسهم قيمة كل سهم ٤ جنيهات تدفع غالبا على أقساط شهرية لا تقل عن عشرة قروش للسهم الواحد ولقد أعيدت الشركة فى التدرج والاتساع حتى أصبح رأس مالها الاسمى عام ١٩٤٦ (٥٠ ألفا من الجنيهات) موزعة على ١٢٥٠٠ سهم .
- (٤٠) الاخوان المسلمين — ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ .
- (٤١) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى السادس — الجلسة الثالثة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ — ص ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ .
- (٤٢) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى السادس — الجلسة الرابعة ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ — ص ٧٦ — ٧٧ .
- (٤٣) د . صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر — ص ٣٩٧ ، بحورى حماد : التطورات الأخيرة فى قضية فلسطين — ص ٣٩ .
- (٤٤) الجماهير — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ .
- (٤٥) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٩٨ .
- Geprge Kirk: The Middle East 1945-1950, P.237
- (٤٦) صوت الأمة — ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧ — شاكى الدبس — الدول العربية فى منظمة الأمم المتحدة — ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .
- U.N.: Year Book 1946-1947, P.277.
- (٤٧) صوت الأمة — ١٣ أبريل سنة ١٩٤٧ .
- (٤٨) المصرى — ١ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٤٩) صوت الأمة — ٥ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٠) المصرى — ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ .
- (٥١) الاخوان المسلمين — ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٢) Royal Institute of International Affairs: Op.Cit. P.39.
- (٥٣) صوت الأمة — ١١ مايو سنة ١٩٤٧ ، صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، — بحورى حماد — المصدر السابق — ص ٣٩ ،
- Kirk: ibid, P.239.
- (٥٤) صوت الأمة — ٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والسياسة الأسبوعية — ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ ،
- U.W.: Year Book 1946-1947, P. 282.

- (٥٥) المصري — ٧ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٦) مصر الفتاة — ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٧) الجماهير — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٨) صوت الأمة — ٤ يونيو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٩) صوت الأمة — ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٦٠) الجماهير — ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ .
- (٦١) صوت الأمة — ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ ، د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٩٩ .
- (٦٢) الإخوان المسلمين — ١٤ يونيو سنة ١٩٤٧ .
- (٦٣) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٠ ، ٤٠١ — بحري حماد — المصدر السابق ص ٣٩ ، ٤١ ، الدولة المصرية — مصر في هيئة الأمم المتحدة — ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ .
- (٦٤) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٤ ، بحري حماد — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (٦٥) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٤ .
- (٦٦) مصر في هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ — ص ٥٣٠ — ٥٣٤ ، صوت الأمة — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٦٧) مصر في هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ — ص ٥٣٥ — ٥٣٨ ، شاكِر الدبس — المصدر السابق ص ٣٢٢ ، المصري — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٦٨) لم استطع الحصول على الوثائق الخاصة بمحاضر النقاش لهذا الاجتماع ذلك لأن محاضر اللجنة السياسية لم تدون إلا منذ عام ١٩٥٣ . أما قبل ذلك فكانت كلها شفوية .
- (٦٩) الأساس — ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٠) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ٥٤٤ .
- J. Bowyer Bell: The long War, P.58.
- (٧١)
- (٧٢) المصري — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٣) الإخوان المسلمين — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٤) المصري — ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٥) صوت الأمة — ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٦) الإخوان المسلمين — ١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٧) الجماهير — ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٨) صوت الأمة — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٩) الأساس — ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، J.Bowyer Bell: ibid, P.59 .
- (٨٠) عارف العارف — النكبة — ص ١٥ ، ١٦ ، الأساس ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- J. Bowyer Bell: Op. Cit., P.59.
- (٨١)
- (٨٢) عارف العارف — المصدر السابق — ص ١٦ — ١٩ .
- (٨٣) عارف العارف — المصدر السابق — ص ١٩ ، J.Bowyer Bell: Op. Cit., P.59 .
- (٨٤) الأساس — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، عارف العارف — المصدر السابق — ص ١٤ .
- (٨٥) الطليعة — وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ — ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ، مارس سنة ١٩٧٥ ، أنيس صايغ — الفكرة العربية في مصر ص ٢٤٦ .
- (٨٦) الإخوان المسلمين — ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٨٧) الإخوان المسلمين — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٨٨) صوت الأمة — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٨٩) الإخوان المسلمين — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، مصر في هيئة الأمم المتحدة — المصدر السابق — ص ٥٣٩ .
- (٩٠) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٥ ، بحري حماد — المصدر السابق — ص ٤١ ، السياسة الأسبوعية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٩١) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٦ .
- (٩٢) المصري — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

- (٩٣) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٦ ، ٤٧ .
- (٩٤) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٨ — ٤٠٩ ، خيرى حماد — المصدر السابق — ص ٤٣ ، شاكِر الذهبى — المصدر السابق — ص ٣٤٢ ، Gregory Blaxland: Op. Cit., P.150.
- (٩٥) الكتلة : ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٩٦) الكتلة : ٣٦ فبراير سنة ١٩٤٨ .

الفصل الخامس

الخطوط المصرية في سورجسته قيام الدولة المصرية

أولا : صدى قرار تقسيم ١٩٤٧ :

أحدث قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة أصداء بعيدة المدى في مختلف الدول العربية وذلك على المستويين الرسمي والشعبي . فعلى المستوى الشعبي نظمت المظاهرات في المدن الرئيسية وأصيب الجماهير العربية بخيبة أمل من موافقة الكتلة الشيوعية ولذلك انصب غضبها على الأحزاب الشيوعية فتم حرج مركزها سواء في مصر أو في سوريا أو في العراق وفقدت أنصارا كثيرين فأزدادت ضعفا .

وفي مصر ظهر أثر التقسيم جليا على المستوى الشعبي والحكومي . فعلى المستوى الشعبي اتفقت جميع الهيئات الشعبية على رفض التقسيم ولكن التعبير عن ذلك اختلف فالأحزاب التقليدية سارعت بإلقاء البيانات الحماسية وعقد الاجتماعات للتعبير عن رفضهم لمشروع التقسيم كما يتبين ذلك من الاجتماع الذي دعا اليه مصطفى النحاس — زعيم الوفد — وتقدم فيه للحكومات العربية ببعض المقترحات التي يراها عملية لانقاذ فلسطين وقد تضمنت فتح خزائن الحكومات العربية لمد عرب فلسطين بما يلزمهم من مال دون انتظار لتبرعات الأفراد والهيئات ، ووجوب معاونة المنكوبين وأسرهم ومد المجاهدين بما يلزمهم من فنيين وعسكريين وأطباء وأيضا مد الأهالي بالمواد الغذائية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي^(١) .

وقد اتسم نشاط حزب الوفد بالأسلوب التقليدي الممثل في الكفاح المسلح حيث ان الحزب لم يدع الى إنشاء مكاتب للتطوع وتدريب الشباب لخوض حرب فلسطين وحينما أعلنت الحكومة قرارها بدخول الحزب أيدها حزب الوفد^(٢) .

وقد اتفق حزب الأحرار الدستوريين مع حزب الوفد فيما يخص بمساعدة عرب فلسطين بكل مايلزمهم لمقاومة التقسيم ولكنه تميز بتأييده لفكرة ارسال متطوعين من الدول العربية على أن يتم تدريبهم على أحدث فنون الحرب الحديثة وقد رأى الأحرار أنه في حالة فشل هؤلاء المتطوعين في القيام بواجبهم

فعلى الحكومات العربية التدخل في تلك الحالة (٣) .

وعندما أصدرت هيئة الأمم قرار التقسيم نادى بعض المسئولين في مصر بوجوب الانسحاب من تلك المنظمة الدولية ولكن لم يؤيد حزب الأحرار الدستوريين هذا الاقتراح حيث رأى أنه من الأفضل البقاء في الأمم المتحدة واستخدام منابرها للتشهير بها والدعاية ضدها لأن الانسحاب منها يعتبر نوعاً من أنواع الأسلحة السلبية التي لن تأتي بالنتائج المرجوة ولذلك نصحوا مؤيدي فكرة الانسحاب بالعدول عن قرارهم . ويلاحظ أن فريقاً من شباب الحزب بادروا بالتطوع لمساعدة فلسطين وقد عهد رئيس الحزب إلى اللواء حسن عبد الوهاب باشا بالإشراف على تنظيم صفوفهم (٤) .

وقد أيد حزب الأحرار قرار الحكومة بدخول الحرب وحاول دسوقي أباطة سكرتير عام الحزب توضيح الأسباب التي دفعت مصر إلى اتخاذ هذا القرار فقال : « دخلت مصر الحرب مضطرة لأنها لم تجد عدلاً لدى هيئة الأمم المتحدة فاعتقدت أن العدل لن يكون إلا إذا دعمه السلاح .. دخلت دفاعاً عن نفسها وقد اكتشفنا أننا كنا نعيش على فوهة بركان لأن استعداد اليهود بمصر وضبط العدد الهائل من الأجهزة اللاسلكية والبنادق وقوايم التبرع مما يدعو إلى الأسف الشديد ويضعف حجة اثبات التفرقة بين الصهيونية واليهود » . وأشار دسوقي أباطة إلى أن مسلك الحكومة الأمريكية كان دافعاً للحكومة المصرية كي تتخذ قرارها بالحرب (٥) .

أما جماعة الإخوان المسلمين فقد تميزت كما أسلفنا بموقفها الحازم في تأييد القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية فقد نظرت الجماعة إلى حرب فلسطين على أنها حرب دينية مقدسة ضد اليهود . ومنذ ذلك الحين نشطت الجماعة بوجه خاص في تزعم الدعوة إلى التطوع وطالبت بتأليف لجنة شعبية تضم مختلف الأحزاب والهيئات المصرية بهدف جمع الإعانات المالية وبخاصة من أصحاب رؤوس الأموال وكبار الأغنياء من التجار والمزارعين على أن ترسل الإعانات إلى اللجنة العربية العليا واقترح الإخوان أن يتولى رئاسة تلك اللجنة المقترحة أحد رجال البيت الملكي (٦) .

ورحتى قبل صدور التقسيم وأثناء مناقشة القضية في هيئة الأمم المتحدة ناشدت الجماعة المصريين والعرب إلى وجوب الاستعداد لنصرة فلسطين وقد دعت إلى ذلك على المنابر وفي أكتوبر عام ١٩٤٧ تطوع عشرة آلاف شاب من شباب الإخوان ككتيبة أولى مستعدين للزحف إلى الحدود الفلسطينية (٧) .

وعلى الصعيد الدبلوماسي نشطت الجماعة فأوفدت مصطفى مؤمن كمندوب لها في لندن فأخذ يبعث بالاحتجاجات لدى رئيس الوزراء البريطاني — كليمنت آتلي — وغيره من المسئولين البريطانيين ولفت نظرهم إلى نشاط الإخوان وعزمهم على إرسال المتطوعين إلى فلسطين .

وفي داخل القطر المصري أرسل المرشد العام خطاباً إلى الملك كى يتدخل لإنقاذ الموقف والعمل على حشد الجهود في جبهة وطنية تتولى عبء الجهاد ، كما أرسل خطاباً بهذا المعنى إلى رئيس الوزراء المصري وطالبه فيه بضرورة السماح بإقامة المعسكرات وتشجيع المتطوعين على نحو ما فعلت الدول العربية

الأخرى^(٨) . والأهم من ذلك تلك البرقية التي أرسلها الى أعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لفت فيها نظرهم الى أن خير الحلول للقضية الفلسطينية والقضايا العربية هو الكفاح والنضال المستمر حتى يصلوا الى إحدى نتيجتين إما جلاء الصهيونية عن فلسطين وإما موافقة اليهود على أن يعيشوا مع العرب في ظل الدولة الفلسطينية الحرة الواحدة ويرد إلى وطنه الأصل كل يهودى دخل فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية^(٩) .

وفي نوفمبر عام ١٩٤٧ شارك حسن البنا مع بعض الشخصيات الاسلامية والعربية المصرية أمثال صالح حرب ومحمد على علوبة وكونوا « لجنة وادى النيل العليا لانقاذ فلسطين » وقد أخذت تلك اللجنة تنشط في جمع الأموال وقد مثل الاخوان فيها الى جانب حسن البنا مصطفى مؤمن .

وقد أيد الاخوان فكرة ترك عرب فلسطين والمتطوعين العرب وحدهم لتحمل عبء النضال على ألا تشارك الحكومات العربية في ذلك بل تكتفى فقط بالمساهمة السياسية والدبلوماسية^(١٠) .

وبلغ من نشاط الاخوان تجاه فلسطين أن تطوع أحد أعضائها البارزين وهو صالح عسماوى بالسفر الى باكستان كمندوب عن المفتى بهدف تنظيم العمل لانقاذ فلسطين ومناشدة ملايين المسلمين بضرورة مساعدة العرب في محتهم ، وقد لفت صالح عسماوى النظر الى مبلغ حرص تلك الدول الاسلامية على التبرع من أجل فلسطين بل ووصل الأمر ببعضهم الى المطالبة بالسفر للنضال من أجل حماية المسجد الأقصى وتراث المسلمين^(١١) .

وفي أوائل مايو عام ١٩٤٨ اجتمعت الهيئة التأسيسية للأخوان برئاسة حسن البنا لاستعراض خيوط القضية الفلسطينية وقررت مايلي : اعتبار الجامعة العربية مسئولة عما وصلت اليه الحالة في فلسطين ومطالبة الدول العربية وخاصة مصر بالعمل على الحفاظ على عروبة فلسطين وذلك برفض التقسيم وإعلان الدول العربية حالة الحرب ضد الصهيونية مما يستوجب اعلان الجهاد المقدس وفتح المعسكرات لتدريب المتطوعين وأن تكون القوات النظامية على أهبة الاستعداد وطالب الاخوان أيضا بتحديد الموقف من اليهود المحليين ومراقبتهم وسحب الجنسية من كل يهودى يثبت مساعدته للصهيونية وعلى الجامعة العربية دعوة الحكومات الاسلامية وفي مقدمتها تركيا لمساعدة فلسطين .

ومن الغريب لفت النظر الى تركيا بصفة خاصة رغم أنها انصرفت تماما عن قضايا العالم العربى ولكن يبدو أن الاخوان اخذوا في الاعتبار قوة تركيا العسكرية التي كانت نسبيا أعظم شأننا من القوى الأخرى .

وفي النهاية أوصى الاخوان بإنشاء قيادة عسكرية شعبية لتنظيم عملية التطوع والتسلح الى جانب انشاء هيئة شعبية اقتصادية لتنظيم عملية المقاطعة اليهودية ، وفي حالة وقوف الحكومات حائلا دون تحقيق تلك الخطوات فلا بد من تنظيم « حركة عصيان مدنى » لأن قبول التقسيم يعتبره الاخوان خيانة عظمى لأمانة فلسطين أولا ولأمانة الشعوب العربية والاسلامية ثانيا^(١٢) .

اتخذت الصهيونية من أسلوب الاخوان في معالجة قضية فلسطين باعتبارها قضية اسلامية حجة

للدعاء بأن العرب يتسمون بالتعصب الدينى فى مواجهة مشروع التقسيم ونشطت أجهزة الدعاية الصهيونية فى أوربا وأمريكا ضد نشاط الإخوان وما يؤكد ذلك المقال الذى كتبته فتاة صهيونية ونشر فى جريدة « الصنداي ميرور » فى أوائل عام ١٩٤٨ وفيه حاولت اقناع المسئولين بخطورة حركة الإخوان تجاه فلسطين حيث قالت :

« والآن وقد أصبح الإخوان المسلمون ينادون بالاستعداد للمعركة الفاصلة التى توجه ضد التدخل المادى للولايات المتحدة فى شئون الشرق الأوسط واصبحوا يطلبون من كل مسلم ألا يتعاون مع هيئة الأمم المتحدة فقد حان الوقت للشعب الأمريكى أن يعرف أى حركة هذه وأى رجال يستترون وراء هذا الاسم الرومانتيكى الجذاب باسم (الإخوان المسلمين) . وعن موقف الإخوان من اليهود قالت : « إن اليهود فى فلسطين هم أعنف خصوم الإخوان المسلمين ولذلك كان اليهود هم الهدف الأساسى لعدوان الإخوان وقد قام اتباعهم بهدم املاك اليهود ونهب أموالهم فى كثير من مدن الشرق الأوسط » . كما شنت تلك الكتابة حملة عنيفة ضد المفتى والمرشد العام ثم ختمت مقالها بالآتى : « وإذا كان المدافعون عن فلسطين — أى اليهود — يطالبون الآن مجلس الأمن بإرسال قوة دولية لتنفيذ مشروع التقسيم الذى أقرته هيئة الأمم المتحدة فانهم لا يطالبون بذلك لأن الدولة اليهودية فى حاجة الى الدفاع عن نفسها ولكنهم يريدون ارسال هذه القوة الدولية الى فلسطين لتواجه رجال الإخوان المسلمين وجها لوجه وبذلك يدرك العالم كله الخطر الحقيقى الذى تمثله هذه الحركة . وإذا لم يدرك العالم هذه الحقيقة فى وقت قريب فإن أوربا ستشهد ماشهدته فى العقد الماضى من القرن الحالى اذ واجهتها حركة فاشية نازية فقد تواجهها فى العقد الحالى امبراطورية اسلامية فاشية تمتد من شمالى أفريقيا الى الباكستان ومن تركيا الى المحيط الهندى^(١٣) .

ولم يبد الإخوان اهتماما لتلك الشائعات أو الدعايات الصهيونية حيث كان كل مايعينهم فى تلك الآونة هو تهيئة الأمة لقبول فكرة الحرب والاستعداد العسكرى فقد أخذ دعائهم ينتشرون فى أنحاء القطر المصرى لهذا الغرض .

وعندما أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين فى مايو عام ١٩٤٨ رأى حسن البنا أن الوقت قد حان لتنفيذ قراره والذى سبق أن أرسله الى الزعماء العرب أثناء اجتماعهم فى « عاليه » عن عزمه على إرسال عشرة آلاف مجاهد ككتيبة أولى ولكن استخدمت حكومة النقراشى وسائل عدة للحيلولة دون وصول قوات الإخوان الى فلسطين بيد أن تلك القوات تمكنت من اجتياز الصحراء فى فبراير عام ١٩٤٨ ومنذ ذلك الوقت بدأت حرب عصابات منظمة ورغم تهديدات الحكومة بقطع الامدادات عنهم الا أنهم ظلوا فى مواقعهم إلى أن دخلت القوات النظامية المصرية أرض فلسطين وانضمت اليهم قوات الإخوان رغم تمسك الحكومة بموقفها من سحب هؤلاء المتطوعين من النقب وقد رأى الإخوان أن النقراشى كان يخشى من وراء ذلك أن يؤلف الإخوان جيشا فى فلسطين يستخدم فيما بعد لتحقيق أهداف سياسية فى مصر .

ونتيجة لموقف الحكومة اضطر الإخوان الى العمل تحت قيادة الجامعة العربية فتشكلت ثلاث

كتاب من متطوعي الجامعة تلقت تدريباتها العسكرية في معسكر « الهاكستيب » واستطاعت تلك القوات التسلسل الى فلسطين قبيل انتهاء الانتداب ، وقد تولى قيادة الكتيبة الأولى من كتاب الجامعة العربية الشهيد أحمد عبد العزيز والتي ضمت الى جانب الأخوان متطوعين من الشباب المصري (١٤) وأتاح هذا الاشتراك للأخوان فرصة التسلح والتدريب على القتال واطهار مدى استعدادهم للحرب (١٥) ، كما انضم الى متطوعي الأخوان ضباط مصريون نذكر منهم كمال الدين حسين وصلاح سالم وقد أفاد الاخوان من هذا الانضمام (١٦) .

وفي أغسطس عام ١٩٤٨ وبعد أن لحقت الهزائم بالجيوش العربية في الجولة الثانية عقدت الجمعية التأسيسية مؤتمرا لدراسة الوضع القائم وقد اتخذت في هذا المؤتمر قرارات عملية كان أهمها استنكار موقف الدول التي اعترفت بدولة اسرائيل وموقف بريطانيا العدائي وأخيرا موقف مجلس الأمن المناهض لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ثانيا : على الجامعة العربية ان تعيد النظر في سياستها الخارجية والانسحاب فورا من هيئة الأمم المتحدة ودعوة الدول العربية والاسلامية الى عقد مؤتمر اسلامي والاهتمام بالدعاية العربية لمواجهة الصهيونية ، واقترح الأخوان تأليف وفد من هيئات الدول العربية والاسلامية وأحزابها للمحافظة على عروبة فلسطين وقد عهد الاخوان الى الهيئة التأسيسية بالنظر في تأليف هذا الوفد . ولم يغفل الأخوان المشاكل المتفرعة عن القضية الفلسطينية حيث اهتموا باللاجئين الفلسطينيين وضرورة السعي لعودتهم الى وطنهم كما أنهم ارسلوا نحية باسم الاخوان الى الجيش المصري والجيوش العربية الأخرى المحاربة في فلسطين (١٧) .

وقد ظلت قوات الاخوان المسلمين في مواقعها حتى عقد الهدنة الدائمة في فبراير عام ١٩٤٩ حيث ظهر نشاطهم بدرجة كبيرة أثناء حصار القوات المصرية في الفالوجا بعد تخلي الاسرائيليين عن الهدنة في أكتوبر عام ١٩٤٨ وفي تلك الأثناء نشط متطوعو الاخوان في امداد تلك القوات بما يلزمها من المؤن كما حاولوا الضغط على الحكومة لارسال امدادات لتلك القوات لتخليصها من هذا الحصار ، ولكن لم تدعن الحكومة لمطالب الاخوان وظلت تلك الحامية في موقعها حتى فبراير سنة ١٩٤٩ (١٨) .

لم يختلف مفهوم حزب مصر الفتاة عن الاخوان المسلمين فيما يتعلق بإضفاء الصفة الدينية على حرب فلسطين فقد دعا أحمد حسين الى ضرورة تكوين كتابات الجهاد من أجل فلسطين وكون بالفعل الكتيبة الأولى من شباب حزب مصر الفتاة أطلق عليها اسم « مصطفى الوكيل » ، وقد تلقت تلك الكتيبة تدريباتها العسكرية بمعسكر « قطنة » بسوريا تمهيدا لاجتيازها الحدود المصرية (١٩) ، فحينما اتخذت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين اتفق الزعماء العرب في جامعة الدول العربية على ضرورة اتخاذ الخطط العسكرية لانقاذها وقرروا فيما بينهم على أن تكون سوريا مركزا لتدريب المتطوعين العرب فأنشأوا معسكرا في قطنة لهذا الغرض (٢٠) ، وقد وقع اختيارهم على سوريا بصفة خاصة باعتبار أن حدود المناطق المأهولة بالسكان متقاربة أما مصر فتفصلها عن فلسطين صحراء سيناء . وعلى هذا الأساس ارسلت جماعة مصر الفتاة متطوعيها الى سوريا .

ولا شك أن امكانيات حزب مصر الفتاة لم تكن تسمح الا بإرسال عدد ضئيل ومن جهة أخرى

كانت الحكومة المصرية تعارض في ارسال متطوعي مصر الفتاة ولذلك خرج معظمهم على شكل جماعات صغيرة الى سوريا وذابت هذه الجماعات في المتطوعين السوريين .

وفي فبراير عام ١٩٤٨ زار أحمد حسين فلسطين وعلى ضوء ملاحظاته رأى أن تلك القضية لا تحتاج الى مال وسلاح فقط بل الى جيوش منظمة وقيادة عسكرية حازمة لأن الفلسطينيين لن يستطيعوا سوى الدفاع عن أنفسهم فقط^(٢١) . وقد نشطت تلك الجماعة بالاشتراك مع الاخوان المسلمين في تنظيم المظاهرات احتجاجا على التقسيم ودعوة يهود مصر الى مد عرب فلسطين بالمال والا صودرت املاكهم وأموالهم وبالإضافة الى ذلك فقد شنت مصر الفتاة حملة عنيفة ضد حكومة النكراشي بسبب موقفها من التطوع والمتطوعين واقترح زعيم الحزب وجوب العمل على قيام حكومة فلسطينية يتسلح فيها العرب ويتولى رئاستها مفتى فلسطين كما طالب بمقاطعة اليهود في مصر بمقاطعة اقتصادية حيث اعتبرت تلك الجماعة أن التعامل مع اليهود يعتبر في تلك الظروف جريمة كبرى^(٢٢) .

وفيما يخص موقف الجماعات اليسارية في مصر فقد انقسمت ازاء التقسيم الى فريقين بين معارض ومؤيد فقد عارضته طليعة العمال والفلاحين وأيدت دخول الحرب لمقاومة الدولة الصهيونية . وأما الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى فقد أيدت التقسيم وعارضت فكرة الحرب واعتبرت أن تلك الحرب ماهى الا إثارة لحرب دينية لن يستفيد منها سوى المستعمر البريطانى^(٢٣) ، وقد حاولت الحركة الديمقراطية تبرير تأييدها للتقسيم حيث قالت : « اننا لانريد انتزاع فلسطين من يد العرب والمسلمين لنعطيا لليهود واننا نريد انتزاعها من يد الاستعمار لنعطيا للعرب واليهود في ظل دولة مستقلة ديمقراطية ، اننا لانوافق على مشروع التقسيم الا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين وأماننا بعد ذلك كفاح وكفاح طويل للتقريب بين وجهات نظر الدولتين العربية واليهودية المستقلتين وتوحيدهما في دولة واحدة مستقلة^(٢٤) »

وكان هذا الموقف للحركة الديمقراطية مطابقا تماما لموقف الاتحاد السوفيتى من التقسيم والذي جاء على لسان المندوب السوفيتى — جروميكو — في هيئة الأمم المتحدة حينما أعلن بأن التقسيم « حلا رديئا » لكنه الحل الوحيد لاعلان استقلال فلسطين وإنهاء الانتداب البريطانى ويعنى ذلك ، أن هناك أمرين : أما قبول التقسيم وبذلك يتمكنون من التخلص من السيطرة الاستعمارية ، وأما قبول الوضع كما هو ومعنى ذلك بقاء فلسطين تحت السيطرة الاستعمارية^(٢٥) .

ومن المحتمل ان يكون اليساريون في مصر قد أيدوا خطة التقسيم على اعتبار أن الدولة اليهودية التى تسير على نظام ليبرالى ستسمح بوجود أحزاب شيوعية شرعية وقد تكون هذه الأحزاب حلقة اتصال بين التقدميين العرب واليهود لتسوية الخلافات في المستقبل وسيبتين خطأ هذه الحسابات لأن الأحزاب الشيوعية في اسرائيل ظلت أضعف مما كان متوقعا لها .

وقد انتقدت الحركة الديمقراطية دعوة الجماعة العربية لدخول حرب فلسطين ورأت أن تلك السياسة العربية سوف تؤدى في النهاية الى التقسيم وعرقلة قيام الدولة العربية المستقلة ، كما شبهت الحرب في فلسطين ضد اليهود بالهجوم النازى على بولندا ويرون أن « الحرب العادلة هى الحرب التى يكون

الغرض منها الدفاع عن المصالح الشعبية أو تحقيق أمانى الشعوب وأهدافها وتصحيح حربا استعمارية اذا كان الغرض منها القضاء على حريات الشعوب واستعباد الملايين واستغلالهم » ، وبذلك أعلنت بأن أى حرب تؤدى الى تثبيت أقدام المستعمر لا يمكن أن تكون حربا مقدسة ^(٢٦) . وبالإضافة الى ذلك فقد نظرت الجماعات اليسارية الى كفاح الأخوان المسلمين ومصر الفتاة على أنه كفاح المهدف منه مهاجمة الاتحاد السوفيتى ولذلك ناشدوا الشعب المصرى بوجوب محاربة تلك الجماعات الفاشية .

وقد ظلت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى على موقفها فى تأييد التقسيم ومعارضة الدخول فى حرب والعمل على ايجاد جو من الألفة والثقة المتبادلة بين الجماهير العربية واليهودية وقد أكدت ذلك فى بيانها الذى أذاعته فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٧ ، والتى هاجمت فيه قرار زعماء العرب بشأن دخول الحرب حيث رأت أن هذا القرار يهدف الى : « وقف تيار الحركات الوطنية الصاعدة وتحويل حربنا الوطنية المقدسة ضد الاستعمار الى حرب عنصرية دينية تدعم مركز الاستعمار .. انه يرمى الى صرف أنظار الجماهير الكادحة عن الكفاح فى سبيل مستوى معيشتها الى أمر خارجى ينسبها هذا الكفاح .. انه يرمى الى تحويل أنظار المعارضة الوطنية الديمقراطية عن الجهود الرجعية الحاكمة فى الشرق العربى وعن مؤامراتها لتكتيله فى كتلة استراتيحية خاضعة للاستعمار ^(٢٧) .

ومهما قيل فى تبرير موقف اليسار فلسنا بحاجة الى ابراز الخطأ الذى وقعت فيه الحركة الديمقراطية حينما شبت تدخل القوات العربية فى فلسطين بالعدوان النازى وسيكتشف اليسار فى العالم العربى هذا الخطأ فيما بعد حينما يتضح ارتباط إسرائيل بالدول الغربية والولايات المتحدة بصفة خاصة .

وعلاوة على مواقف الأحزاب المختلفة فقد أصدرت هيئات عديدة مثل الأزهر وطلبة الجامعة بيانات تستنكر التقسيم وتدعو الى محاربة الصهيونية حيث أصدر شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء فتاوى خطيرة بوجوب الجهاد لتحرير فلسطين وتطهيرها من الصهيونية ومقاطعة اليهود ، فإن الجهاد فى فلسطين واجب دينى مقدس لصيانة المسجد الأقصى وسائر المقدسات .

وفى ٢٦ أبريل عام ١٩٤٨ دعا الجامع الأزهر الى اجتماع حضره كبار رجال الدين فى مصر واستعرضوا فيه قضية فلسطين وأعلنوا أن انقاذ فلسطين واجب دينى على المسلمين عامة وعلى الحكومات والشعوب العربية اتخاذ الوسائل العسكرية وغير العسكرية فى سبيل فلسطين وفتوا نظر الحكومات الاسلامية والعربية الى أن توفير المأوى للعرب المشردين واجب دينى على كل مسلم وعربى ، وأوصوا فى النهاية بإبلاغ هذا القرار الى جميع الحكومات الاسلامية والجامعة العربية وبالإضافة الى ذلك فقد اصدرت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر فتوى تفيد بأن من يبيع أرضا بفلسطين لليهود أو يتعامل معهم يكون مرتدا على دين الاسلام ^(٢٨) .

تردد صدى قرار التقسيم فى البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ ففى مجلس النواب عقدت جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع بناء على ماتقدم به كل من النائب محمد فكرى أباطة وحسين محمود سعيد للاستفسار عن موقف الحكومة والمجلس من قرار هيئة الأمم ، كى يقف العالم العربى والغربى على موقف ممثلى الأمة المصرية وأيضا موقف الحكومة ، وقد صرح لهم رئيس الجلسة — النائب على أيوب — برفض

مجلس النواب الامتثال لقرار التقسيم فقال : « لقد علمتم بالقرار الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين وأن هذا القرار الصادر من هيئة غير مختصة بإصداره يعتبر باطلا بطلانا جوهريا لذلك أظنني أعبر عن رأي هذا المجلس اذا أعلنت من فوق هذه المنصة استنكارنا لهذا القرار وتصميم البلاد على عدم الرضوخ له وأن مصر بالتعاون والاتفاق التام مع الأمم العربية قد عقدت العزم على التمسك بفلسطين عربية موحدة واننا لنرجو من حكومتنا ومن الحكومات العربية عملا حاسما حازما في غير هوادة أو تردد . ولست بحاجة الى أن أردد هنا أن شعب مصر يقدر واجباته ويعرف حدوده وأنه لذلك يحترم ما للمواطنين والنزلاء على اختلاف جنسياتهم ومعتقداتهم من حرمان وحقوق فليطمئن الجميع لأن مصر المضيفة المجاهدة التي تعرف حدودها مصممة على التمسك بما لها من حقوق » (٢٩) .

وفي فبراير ١٩٤٨ تمت الموافقة في لجنة الاقتراحات بمجلس النواب على اقتراح النائب محمد الدمرداش الشندي والذي يقضي باعدام كل مصري يحارب في صفوف الصهيونية ضد جيوش الأمم العربية وكذلك كل أجنبي مع مصادرة أملاكه ، كما وافقت تلك اللجنة أيضا على ما تقدم به بعض النواب من وجوب مكافحة الصهيونية في مصر (٣٠) . وإلى جانب ذلك فقد -ت لجنة الشؤون المالية في مايو ١٩٤٨ على « الاذن للحكومة المصرية بأن تصدر في مصر قرضا في -ود أربعة ملايين جنيا لمواجهة المصروفات الاضائية اللازمة لقوات الجيش المرابطة على الحدود بين مصر وفلسطين على أن يؤخذ هذا المبلغ من المال الاحتياطي العام بصفة مؤقتة الى أن تتم تسوية ميزانية عام ١٩٤٨ — ١٩٤٩ » (٣١) .

أما في مجلس الشيوخ فقد نوقش مشروع باستنكار التقسيم ، وفي تلك المناسبة اقترح أحد الأعضاء (حسين محمد الجندی) ، اصدار قرار باسم مجلس الشيوخ لحث الحكومة المصرية على ضرورة الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة ، وقد اعترض رئيس الجلسة — محمد محمد الوكيل — على هذه الفكرة وأعلن أن انضمام مصر الى هيئة الأمم المتحدة لم يتم الا بعد مرور خطوات تشريعية كالاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو وفي مناقشة ميثاقه ، وأخيرا ذكر بأنه لم تتم الموافقة على انضمام مصر الى تلك المنظمة ، الا بعد موافقة البرلمان المصري .

وفي نهاية الجلسة وافق أعضاء مجلس الشيوخ على مشروع قرار يقضي بالآتي : « يعلن مجلس الشيوخ المصري استنكاره للقرار الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ بتمزيق فلسطين وتقسيمها الى دولتين معتدية في ذلك على أقدم حقوق أهلها ومخالفة في ذلك نصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة الواجب عليها العمل به واحترامه تحت تأثير وسائل لايقرها قانون ولا عرف ولا خلق ويعلن المجلس شكره للأمم التي وقفت الى جانب الحق عند صدور القرار المشتموم . ويدعو المجلس الى التعاون مع جميع الحكومات العربية ومن ينصرها من الحكومات الأخرى للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل الممكنة » (٣٢) .

وقد اتخذ مجلس الشيوخ بعض الاجراءات العملية لانفاذ فلسطين ، ففي مايو ١٩٤٨ تبرع أعضاء المجلس بمكافأة شهر للترفيه عن الجنود المصريين المشتركين في حرب فلسطين (٣٣) ، وقد سبق لهم

أن وافقوا في ديسمبر ١٩٤٧ على التبرع بما يوازي مكافأة ثلاثة أشهر لمد يد المعونة لأهال فلسطين^(٣٤).

ثانيا : اتخاذ قرار الحرب :

إذا كان التقسيم قد أحدث سخطا شديدا بين الهيئات الشعبية فإن الخطة لمعالجة قضية فلسطين بعد هذا القرار لم تكن واضحة ، وكان الاتجاه السائد لدى الحكومة المصرية حتى مايو عام ١٩٤٨ هو عدم الدخول في حرب نظامية وإنما يستحسن مساعدة متطوعين فلسطينيين مع امكانية مؤازرتهم بمطوعين من مختلف الدول العربية ومن بينها مصر بطبيعة الحال . ولقد أوضح النقراشي أمام الوفود العربية أثناء اجتماعها في « مؤتمر عاليه » في أكتوبر عام ١٩٤٧ أسباب معارضته لفكرة خوض حرب نظامية في فلسطين حينما اثبتت قضية التدخل المسلح فقال رئيس الوزراء المصري : « لقد ذهب الى مجلس الأمن وطالبت الانجليز بأن يخرجوا من بلادنا وقلت للعالم كله أن الجيش المصري قادر على ملء الفراغ في قناة السويس وأنه قادر على الدفاع عنا ... وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذي هو كل حجتى وسندى في القضية المصرية الى تجربة خطيرة . ولو كانت نسبة الخطر في دخول الجيش الى فلسطين لا تزيد على عشرة أو خمسة في المائة فإننى لا أرضى أن أجازف ولا بواحد في الألف » . وأضاف النقراشي قائلا : « ان مصر في نزاع مع الحكومة البريطانية أولا ، وهى لذلك لا يمكنها أن تشتبك في أية حرب » . وقد أيده في ذلك الرأى وزير الحرية حينذاك ، كما أيدت الوفود العربية آراء الحكومة المصرية في عدم خوض حرب نظامية طالما أن بريطانيا مازالت محتفظة بانتدابها على فلسطين على أن يمدوا يد المساعدة الى الفلسطينيين بالمال والمتطوعين المدربين^(٣٥)

وقد علق الدكتور محمد حسين هيكل على موقف الحكومة المصرية في « عاليه » بقوله : « وما كان للدول العربية الأخرى أن تخالف مصر في هذا القرار وهى تعلم أن مصر أكثرها عددا وأوفرها مالا ، وأنها الدولة التى تتاخم فلسطين وتتاخم الحدود الغربية التى فرضها قرار التقسيم للدولة الصهيونية ، وأنها ستحمل أوفر عبء في هذه الحرب اذا قدر للدول العربية أن تخوضها »^(٣٦) . وفى هذا الرأى ماقد يشير الى أن الدول العربية الأخرى كانت ترغب في الحرب ولو صح ذلك فانها تكون قد عولت على قوة مصر في حالة اتخاذ قرار بالحرب .

وبينا كانت الحكومة ضد فكرة خوض حرب نظامية في فلسطين اذا بالملك يصدر أوامره الى محمد حيدر باشا — وزير الحرية — بإعطاء الأمر لفرق الجيش المصرى باجتياز الحدود المصرية الى أرض فلسطين ولم يكن أمام وزير الحرية الا الاذعان لقرار الملك ويذكر محمد حسين هيكل « ان حيدر كان جنديا يفهم ان نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لايتقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه ، ومن ثم كان يفرض على نفسه ، وهو وزير الحرية أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأى رئيس الوزراء أو لرأى مجلس الوزراء » . وفى الواقع ان اجتياز القوات المصرية أرض فلسطين يعتبر أمرا مخالفا لنصوص الدستور طالما أنه لم يحصل على موافقة البرلمان وفى تلك الحالة لابد من

إعطاء الأوامر بمراقبة تلك القوات في مواقعها الأصلية الى حين أن يصدر البرلمان قرارا بهذا الشأن (٣٧) .

وقد حاول الملك تبير موقفه حينما أدلى بمحديث الى مراسل اليونيتدبرس في ١١ مايو حيث أعلن فيه بأنه سيمد اخوانه العرب بكل مايلزمهم من مساعدات عسكرية ومالية واقتصادية في تلك الحرب وأن في دخوله حرب فلسطين ادراكا تاما بأن استعمال القوة قد يحول دون قيام الدولة الصهيونية على الحدود المصرية ، ويعلق طارق البشري على ذلك « بأن هذا الموقف من الملك قد اتفق مع سعيه الجليث منذ نهاية الحرب على أن يمتلك حكم البلاد صراحة وأن تكون السياسة العربية مما يخضع له مباشرة » . غير أن الملك فاروق استغل قضية فلسطين لمحاولة استرداد هيئته وسمعته التي انهارت ومن ناحية أخرى كى يدعم ملكه بعد أن كاد اضراب البوليس يقضى عليه (٣٨) .

ويمكن أن نجمل الدوافع التي دفعت الملك الى الزج بالجيش المصرى في حرب فلسطين فيما يلى :

أولاً : التنافس على زعامة العالم العربى وقد ظهر منذ مباحثات الجامعة العربية أن هناك تنافسا قويا بين الأسرة الهاشمية والأسرة المالكة في مصر على هذه الزعامة (٣٩) ، مما جعل الملك فاروق يتقرب من آل سعود لمواجهة احتمال تزايد النفوذ الهاشمى بضم سوريا .

واذا كانت الدول العربية قد اقرت عدم الدخول في حرب نظامية في مؤتمر عاليه في أكتوبر عام ١٩٤٧ فقد لاحظ الملك تحركات الأمير عبد الله بهدف السبق الى ضم الضفة الغربية يؤكد ذلك التقرير الذى وضعه كلايتون في ديسمبر عام ١٩٤٧ وجاء فيه معارضة الدول العربية للتقسيم فيما عدا حكومة شرق الأردن حيث رأى أبو الهدى رئيس الحكومة أنه من الأفضل تنفيذ التقسيم على مراحل وكان موقف أبى الهدى من أهم الدوافع التي دفعت الملك فاروق الى اعطاء أوامره للجيش بدخول حرب فلسطين وعدم الاكتفاء بالمراقبة عند الحدود كى يقطع الطريق على الأسرة الهاشمية . وأما عن المراحل التي أشار اليها أبو الهدى والتي جاءت في تقرير كلايتون فتتص على : « تنسحب القوات البريطانية من فلسطين كما كان مقررا وتستخدم ثورة عرب فلسطين التي بدأت منذ صدور قرارات الأمم المتحدة . لكن الثورة تنحصر في الفلسطينيين اذ يمنع الأردن عبور المناضلين من الدول المجاورة في أرضه فتشتد حاجة الفلسطينيين الى مساعدة الجيوش العربية النظامية ، وعندها يرسل الأردن جيشه الى فلسطين تحت ستار العمل من أجل انقاذها ويكون الجيش بالطبع بقيادة بريطانية ، ويرضى عرب فلسطين عن ذلك التدخل لأنهم يعتقدون أنه لتحرير البلاد الا أن الجيش يتوقف فجأة عند حدود (اسرائيل) ولا يحتل الا القسم العربى وللحال يعلن ضم هذا القسم للأردن ويقضى على المعارضة الشعبية فيه . بعد ذلك كله يتصل الأردن (باسرائيل) ويصالحها » (٤٠) .

ثانيا : كان الملك يشعر بحرج مركزه لاعتماده فترة طويلة على أحزاب الأقلية ولذلك رأى أن دخوله مصر الحرب سيكسب له شعبية افتراض أن الجيش المصرى سيحرز انتصارات عسكرية في تلك الحرب ولذلك لانتعقد في صحة الذين ذكروا أن من أهداف الملك اضعاف الجيش أو توريطه في الحرب خاصة وأن الملك حتى ذلك الوقت كان يعتبر الجيش الأداة الموالية له في مواجهة الأخطار .

ثالثا : وعلى افتراض احراز النصر في عهد لا يحكم فيه حزب الوفد فان ذلك يكسب القصر نقاطا أخرى من النفوذ المعنوي على حساب أكبر خصم له في الداخل ألا وهو الوفد .

قرر الملك اذن دخول الحرب وهو يعتقد باحتمالات النصر أو على الأقل نصر جزئي وقد أيد وزير الحرية هذا التصور في مجلس الوزراء حيث كان النقراشي لا يتفق في هذا الرأي فقد أكد وزير الحرية على مقدرة الجيش المصري في خوض تلك الحرب دون معونة من الدول العربية الأخرى ولذلك فهو لا يتردد في دفع هذا الجيش لمناهضة العصابات الإرهابية الصهيونية ^(٤١) .

لقد استطاع الملك أن يقنع رئيس الوزراء بقرار الحرب ويقال في هذه المناسبة أنه حينما تشأ الخلاف حول تقدير قوة الجيش المصري ومقدرته على تحمل المسؤولية ذكر الملك أن حرب فلسطين هي مسألة سياسية قبل أن تكون عسكرية وأن معارضة هذه الفكرة يعتبر جريمة وطنية .

على أن النقراشي لم يكن وحده الذي يدرك عدم قدرة الجيش على تحمل المسؤولية فقد كان هناك أيضا بعض العسكريين الذين قرروا عدم استعداد الجيش استعدادا كافيا من هؤلاء الفريق عثمان المهدي — رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري حينذاك . والذي أكد ذلك أثناء شهادته أمام محكمة الجنايات في قضية الأسلحة الفاسدة ^(٤٢) ، كما شهد وزير الحرية نفسه حينما قال : « ان الجامعة العربية هي التي طلبت دخول مصر الى فلسطين بصفتها زعيمة الدول العربية وكان لابد لمصر من الاذعان لهذا الطلب وأنه شخصيا ما كان يرغب في دخول الحرب للنقص في العتاد ^(٤٣) » . هذا بالرغم من تصريحاته للملك قبل ذلك بمقدرة الجيش على خوض حرب نظامية كما سبق أن أسلفنا . كذلك فان القنصل المصري في القدس — أحمد فراج طابع — كثيرا ما بعث بالتقارير الى وزارة الخارجية والتي تضمنت معلومات خاصة بقوة اليهود ومدى استعدادهم الحربي الأمر الذي يجعل مصر تتجنب الاشتباك مع هؤلاء اليهود ، ولكن لم يهتم وزير الخارجية حينذاك — محمد خشبة — بهذه التقارير ولم يعرضها على رئيس الوزراء وذكر محمد وجيه رسم وكيل وزارة الخارجية في ذلك الوقت انه نصح وزير الخارجية بأن يعبر هذه التقارير اهتماما وقال له : « يقول الانجليز اسمع كلام الرجل الذي يقيم في حلبة النزاع » ^(٤٤) .

واذن فلم يكن الخطأ في حسابات قوة الجيش المصري فقط بل الأهم من ذلك هو عدم التعرف على قوة العدو .

وفي ١٢ مايو أي قبل دخول الحرب بثلاثة أيام تبدل موقف النقراشي فجأة وطلب من محمد حسين هيكل — رئيس مجلس الشيوخ — ضرورة عقد جلسة سرية للمجلس كي تعرض فيها الحكومة قرارها بدخول حرب فلسطين ، ولقد حاول محمد حسين هيكل اقناع النقراشي بالعدول عن رأيه نظرا لحالة الجيش حينذاك ولكن أكد له رئيس الوزراء بأن لدى الجيش المصري من العتاد الحربي ما يكفي لخوض حرب ، ولكن نظرا لمخالفة قرار الحرب لنصوص الدستور كان على حكومة النقراشي تقديم استقالتها ولكنها لم تفعل ذلك بل ووصل الأمر بالنقراشي الى حد أن أدلى أمام مجلس الشيوخ في جلسته السرية بمعلومات غير دقيقة لكي يحصل على موافقتهم بدخول الحرب .

ويبدو أن هناك دوافع كثيرة دفعت رئيس الوزراء الى تبدل موقفه نذكر منها محاولته لتغطية موقف

الملك من ناحية ومن ناحية أخرى فقد رأى أن قرار الحرب خير وسيلة لانشغال الجماهير عن مشاكل البلاد الداخلية خاصة بعد اضراب رجال البوليس مما اضطر وزير الحربية الى انزال قوات من الجيش لصون الأمن في البلاد ^(٤٥) ، كما رأى النقراشى أيضا في دخول حرب فلسطين « استباقا للمشاعر العامة بين الجماهير التي كانت تطالب بالتدخل وبالكفاح المسلح ضد الصهيونية وكذلك مسابقة جماعة الاخوان وغيرها ممن أرسل الأفواج للجهاد في فلسطين وحدها على أن ترتد أكاليل النصر الى السراى والحكومة دون غيرها ^(٤٦) » .

بيد أن النقراشى قد اتخذ قرار الحرب دون اقتناع تام وما يثبت ذلك اجابته لعبد الرحمن عزام — أمين عام الجامعة العربية — حينما سأله عن اسباب تغيير رأيه فقال له : « لم أر مفرأ تحت تأثير الحوادث وتحت تأثير الضغط العام وحرصا على حالة الأمن الداخلى وحفاظا على كرامة مصر أمام رأى العام العربى والاسلامى ، واعتزام بقية الدول العربية خوض المعركة الفلسطينية من أمر الجيش للاشتراك بالقتال كبقية الجيوش العربية » ^(٤٧) ، وقد أكدت شهادة الفريق عثمان المهدي في قضية الأسلحة الفاسدة على مدى الضغط الذى مارسه البعض لاقتناع النقراشى بفكرة الحرب فذكر أنه أبدى معارضته في مسألة دخول الحرب لعدم استعداد الجيش ، ولكن نصحه النقراشى بالسكوت وألا يكون من مؤيدى عدم الدخول في الحرب ووعده باستكمال النقص . وفي شهادة نجيب اسكندر — وكان وزيرا في حكومة النقراشى — قال انه حينما سأل النقراشى عن أسباب العدول عن رأيه أشار بأنه « دخل الحرب لأن رأى العام كله كان مؤيدا لتلك الفكرة وأعلنوا بأن من يعارض دخول الحرب يكون خائنا » ^(٤٨) .

ونتيجة لتلك الضغوط دعا النقراشى مجلس الشيوخ الى عقد جلسة سرية في ١٢ مايو عام ١٩٤٨ لمناقشة هذه المسألة حيث تقدم في تلك الجلسة ببعض الأسباب التي حملته على تأييد فكرة الحرب ومنها موقف أمريكا حينما اقترحت مشروع الوصاية الدولية الذى يعتبر من وجهة نظر النقراشى لايقبل خطرا عن التقسيم وكان لموقف مصر رد فعل فقد أرسلت أمريكا تهديداتها الى مصر بقطع المعونة عنها اذا لم توافق على هذا المشروع أو أن تقدم مشروعا آخر يحل محله وبناء عليه رأى رئيس الحكومة بألا يقف مكتوف الأيدى ازاء ما يحدث في فلسطين ، ومن ناحية أخرى فنتيجة لاشتداد ضغط العصابات الارهابية الصهيونية ضد عرب فلسطين وعزم بريطانيا على تخليها عن الانتداب فقد رأى النقراشى من واجبه الوقوف أمام ممثلى الأمة ليطلعهم على حقيقة الأمر وقال : « انه اذا لم يوقف القتال وفقا يمنح العرب الطمأنينة فانه لامناص من أن تتقدم الجيوش المصرية لاحلال الأمن في فلسطين » ولتحقيق ذلك طلب النقراشى من المجلس اعتماد أربعة ملايين من الجنيهات من أجل تجهيز الجيش للقيام بواجبه في اعادة السلم الى أرض فلسطين .

وقد انفرد اسماعيل صدق بمعارضة فكرة الحرب وذلك بتوجيه أسئلة تفضى الى احراج الحكومة واقترح بأنه بدلا من اعلان الحرب كان على مصر كأكبر دولة عربية أن تسعى للتفاهم بين الخصمين ومعنى ذلك أن الخصومة قائمة بين اليهود والفلسطينيين وليس بين اليهود والدول العربية الأخرى ، ويلاحظ أن اسماعيل صدق كان مدركاً للتيارات الدولية حينما استفسر عن موقف كل من أمريكا وإنجلترا من

مسألة دخول مصر الحرب كما استفسر عن مقدرة الجيش المصري على خوض تلك الحرب وأشار الى أنه حينما ترك الوزارة كانت حالة الجيش لاتدعو للاطمئنان بالإضافة الى أن قرار الحرب يعتبر منافيا لمبادئ الأمم المتحدة الأمر الذى يصعب معه الحصول على سلاح أو عتاد ولذلك فمن الأفضل أن توجه مصر إمكانياتها الى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية داخل القطر المصري ، ولم يغفل اسماعيل صدق الإشارة الى قوة الجيش اليهودى نتيجة للمعونة التى تصل اليه من جيوش الدول الكبرى .

وفى سؤاله الأخير قال : « فى غير اعتبارات الوفاء للجار وللعروبة — وهذا مجال اذا صح أن له قيمته الكبرى فى الميزان فان اعتبارات أخرى تقوم فى وجهه فتضعفه — أود أن أعرف من دولة رئيس الحكومة اذا كان قد استفذ وسائل التفاهم بين العنصرين العربى واليهودى ، ونظرة من دولته فى مشتملات بعض ملفات وزارة الخارجية المصرية تدل على أننا اذا استثنينا النشاط العدوانى من بعض السادة فى الجانبين ، فإن الحالة بين السكان العرب والسكان اليهود وتبادلها للمنافع بعضهم مع بعض ، وبالأخص فى سنى الحرب الأخيرة ، أقول أن بحثا من دولته فى هذه الملفات كان من شأنه أن يقتنع بأن الحرب كان من الهين تجنبها^(٤٩) . »

وقد حاول عباس محمود العقاد وعباس الجمل اقناع اسماعيل صدق بضرورة دخول الحرب كى لايعطوا للصهيونية فرصة قيام دولتهم فى ١٥ مايو ، وأشار الى أن أطماع الصهيونية لن تقف عند حد فلسطين بل ستحاول امتلاك مصر أيضا ، ولكن نفى اسماعيل صدق تلك الفكرة ، ولقت النظر الى أن عدد اليهود أو الصهيونيين فى مصر يقل كثيرا عن عدد سكان مصر وليس فى مقدرة اليهود احتلالها .

وبالرغم من موافقة رئيس الوزراء لوجهة نظر اسماعيل صدق وخاصة فيما يتعلق بالنظر الى مصلحة مصر أولا الا أنه رأى أن تلك المصلحة مقترنة بالوفاء للجار وللعروبة ومصلحة مصر فى تلك الظروف تقتضى الوقوف فى وجه العصابات الارهابية ومنعها من نشر الارهاب والشيوعية ، كما أشار النقراشى الى أن دخول مصر أراضي فلسطين بعد ١٥ مايو لن يكون مخالفا لميثاق الأمم المتحدة لأنه ليست هناك دولة بل عصابات ارهابية وفى تبرير للقرار قال : « يجوز فى اليوم الذى تجتمع فيه كلمة الدول العربية على مقاومة رأس الحربة هذه ، وعدم التمكن لها فى وسط هذه الدول أن تنكص مصر على عقبها وبذلك لن يتحقق الخطر الذى يخشاه صدقى وغيره ؟ » وأضاف النقراشى بأن حرب فلسطين لن تعرقل القيام بالإصلاحات الداخلية وأكد لاسماعيل صدق بأنه استطاع أن يحصل على بعض العتاد والمعدات اللازمة للجيش .

كما انضمت المعارضة الوفدية الى الحكومة فى تأييدها فكرة الحرب فأعلن فؤاد سراج الدين بأن دفاع مصر عن فلسطين يعتبر مصلحة وطنية لأن من ينظر الى مسألة فلسطين انما ينظر فى مسألة مصر ، وفيما يتعلق بالخسائر الناجمة عن دخول مصر فى حرب فلسطين وبخاصة من الناحية الاقتصادية فيؤكد فؤاد سراج الدين بأنه « لايمكن أن تدافع الدول عن كيانها وعن نفهسا دون أن تدفع الثمن غالبا من دماء أبنائها وأموالها وعتادها » .

وهكذا فإن سكرتير عام حزب الوفد لم يكن أقل حماسا من الحكومة فى الدفاع عن خطة الحرب

ولم يشته عن ذلك كون الحزب على خلاف شديد مع القصر في ذلك الوقت وربما كان فؤاد سراج الدين يجهز بذلك لمرحلة جديدة من تاريخ الوفد وهي مرحلة التقارب من القصر التي اتضحت بعد تولي الحكم في عام ١٩٥٠ وبناء عليه فقد اشترك في الرد على اسماعيل صدقي وبما قاله في هذا الصدد : « هل يضمن صدقي بأنه اذا نجح الصهيونيون في اقامة دولتهم في فلسطين فان اقتصاد مصر سيكون في أمان من هؤلاء » ؟ .

وقد قدم زعيم المعارضة الوفدية استيضاحين يتعلق الأول منهما باستعدادات الجيش تلك الاستعدادات التي شكك فيها بحق اسماعيل صدقي وغطى النقراشي على هذه الشكوك وأما الاستيضاح الثاني فيتعلق بمركز فلسطين السياسي بعد تحريرها من الصهيونية خاصة وأن لبعض الدول العربية أغراضا سياسية في تلك المنطقة ولذلك فيطلب رجل السياسة المصري محاولة البقاء على فلسطين لأهلها دولة عربية فلسطينية موحدة وأكد له النقراشي على تحقيق ذلك ^(٥٠) .

وفي اثاره هذا الموضوع مايدل على الخلاف العميق بين وجهتي النظر المصرية والأردنية حول مستقبل فلسطين من قبل دخول حرب ١٩٤٨ وقد بقيت سياسة مصر في معظم سنى الصراع العربي الاسرائيلي تؤيد نظرية الكيان الفلسطيني في مواجهة السياسة الهاشمية الأردنية الرامية الى ضم الضفة الغربية .

ثم تطرق فؤاد سراج الدين الى مسألة موعد التدخل العسكري المصري في فلسطين فتساءل قائلاً : « هل دخل في حساب الحكومة في دراستها للموقف أنه قد يمد الانجليز من أجل انتدابهم على فلسطين بعد ١٥ مايو أى بعد الموعد الذى حددوه ، وإذا حدث هذا فهل سيبقى قرار الحكومة كما هو أو سيعرض الأمر للبحث والدراسة ؟ وأجابه النقراشي بأن الحكومة مرتبطة بالخطة العسكرية الرئيسية ولن تتصرف الا في حدود تلك الخطة كما أشار بأنه لايمكن للحكومة أن ترتبط بشيء افتراضى .

وفي هذه الجلسة شارك أعضاء يمثلون اتجاهات مختلفة في مجلس الشيوخ في القاء الكلمات المؤيدة لخطة الحرب وكان طبعيا ان يدل محمد على علوية بدلوه في هذا المجال والذي يستلقت النظر الى أن أحد اللوائت من أعضاء مجلس الشيوخ أخذ يؤكد على أن « حالة الجيش قادرة على رد السلم في روع فلسطين » .

وفي نهاية الجلسة وافق أعضاء مجلس الشيوخ بالاجماع على اجتياز القوات المصرية الحدود الى الأراضي الفلسطينية كما أدلى رئيس لجنة فلسطين — والتي تكونت قبل تلك الجلسة بيوم واحد واختير توفيق دوس مررها لها — بموافقة أعضاء اللجنة على فكرة الحرب ^(٥١) .

وعلى أثر دخول القوات المصرية أرض فلسطين اذاعت الحكومة المصرية مذكرة الى العالم تضمنت أسباب دخولها الحرب جاء فيها : « تعلن الحكومة المصرية — وقد انتهى الانتداب البريطانى في فلسطين — أن قواتها العسكرية بدأت تدخل الأراضي الفلسطينية لتعيد الأمن والسلام الى ربوعها وبعد ان سادت الفوضى وعم الاضراب وأصبحت البلاد تحت رحمة العصابات الارهابية والصهيونية التي ما فتئت

تفتك بالسكان العرب الآمنين بما جمعت لهذا الغرض من مختلفة الأسلحة ومعدات التدمير . ولقد ارتكبت هذه العصابات الصهيونية من الجرائم ما يشتمل منه ضمير الانسانية وكل هذه الجرائم التي ارتكبت في أرض فلسطين اقامت الدليل القاطع على أن الصهاينة في فلسطين يتبعون سياسة التعذيب والتكيد والتفتيك التي ابتدعها النازيون في ألمانيا والتي من أجلها اقامت الأمم الديمقراطية المحاكم لينال مجرموا الحرب من النازيين الجزاء على ما ارتكبوا من جرائم ضد الانسانية ولم تستطع الحكومة المصرية ازاء هذه الجرائم الوحشية التي ارتكبت ضد الانسانية في بلاد متاخمة لأراضيها وضد عرب فلسطين الذين تربطهم بشعوب الدول العربية المجاورة روابط عديدة لاتنفصم . أن تقف مكتوفة اليدين ولذلك رأت انه من الواجب عليها كحكومة لدولة عربية ولأمة متمدينة أن تتدخل في فلسطين لوقف المذابح الدائرة هنالك ولتجعل الكلمة العليا في هذه البلاد للقانون وللمبادئ المعترف بها بين الأمم المتحدة . وتؤكد الحكومة المصرية أن تدخلها العسكى في فلسطين ليس موجها ضد يهود فلسطين بل ضد العصابات الارهابية الصهيونية وأنه ليس له من غرض الا اعادة السلام والأمن الى ربوع فلسطين وخاصة بعد انتهاء الانتداب وذلك لحين الوصول الى الحل العادل « (٥٢) » .

والى جانب ذلك فقد أعلن محمود فوزى — مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة — أمام أعضاء مجلس الأمن في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ أسباب دخول القوات المصرية أرض فلسطين وهى نفس الأسباب التي تضمنتها المذكرة المشار اليها وذلك اثناء رده على بعض الأسئلة الأمريكية التي وجهت اليه داخل المجلس ولفت النظر الى أن وجود دولة يهودية وسط شعوب عربية أمر يهدد أمن مصر وأمن الدول العربية الأخرى المجاورة لفلسطين « (٥٣) » .

وفيما يتعلق بموقف البريطانيين فقد التزموا سياسة الحياد ولو أنهم كانوا يؤيدون وجهة النظر الأردنية الخاصة بضم الضفة الغربية لأمانة شرق الأردن ، ويلاحظ أن القوات البريطانية قد ظلت طوال فترة الحرب مرابطة في منطقة القناة .

يبد أن بعض المسؤولين في مصر رأوا أن بريطانيا كانت وراء الملك في اتخاذ قرار دخول حرب فلسطين كوسيلة لإرغام الوطنيين المصريين بالعدول عن مطالبهم بالجللاء فقد أعلن اللواء أحمد الموادى — قائد الجيش — أن انجلترا أرادت أن « تحمد الصوت الذى صرخ في وجهها في مجلس الأمن وأن تذل الجيش الذى ندعى به القدرة على ملء الفراغ وأن تخرب الخزائن العامة بالمال » « (٥٤) » .

وقد أشار أنيس صايغ الى أن الانجليز استغلوا رغبة الملك في دخول الحرب وشجعوه على ذلك بالرغم من ادراكهم التام بحالة الجيش المصرى حينذاك كى يجدوا حجة لبقائهم في مصر بهدف حماية مصالحهم في قناة السويس « (٥٥) » .

وفى نهاية الحرب وبالتحديد فى ديسمبر ١٩٤٨ ، مرت الحياة السياسية المصرية بظروف غامضة وخاصة بعد مقتل النقراشى بيد أحد أعضاء جماعة الاخوان المسلمين ، وتقدم القوات الاسرائيلية قرب الحدود المصرية فى سيناء وبناء على ذلك عرضت الحكومة البريطانية التدخل وأرسلت تهديد القوات الاسرائيلية فى ٣١ ديسمبر بضرورة الانسحاب من الأراضي المصرية وفى حالة رفض اسرائيل فستدافع

القوات البريطانية عن القوات المصرية تطبيقاً لنصوص معاهدة ١٩٣٦^(٥٦) . ويزعم مارلو بأنه لو لم تكن القوات البريطانية مرابطة على الحدود المصرية في قناة السويس وخليج العقبة لتمكنت إسرائيل من احتلال مصر والأردن^(٥٧) . وبذا تثبت بريطانيا للمصريين انهم بحاجة الى المعاهدة . ولكن ذكر احمد فراج طابع أن تصرفات الجيش الأردني ذي القيادة البريطانية أثبتت تماماً نية الانجليز تجاه الجيش المصري وبخاصة بعد انسحاب الجيش الأردني من منطقة اللد والرملة مما نتج عنه أن ركز اليهود ضرباتهم الى الجيش المصري مباشرة^(٥٨) .

وفي حين أن مصر قررت الحرب في وقت متأخر كان اليهود يستعدون لهذا الاحتمال وبما يثبت ذلك قصة الرهان التي عقدها الدكتور محمد حسين هيكل مع أحد المراسلين اليهود في فلسطين « ساسون » أثناء مسعى هيكل للالتقاء ببعض قادة الوكالة اليهودية حيث أكد له ساسون بأن الجيش المصري سيدخل حرباً رسمية مع الصهيونية تحت اغراءات الانجليز ولكن نفى هيكل هذا التصريح في حينه . وجدير بالذكر أن ساسون قد عين أول سفير لدولة إسرائيل في تركيا بعد قيام الدولة اليهودية^(٥٩) .

وفي الواقع ان الانجليز قد اتبعوا في ذلك سياسة مزدوجة فعلى حين حذرت العرب من قتال اليهود حتى يكون ذلك الموقف حجة لهم في هيئة الأمم المتحدة ، نجد أن رجالها الرسميين وغير الرسميين قد نشطوا في تشجيع العرب على خوض الحرب في فلسطين ووعدهم بريطانيا بمدهم بما يلزمهم من سلاح ويذكر الدكتور هيكل « ان تصريحات عبد الرحمن عزام لم تكن تنفي هذا الاحتمال فقد أعلن أن انجلترا بدأت تخون الدول العربية بعد أيام معدودة من بدء دخول قواتها في فلسطين »^(٦٠) .

وقد كان لهزيمة العرب في فلسطين آثار مباشرة على بريطانيا حيث « حطمت امكانية خلق استراتيجية في الشرق الأوسط على أساس تعاون دول الجامعة العربية » الى جانب فشل العرب في خلق دولة عثمانية جديدة^(٦١) ويقصد بذلك (خلق دولة موحدة) .

ولقد ادرك النقراشي خطأ دخول مصر الحرب بعد الهدنة الأولى حيث صرح لعبد الرحمن عزام بأن الجيش المصري ليس مستعداً للحرب وكل ماتستطيع الحكومة المصرية تقديمه هو المال فقط^(٦٢) .

هوامش الفصل الخامس

- (١) صوت الأمة — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٢) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٣٦١ ، أحمد حمروش — قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١ — ص ١٣١ .
- (٣) السياسة الأسبوعية — ١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٤) السياسة الأسبوعية — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٥) السياسة الأسبوعية — ١٢ يونية سنة ١٩٤٨ .
- (٦) الإخوان المسلمون — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
- (٧) الإخوان المسلمون — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- Richard P. Mitchell: The Society of the Muslim Brothers P. 56.
- (٨) الإخوان المسلمون ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ .
- (٩) الإخوان المسلمون — ١٩ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- Richard P. Mitchell: ibid; P.56.
- (١٠)
- (١١) الإخوان المسلمون — ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (١٢) الإخوان المسلمون — ٩ مايو سنة ١٩٤٨ ، د . اسحاق موسى الحسيني — الإخوان المسلمون — ص ٣٤ .
- (١٣) كامل اسماعيل الشريف — الإخوان المسلمون في حرب فلسطين — ص ٣٦ — ٣٨ .
- (١٤) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق ص ٤٦ — ٥٣ .
- (١٥) د . اسحاق موسى الحسيني — المصدر السابق — ص ٣٥١ .
- Richard P. Mitchell: Op. Cit., P. 57.
- (١٦)
- (١٧) الإخوان المسلمون — ١٠ أغسطس ١٩٤٨ .
- Richard P. Mitchell: Op. Cit., P.57.
- (١٨)
- (١٩) مصر الفتاة — ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
- (٢٠) الإخوان المسلمون — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٢١) مصر الفتاة — ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ .
- (٢٢) مصر الفتاة — ١ مارس ، ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٨ .
- (٢٣) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٢٦٢ ، أحمد حمروش — المصدر السابق ص ١٣٠ .
- (٢٤) الجماهير — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٢٥) د . رفعت السيد — المصدر السابق — ص ٤٦ ، طارق البشري — نفس المصدر ص ٤٦ ، د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤١٠ .
- (٢٦) الجماهير — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٢٧) الجماهير — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣١ .

- (٢٨) الجامع الأزهر — فتاوى خطيرة في وجوب الجهاد الديني المقدس لانقاذ فلسطين ص ٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ .
- (٢٩) مجلس النواب — الجلسة الرابعة — أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ ص ٦٤ ، ٦٥ .
- (٣٠) مجلس النواب — الجلسة الرابعة عشر — ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ ص ٦٥٥ .
- (٣١) مجلس النواب — الجلسة الثانية والعشرون — ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ص ٢١١٢ ، ٢١١٣ .
- (٣٢) مجلس الشيوخ — الجلسة الثانية — ٨ ديسمبر ١٩٤٧ ص ٣٧ — ٤١ .
- (٣٣) مجلس الشيوخ — الجلسة الخامسة — ٣١ مايو ١٩٤٨ ص ١٦٤ .
- (٣٤) مجلس الشيوخ — الجلسة السادسة والثلاثون — ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ ص ١٤٨ .
- (٣٥) الظليمة وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ص ١٣٥ ، محمد فيصل عبد المنعم — أسرار ١٩٤٨ ص ١٩١ — ١٩٢ ، نقولا الدر : هكنا ضاعت ... وهكنا تعود ص ٩١ — ٩٢ ، د . صلاح العقاد : المصدر السابق — ص ٤١٩ .
- (٣٦) د . محمد حسين هيكل — المصدر السابق — ج ٣ ص ٤١ .
- (٣٧) د . محمد حسين هيكل — المصدر السابق — ج ٢ ص ٣٣١ .
- (٣٨) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٢٦٧ ، أحمد حمروش — المصدر السابق ص ١٣٣ .
- (٣٩) نقولا الدر : المصدر السابق — ص ٩٣ ، د . محمد حسين هيكل — المصدر السابق ج ٢ ص ٣٣٨ ، كريستوفر سايكس : المصدر السابق ص ٥٣٢ ، P. 128. J. Bowyer Bell: Op. Cit.,
- (٤٠) انيس صايغ — الهاشميون وقضية فلسطين ، ص ٢٤٤ ، Kirk: Op. Cit., P. 144.
- (٤١) د . محمد حسين هيكل — المصدر السابق — ج ٣ ص ٤٢ .
- (٤٢) نقولا الدر : المصدر السابق — ص ٩٣ — ٩٥ ، محمد فيصل عبد المنعم : المصدر السابق ، ص ١٩٤ — ١٩٥ ، John Marlowe: ibid, P. 328.
- (٤٣) محمد فائق القصري — حرب فلسطين عام ١٩٤٨ — ص ١٥٤ .
- (٤٤) احمد فراج طابع — المصدر السابق — ص ١٢٢ .
- (٤٥) د . محمد حسين هيكل — المصدر السابق ج ٣ ص ٤٢ ، ج ٢ ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .
- (٤٦) طارق البشري — المصدر السابق — ٢٦٧ .
- (٤٧) محمد فائق القصري — المصدر السابق — ص ١٥٣ .
- (٤٨) محمد فيصل عبد المنعم — المصدر السابق — ص ١٩٢ ، ١٩٣ .
- (٤٩) الظليمة — وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ — ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٢٠ .
- (٥٠) الظليمة — وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ — ١١ مايو سنة ١٩٤٨ — ص ١٤٢ ، ١٤٣ .
- (٥١) الظليمة — وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ١١ مايو ١٩٤٨ ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .
- (٥٢) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء — ملف قضية فلسطين ٣٤ — وزارة الخارجية — مذكرة الشؤون العربية بوزارة الخارجية — ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (٥٣) السياسة الأسبوعية — ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (٥٤) نقولا الدر : المصدر السابق — ص ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ .
- (٥٥) انيس صايغ — الفكرة العربية في مصر — ص ٢٤٧ .
- (٥٦) George Kirk: Op. Cit., PP. 292, 293. ، د . صلاح العقاد — مأساة يونيو ١٩٦٧ ص ١٥ .
- (٥٧) John Marlowe: Op. Cit., P. 330.
- (٥٨) أحمد فراج طابع — المصدر السابق — ص ١٤٦ .
- (٥٩) محمد فيصل عبد المنعم — المصدر السابق — ص ١٩٨ .
- (٦٠) د . محمد حسين هيكل — المصدر السابق ج ٣ ص ٤٤ .
- (٦١) John Marlowe: Op. Cit., P. 332.
- (٦٢) احمد فراج طابع — المصدر السابق — ص ١٢٢ .

الخاتمة

أثر عرب فلسطين على الأوضاع مصر الداخلية

خلال عام ١٩٤٨

لقد تركت حرب فلسطين آثارا بعيدة على حياة جميع دول المواجهة فكانت هي المبرر لأول انقلاب في سوريا كما أن ثورة يوليو ذكرت من بين مبررات قيامها تقصير النظام السابق في حرب ١٩٤٨ ومن المؤكد أن اخفاق مصر في تلك الحرب كان من العوامل الرئيسية في انهيار هيبة الملكية ولكننا سنقتصر في هذه الخاتمة على الآثار المباشرة التي تحققت خلال الفترة موضوع الدراسة وهي المحددة بعام ١٩٤٨ .

أولا : الأحكام العرفية :

لم يمض زمن طويل على إلغاء الأحكام التي فرضت أثناء الحرب العالمية الثانية حتى طلبت حكومة السعديين العمل بهذا النظام العرفي من جديد بعد ثلاث سنوات في ١٣ مايو عام ١٩٤٨ وذلك طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والتي تنص على : « جواز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن والنظام العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارات قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية » . وقد عرض هذا القرار على لجنة فلسطين بمجلس الشيوخ في جلسة ١٠ مايو عام ١٩٤٨ وفي تلك الجلسة طالب على ماهر بأن تتولى تطبيق الأحكام العرفية وزارة غير الوزارة القائمة حينذاك ومعنى ذلك تنحى حكومة النقراشي لتتولى تنفيذ تلك الاجراءات ووزارة قومية كى لاستغلال الأحكام العسكرية استغلالا حزبيا ، غير ان النقراشي لم يهتم بآراء على ماهر ونتج عن ذلك انسحاب هذا الأخير من تلك الجلسة ^(١) . وفي جلسة ١١ مايو اتفق الأعضاء على تحويل الحاكم العسكري العام سلطات التحكم في مسائل التموين وفرض الرقابة على الصحف وبخاصة تلك التي يهتم بأخبار تحركات الجيش كما اتفقوا على تعيين النقراشي حاكما عسكريا عاما .

وجاء في المذكرة التفسيرية لقانون الأحكام العرفية والتي وضعتها لجنة فلسطين ، أنه بالرغم من كون الأحكام العرفية « نظاما قانونيا الا أنه نظام استثنائي لا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسير احكامه » ^(٢) وبناء عليه أعلن مجلس الشيوخ في ١٣ مايو موافقته على اعلان الأحكام العرفية بمناسبة

دخول القوات المصرية أرض فلسطين ، الا أنه حدة بدة سنة واحدة على أن يتجدد بعدها ، كما استطاعت المعارضة الوفدية أن تحصل على الموافقة بألا يستعمل هذا القانون بعد انتهاء الغرض الذى فرض من أجله ^(٣) .

ولقد استاءت صحيفة «صوت الأمة» الوفدية من هذا القانون وأعلنت أنه ليس هناك ضرورة لفرضه ، وستثبت الأحداث أن النقراشى استغل الأحكام العرفية للتنكيل بالمعارضة خاصة وان القانون قد تضمن بأن سلطة الحاكم العسكرى العام لن تتوقف عند حد الاجراءات الضرورية اللازمة لعمليات الجيش خارج حدود البلاد بل ستمتد أيضا الى محاولة « قمع الأفكار الثورية التى قد تحدث اضطرابا أو فتنة لاثؤمن معها سلامة الجيش خارج البلاد » . وأوردت الجريدة أمثلة لأقناع الرأى العام المصرى بخطأ تلك الاجراءات فحينما أعلنت الحرب العالمية الثانية وبرغم خطورتها الا أنها لم تستلزم من كلا من أمريكا أو إنجلترا فرض تلك الأحكام بالمعنى المفهوم لأن الحرب حرب جرت خارج أراضي البلاد . ثم تولت الجريدة بعد ذلك الرد على مبررات الحكومة لفرض الأحكام العرفية والتى تتعلق بضمان تموين الجيوش المصرية ورأت أن بإمكان الحكومة اصدار قانون يخول لوزير التموين حق التحكم فى بعض مواد التموين دون اللجوء الى إعلان تلك الأحكام . أما فيما يختص بضمان سلامة طرق المواصلات والأعمال العسكرية من عملاء الصهيونية فإن ذلك لا يستلزم اعلان الأحكام العرفية بقدر ما يستلزم فرض رقابة حازمة على كبار المالىين اليهود الذين ثبت أنهم المحركون للاتجاهات الصهيونية فى مصر على أن يستخدم لهذا الغرض قوات البوليس بدلا من استخدامهما فى مطاردة الوطنيين . وأخيرا فيما يتعلق بضمان عدم نشر أخبار تضر بسير الحرب فعلى الحكومة اصدار قانون يقضى بعدم نشر أى أخبار خاصة بحرب فلسطين الا إذا كانت تلك الأخبار صادرة عن جهة رسمية وبذلك لا يصبح أمام الحكومة أى مبرر لفرض الأحكام العرفية ، ويبدو أن النقراشى استهدف من وراء ذلك كبت الحريات وبخاصة حرية الصحافة ومحاولة القضاء على صفوف المعارضة التى كان يخشى بأسها ^(٤) .

ثانيا : استياء الجيش وتكوين حركة الضباط الأحرار :

لم يتشكل تنظيم الضباط الأحرار الا بعد هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين وان كان جمال عبد الناصر قد بذل محاولات محدودة من أجل تجميع الضباط على اختلاف اتجاهاتهم السياسية فى تنظيم مستقل قبل قيام حرب فلسطين ، وفى تقديرنا أن نشاط الضباط المشتغلين بالحياة العامة قد بدأ مبكرا فى الأربعينات ولكنه كان يعبر عن نفسه من خلال التنظيمات العقائدية كالأخوان المسلمين والجماعات اليسارية . ولقد رأى بعض الكتاب أن هناك أسبابا دفعت بهؤلاء الضباط الى العمل فى صفوف تلك الجماعات منها عداء الاخوان للسياسة الحزبية وبخاصة أن القيادات الوفدية كانت ماتزال متمسكة بمبدأ فصل السلطات وبإبعاد الجيش عن السياسة ، الى جانب ماتميزت به تلك التنظيمات العقائدية من الانضباط والدقة الأمر الذى شجع ضباط الجيش على العمل فى صفوفهم ^(٥) ، ومن خلال العمل فى صفوف تلك الجماعات استطاع بعض الضباط أن يكونوا تنظيما سرى لهم عرف باسم « تنظيم الضباط

الأحرار» على نحو مألوفه من اسلوب تلك الجماعات .

وجاءت حرب فلسطين لتزيد من صلة الضباط بالأخوان حيث عمل الضباط كمتطوعين في صفوفهم وكتكويين مستقل بعد الحرب ، وفي أثناء تلك الحرب اجتاحت الجيش موجة سحق عنيفة ضد السلطة خاصة بعد ماوضح أمام الضباط عدم مقدرة الجيش على مواجهة القوات الاسرائيلية للنقص الشديد في العتاد بالإضافة الى تخلى بعض الدول العربية عن مساعدتهم ، وقد قوت تلك المواقف من روح الثورة عندهم وتصميمهم على ضرورة تغيير أوضاع البلاد على أن تكون بداية هذا التغيير جلاء القوات البريطانية عن مصر ^(٦) . ويذكر جمال عبد الناصر والذي كان أركان حرب الكتيبة السادسة التي وقفت في عراق المنشية ، في هذا الصدد أنه تأكد للضباط أن بريطانيا هي التي مكنت الصهيونيين من تحقيق فكرة الوطن القومي اليهودي وقد أورد بعض العباوات التي كتبها وايزمان في مذكراته والتي تؤكد ذلك فيقول : « لقد كان يجب أن تساعدنا دولة كبرى وكان في العالم دولتان تستطيع كل منهما مساعدتنا : ألمانيا وبريطانيا فأما ألمانيا فقد أثرت ان تبتعد عن كل تدخل وأما بريطانيا فقد أحاطتنا بالرعاية والعطف » ^(٧) .

ومما هو جدير بالذكر أنه كان لحرب فلسطين نتائج واضحة بين صفوف الضباط حيث ضعفت صلتهم بالأخوان المسلمين نتيجة لسياسة الأهراب التي اتبعوها ، كما ضعفت صلتهم أيضا بالتنظيمات اليسارية وأدى ذلك الى تعاون بعض الضباط ذوى الميول الوطنية والمؤيدة لفكرة تغيير الوضع القائم في البلاد وكونوا تنظيميا خاصا بهم داخل الجيش وهو تنظيم « الضباط الأحرار » .

ثالثا : إعادة الجدل حول ارتباط مصر بالعروبة :

تباينت العوامل الأيديولوجية التي اجتذبت الرأي العام المصرى نحو فكرة الحرب في فلسطين عام ١٩٤٨ فكان المدخل اليها عند الغالبية مدخلا اسلاميا وعند البعض الآخر مدخلا مصريا يستهدف الدفاع عن حدود مصر الشرقية ضد قيام دولة صهيونية ذات أطماع توسعية . وفي تقدير نفر أقل من هؤلاء كان المدخل الى حرب فلسطين هو الشعور بمسئولية التضامن العربى . وبعد وقوع النكسات العسكرية كان من الصعب أن تؤثر في الاتجاهات الاسلامية أو في اتجاهات الوطنية المصرية فكلا الاتجاهين له أقدام راسخة لاتتأثر بأحداث طارئة . أما الاتجاه العربى فكان مايزال في مرحلة النمو ولذلك ماكادت حرب فلسطين تنتهى الى ماانتهت اليه حتى تعرضت الفكرة العربية في مصر من جديد الى هجوم بعض الكتاب والمفكرين .

وينقل الدكتور انيس صايب مقالا كتبه احمد لطفى السيد منشورا في مجلة المصور بتاريخ ٥ مايو عام ١٩٥٠ يدعو فيه الى التمسك بالقومية المصرية ويعتبر ذلك الاتجاه من بين ردود الفعل التي ظهرت بعد حرب فلسطين فيقول :

« كنت ألح في تأييد مصرية المصريين لأن منهم من كانوا يدعون أنهم عرب ومنهم من يدعون

أنهم أترك أو شراكسة . ولو كان اليونان حينما ملكهم الأتراك قد خرجوا عن قوميتهم لبادت شخصيتهم ولماتت في نفوسهم أطماع الاستقلال ببلادهم ولاستحال عليهم أن يرددوها اليوم . وبذلك نحن المصريين ، يجب أن نتمسك بمصريتنا ، ولا ننتسب الى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو سورية أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنا ونكرم أنفسنا ووطننا ولا ننتسب الى وطن آخر ونخصه وحده بكل خيرنا وكل منافعنا ونحيطه بكل غيرتنا » ^(٩) .

على أن اشتراك مصر في الحرب كان عامل اجتذاب وابتعاد عن العروبة في نفس الوقت فهو عامل اجتذاب لأن الحرب أدت من الناحية العملية الى كثرة التعامل والحوار بين مصر والحكومات العربية وجلب مزيد من اهتمام الرأى العام المصرى بالقضايا العربية ، وفى نفس الوقت كان عامل ابتعاد عن التضامن العربى بالنسبة للمستوى الرسمى لأن حرب فلسطين أدت الى أن تلقى كل حكومة مسئولية الهزيمة على الأخرى وبالتالي تعرض التضامن الذى كانت الجامعة العربية تحاول المحافظة عليه شكليا لانقسامات مكشوفة .

وقد كان لموقف الدول العربية وبخاصة الأردن والعراق أثناء الحرب مبرر لانصار الانعزال عن العرب وسبب فى عرقلة الفكرة العربية حيث تراجع الأمير عبد الله عن مساندة القوات المصرية فى الفالوجا بل ومنع القوات السورية من المرور فى بلاده لمساعدة المصريين فى النقب ^(١٠) . وأعلن أنه يفضل ان يحتل الاسرائيليون النقب بدلا من بقائها فى أيدي المصريين » لأن استرجاع النقب من اليهود أهون من استرجاعه من المصريين » ، ووصل الأمر بالأمير عبد الله الى أنه ضم القسم العربى من فلسطين الى شرق الأردن ونودى به ملكا على البلاد مستغلا فى ذلك فرصة انشغال مصر بمشاكلها الداخلية الناجمة عن الحرب بالرغم مما اتفق عليه العرب فى اجتماعاتهم قبل الحرب من عدم استيلاء أى دولة على أى جزء من فلسطين ، هذا بالإضافة الى محاولاته المتكررة لاحياء مشاريعه الوحشية السابقة كالهلال الخصيب وسوريا الكبرى والتي وقفت مصر منهما موقفا معارضا ^(١١) .

وفى مجلس الأمة العراق حاول أحد النواب لفت نظر الحكومة الى ضرورة نجدة المصريين لأن تراجع العرب عن مساعدتهم شجع اليهود على خرق الهدنة ، ولكن جاء رد رئيس الوزراء نخبيا للآمال حيث أعلن « أنه بالنظر لاختفاق الدول العربية للاتفاق على توحيد القيادة والخطط فقد اصبحت القيادة العسكرية العراقية العامة هى السلطة الوحيدة التى لها حق تقرير مايلزم أن يعمل » وقد أثارت تلك الاجابة ضجة فى المجلس وأعلن عبد الرازق الحمود أن ذلك الموقف من الخطورة بحيث يكون سببا فى انهيار الجامعة العربية وقال أن الناس بدأوا « يتهايمسون بأن الانجليز قد فرضوا على الجيوش العربية ألا تتحرك لكى تتلقى مصر الضربات جوابا على امتناعها عن التصديق على معاهدة (صدق — ييفين) مما يجعل المصريين على الاعتقاد بأن الدول العربية قد تواطأت مع الانجليز لكى يعرض الجيش المصرى على الانهيار » ، ونوه هذا النائب من أن هذا الموقف العربى سوف يؤدى الى انسحاب مصر من الجامعة العربية الأمر الذى يمكن الصهيونية من امتلاك فلسطين ^(١٢) .

ترتب على تلك المواقف العربية تخاذل أنصار الفكرة العربية فى مصر وتجدد الحوار والجدل حول

اتجاه مصر العربى وظهر كثير من المفكرين والسياسيين يؤيدون الدعوة الى الانعزال عن العالم العربى أو التورط فى المشكلات العربية ، ووجوب الدعوة الى الفكرة المصرية والتي ترددت كثيرا فى الثلاثينيات وأخذت الصحف المصرية تنشط فى نشر المقالات التى تؤيد تلك الفكرة لاقتناع الرأى العام المصرى بضرورة تأييدها .

رابعاً : بروز التنظيم السرى للاخوان المسلمين :

بلغت جماعة الاخوان المسلمين ذروة توسعها عام ١٩٤٦ على عهد حكومة اسماعيل صدق المؤيدة لهم ، ولكن بدأت تضعف قوتها تدريجياً حينما توترت العلاقة بينها وبين بعض القوى السياسية كالوفد والتنظيمات اليسارية ومصر الفتاة . وقد انتهزت جماعة الاخوان حرب فلسطين فى تقوية جهازها السرى حينما أخذت تحشد قوات من المتطوعين ودربتهم وأمدتهم بالسلاح والذخيرة واصبحوا منذ ذلك الحين قوة يخشى بأسها ويذكر أحمد حسين فى هذا الصدد أن حرب فلسطين أمدت الأخوان « بفرصة ذهبية لحشد السلاح والتمرن على استعماله بدعوى أنه من أجل فلسطين »^(١٣) وعندما أدركت حكومة النقراشى خطورة تلك الجماعة بذلت محاولات عديدة لمنع دخول متطوعهم الى فلسطين مما اضطر الاخوان الى العمل تحت قيادة الجامعة العربية فأتاح لهم ذلك فرصة التدريب وجمع السلاح ، وقد لجأ النقراشى الى ذلك حينما شعر بأن فى استطاعة تلك الجماعة تكوين جيش فى فلسطين واستخدامه فيما بعد لتحقيق أغراض سياسية فى مصر^(١٤) .

ومنذ أن جمع الاخوان السلاح أثناء حرب فلسطين اتبعوا سياسة اريابية عنيفة بدأت بإلقاء القنابل على المحلات التجارية اليهودية الكبيرة مثل شيكوريل وبنزايون وجاتينيو وغيرها وكان من نتيجة تلك السياسة أن توترت العلاقة بينهم وبين القصر ، كما أضعفت الصلة بينهم وبين بعض المشبان من الضباط فى الجيش^(١٥) ، وازدادت أعمالهم الارهابية بمقتل حكمدار بوليس القاهرة — سليم زكى — فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبناء عليه اصدرت حكومة السعديين قراراً فى ٨ ديسمبر بحل جماعة الاخوان ومصادرة أملاكها وأموالها^(١٦) .

وكان لهذا القرار أثره فى موقف المتطوعين الاخوان فى الحرب حيث صدرت الأوامر لقائد الجيش بضرورة تسليم متطوعى الاخوان اسلحتهم ومعداتهم ريثما يهدأ الحال بعد هذا القرار خشية أن يقوموا بحركات انتقامية تزيد من خطورة الحالة ، وقد حاول المتطوعون اقناع قائد الجيش بعدم تأثرهم بما يحدث فى مصر وأكدوا أن هذا القرار لن يتعدى عندهم انزال اللافئات واغلاق الأبواب وأن الدعوة فى قلوبهم ، كما أرسل حسن البنا خطاباً الى قواد الجيش قال فيه : « انه لاشأن للمتطوعين بالحوادث التى تجري فى مصر وما دام فى فلسطين يهودى وأحدى يقاتل فإن مهمتهم لم تنته » . وقد تصور الاخوان أن الانجليز كانوا وراء تلك الاجراءات التى اتخذت ضدهم حينما ادركوا بأن الاخوان سوف يحولون الحرب الى حرب شعبية لاسيطرة للمنظمات الدولية عليها خاصة بعدما وجدوا أن المرشد العام يدعو الى التعبئة الشعبية والجهاد الدينى فمن مصلحة الانجليز أن تكون الحرب رسمية حتى يمكنهم السيطرة عليها وبذلك أخذوا

يشيرون بين المصريين أن الإخوان أصبحوا من القوة بحيث يمكنهم قلب نظام الحكم في البلاد (١٧) .

اشتد سخط الإخوان على حكومة النقراشي لا بسبب حل الجماعة فحسب بلا لاعتقادهم بأن هذا الحل جزء من حركة التصفية للجهاد في فلسطين ومن ثم أباحوا لأنفسهم الاغتيالات السياسية والاصطدام بالنظام القائم ذلك الاصطدام الذي بلغ الذروة بمقتل رئيس الوزراء — محمود فهمي النقراشي — بأيدي أحد اعضاءها في ٢٨ ديسمبر عام ١٩٤٨ ومنذ ذلك الوقت تصاعدت موجة العنف والارهاب في مصر (١٨) كما ارتفعت الأصوات مرة أخرى تنادى بالجلاء البريطاني بعد أن الهاها انشغال البلاد بحرب فلسطين ، وقد استغلت اسرائيل تلك الظروف الداخلية واخترقت للمرة الأولى حدود مصر الدولية في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ كي ترغب مصر على الدخول في مفاوضات صلح معها (١٩) .

هوامش الخاتمة

- (١) صوت الأمة — ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (٢) الإخوان المسلمين — ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (٣) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٣٦٨ .
- (٤) صوت الأمة — ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، احمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٤ .
- (٥) احمد حمروش — المصدر السابق — ص ١١١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .
- (٦) انور السادات — اسرار الثورة المصرية — ص ١٩٥ ، ٢٠٧ .
- (٧) جمال عبد الناصر — فلسفة الثورة — ص ٧٠ .
- (٨) احمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٤٠ .
- (٩) أنيس صايغ — الفكرة العربية في مصر — ص ٢٦٠ .
- (١٠) أنيس صايغ — المصدر السابق — ص ٢٥٢ ، د . صلاح العقاد — مأساة يونيو ١٩٦٧ ص ١٤ .
- (١١) أنيس صايغ — المصدر السابق — ص ٢٥٢ ، أنيس صايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين — ص ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٢٩٧ .
- (١٢) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء — قضية فلسطين ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، تعليقات الصحافة العراقية عما دار في مجلس الأمة العراقي حول الاعتداء الصهيوني على القوات المصرية .
- (١٣) نقلا عن طارق البشري — المصدر السابق — ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- (١٤) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق — ص ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .
- (١٥) أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، Peter Mansefield (ed.) : The Middle East: A Political Economic survey, P. 205
- (١٦) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، Peter Mansefield (ed.) : ibid, P. 221.
- (١٧) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق — ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .
- (١٨) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٢٧١ ، J.BowyerBell: Op. Cit., P.223, Greyory Blexland: Op. Cit., P.154.
- (١٩) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ١٤ .

قائمة المصادر

أولا : وثائق غير منشورة :

- ١ — أرشيف رئاسة مجلس الوزراء — ملف قضية فلسطين ٦٤ — ٨ / ٥ والتقارير السياسية من القنصلية المصرية بالقدس . من محفوظات مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر .
- ٢ — تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية — مكتب النائب العمومي في قضية عصابة شترن من رقم ١ — ١٨٩ .
- ٣ — وثائق وزارة الخارجية البريطانية — مجموعة مصورة خاصة بالدكتور يونان ليب رزق :
Foreign office, Public Record Office, Confidential Prints, Further Correspondence respecting, the Affairs of Egypt and Sudan.
وفيما يلي أرقام وتواريخ هذه المجلدات التي تم استخدام وثائقها :
F.O 407/ Enc. in No.69, Egyptian Press for the period Jul. 28, to Aug. 31, 1938.
F.O 407/ Enc. in No. 70, Egyptian Press for the period Sept., 1, Oct., 7, 1938.
F.O. 407/ Enc. in No. 71, Egyptian Press for the Period Oct., 7 to Dec. 4, 1938.
F.O. 407/ 223. Jan. 25, 1939.
F.O 371/ 35584, 7590. P.R., 22-28, April, 1943.

ثانيا : وثائق منشورة :

- ١ — جامعة الدول العربية — مضابط جلسات مجلس جامعة الدول العربية العادية وغير العادية من أكتوبر عام ١٩٤٥ حتى مارس ١٩٤٧ .

- ٢ — جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — المجموعة الأولى من ١٩١٥ — ١٩٤٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ٣ — خطب حفلة الافتتاح للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين المنعقد في القاهرة في ١٣ من شعبان سنة ١٣٥٧ و ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، القاهرة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- ٤ — الدولة المصرية — مصر في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ — تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك (١٦ سبتمبر — ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٤٨ .
- ٥ — فتاوى خطيرة في وجوب الجهاد الديني المقدس لانقاذ فلسطين الصادرة عن الجامع الأزهر عام ١٩٤٨ .
- ٦ — مضابط مجلس الشيوخ (من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٨) .
- ٧ — مضابط مجلس النواب (من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٨) .
- ٨ — المكتب القومي للدعاية والنشر بدمشق — المؤتمر العربي القومي في بلودان سنة ١٩٣٧ عنى بجمعه وتدقيقه فؤاد خليل فرج .
- ٩ — وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ المعقودة في ١١ مايو عام ١٩٤٨ عن مسألة فلسطين — نقلاً عن مجلة الطليعة — العدد الثالث — السنة الحادية عشرة — مارس ١٩٧٥ .
- ١٠ — U.N year Book : 1946-1947.

ثالثاً : مذكرات شخصية :

- ١ — عونى عبد الهادى (أوراق خاصة) : اعداد الدكتور خيرية قاسمية — سلسلة كتب فلسطينية — ٥٤ — مركز الأبحاث — يونيو ١٩٧٤ .
- ٢ — فوزى القاوقجى : مذكرات فوزى القاوقجى أول أغسطس سنة ١٩٥٠ . اعداد الدكتور خيرية قاسمية .
- ٣ — محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة المصرية — جزوان — الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٥٣ ، الجزء الثالث القاهرة ١٩٧٧ .

رابعاً : الدوريات العربية :

- ١ — الاتحاد الاسرائيلى .
- ٢ — الاخوان المسلمين .
- ٣ — الأساس .
- ٤ — اسرائيل .

- ٥ — البلاغ .
- ٦ — الجماهير .
- ٧ — الجمعية التاريخية المصرية — بحث مقدم من : الدكتور صلاح العقاد عن : الفكرة العربية في مصر ، ١٩٧٢ — ١٩٧٣ .
- ٨ — السياسة الأسبوعية .
- ٩ — الشباب .
- ١٠ — الشباب العربي الفلسطيني .
- ١١ — الشمس .
- ١٢ — صوت الأمة .
- ١٣ — الفجر الجديد .
- ١٤ — الكتلة .
- ١٥ — كوكب الشرق .
- ١٦ — مصر الفتاة .
- ١٧ — المصري .
- ١٨ — المقطم .
- ١٩ — الوطنية .
- ٢٠ — الوفد المصري .

خامسا : المراجع العربية :

- ١ — احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو — ٤ أجزاء — الجزء الأول (مصر والعسكريون) . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٤ .
- ٢ — احمد طرين : الوحدة العربية ، بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية — معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ١٩٥٩ .
- ٣ — احمد طرين (دكتور) : محاضرات في تاريخ قضية فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ حتى إقامة اسرائيل ١٩٤٨ . دراسة وثائقية تحليلية — القسم الأول ١٩٣٩ — ١٩٤٥ من مطبوعات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، د . ت .
- ٤ — احمد فراج طابع : صفحات مطوية عن فلسطين — الاتحاد الاشتراكي العربي — دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، د . ت .
- ٥ — احمد محمد غنيم ، أحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ — ١٩٤٧ كتاب الهلال (سلسلة ثقافية شهرية) دار الهلال ، القاهرة ، د . ت .
- ٦ — اسحاق موسى الحسيني (دكتور) : الاخوان المسلمين ، كبرى الحركات الاسلامية الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٢ .

- ٧ — أكرم زعير : القضية الفلسطينية — دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ٨ — اميل توما (دكتور) : جذور القضية الفلسطينية — مركز الأبحاث ، بيروت ، يونيو ١٩٧٣ .
- ٩ — انيس صايغ : الفكرة العربية في مصر — مطبعة هيكل الغريب ، بيروت ، مارس ١٩٥٩ .
- ١٠ — انيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين — منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٦٦ .
- ١١ — جمال سليم : البوليس السياسي يحكم مصر ١٩١٠ — ١٩٥٢ ، القاهرة للثقافة العربية ، القاهرة ، أبريل ١٩٧٥ .
- ١٢ — جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، د . ت .
- ١٣ — خيرى حماد : التطورات الأخيرة في قضية فلسطين — الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، أبريل ١٩٦٤ .
- ١٤ — حسن صبرى الخولى (دكتور) : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين — المجلد الأول ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ١٥ — رابطة التضامن الأدنى : قضية فلسطين (رأى المرأة المصرية في الكتاب الأبيض الانجليزى ١٩٣٩) ، بيان السيدة منيرة ثابت .
- ١٦ — رفعت السعيد (دكتور) : اليسار المصرى والقضية الفلسطينية — دار الفارابى ، بيروت ، يوليو ١٩٧٤ .
- ١٧ — سامى حكيم : ميثاق الجامعة والوحدة العربية — الطبعة الأولى — مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٨ — شاكرا الدبس : الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة — الطبعة الأولى — دمشق أغسطس ١٩٤٨ .
- ١٩ — شفيق الرشيدات : فلسطين ، تاريخا وعبرة ومصورا — دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢٠ — صلاح العقاد (دكتور) : العرب والحرب العالمية الثانية — معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢١ — صلاح العقاد (دكتور) : المشرق العربى المعاصر — مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢٢ — صلاح العقاد (دكتور) : مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل — الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ٢٣ — طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ .
- ٢٤ — عارف العارف : النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ — ١٩٥٢ ، الجزء

- الأول — منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ١٩٥٦ .
- ٢٥ — عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ — ١٩٤٨ ، الوطن العربي ، بيروت ، أبريل ١٩٧٣ .
- ٢٦ — على ابراهيم عبده (دكتور) ، خيرية قاسمية : يهود البلاد العربية — سلسلة دراسات فلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، يونيو ١٩٧١ .
- ٢٧ — كامل اسماعيل الشريف : الاخوان المسلمون في حرب فلسطين — الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٥١ .
- ٢٨ — كريستوفر سايكس : مفارق الطرق الى اسرائيل ، تعريب وتعليق خيرى حماد — الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٩٦٦ .
- ٢٩ — كريم ثابت : العروبة في أنشاص — أكتوبر ١٩٦٦ .
- ٣٠ — محمد أنور السادات : اسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية وأسبابها السيكلوجية ، دار الهلال ، القاهرة ، د . ت .
- ٣١ — محمد عبد الرؤف سليم : تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ١٨٩٧ — ١٩١٨ — معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ٣٢ — محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها — جزءان ، الأول ، الثانى — الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٥١ .
- ٣٣ — محمد على علوبة : فلسطين وجاراتها ، اسباب ونتائج — الطبعة الأولى — لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٣٤ — محمد فائز القصرى (العميد) : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، الصراع السياسى بين الصهيونية والعرب — دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ٣٥ — محمد فيصل عبد المنعم : أسرار ١٩٤٨ — مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣٦ — محمد فيصل عبد المنعم : فلسطين والغزو الصهيونى — مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ٣٧ — محمد كمال يحيى حامد : الاتحاد السوفيتى وفلسطين حتى قيام اسرائيل — رسالة ماجستير غير منشورة أجازت بمعهد الدراسات العربية ، القاهرة أبريل ١٩٧٣ .
- ٣٨ — المرأة العربية وقضية فلسطين — المؤتمر النسائى الشرق سنة ١٩٣٨ المنعقد بدار جمعية الاتحاد النسائى المصرى بالقاهرة للدفاع عن فلسطين من ١٥ — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، المطبعة العصرية بمصر ، القاهرة ١٩٣٨ .
- ٣٩ — نجيب صدقة : قضية فلسطين — دار الكتاب ، بيروت ، لبنان ١٩٧٣ .
- ٤٠ — نقولا الدر : هكذا ضاعت .. وهكذا تعود ، دور النفط والمدفع في تحرير فلسطين الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٤ .
- ٤١ — يعقوب خورى : اليهود في البلدان العربية ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٠ .

٤٢ — يونان لبيب رزق (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

سادسا : المراجع الأجنبية :

- 1- Bell, J.Bowyer: The long War, Israel and the Arabs since 1946. Prentice - Hall. Inc., Englewood Cliffs, N.J., N.D.
- 2- Blaxland, Gregory: Objective: Egypt. Frederick Muller, 1966.
- 3- Esco Foundation for Palestine: Palestine: A study of Jewish Arab, and British Policies, vol. II. New Haven Yail University Press, London, Oxford, N.D.
- 4- Gabbay, Rony E.: A political study of the Arab - Jewish conflict - librarie E. Droz, Genev, 1959.
- 5- Kirk, George: The Middle East, 1945 - 1950 - Oxford University Press, London, 1954.
- 6- Mansefield, Peter (ed.): The Middle East, A political and Economic Survey. Fourth Edition, Oxford University Press, London, 1973.
- 7- Marlowe, John: Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953- The cresset Press, First Published, 1954.
- 8- Mitchell, Richard P.: The Society of the Muslim Brothers, Oxford University Press, London, 1969.
- 9- Royal Institute of International Affairs: The Middle East: A political and Economic Survey. Second Edition. London, New Yourk 1954.
- 10- Salah El-Akkad (Dr.): La Gauche Arabe Et la Sionisme.



الفهرست

٥	هذا الكتاب .. والقضية الفلسطينية
١١	مقدمة المؤلف
١٧	الموقف الحكومى من القضية الفلسطينية
٦٣	موقف البرلمان المصرى
٨٥	موقف القوى السياسية والاجتماعية
١٣١	موقف مصر فى المحافل الدولية
١٦٩	الخطط المصرية فى مواجهة قيام الدولة اليهودية
١٨٩	أثر حرب فلسطين على أوضاع مصر الداخلية خلال عام ١٩٤٨
١٩٩	قائمة المصادر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزارة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الجزائرية للدراسات والبحوث
البيئية والموارد الطبيعية

رقم الإيداع ٨٦ / ٥٤١٧



مصر والقضية الفلسطينية

إذا كان تزيف الوعي ، تجاه العديد من قضايانا قد غيّر الكثير من معالم بعضها ، وأفقد بعضها الآخر أصالته وعلاقته بالواقع المعاش ، فإن القضية الفلسطينية — باعتبارها الصراع المحوري في المنطقة العربية ، منذ منتصف الأربعينيات — قد طالها القسط الأكبر من التزيف ، سواء على مستوى الحدث التاريخي ، أو على مستوى المفهوم والرؤية .

وضمن محاولات « دار الفكر » لطرح مفاهيم جديدة وعلمية لإعادة كتابة تاريخنا المعاصر ، فإنها تنشر هذا الكتاب الذي يرصد تطورات القضية الفلسطينية في الواقع السياسي المصري — الحكومي والشعبي — منذ عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٤٨ منتجعاً نهجاً أكاديمياً ، يعتمد الوقائع الموثقة والرصد العلمي المدقّق .

ويوضح الكتاب أن « الكيان الصهيوني » لم يزرع في المنطقة نتيجة لتواطؤ استعماري فقط ، بل ساهمت في خلقه اتجاهات وممالك عربية عديدة ، قصر بعضها الصراع ضمن دائرة الصراعات الدينية الضيقة ، ورأى بعضها في الدولة الصهيونية أداة لتوسيع رقعة مملكته وزيادة نفوذه .